

خصخصة البنوك

اليسار

راية المستضعفين في الأرض

■ اليسار / العدد ١٠٥ / نوفمبر ١٩٩٨ / رجب ١٤١٩ هـ / الثمن : ٣ جنيهاً ■



التعليم والتسمم
ونظام الحكم

وكالة الأمن القومي
أداة الهيمنة الأمريكية

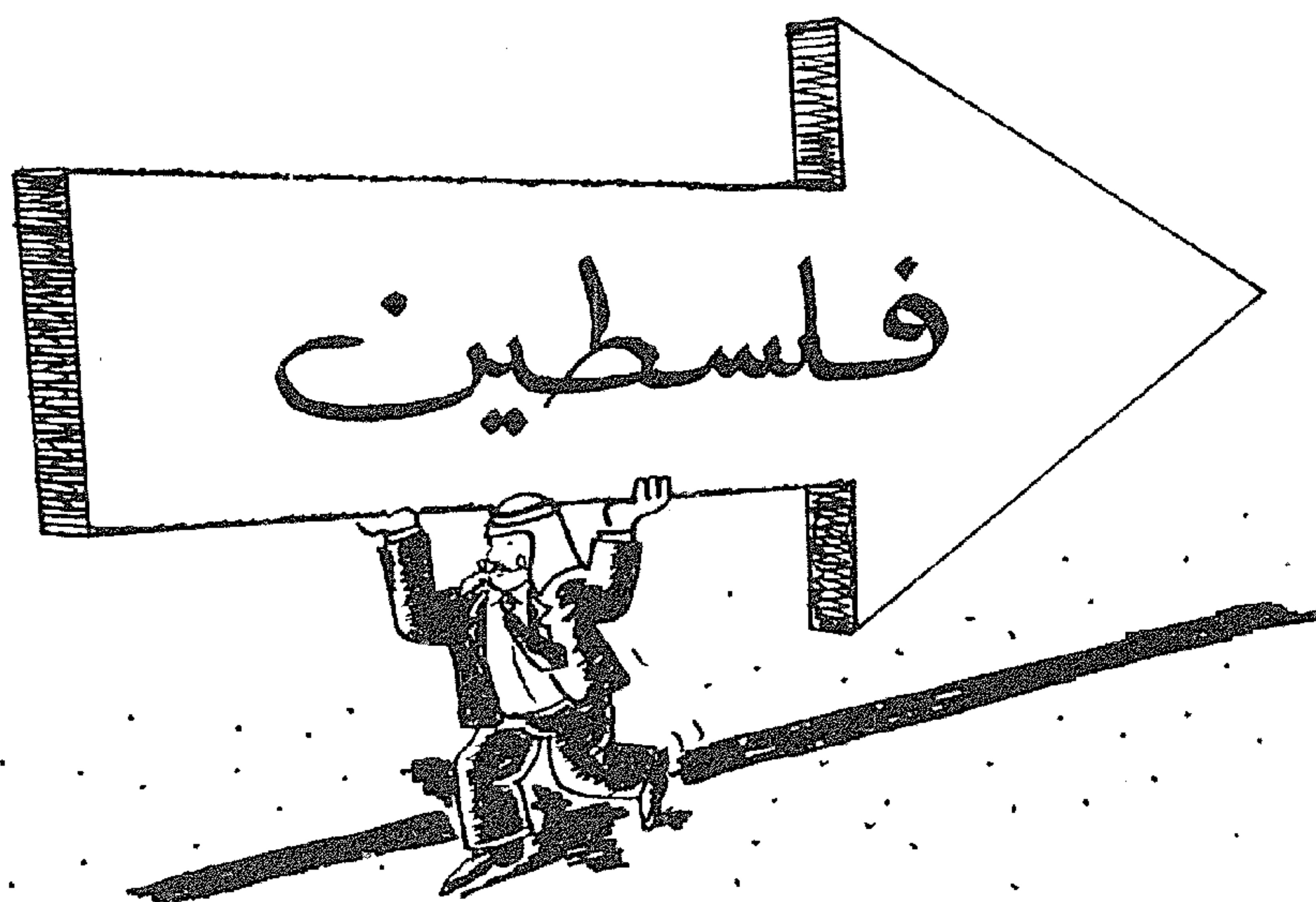
صعيدى فى الجامعة
والعودة إلى « كشكش بك »

المانيا فى الطريق
« نحو » جمهورية برلين

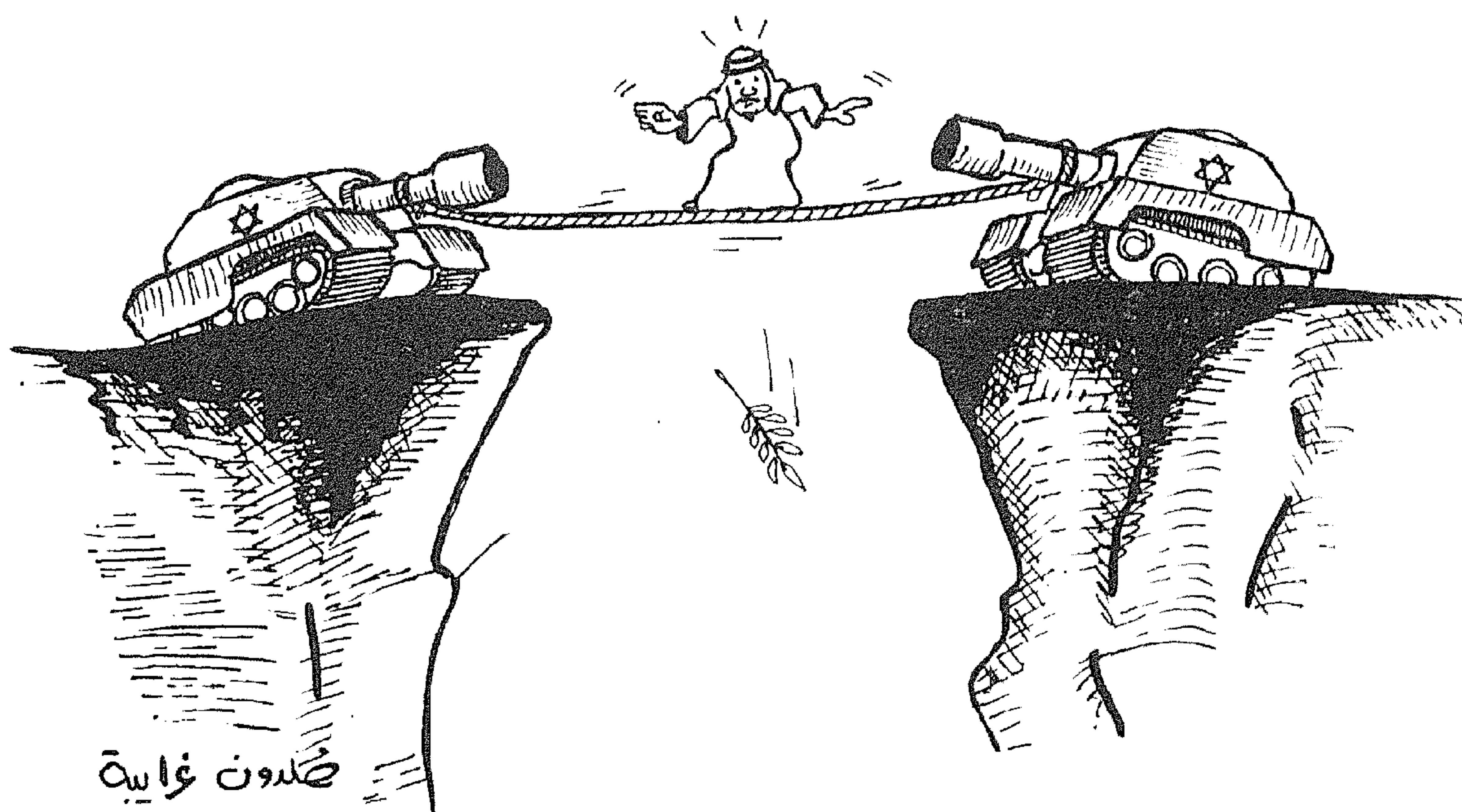
رفعت السعيد
والبحث عن حورس ماركسى

أوسلو الجديدة .. والبحث عن مخرج

« أبورجوان » تعاني من البطالة والمخدرات والتأثر وارتفاع الأسعار



ضدون غايبه



ضدون غايبه

في هذا العدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشارون

ابراهيم بدرأوى

أحمد نبيل الهلالي

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

عبد الفتى أبو العينين

محمد وقاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن

حزب التجمع الوطنى التقدمى

الوحدوى فى اليوم الأول من كل

شهر

ALYASSAR I KARIM

EL DAWLA

ST. TALAAT HARB SQ,

CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيهًا للأفراد و ٦٠ جنيهًا

للهيئات

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو

ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: شارع كريم الدولة

ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس : ٥٧٥٩٢٨١

FAX : 5786298

٤ ** اليسار در

** موقفنا

أوسلو الجديدة .. والبحث عن مخرج حسين عبد الرازق ٥

** هوامش على دفتر الحياة

التعليم .. والتسمم .. ونظام الحكم د. عبد العظيم أنيس ٨

** من وثائق حرب أكتوبر ١١

** مصر

- أبو رجوان تعاني البطالة خالد البلشى ١٣

- خصخصة البنوك ومخاطر سيطرة رأس المال الأجنبى أحمد صالح الصعيدى ١٨

✓ - عماليات : أشغال الخدمة المنزلية تحارب البطالة محمد جمال إمام ٢٤

- هموم : الفيلسوف والأحزاب د. أحمد محمد صالح ٢٧

✓ - عبادة الفرد .. وحكم الفرد عطيه الصيرفى ٣٠

✓ - نحو المواطنة : المواطنة والثروة سمير مرقص ٣٢

** كتب

- كامب ديفيد بعد عشرين عاماً أحمد عبد الفتى ٣٣

- النص .. والرصاص عمرو كمال حموده ٣٦

** إسلام لاهوتية

بلاغ للنائب العام ضد شيخ الأزهر .. كيف ؟ خليل عبد الكريم ٣٨

** العرب

- (رسالة عمان) شهران على حكم الطراونة صلاح يوسف ٣٩

✓ - (رسالة القدس) المؤتمر الثالث لحزب الشعب الفلسطينى مراسل خاص ٤١

** العالم

- (رسالة واشنطن) وكالة الأمن القومى سمير كرم ٤٣

- (رسالة موسكو) بريماكوف .. آمال النهاية أحمد الحميسى ٤٨

- (رسالة ألمانيا) ألمانيا فى الطريق إلى جمهورية برلين نبيل يعقوب ٥٠

- (رسالة روما) حملة ضد الرذيلة مجدى نصيف ٥٤

** محاولات

✓ فلنتحدى أنفسنا أولاً د. رفعت السعيد ٥٦

** رحيق السنين

القرن العشرون د. سمير حنا صادق ٥٩

** فكر

✓ رفعت السعيد .. والبحث عن حورس ماركسى أيمن فايد ٦١

** مداخلات

- حول مشروع البرنامج الجديد لحزب التجمع فؤاد النمرى ٦٥

✓ - حقيقة ماجرى فى الحزب الشيوعى الأردنى ٧٠

- تعليق على الردود حسين عبد الرازق ٧٣

- جيل السبعينيات المفترى عليه أحمد طاهر ٧٥

** فن

تأملات حول فيلم صعيدى فى الجامعة الأمريكية د. أحمد يوسف ٧٦

** فن تشكىلى

الفن الكتابى / أسبانيا وقضية الهوية فاطمة إسماعيل ٨٠

** مشاغبات

متشكرين بالحكومة صلاح عيسى ٨٢

إلى «صعيدى فى الجامعة الأمريكية»

فلا يعرف أى من هيئة التحرير أو رئيس التحرير من هو **فؤاد النهرى** -والذى يشن فيه -كعادته- هجوما حادا وعنيفا ضد حزب التجمع وبرنامجه . وأظن أنه موضوع -مهما كان رأينا فيه- يحتاج إلى نقاش وحوار متصل ، خاصة وأن اللجنة التى تعيد صياغة مشروع برنامج التجمع طبقا لتوجهات اللجنة المركزية لم تنته بعد من عملها .

إلى جانب هذا المقال ، هناك مقال جيل السبعينيات لأحمد طاهر ، والرد الذى وصل إلى رئيس التحرير حول الانشقاق الأخير فى الحزب الشيوعى الأردنى وتعليقه على الرد .

* وأخيرا كتب أحمد يوسف عن الفيلم الطاهرة «صعيدى فى الجامعة الأمريكية» ليضعنا على الطريق الصحيح لرؤية الفيلم كجزء من ظاهرة سياسية اجتماعية اقتصادية .

أخيرا هناك كلمتان ..

الأولى تتعلق بيمين X شمال . فمنذ عودته تحرره الزميلة فريدة النقاش وقد غاب هذا العدد لسفرها للخارج لمدة أسبوعين . وستستأنف أعداده فى العدد القادم .

الثانية .. أوشك العام أن ينتهى . ونظن أنه حان الوقت لاجتماع أصدقاء اليسار . ومن ثم ندعوهم إلى لقاء فى الساعة الخامسة والنصف من مساء الأحد ١٥ نوفمبر فالى لقاء قريب .

اليسار

تدعو مجلة «اليسار» الزملاء أعضاء

« جماعة أصدقاء اليسار » لاجتماعهم

السنوى فى الساعة الخامسة

والنصف من مساء الأحد ١٥ نوفمبر

١٩٩٨ بقاعة «د. فؤاد مرسى» بالمقر

المركزى لحزب التجمع (١ ش كريم

الدولة - ميدان طلعت حرب)

لم يكتف «نتنياهو» بما حققه على أرض الواقع فى قمة «واى ريفر» من انتصار - أى هزائم للفلسطينيين والعرب - بل ظهر وكأنه يتعمد استفزازنا بشكل شخصى فى «اليسار» . أعدنا هذا العدد فى توقيت ملائم تماما ، وانتظرنا إنتهاء القمة لتكون موضوع الافتتاحية . كان الموعد المحدد لانتهائها فى البداية يوم الأحد ثم يوم الثلاثاء ثم ظهر الجمعة .. ولكنها وبسبب مناورات الوفد الإسرائيلى لم تنته إلا فى الساعة ١١٤٥ من مساء الجمعة ٢٣ أكتوبر . وكان على رئيس التحرير أن يتنقل بين الاذاعات والقنوات الفضائية والانترنت ليحصل على الاتفاق وردود الفعل والتحليلات قبل أن يكتب «موقفنا» ويدفع به للمطبعة فى الموعد المحدد .

ولم تكن تلك مشكلتنا الوحيدة .

فالزميلة **مجدى** العبرى اعتذرت عن كتابة رسالة باريس . والزميل **نبيل يعقوب** حضر من درسدن إلى القاهرة ومعه مادة رسالة ألمانيا متصورا أنه سيسلم الرسالة قبل الموعد المحدد ، ليفاجأ أن «ريتم» الحياة فى القاهرة بطئ ولا يستطيع أحد أن ينظم أوقاته فيها ، ففر إلى شرم الشيخ لينهى الرسالة لتصلنا بالفاكس متأخرة عن موعدها أيضا .

وتغيب أيضا رسالة **حيفا** ، فالزميل **نظير مجلى** ، سافر «خارج البلاد» ولم يعد حتى تجهيز هذا العدد .

ود . رفعت **السعيد** اتخذ قرارا بالتوقف عن كتابة «أرشيف السعيد» بعد أن قدم ١٠٠ شخصية يسارية من أجيال ومدارس مختلفة . وإن كان قد استجاب للاحنا بتقديم باب جديد «فكرى وتاريخى» ، أطلق عليه «محاولات» .

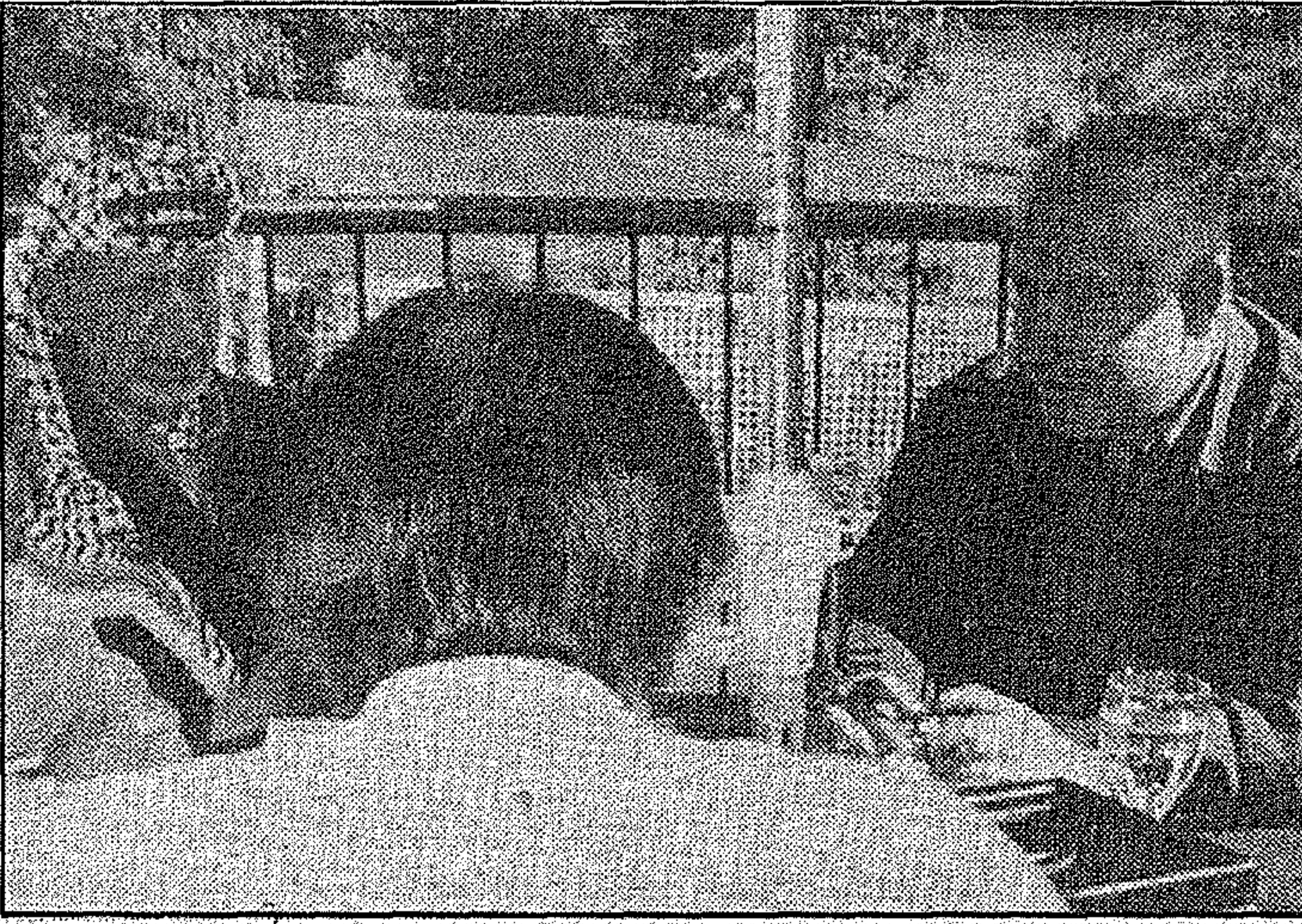
ورغم كل هذه المتاعب فنعتقد أننا نقدم عدداً يستحق القراءة ويليق بقرائنا . وبالطبع لن نستعرض مادة العدد كلها ، ولكن نلفت النظر إلى بعض الموضوعات .

مثلا التحقيق الذى كتبه «**خالد البلشى**» عن قرية «**أبو رجوان**» عندما قرأه رئيس التحرير لم يملك إلا الثناء عليه وعلى **خالد البلشى** . فمن خلال الحياة فى قرية واحدة ، قدم خالد صورة حية لما فعلته سياسات الحكم بالناس فى كل مكان . التحقيق فى واقع الأمر إدانة لعصر ، دون شعارات أو خطاب .

* مثل آخر رسالة **واشنطن فيسمير كرم** أصبح متخصصا فى مفاجأتنا دائما بموضوعات غاية فى الخطورة عن الولايات المتحدة الأمريكية يصعب أن نرى مثيلا لها فى أية مطبوعة عربية .

* فى هذا العدد أفردنا مساحة كبيرة للحوار . سواء بمقال «**فؤاد النهرى**» الذى وصلنا من عمان بالبريد - وبالنسبة

أوسلو الجديدة والبحث عن مخرج!



نتنياهو وعرفات .. معا

في تمام الساعة الحادية عشرة و ٤٥ دقيقة مساء الجمعة ٢٣ أكتوبر انتهى ياسر عرفات و نتيناهو وكلينتون من التوقيع على «الاتفاق المرحلي» بعد مباحثات استمرت تسعة أيام في «واي بلانتيشن» أو «واي ريفر» شارك فيها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (أمضى ٧٨ ساعة مشاركا في المفاوضات خلال الايام التسعة منها ٢١ ساعة متصلة في اليوم الأخير) وطاقمه المكون من ساندو بيرجر مستشار الأمن القومي ومادلين أولبرايت وزيرة الخارجية ، جورج تينيت مدير المخابرات المركزية الأمريكية ، وهو ما يعكس مدى الاهتمام الأمريكي بإنجاز هذا الاتفاق . ولا شك أن كلينتون حقق أهدافه كاملة .

ففي ظل الازمة الناجمة عن فضيحة «مونيكاجيت» وتحرك الجمهوريين في الكونغرس ومجلس الشيوخ لمحاكمته تمهيدا لعزله ، ووقوع تمرد داخل حزبه الحزب الديمقراطي ، وبالتالي اهتزاز مكانته داخليا وخارجيا ، حقق هذا الاتفاق- النصر الخارجي - لكلينتون استعادة هيئته وهيبته الرئاسة الأمريكية و«تعزز مصداقيته داخل حزبه الديمقراطي وأمام المجتمع الأمريكي والمجتمع العالمي أيضا . وسيجعله هذا الانجاز قادرا على إقناع العالم بأنه ما زال يتمتع بالقوة والقدرة على القيام بمهامه كرئيس لأكبر دولة في العالم على الرغم مما لحق به من فضيحة المتدربه السابقة بالبيت الأبيض مونيكاجيت لويسكي ، والالتهام بالتقصير الذي ينتظره « على حد قوله شبكة «سي. إن. إن» الاخبارية الأمريكية.

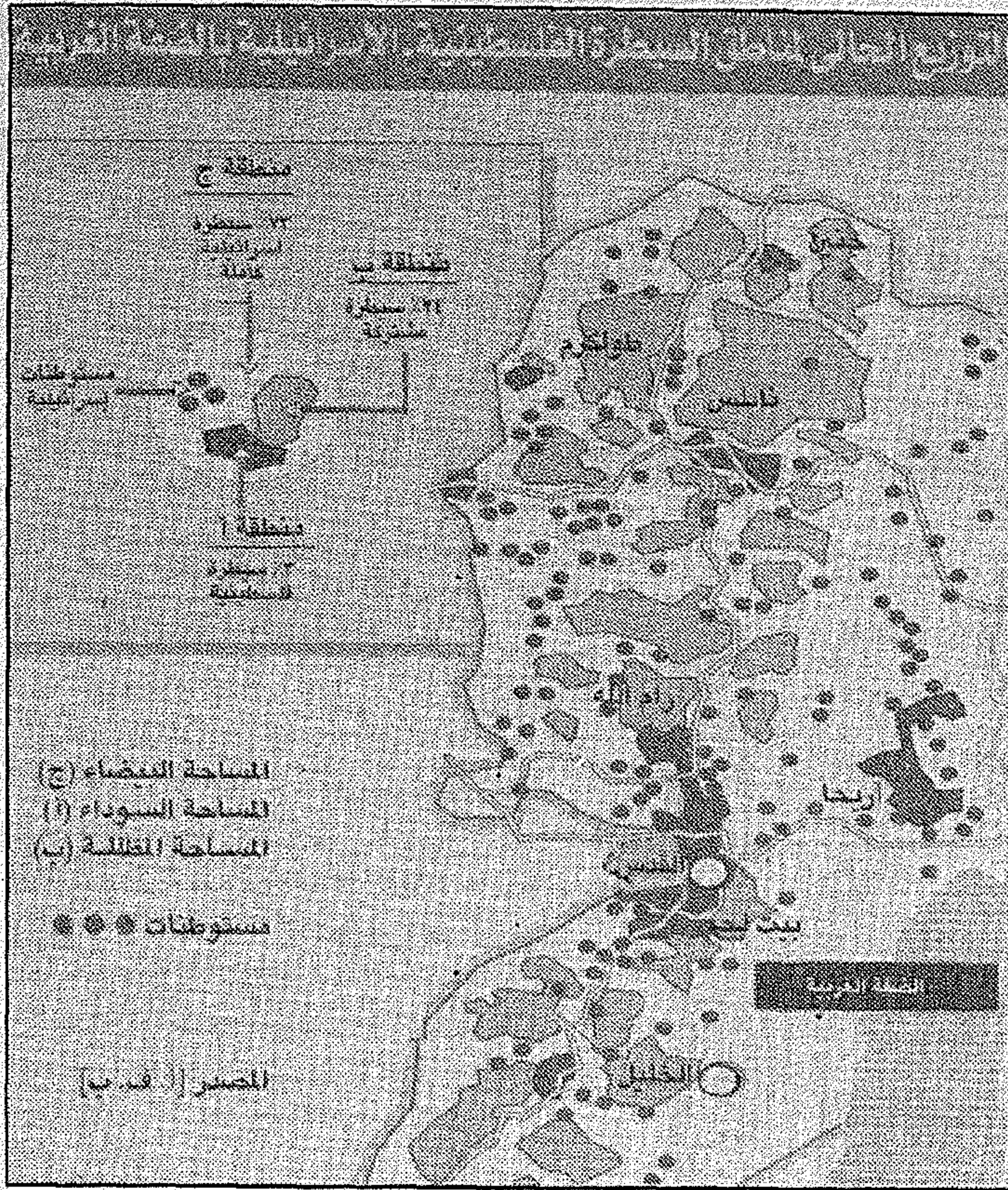
أما بالنسبة للاطراف الأساسية الاسرائيليين والفلسطينيين فيحتاج الأمر إلى تدقيق ومعرفة أهداف كل طرف من الاتفاق . * أراد الفلسطينيون من هذا الاتفاق تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من اتفاق أوسلو

بينما تتولى اسرائيل الأمن (المنطقة ب) وتخضع ٧٣٪ من الضفة للاحتلال الاسرائيلي بالكامل. وتسيطر السلطة الفلسطينية على ٦٠٪ من قطاع غزة ، بينما تخضع ٤٠٪ من القطاع للسيطرة الاسرائيلية. ومن اهم المطالب الفلسطينية الأخرى وقف الاستيطان وتوسيع المستوطنات.

* الاسرائيليون حددوا أهدافهم بوضوح أيضا انطلاقا مما أعلنه نتيناهو عقب توقيع «بروتوكول الخليل» لا نريد العودة إلى خطوط ١٩٦٧ ولا السماح بقيام دولة فلسطينية. نريد أن يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي موسع ولكن من دون سيادة . إن كل من يعيش في المنطقة يدرك أن السلام الذي يمكن إحلاله سيكون مبنيا على عنصرى الردع والقوة. وعلى من ينسى ذلك عدم الإقامة في الشرق الأوسط. وإسرائيل هي وحدها الكفيلة بتحديد احتياجاتها الامنية والولايات المتحدة تدعم هذا الأمر». وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

١- وقف الاستيطان (٢) (طابا) وبيروتوكول الخليل .. مثل المر الأمن ، مطار غزة ، ميناء غزة ، الإفراج عن الاسرى ، المعابر الدولية ، استكمال إعادة الانتشار في المنطقتين ب، وج والتي كان مقررا لها أن تنتهى وفق الاتفاق المرحلي (في سبتمبر ١٩٩٧ وبالتالي بسط سيطرة السلطة الفلسطينية على ٧٥٪ من مساحة الضفة ، ثم انتشار ثالث يتم بموجبه الانسحاب من ٩٠٪ من أراضي الضفة وقطاع غزة باستثناء المناطق المختلف عليها وهي «القدس- المستوطنات- والحسدود والمناطق العسكرية» وذلك قبل انتهاء المرحلة الانتقالية في ٤ مايو ١٩٩٩ . علما بأن السلطة التنفيذية لا تسيطر إلا على مساحة ٣٪ من الضفة الغربية (المنطقة أ) و ٢٤٪ من مساحتها تتولى فيها الشئون المدنية

حسين عبد الرازق



نقلا عن صحيفة الاهرام

الحل النهائي: يبدأ الجانبان فور التوقيع على الاتفاق محادثات مباشرة حول الوضع النهائي الدائم وتشمل قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين الفلسطينيين والحدود والمياه.

-الانسحاب الثاني: تنسحب إسرائيل على ثلاث مراحل تستمر ١٢ أسبوعاً من ١٣٪ من الضفة الغربية، وسيتم نقل ١٪ من هذه الأراضي من المنطقة «ج» الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية الكاملة إلى «المنطقة أ» التي تخضع للسلطة الفلسطينية فيما تنقل نسبة الـ ١٢٪ الباقية إلى المنطقة «ب» الخاضعة للسيطرة الادارية الفلسطينية ويتولى الاسرائيليون الأمن فيها.

كما ستانسحب اسرائيل من ١٤٢٪ من المنطقة «ب» حيث تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية الادارية وإسرائيل المسؤولية الأمنية إلى نطاق المنطقة «أ».

- الميثاق الفلسطيني : يعقد المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعاً بعد شهرين من بدء تنفيذ الانسحاب الثاني وبلى ذلك بعد يوم من انتهاء الانسحاب عقد اجتماع موسع يضم إلى المجلس المركزي كلا من اللجنة

قبول الصيغة الاسرائيلية المعدلة (١٠+٣) أي قبول أن تصنف ٣٪ من الأراضي كمحمية طبيعية. (مع المطالبة بتحديد الأماكن التي سيتم الانسحاب منها وتقديم الخرائط الخاصة بها).

الثاني .. تراجع ياسر عرفات في خطابه بالأمم المتحدة (١٩٩٨/٩/٢٨) عن تعهده باعلان دولة مستقلة لفلسطين في ٤ مايو ١٩٩٩. واستبدال العبارة الواردة في خطابه والتي تتضمن هذا التعهد بعبارة تقول « أحب أن ادعوكم من فوق هذا المكان، مصدر الشرعية والسلام الدوليين .. إلى الوقوف إلى جانب شعبنا لاسيما أن مرحلة السنوات الخمس الانتقالية ستنتهي في الرابع من مايو ١٩٩٩. وان شعبنا يطالبنا بتحمل مسئولياتنا ومنتظرون إقامة حقهم في تقرير المصير».

وبعد ٩ أيام من المناورات والمفاوضات الصعبة والضغط الأمريكي، والضغوط الاسرائيلية على أمريكا (حزم الحقائق والتهديد بالرحيل- تأجيل التوقيع عدة ساعات والمطالبة بالافراج عن جاسوس إسرائيلي) تم التوقيع على الاتفاق المرحلي وأهم بنوده..

١- لن تتجاوز إعادة الانتشار في المرحلة الثانية نسبة ١٣٪ من المنطقة (ج) تنقل فيها ١٪ فقط إلى المنطقة (أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية و ١٢٪ إلى المنطقة (ب) التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي والسلطة المدنية الفلسطينية. وتنقل ١٤٪ من المنطقة (ب) حالياً إلى المنطقة أ. على أن تظل ٣٪ من الأراضي المنقولة إلى المنطقة (ب) «محمية طبيعية» لا يجوز البناء فيها وتخضع للجيش الاسرائيلي. وكان ذلك هو التنازل الإسرائيلي لأمريكا بعد أن كان نيتها هو مصراً على إعادة الانتشار من ١٠٪ فقط.

٢- لا وجود لمرحلة ثالثة من إعادة الانتشار إلا في حدود ١٪ فقط، أي بشكل رمزي.

٣- التمسك بشعار «الأرض مقابل الأمن» و«سلام الردع» .. وبالتالي اتخاذ خطوات عملية من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية لمكافحة الارهاب ومنع العنف وتدمير البنية التحتية للجماعات الارهابية ومنع التحريض على العنف والدعاية المضادة لإسرائيل وتوقيف ومحاكمة الارهابيين وتسليم ٣٥ مشبوهاً لإسرائيل لمحاكمتهم من بينهم رئيس الشرطة الفلسطينية ومصادرة الاسلحة النارية وتخفيض عدد قوات الأمن والشرطة الإسرائيلية.. إلخ.

٤- أن يقوم المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل ٢٦ بندا من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو لتدمير اسرائيل -بما في ذلك البند الذي يعرف الفلسطيني.

٥- تعهد فلسطيني بعدم اعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد في ٤ مايو ١٩٩٩ وعدم اعتبار ذلك التاريخ حداً فاصلاً. وقال نتنياهو «أن اعلان الدولة الفلسطينية يلغى عملياً الاتفاق .. ولا شيء سيمنعنا من اعلان ضم المناطق التي تحت سيطرتنا والتي ليست مأهولة بالعرب».

وأكدت الحكومة الإسرائيلية أن قضية الأمن هي الجوهر والاساس، وأن المباحث والوصول إلى اتفاق يتوقف على تحقيق الأمن باجراءات عملية محددة لا يمكن التراجع عنها. وقبل بدء المباحثات حققت اسرائيل نجاحين هامين.

الأول.. إعلان عرفات قبول المبادرة الأمريكية بما في ذلك التراجع عن المطالبة بإعادة الانتشار في المرحلة الثانية بنسبة ٣٥٪ من المنطقة (ج) إلى النسبة الأمريكية المقترحة ١٣٪ ثم الاعلان في نهاية أغسطس الماضي وعقب محادثاته مع الرئيس الأمريكي



احتفال
التوقيع .. !

يرتبط تنفيذه بمدى تنفيذ السلطة لتعهداتها وبالتالي فأى تقاعس من وجهة نظر إسرائيل ينسف الاتفاق من جذوره ، وبحول كل المكاسب الجزئية الفلسطينية إلى سراب.

- حصلت إسرائيل على ما أرادت من قيام المجلس الوطنى الفلسطينى بتعديل بنود الميثاق الوطنى . وهذا الطلب الإسرائيلى يقوم على فكرة واضحة عبر عنها نتنياهو بقوله « يجب أن نبرم اتفاقا لا يعتمد على وعود شخص واحد ، وأن لا نجعل مستقبل شعبنا يعتمد على وعود رجل واحد ».

والتعديل الذى أدخل على الجهة التى ستقرر تعديل الميثاق (المجلس المركزى والحكومة والمجلس التشريعى وممثلى المنظمات الشعبية) لا يمس جوهر الطلب الإسرائيلى.

- لا يوجد تعهد واضح من الجانب الإسرائيلى بعدم بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة.. والرهان على الرسائل التى سيوجهها الرئيس الأمريكى للطرفين حول الامتناع عن التصرفات الاحادية الجانب ، وهو رهان لصالح إسرائيل.

- كل الأمور الأخرى مثل المطار والميناء والطريق الامن معلقة على عمل لجان مشتركة ، وخاضعة فى النهاية لأشراف الأمن الإسرائيلى مثلها مثل المعايير والانتقال بين المدن والقرى الفلسطينية الآن.

فى ضوء هذه الحقائق يمكن القول إن - أوسلو - هكل عيوبها قد سقطت . وأتينا أمام اتفاق جديد تماما - كما قال نتنياهو - أكثر خطورة على القضية الفلسطينية والأمن القومى المصرى والعربى . وهو ما يفرض علينا جميعا (مصريين وفلسطينيين وعرب) أن نتوقف لنقيم الوضع الخطير الذى وصلنا إليه فى ظل منهج التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى - بعيدا عن الإدانة والشجب والتأييد - ولنبحث عن مخرج من هذه الازمة تقوم على استخدام أوراق القوة التى ما زالت فى أيدينا .

الفلسطينيون حصلوا على بعض المكاسب الجزئية .. مثل .

- زيادة مساحة الأرض التى يسيطرون عليها فى الضفة الغربية إلى ٢١٨ ٪ بالاضافة إلى ٦٠ ٪ فى غزة . والمساحة المشتركة الفلسطينية الاسرائيلية تنخفض إلى ١٨٣ ٪ فى الضفة الغربية . وتحتفظ إسرائيل تحت سيطرتها الكاملة ب ٥٩٩ ٪ من أراضى الضفة ، و ٤٠ ٪ من أراضى غزة . وكل ذلك فى حالة تنفيذ إسرائيل للاتفاق .

- الموافقة على تأمين طريقين آمنين بين غزة والضفة ، وفتح المطار ، والموافقة على مبدأ الميناء ، وبالتالي تحسين أوضاع الشعب الفلسطينى وإنهاء وضع الحصار الذى يعانىه قطاع غزة .

- تحسين الأوضاع الاقتصادية فى ضوء حل المشاكل الاقتصادية بين السلطة وإسرائيل ، واستعداد الادارة الأمريكية لتقديم مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية .

بالمقابل فالاتفاق حقق الشروط الاسرائيلية بصورة شبه كاملة .

فإسرائيل تحتفظ بحوالى ٦٠ ٪ من أراضى الضفة اذا ما تحقق الانتشار الثانى ، والانتشار الثالث فى علم الغيب فقد تم احواله إلى لجنة . أى أنها تحتفظ بالجزء الأكبر من أراضى الضفة الغربية ، مما يشكل نقطة قوة لإسرائيل فى مباحثات الحل النهائى ، والتى لم ينص فى الاتفاق على ضرورة انتهائها قبل ٤ مايو ١٩٩٩ .

حصلت إسرائيل على كل الضمانات الأمنية التى تريدها بل وفرضت سيطرة من المخابرات المركزية الامريكىة على السلطة الفلسطينية لضمان تنفيذ ما تعهد به الفلسطينيون .. والشق الأمنى فى الاتفاق هو أساس الاتفاق ويحتل الجزء الأكبر من صفحاته ، ويحول السلطة - عمليا - إلى جهاز أمنى لخدمة الاهداف الإسرائيلية . ولم يكن صدفة أن المتحدث الرسمى باسم الخارجية وصف الاتفاق المرحلى أنه « إتفاق الأرض مقابل الأمن » .

- الانسحاب المتدرج من الأرض ١٣ ٪

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والحكومة وأعضاء المجلس التشريعى وممثلى المنظمات الشعبية . وسيحضر الرئيس الأمريكى بيل كلينتون هذا الاجتماع الذى يعقد فى مدينة غزة .

- مرحلة الانسحاب الثالثة: يتم تشكيل لجنة ثنائية فلسطينية اسرائيلية لبحث مسألة الانسحاب الاسرائيلى الثالث من الضفة الغربية وفق رسالة الضمانات التى وجهها وزير الخارجية الأمريكى الأسبق وارن كريستوفر ، ولا يتجاوز عمل هذه اللجنة الشهور الأربعة .

- الامر الأمن : وافقت إسرائيل على تأمين طريقين آمنين للربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة بمران عبرها . وقد اتفق بشكل كامل على الطريق الأول الذى يصل إلى جنوب الضفة الغربية فى حين تم الاتفاق على إنهاء الترتيبات المتعلقة بالطريق الذى يصل الجزء الشمالى من الضفة الغربية خلال ٣٠ يوما .

- المطار: اتفق على فتح المطار الفلسطينى فى قطاع غزة والذى أنجز بناؤه منذ عامين . وسيكون لإسرائيل اشراف أمنى على تفتيش الركاب والأمتعة وفق اجراءات خاصة اتفق عليها .

- الاجراءات الاحادية الجانب: سيقوم الرئيس الأمريكى بتوجيه رسائل منفصلة إلى الجانبين يحدد فيها الاجراءات الواجب على كل منهما الالتزام بها ، بحيث لا يقدم أى منهما على أية اجراءات احادية الجانب تؤثر فى الوضع القائم على الأرض .

ويعتبر الفلسطينيون ان اجراءات إسرائيل الاحادية الجانب التى يطالبون بوقفها تشمل الاستيطان وتهويد القدس ومصادرة الأراضى وهدم المنازل فى حين تعتبر إسرائيل ان عزم الفلسطينين على اعلان دولتهم فى نهاية المرحلة الانتقالية فى مايو ١٩٩٩ هو اجراء احادى الجانب ويطالبون السلطة الفلسطينية بالامتناع عنه .

- الشؤون الاقتصادية اتفق على حل المشاكل الاقتصادية المعلقة بين الجانبين عبر تشكيل لجنة تتولى الاشراف على تنفيذ الأمور التى اتفق عليها خلال ستة أسابيع من توقيع الاتفاق .

- مرفأ غزة : وافقت إسرائيل على مبدأ بناء مرفأ فى غزة وترك ترتيب الخطوات العملية إلى لجنة خاصة تقوم ببحث الأمر .

- الاتفاق الأمنى: ستضمن الاتفاق وثيقة أمنية مستقلة تتضمن الاجراءات الواجب اتباعها من الطرفين من أجل مكافحة الارهاب بشكل متواصل ومنظم

من الواضح من هذه النصصوص أن

التعليم .. والتسليم .. ونظام الحكم

هوامش
على
حافتر
الحياة

د. عبد العظيم أنيس



د. حسين كامل بهاء الدين

حدثت منذ عام عندما قُام مدير بإحدى المدارس الثانوية بالاسكندرية -ورئيس لجنة الامتحان- ببيع أسئلة الثانوية العامة مقابل عشرين ألف جنيه قبل بدء الامتحان بساعة. وفي الماضي كنا نسمع عن فراش بمدرسة قام بتسريب أسئلة من الامتحان وهو يساعد في عملية الطبع. أما أن يقوم مدير عام مدرسة ثانوية ببيع امتحان الثانوية العامة لقاء عشرين ألف جنيه فأمر لم نسمع عنه حتى في أسوأ أيام الملكية. لكنه حدث الآن والوزير لا يستطيع أن يكون في القاهرة والاسكندرية وأسيوط أيام الامتحان، ولا مفر من الاعتماد على أجهزة محليه في كل جزء من مصر. فإذا كانت هذه الأجهزة مليئة بالفساد والرشوة كما يعرف كل من له صلة بعمل هذه الأجهزة فماذا يستطيع الوزير أن يفعل غير أن يرسل إلى السجن عدة أفراد من المسؤولين عن هذا الفساد.

وطبعاً قس على هذا موضوع الدروس الخصوصية التي تحولت إلى مراكز وفصول في الأحياء والتي اتسع نطاقها كثيراً بعد نظام الثانوية العامة الجديد وهكذا أصبح هناك تعليمان: تعليم رسمي يذهب إليه التلاميذ في

وبالطبع فإن الوزير لا يستطيع أن يمر على مدارس القطر للتأكد من سلامة المأكولات التي تقدمها المدرسة، وإنما هو يعتمد على بعض الموظفين العاملين في المناطق التعليمية المختلفة (الحكم المحلي) وكثير من هؤلاء ذمتهم فاسدة أو يعتمدوا على متعهدين ذمتهم أشد فساداً. وأجهزة الحكم المحلي مليئة بالفساد والرشوة. وإذا كان الوزير قد اعترف في حديثه الأخير للاهالي بتواطؤ بعض المسؤولين بالوزارة في تجاوزات المدارس الخاصة، فمن باب أولى نستطيع أن نتحدث عن تواطؤ الموظفين المحليين مع المتعهدين لتقديم أسوأ أنواع الطعام لهؤلاء التلاميذ الفقراء مقابل (المعلوم).

ولكى ندرك هول الجريمة التي تتم، نلاحظ أننا لا نتحدث عن تسليم خمسة أو عشرة تلاميذ وإنما عن تسليم ألف وخمسمائة تلميذ، ولنتصور مدى الخسارة لو جرى -لا قدر الله- شئ خطير لهؤلاء التلاميذ نتيجة هذا التسليم. وصحيح أن الوزير أحال الموضوع برمته إلى النائب العام لكن الأمور سوف تنتهي بوضع اثنين أو ثلاثة أشخاص في السجن وينتهي الأمر عند هذا الحد، مع أن الموضوع المهم هو: كيف نمنع حدوث هذا مرة أخرى؟

الواقعة الأخرى التي أريد الحديث عنها

إصلاح التعليم
يحتاج إلى مناخ
آخر غير مناخ
الانفتاح السداح
المداخ

لا أعتقد أن وزيراً في مصر يبذل من الجهد ما يبذله وزير التعليم د. حسين كامل بهاء الدين، ولا أعتقد أن هذه الوزارة عرفت وزيراً يدير شئونها بحزم كما يفعل حسين كامل بهاء الدين؟

ومع ذلك فالصحف المصرية -قومية ومعارضة- لم تملأ بالشكوى من أوضاع التعليم كما هي مملوءة اليوم. وتتعدد أسباب الشكوى: من إرهاب المصروفات للفقراء، إلى الدروس الخصوصية التي أصبحت تعليمًا متوازيًا للتعليم الرسمي تتكلف ملايين الجنيهات، إلى إرهاب المدارس الخاصة لأولياء الأمور بمصروفات عالية، رغم أنف تعليمات الوزير.. إلخ. وقد جاء وقت في الماضي كانت بعض صحف المعارضة تتجنب نشر مقالات ناقدة لأوضاع التعليم رغبة منها في إعطاء الوزير فرصة حتى تظهر جهوده في مقاومة كل ما هو سلبي في تلك الوزارة. لكن هذا الوضع انتهى الآن وتمتلئ صحف المعارضة بالشكوى من أوضاع التعليم الذي أخذ صورته التطبيقية الكاملة في السنوات الأخيرة.

والمشكلة في رأيي كما أوضحت في مناسبات مختلفة أن التعليم -كنسق- متصل اتصالاً وثيقاً بأنساق وقطاعات أخرى في الاقتصاد الوطني والخدمة العامة لا سيطرة لوزير التعليم عليها، وقد شبهت هذا الوضع أكثر من مرة وكأن الوزير يمسك بقربة مشقوبة في العديد من المواقع. فإذا حاول الوزير سد أحد الشقوق اكتشف أن الشقوق الأخرى تفسد جهده، وهي ثقب لا سيطرة للوزير عليها.

وقد لا يسمح المجال هنا بإعطاء أمثلة كثيرة، لذا سوف اقتصر على واقعتين لم يحدثا بهذا الشكل والاتساع كما هو الحال اليوم.

والواقعة الأولى تتعلق بتسليم نحو ألف وخمسمائة تلميذ في المرحلة الابتدائية والاعدادية في قرية «دوين» بالدقهلية، وتسليم ثلاثين طالبة بالمدرسة الثانوية بالاسماعيلية. نتيجة تناول طعام فاسد تقدمه المدرسة.

اعتذار... لمن؟!!



ابراهيم العيسوى

للاعتذار بعد نحو عشرة قرون فأمر يدعو للراحة والغبطة والامل فى تحقيق تفاهم يوما ما بيننا وبين الحضارة الأوروبية.

شعرت بسعادة خاصة عند قراءة الخبر حتى جاءنى فى المساء صديق ليقول لى ما ضيع بعض هذه السعادة. فقد سمع أن الهدف الأول من الاعتذار هو لليهود فى إسرائيل ، ثم نأتى نحن بعد ذلك!.

فواقع الأمر أن الصليبيون لم يرحموا اليهود من المذابح أيضا . ففى الساعات الأولى من المعركة اشترك عدد كبير من يهود القدس فى الدفاع عن حسيهم ، ولكن عندما انهيار السور المشرف على منازلهم لجأ اليهود إلى المعبد الرئيسى لهم يصلون ويدعون أن يرحمهم الصليبيون.

لكن الصليبيين قاموا بسد جميع المنافذ من حول المعبد وكدسوا أكوام الخطب حول المعبد وأضرموا فيها النيران . وأجهز الصليبيون على الذين حاولوا الخروج من المعبد واحترق الباقون أحياء .

وبالطبع فأنا لست ضد اعتذار الشباب الأوروبى لليهود عما فعله الصليبيون بهم ، لكنى اعترف أن شعورى بالسعادة التى ملأتنى عند قراءة الخبر خف كثيرا عندما علمت أننا لسنا المقصودين الأوائل بالاعتذار.

نشرت الصحف المصرية مؤخرا خبرا عن اعتزام مجموعة من شباب أوروبا زيارة العواصم العربية وهم يلبسون قمصانا مكتوبا عليها باللغة العربية اعتذار عما فعله الأوروبيون (الصليبيون) فى المسلمين من مذابح عند فتحهم بيت المقدس عام ١٠٩٩ ميلاديا.

فبعد أن حاصرت جيوش الصليبيين القدس لعدة أسابيع ، ورغم استماتة جيش الفاطميين الذين كانوا يحكمون مصر فى الدفاع عن المدينة المقدسة، إلا أن الصليبيين استطاعوا فى نهاية الامر اقتحام المدينة من الشمال وأعملوا القتل فى أهلها.

يقول ابن اثير: «وركب الناس السيف وقتل الفرلحة فى المسجد الأقصى ما يزيد عن سبعين ألفا . وعندما توقفت المذبحة لم يكن قد بقى مسلم داخل الاسوار. فبعضهم هرب والغالبية كانت مطروحة بالآلاف فى مناقع الدم عند أعستاب منازلهم أو بجوار المساجد، ومنهم عدد من الائمة والعلماء والمتصوفة الذين كانوا قد غادروا بلادهم وجاءوا إلى القدس يقضون بقية أيام حياتهم فى كنف المدينة المقدسة».

هذا تاريخ نعرفه جيدا ويحفظه الكثير من جيلى عن ظهر قلب ،أما أن يستشعر شباب أوروبى هول الجريمة التى ارتكبت ويأتون

الصباح ، وتعليم مواز يذهبون إليه فى المساء .وهم يدفعون هنا وهناك فالحديث عن مجانية التعليم فى المدارس الحكومية هو مجرد وهم ،فأنت كولى أمر تدفع فى التعليم الابتدائى الحكومى مصروفات تصل إلى أربعين جنيهًا سنويا وفى التعليم الاعدادى والثانوى الحكومى أكثر من ذلك، وإذا كان ابنك فى إحدى المدارس التجريبية التى تتبع الوزارة فأنت تدفع سنويا نحو ٣٥٠ جنيهًا . ولن أتحدث عن المدارس الخاصة التى تتقاضى من التلاميذ ألوف الجنيهات تحت مسميات مختلفة، فهذه مفتوحة لآباء القادرين من الاثرياء أو الطبقة الوسطى، وتعجز الوزارة عن أن تفرض إرادتها على تلك المدارس.

إننى أتحدث هنا عن جانب واحد من شئون التعليم ، وهو موضوع الاجهزة التعليمية المحلية التى لايد أن يعتمد عليها الوزير لتنفيذ سياساته. فكثير من هذه الاجهزة مملوءة بالفساد وسائر أنواع الانحراف وهى قادرة على إفساد تعليمات المركز بشكل أو آخر.

وهكذا يتسم ألف وخمسمائة تلميذ فى قرية واحدة، ويبيع امتحان الثانوية العامة وتنتشر مراكز الدروس الخصوصية رغم صيحات الوزير المتكررة ضد هذا النوباء المنتشر فى جسد الامة بلا أمل فى أن يسمع أحد.

والحل؟!

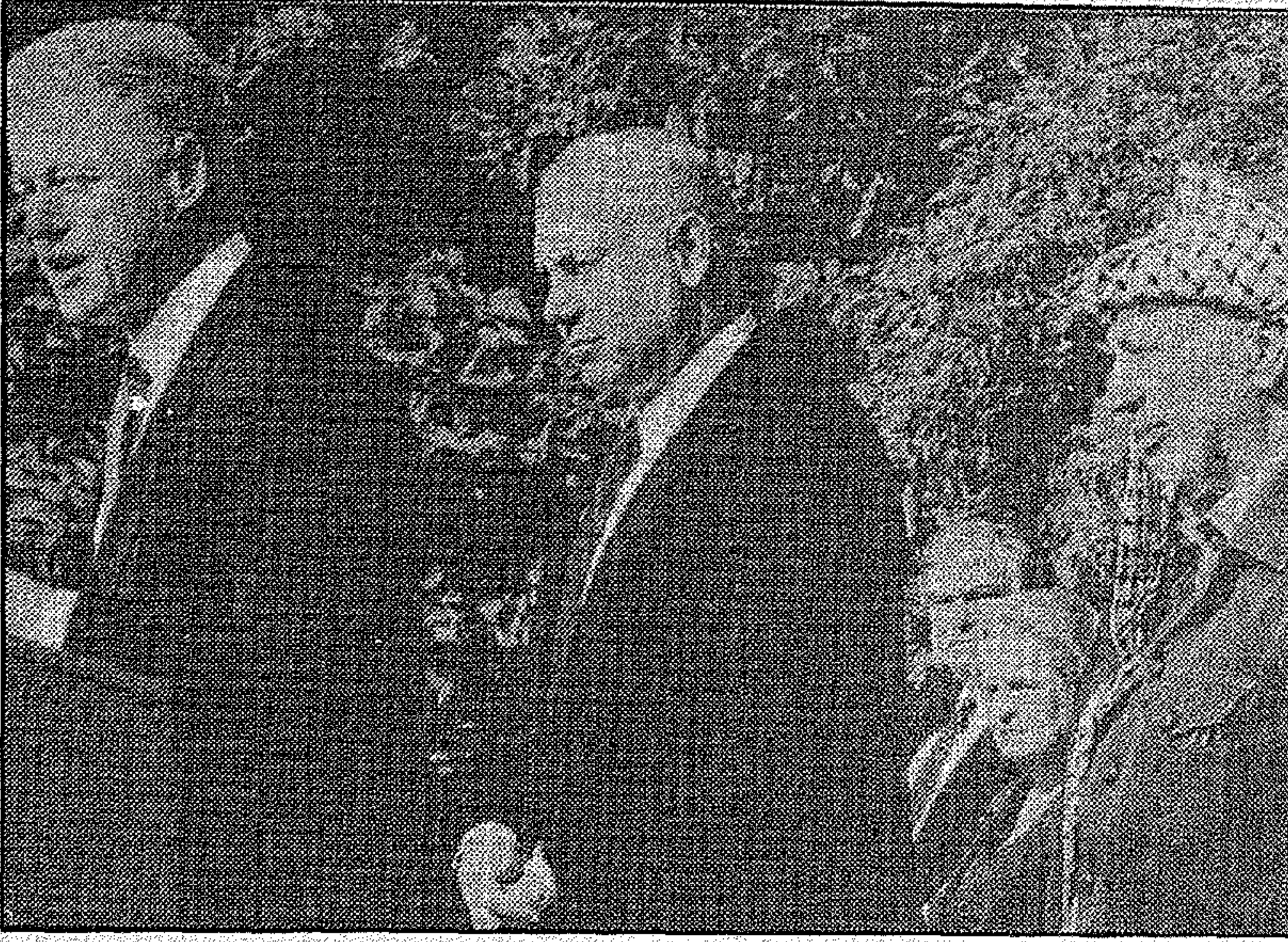
من السهل أن ينادى المرء بفصل أو نقل أعداد كبيرة من موظفى المناطق التعليمية. لكن هذا غير ممكن عمليا. إن الحل يحتاج إلى مناخ آخر غير مناخ الانفتاح السداح المداخ الذى نعيشه اليوم، إلى تنظيم مختلف للحكم فى مصر كما قال د. ابراهيم العيسوى فى مقاله بالعدد السابق من « اليسار » وهذه هى القضية التى ينبغى أن تركز عقول وجهود المتطلعين للنهضة الحقيقية فى مصر عليها.

لغز الاقتصاد المصرى

الأقصر ،البطالة يتسع نطاقها عاما بعد عام ، والعجز فى الميزان التجارى يتفاقم سنة بعد أخرى ، والبورصة أحوالها سيئة ،والاستثمارات الاجنبية فى المشاريع الانتاجية لا تأتى بالقدر المطلوب كما أوهمنا المسئولون. كل هذا بينما الفقراء فى مصر يزدادون فقراء والاغنياء يزدادون غنى.

فهل يتطوع اقتصادى مصرى لتفسير هذا اللغز الذى لا أجد له حلا؟. يا ريت!.

كل يوم تقريبا تنشر الصحف الحكومية فى مصر ما تقول إنه تقارير من مؤسسات دولية تزعم أن الاقتصاد المصرى عال العال ، وأن مصر مستثناء من الازمات التى تعصف ببلدان آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية ، وأنه ليس فى الامكان أفضل مما كان. وأنا شخصا عاجز عن أن أفهم حقيقة هذه الدعاوى بينما أعرف أن صادراتنا السلعية تتدهور عاما بعد آخر، وأسعار البترول فى الحضيض كما هو معروف دوليا، والسياحة فى مصر مضروبة بعد حادث



عرفات... نتنياهو... كلينتون.. عقب الجلسة التمهيدية للمباحثات

طريقا التسوية الفلسطينية إلى أين؟

كما دعا مراراً وتكراراً في اجتماعات الجامعة العربية.

وفي هذا المناخ يبدو أن عرفات قد وضع آماله كلها على الجانب الأمريكي الذي وعده بمساعدات اقتصادية ضخمة عند «تليين موقفه». وجاءت البشائر الأولى عندما أعلن عرفات منذ أسابيع أنه موافق على فكرة «المناطق المحمية» والتي تمثل ٣١٪ من الأراضي التي اقترح الأمريكيون إعادة الانتشار فيها، على أن تكون تحت إدارة إسرائيلية فلسطينية مشتركة.

وربما يكون من المفيد ألا ننسى أن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات كان قد قدم استقالته مؤخراً بعد أن عرف أن أحمد قريع (أبو علاء مهندس اتفاق أوسلو) يقوم بالتفاوض سرا مع الاسرائيليين، ويتكليف من عرفات طبعاً، تماماً كما حدث مع حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد، بينما كان أبو علاء وحسن عصفور يتفاوضان سرا في أوسلو، من خلف ظهر مفاوضي مدريد.

ولقد سألتني بعض الاصدقاء عن توقعاتي من مفاوضات واشنطن فقلت إنه يستحيل أن نقطع بتوقع واحد من الآن، لأن ثمة مصاعب كثيرة لا أدري كيف يمكن حلها بين الفلسطينيين والاسرائيليين وفي مقدمتها القدس والمستوطنات واللاجئين. وهناك احتمال قائم في أن تفشل واشنطن وتنتهي

عندما يصل إلى القارئ هذا «العدد من اليسار» في أول نوفمبر تكون الاجابة عن التساؤلات التي أطرحها هنا عن مصير مفاوضات واشنطن قد وضحت : وأنا أكتب كلمتي هذه في ١٥ أكتوبر، يوم وصول الوفد الفلسطيني والوفد الاسرائيلي وبدء مفاوضاتهما تحت رعاية أمريكية مصممة على الوصول إلى اتفاق حتى ولو كان جزئياً.

ومن الواضح أن لكلينتون مصلحة في تحقيق اتفاق ما بين عرفات ونتنياهو على ضوء ظروفه السيئة مع الكونجرس الذي يتجه إلى محاكمته في موضوع «مونيكا جيت». ويبدو من تصريحات عرفات الأخيرة أنه حريص أيضاً على الوصول إلى اتفاق حتى ولو كان الشئ المدفوع غير صغير. فهو يصرح عند وصوله إلى واشنطن أنه متفائل. والصحف الاردنية والمصرية تقول إن عرفات ذاهب إلى واشنطن مستعداً «لتليين موقفه» وهو يريد أن يبرهن للفلسطينيين أن عملية السلام التي جازف والتزم بها ما زالت قادرة على اعطاء بعض النتائج ومن الممكن أن تؤدي يوماً ما إلى قيام دولة فلسطينية وتزداد هذه الاعتبارات أهمية على ضوء العزلة التي تشعر بها السلطة الفلسطينية عن الشعب الفلسطيني، واتجاه أقسام واسعة من هذا الشعب إلى فكرة النضال المسلح ضد الصهاينة مرة أخرى، وبالتالي ارتفاع نسبة الهجمات على الاسرائيليين. وعرفات يستشعر مرارة العجز العربي في الموقف الراهن عندما فشل في عقد مؤتمر قمة عربي

إلى لاشئ:

ولكنني أميل إلى توقع الوصول إلى اتفاق حتى ولو كان جزئياً وترك بعض المسائل لمرحلة أخرى في هذا الاتفاق. سوف تأتي التنازلات الأساسية من الفلسطينيين لا من الاسرائيليين، ووزير خارجيتهم السفاح شارون. ولقد ذكر مراسل الاهرام في عمان (١٥ أكتوبر) نقلاً عن صحيفة ها آرتس الاسرائيلية أن مسئولين أمريكيين بارزين طلبوا من اسرائيل بصورة غير رسمية التفكير في إمكان النص في بيان القمة الثلاثية على مبدأ قيام دولة فلسطينية مقابل إرجاء إعلان عرفات قيام دولة فلسطينية في مايو المقبل.

وقد يبدو هذا غريباً على بعض القراء. ولكنه ليس غريباً على بعض أساتذة العلوم السياسية الفلسطينيين الذين يعتقدون أن إسرائيل لا تقنع في إقامة دولة فلسطينية على قطاع غزة فقط. وثمة دلائل كثيرة على أن إسرائيل تسير هذا الاتجاه خصوصاً في موضوع المعابر، وثمة مؤشرات على أن بعض المسئولين الفلسطينيين يدركون هذا بدليل إصرارهم على قيام مشروع المطار الدولي في غزة رغم صغر القطاع وألوية مدن فلسطينية أخرى.

ومع ذلك سوف نرى. وعندما يصل هذا العدد إلى أيدي القراء يكون قد تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

من وثائق حرب أكتوبر ١٩٧٣

فى الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانتصار الجيش المصرى والعبور وضرب نظرية الأمن الاسرائيلية، ومن خلال الندوة الاستراتيجية التى نظمها القوات المسلحة ، وأيضا من خلال الاحاديث التى أدلى بها عدد من قادة حرب أكتوبر، كان هناك إلحاح على إذاعة كافة الحقائق العسكرية والسياسية لهذه الحرب بعد ربع قرن ، واستخلاص الدروس الضرورية من الايجابيات والاططاء حماية لأمن القوات المسلحة والأمن القومى المصرى والعربى.

وقد وجدت فى أوراقى القديمة تقريرا قديما نشر فى صحيفة «السفير» اللبنانية فى ١٦ أبريل ١٩٧٤، عبارة عن حديث للسفير السوفيتى فى مصر خلال الحرب يكشف فيه كثيرا من أسرار الحرب والدور السوفيتى والسياسة المصرية. وقد نشرته فى ذلك الحين فى «السفير» لاستحالة نشره فى مصر. فلم تكن هناك صحف أحزاب أو صحف مستقلة، وكانت الصحافة (القومية) لا تتحدث إلا بصوت واحد ، هو صوت السادات.

وثيقة هامة عن وجهة النظر السوفيتية فى بعض أحداث حرب أكتوبر

الاتحاد السوفيتى حشد ٧ فرق فى ٢٠ أكتوبر وصلت طلائعها فعلا إلى القاهرة .

قرارات سوفيتية خطيرة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط لم يحن الوقت -بعد- لإذاعتها.

القصة السوفيتية لمسألة طلب سوريا وقف إطلاق النار.

مسألة وقف إطلاق النار

فى اليوم التالى، تلقيت رسالة جديدة من موسكو بأن سوريا كررت طلبها، وبأنها ترى أن الموقف العسكرى وتحرير أجزاء كبيرة من الجولان والاستيلاء على خط بارليف ملائم تماما للأهداف العربية، وأنها تطالب بوقف إطلاق النار، وأن القيادة السوفياتية تطلب رأى الرئيس السادات، فى هذا الطلب الجديد، وعندما نقلت هذه الرسالة إلى الرئيس السادات أكد لى موقفه السابق، وأنه سيقنع الرئيس الأسد بالعدول عن طلبه. كان الموقف العسكرى فى ذلك الوقت ممتازا فى الجبهتين.

ودار حديث طويل بيننا حول الانتصارات العربية ، وكفاءة الاسلحة السوفياتية ، والصداقة بين بلدينا.

فى يوم ٩ تشرين ، ونظرا للتشركيز الاسرائيلى على الجبهة السورية ، نتسجعة لقرىها من الأراضى الاسرائيلية وتهديدها للعمق الاسرائيلى بصورة مباشرة ، ولعدم تطوير الهجوم على الجبهة المصرية، بدأت الأراضع فى الجبهة السورية تتطور بصورة معاكسة للقوات العربية.

وطلبت سوريا من الاتحاد السوفيتى التدخل لتحقيق إيقاف فوري لإطلاق النار. ومرة أخرى سأل القادة السوفيات الرئيس السادات عن رأيه

الاتحاد السوفياتى سيوفى بكل التزاماته ، وسيؤيد الحق العربى بكل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية .

لقاء ما بعد العبور

وفى يوم ٦ أكتوبر ، وبعد نجاح القوات المصرية فى اقتحام القناة ، وبدء الاستيلاء على مواقع خط بارليف ورفع العلم المصرى على الضفة الشرقية ، كان لقائى مع الرئيس بالغ الحرارة والسعادة.

وفى هذا اللقاء، أبلغت الرئيس، السادات رسالة تلقيتها من موسكو، مفادها أن الرئيس حافظ الأسد، كان قد أبلغ القيادة السوفياتية- قبل بدء القتال بأيام- أن سوريا ومصر على وشك الدخول فى مواجهة عسكرية شاملة مع إسرائيل لتحقيق أهداف عسكرية محددة، وأن سوريا تريد من الاتحاد السوفياتى التحرك السريع للحصول على قرار دولى بوقف إطلاق النار خلال ٤٨ ساعة من بدء القتال، لأن الموقف سيكون عنشد ملائما للعرب.

وقلت للرئيس السادات أن موسكو تسأله عن وجهة نظره فى الطلب السورى . وطلب الرئيس السادات إبلاغ القادة السوفيات بأن الوقت ما زال مبكرا للتفكير فى هذا الموضوع، وأنه سيتصل بالرئيس الأسد لاقناعه بذلك.

حصلت «السفير» على وثيقة هامة تتضمن وجهة نظر الاتحاد السوفياتى فيما حدث خلال حرب تشرين. الوثيقة هى نص حديث لفلاذيمير فينوغرادوف، السفير السوفياتى السابق فى القاهرة، والذي عين المندوب السوفياتى فى مؤتمر جنيف، مع عدد من الشخصيات المصرية الرسمية والسياسية.

قال فينوغرادوف: «منذ يوم ٤ أكتوبر وحتى ٢٩ منه، كنت أرى الرئيس السادات يوميا. وقطعت خلال تلك الايام الخمسة والعشرين أكثر من ١٢٠٠ كيلو مترا ما بين السفارة السوفياتية ومقر الرئيس السادات. ولم تحدث طوال هذه الاتصالات أية مناقشات حادة، أو أية خلافات من أى نوع كانت. ولم توجه أية ملاحظة نقدية تتعلق بالموقف السوفياتى.

القرار المصرى

فى يوم ٤ أكتوبر أخبرنى الرئيس بقرار مصر أنه لا طريق أمامها الآن إلا الحرب. وبالطبع لم يحدد الرئيس اليوم الذى اختاره لذلك مكتفيا بالقول بأنه أمر منته. وطلب منى إبلاغ القيادة السوفياتية بالموقف وبالقرار وباحتياجات مصر العاجلة.

ونقلت إلى موسكو رسالة الرئيس وطلبت الرد عليها. كان الرد أن قرار الحرب قرار مصرى، وأن



الرئيس
السادات

« ميغ - ١٧ » و« الفانتوم »

وكان جو المحادثات ودنا جدا .

واذكر أن الرئيس السادات حكى لرئيس الوزراء السوفياتى عن الطائرة « الميغ - ١٧ » التى اسقطت طائرتى « فانتوم فى اشتباك واحد، قائلا أن « الميغ - ١٧ » اثبتت أنها افضل من « الفانتوم ».

واجابه الرفيق كوسيجين قائلا: لا يا سيادة الرئيس. إن الفانتوم متقدمة تكتيكيا على « الميغ - ١٧ » ولكن شجاعة الطيار -المصرى الذى كان يقودها هى التى مكنت « الميغ ١٧ » من التفوق على « الفانتوم ».

وعاد كوسيجين إلى موسكو واستدعى كيسنجر . وبدأت الجهود من أجل وقف إطلاق النار.

فجر ٢٠ تشرين

وفى فجر يوم ٢٠ تشرين، وفى الساعة الثالثة صباحا بالضبط ، اتصل بى الرئيس السادات، وطلب منى إبلاغ بريجنيف رسالة عاجلة بالموقف، ومطالبته بالتدخل لتحقيق الوقف الفورى لإطلاق النار . (وكما علمت بعد ذلك، فإن سوريا لم تكن تريد وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت حيث إنها كانت على وشك القيام بهجومها المضاد الكبير).

واتصلت بموسكو. وأخبرنى مدير المكتب أن الرفيق بريجنيف ذهب إلى فراشه منذ ساعة واحدة فسقط ، وأنه لا يستطيع إيقاظه. وطلبت منه أن يوقظه على مسئوليتى . وأخبرت بريجنيف بالموقف كما شرحه الرئيس السادات، وبطلبه.

فى الموقف. ولم يوافق الرئيس على الطلب السورى وقال إن الموقف سيتحسن فى سوريا بعد دخول القوات العراقية ،وتطوير الهجوم على الجبهة المصرية.

هدف الحرب المباشر

وسأله القادة السوفيات عن الهدف المباشر المطلوب تحقيقه من هذه الحرب، وهل هو التحرير الشامل للأراضى العربية المحتلة؟.

وأجاب الرئيس بأن الهدف عمل محدد لتغيير ميزان القوى ، العسكرى والسياسى، لصالح العرب ولهدم نظرية الأمن الاسرائيلى ، ولتحريك جمود الازمة.

ونقلت للرئيس وجهة نظر القيادة السوفياتية فى أن هذا الهدف قد تحقق بالفعل ، وأن التفكير فى طلب وقف إطلاق النار فى هذه المرحلة يعد أمرا منطقيا ، ما دام الهدف قد تحقق ، وقبل أن تفيق اسرائيل من صدمة الهزيمة المفاجئة ، إلا اذا كانت هناك نية لتحقيق أهداف أخرى أكبر.

تطوير الهجوم

وقال الرئيس أنه يريد استغلال الحجم الكبير للنجاح العسكرى الذى تحقق على الجبهة المصرية لتطوير الهجوم والتقدم لاسترداد الممرات.

وصباح يوم ١٠ أكتوبر ، وافقت القيادة السوفياتية ، وأكدت أنه إذا كانت مصر تريد تطوير الهجوم لاسترداد الممرات فيجب أن يتم ذلك فوراً دون إبطاء ، لأن الفرصة المتاحة للاستفادة من نجاحات ٩ أكتوبر واستغلال المفاجأة الاستراتيجية ما زالت قائمة وإن لم تكن لوقت طويل، لأن أجهزة الاستطلاع السوفياتية رصدت حشودا اسرائيلية ضخمة تستعد للعمل فى الجبهة المصرية.

وقال الرئيس السادات انه يفضل الانتظار فى المواقع الحالية ، وسحب القوات الاسرائيلية للهجوم ، واصطيادها فى صحراء مكشوفة ، قبل التقدم لاسترداد الممرات.

ولم يبدأ تطوير الهجوم المصرى الا يوم ١٤ أكتوبر.

الاختراق الاسرائيلى

وفى يوم ١٦ أكتوبر ، وبعد خطاب الرئيس السادات فى مجلس الشعب، وصل إلى القاهرة فى الساعة الخامسة الرفيق كوسيجين . واجتمع مع الرئيس السادات عدة مرات.

وفى هذه الاجتماعات جرت دراسة الموقف من جميع جوانبه.

وكان الاختراق الاسرائيلى للقوات المصرية شرقى القناة ، وبدء تسلل القوات الاسرائيلية غربى القناة، قد أصبح أمرا واقعا.

وتم الاتفاق بين الرئيس السادات والرفيق كوسيجين على أن يبدأ الاتحاد السوفياتى اتصالات لوقف إطلاق النار . وقدر لهذه الاتصالات أن تستغرق فترة كافية تتمكن مصر خلالها من القضاء على التسلل والاختراق الاسرائيلى، وتتمكن سوريا من القيام بهجوم مضاد فى الجولان، وحتى يتم وقف إطلاق النار والوضع ملائم للعرب مائة بالمائة.

وطماننى الرفيق بريجنيف. وأصدر القادة السوفيات قرارا قوريا باعلان التعبئة الجزئية فى القوات السوفياتية ، وحشد سبع فرق عسكرية سوفياتية . ووضعها على أهبة الاستعداد للسفر والقتال على الجبهة المصرية . بل ووصلت طلائعها بالفعل إلى القاهرة .

ووفقا للوثيقة ، ختم السيد فينوغرادوف حديثه مع عدد من الشخصيات المصرية الرسمية والسياسية ، قائلا:

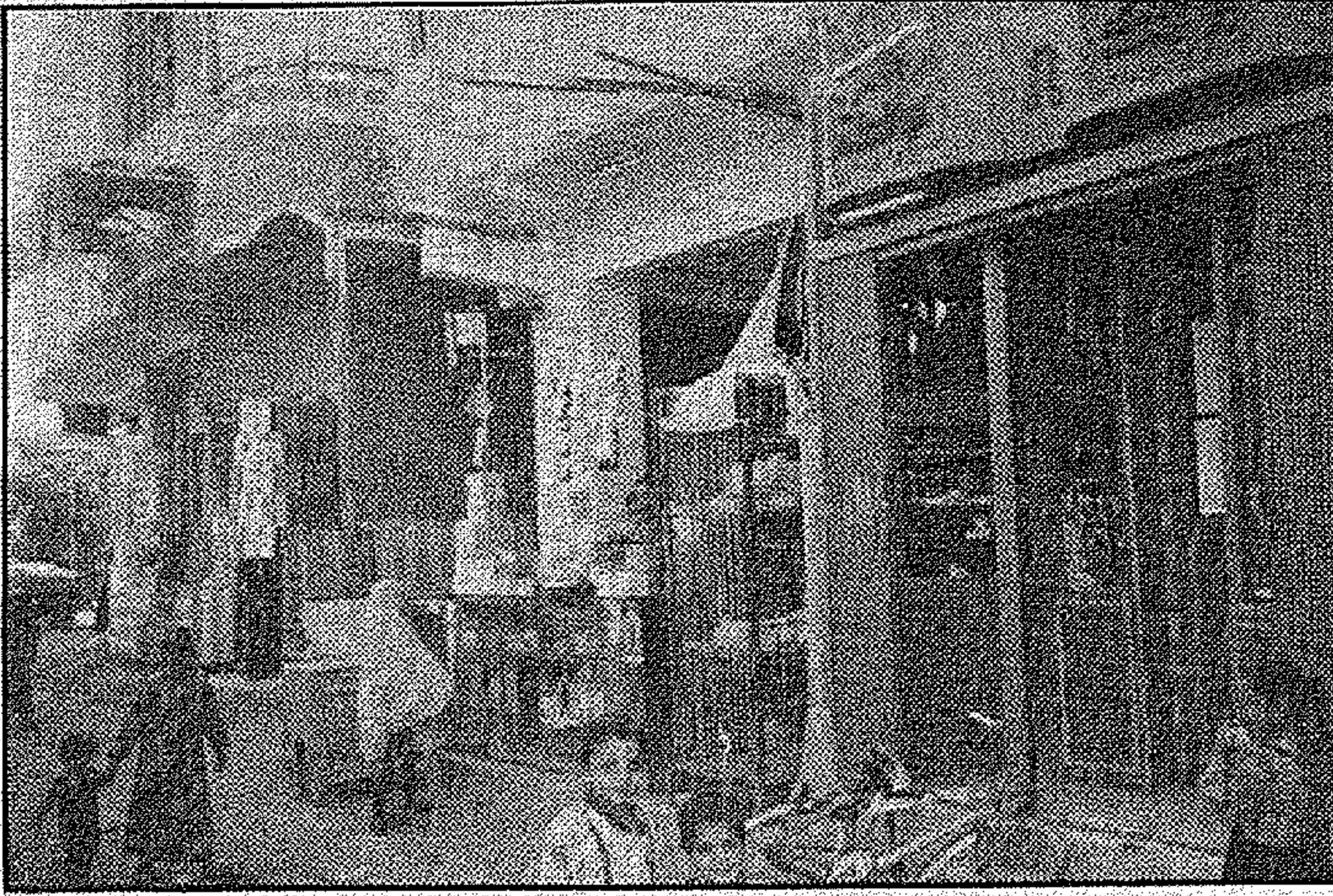
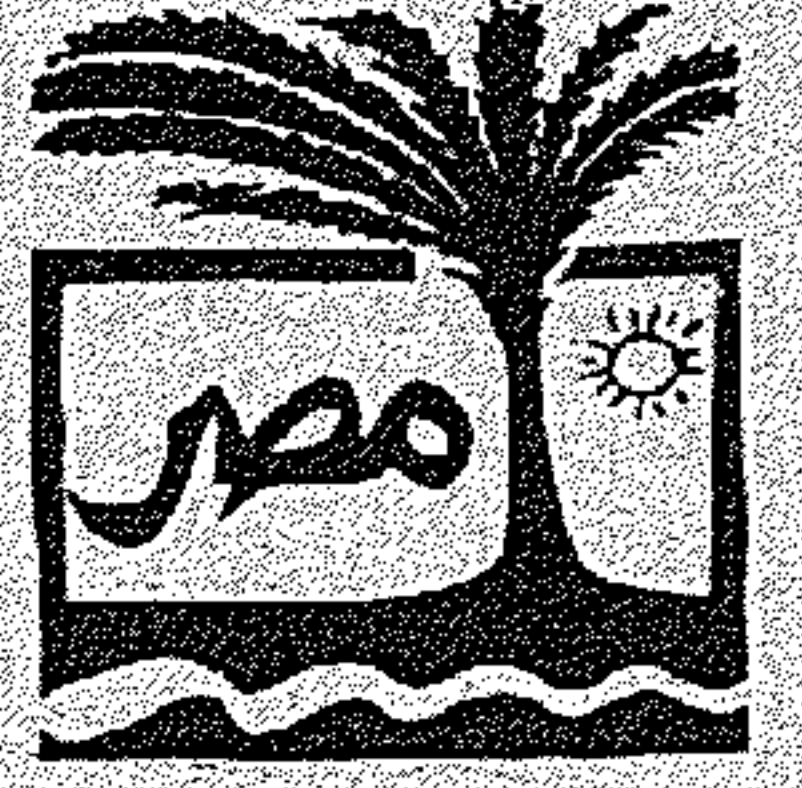
وكلنا نعرف قصة الايام التسالية، والحزن الاسرائيلى لوقف إطلاق النار الأول، والتهديد السوفياتى بالتدخل المنفرد عسكريا، والاتصالات مع أمريكا حتى تحقق وقف إطلاق النار التهنائى فى ٢٦ أكتوبر.

ومضى فينوغرادوف يقول:

لقد حاولت أن أحكى القصة كما شهدت من موقعى فى القاهرة. ولم أخف شيئا ، إلا بعض القرارات البالغة الخطورة التى اتخذها الاتحاد السوفياتى فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ فبراير وتعريفها القيادة المصرية جيدا. لم يحن الوقت -بعد- لاداعتها، رغم أنها كافية وحدها ، دون أية تفاصيل أخرى ، ليعلم العرب المدى الذى وصل إليه الاتحاد السوفياتى فى تأييده لحركة التحرير الوطنى العربية.

وكل ما أرجوه -وأنا أعاد القاهرة- وكلى حرص على مصلحة الشعوب العربية والسوفياتية أن تفشل محاولات الرقعة بيننا ،والتي ينساق اليها بعض الساسة العرب، ولا تخدم الا مصالح الصهيونية والامبرالية الأمريكية.

بفضل سياسة الإصلاح الاقتصادى



ابو رجوان .. تعالى
البطالة .. والمخدرات ..
والقتل بدافع الثأر ..
وارتفاع الاسعار

١٢٠٠ من ٥٠٠٠ أسرة تفقد مصدر دخلها الاساسى بعد تطبيق قانون الإيجارات الزراعية ونظام المعاش المبكر

الأطفال المتسربين من المدارس ، وانتشرت
تجارة المخدرات - خاصة البانجو - وعاد الثأر
ليحتل مساحة كبيرة على خريطة أحداث
القرية بعد أن كان قد توارى لفترة طويلة.
حكاية أبو رجوان ليست حكاية قرية
صغيرة وإنما حكاية مجتمع بأكمله . فما هي
حكاية أبو رجوان؟

قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تعرف أبو
رجوان مهنة غير الزراعة ورغم كثرة عدد
سكان القرية سيطرت عائلتان فقط على
مايقرب من ثلث مساحة القرية - حوالى
٣٠٠ فدان - هي عائلة الديب، وعائلة
بدوى عائلة العمدة الحالى عبد المنعم بدوى .
وعاش بقية السكان على المساحة المتبقية من
القرية فى ملكيات صغيرة جداً أو
كمستأجرين لأراضى العائلتين ولكن بشكل
غير ثابت وغير مستقر حيث كانوا عرضة
للمطرد من الأرض فى أى وقت .

ونتيجة لضيق المساحة المتبقية اضطر عدد
كبير من أهل القرية للعمل كاجراء فى أراضى
العائلتين أو أراضى القرى المجاورة فى واقع
أقرب إلى السخرة . وكان غالبية السكان
يعيشون فى فقر مدقع.

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ جاء قانون
الإصلاح الزراعى ليضمن لمستأجرى الأراضى
الزراعية بالقرية واقعاً أكثر استقراراً

البؤس والفقر اللذين يعيش فيهما أهل القرية.
" أبو رجوان القبلية" قرية صغيرة من قرى
مركز البدرشين بمحافظة الجيزة مساحتها
الكلية ٩١٨ فدان . ٨٠٨ فداناً منها أراضى
زراعية ، وباقى المساحة - ١١٠ فدان -
تشغلها الكتلة السكنية . وتعداد سكانها
طبقاً لآخر تعداد عام ١٩٩٥ هو ٢٦ ألف ،
٥٠٠ نسمة - حوالى ٥٠٠٠ أسرة - يعمل
أغلبهم فى الزراعة وفى مصانع حلوان القريبة
منهم.

استفادت أبو رجوان من التحولات
الاقتصادية التى حدثت فى المجتمع المصرى
فى الستينيات واستفادت ككل المنطقة
المحيطة بحلوان مراكز أطفيع والعياط
والبدرشين والقرى التابعة لهم - بالمنطقة
الصناعية هناك فارتفع مستوى معيشة
سكانها وزادت نسبة التعليم بها .

الآن ومنذ بداية التسعينيات أصبحت أبو
رجوان نموذجاً واضحاً لسياسة الإصلاح
الاقتصادى . ارتفعت أعداد البطالة ،
وارتفعت معدلات الفقر فى القرية ، وزادت
حدة التباينات الطبقيّة ، وزادت أعداد

لم أكن أعرف أن هناك قرية مصرية
اسمها " أبو رجوان القبلية" المصادفة وحدها
هى التى قادتنى إليها. كنت على موعد مع
عم عبد الرشيد هلال أحد القيادات العمالية
بشركة الحديد والصلب وأحد أعضاء حزب
التجمع بمحافظة الجيزة والذي وعدنى بمقابلة
عدد كبير من العمال الذين خرجوا على
المعاش المبكر فى قريتهم.

نزلت إلى أبو رجوان القبلية أبحث عن
عمال المعاش المبكر لأجد واقعاً غريباً لم أكن
أتخيله . القرية توحى لمن ينزل إليها للمرة
الأولى بحجم عال من الثراء والرخاء ، فعدد
النازل المنشأة حديثاً أو الموجودة تحت الانشاء
فى القرية كبير جداً ، وعدد المحلات المنتشرة
بالقرية غير متخيل لما بين كل محل ومحل
يوجد محل ثالث وداخل كل بيت من بيوت
القرية تجد محلاً أو أكثر ، وتحولت أعداد
كبيرة من الحجرات المظلة على الشوارع فى
بيوت القرية إلى محلات للبقالة أو لبيع
الخضار أو لممارسة أى نشاط تجارى آخر بما
يوحى لك بوجود حركة تجارية كبيرة بالقرية.

وبرغم كل ذلك فإن أول كلمة تسمعها
عند نزولك للقرية - والتى تتكرر فى أحاديث
الناس هناك - " البلد دى شافت لها يومين
فى الستينيات مش هتشوفهم تانى"، ومن
يدقق فى أحوال الناس هناك يصدده حجم

خالد البلشى

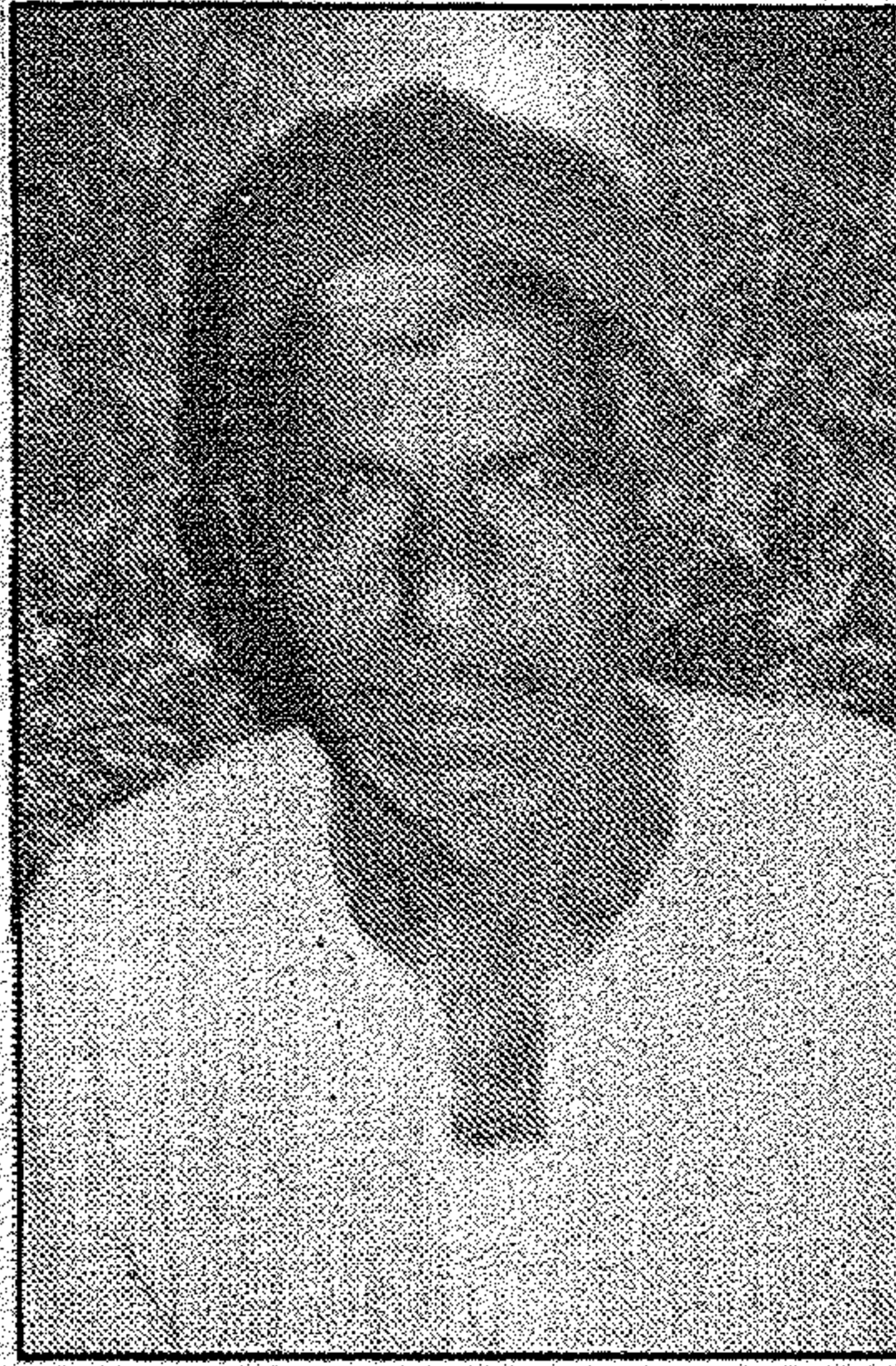
ونتيجة لقيام المصانع بتكليف الحاصلين على دبلوماتها الفنية ارتفعت أعداد العمال بالقرية لتصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف عامل يعملون في مصانع الحديد والصلب والحراريات ومصر حلوان للحديد والمعادن والكوك والمطروقات والشركة القومية للأسمنت والمساكن الجاهزة وستيلكو وميتالكو . وكذلك زادت أعداد الطلاب المتوجهين للتعليم الفني في القرية.

ومع تبني الحكومة لسياسات الإصلاح الاقتصادي ، خضوعاً لضغوط المؤسسات النقدية الدولية " البنك الدولي - صندوق النقد الدولي " بدأت في تنفيذ سياسات جديدة تهدف إلى خفض العمالة في مؤسسات ومصانع القطاع العام. فتوقف عدد كبير من مصانع حلوان " كالحديد والصلب " عن تكليف الطلاب الحاصلين على دبلوماتها الفنية - التلمذة الصناعية - للعمل داخل المصانع بدءاً من عام ١٩٨٤ ، على الرغم من وجود العديد من التخصصات التي لن تجد لها أماكن للعمل إلا داخل المصانع مثل تخصص الأفران العالية والتي لا توجد إلا داخل مصانع الحديد والصلب.

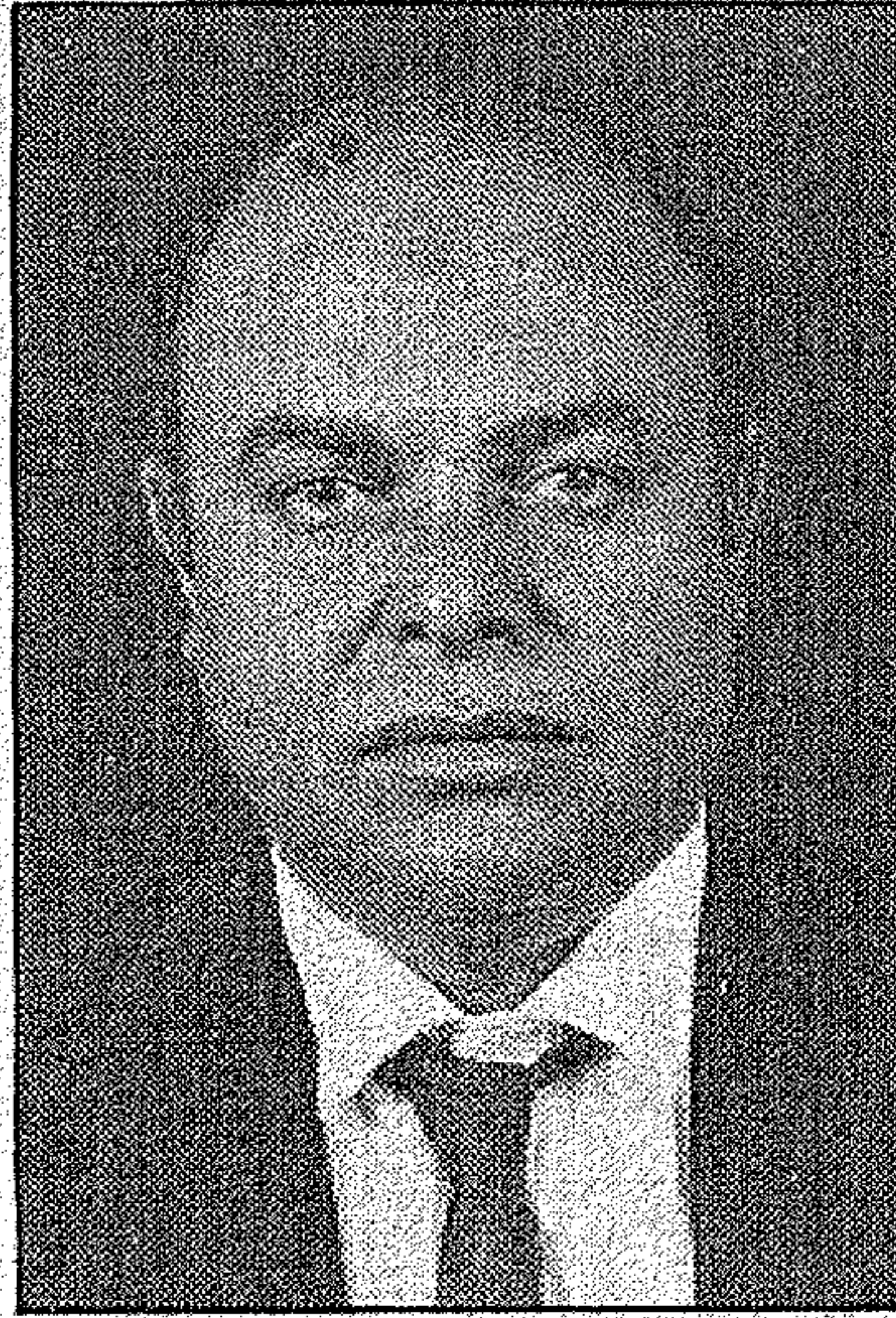
ومع توقف المصانع عن تكليف الخريجين وتوقفها عن استيعاب عمالة جديدة عادت البطالة للظهور داخل القرية من جديد ، بعد أن كانت قد اختفت تماماً منذ الستينيات لتبدأ أحوال الناس داخل القرية في التدهور التدريجي . وأمام ذلك توجه عدد كبير من الخريجين للعمل في مصانع الطوب والتي كانت قد بدأت في الانتشار داخل القرية منذ بداية السبعينيات لتستوعب مصانع الطوب أعداداً كبيرة منهم.

وفي محاولة للتصدي لعمليات تجريف الأراضي الزراعية صدر قرار جمهوري في عام ١٩٩٠ يمنع مصانع الطوب من استخدام الطمي في إنتاج الطوب ووضع القرار عقوبات رادعة لمن يستخدم الطمي في ذلك ، فاتجهت مصانع الطوب إلى استخدام الطفلة في عمليات إنتاج الطوب وهو ما تطلب استخدام ميكنة حديثة لا تحتاج إلا لأعداد محدودة من العمالة مما دفع أصحاب المصانع إلى التخلص من عدد كبير من العمالة الموجودة بها ، وكفت المصانع عن استيعاب عمالة جديدة لارتفاع أعداد البطالة داخل القرية بشكل كبير .

ومع مرور الأيام كانت أعداد البطالة داخل القرية تزيد بصورة واضحة وخصوصاً مع التزام بقية مصانع حلوان بسياسات خفض العمالة لتتوقف شركة مصر حلوان للغزل



محمد سليمان



عبد الرشيد هلال

وكان أحد مظاهر تساهل الناس وحرصهم على مصالح بعضهم البعض هو عدم التزام مستأجرى الأراضي الزراعية بالقيمة الإيجارية المحددة في القانون بل ولجأوا إلى زيادتها لتعويض أصحاب الأراضي عن الفروق الناجمة عن ارتفاع مستويات المعيشة في القرية عن بقية الريف المصري . ويؤكد الحاج عبد العليم القصير أحد مزارعي القرية ذلك ويقول "أغلب الناس هنا مكنوش ماشيين بالقانون الناس كانت بتدي أكثر من القانون برضاها . في الستينيات كان إيجار الفدان ٢٥ جنيه الناس كانت بتدي ٥٠ جنيه برضاها وكانوا يبيزودوا مع زيادة الإيجارات لوحدهم".

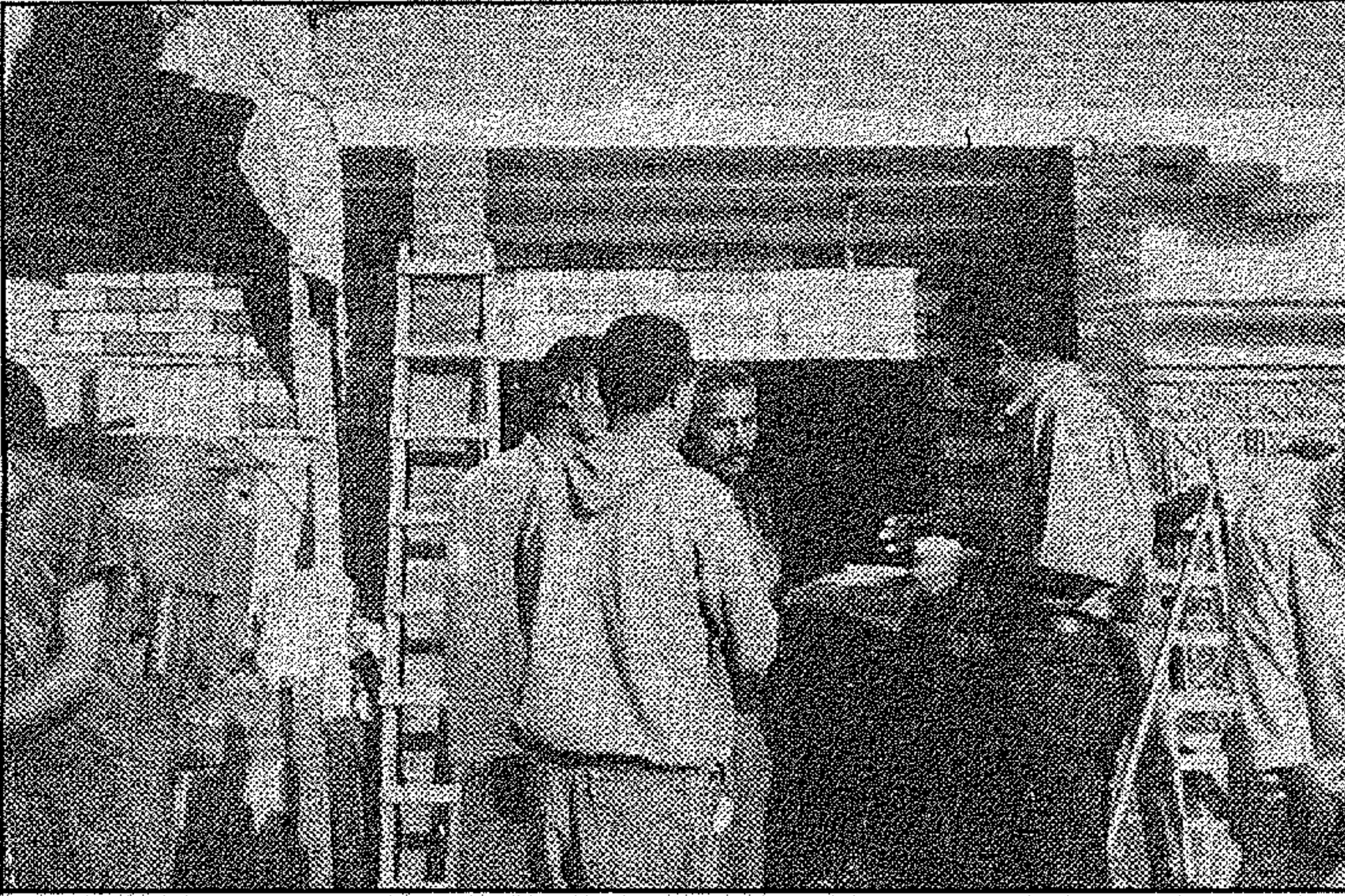
وأصبحت هناك قيمة إيجارية ثابتة للأراضي الزراعية ولم يعد من السهل طرد أى مستأجر من أرضه المستأجرة طالما كان ملتزماً بدفع الإيجار فأصبح لديه مكان ثابت للعمل يضمن به رزقه ورزق عياله . وكانت هذه هي أولى الخطوات في طريق الارتقاء بمستوى معيشة السكان في القرية وإن ظل عدد كبير منهم يعيشون في حال باتسة ولا يجدون العمل المناسب.

في الستينيات ومع إنشاء المنطقة الصناعية في حلوان تبدل حال القرية ووجد كل فرد من أبناء القرية مكاناً للعمل في المصانع الجديدة . وبعد أن كانت الزراعة هي المصدر الوحيد للدخل في القرية أصبحت القرية تعتمد في دخلها على كل من الصناعة والزراعة سوياً ، وبعد أن كان اقتصاد القرية اقتصاداً أعرج يمشى على رجل واحدة " بتعبير جمال حمدان " أصبح يمشى على رجلين لينعكس ذلك على مستويات معيشة السكان والتي كانت ترتفع بشكل مطرد.

يقول عبد الرشيد هلال " في الستينات كان مستوى المعيشة هنا غير أى مستوى في الريف المصري كله ، عمالة المصانع كانت من هنا وكانت الأمور مترتبة لدرجة أن لو واحد من العمال مات مراته تقول اخنا عايزين نشغل ابنه مكانه وكان ده هو اللي بيتم العملية كانت ورث لحد ما حصل اللي حصل في التسعينيات والورث انقطع".

ارتفعت مستويات المعيشة بالقرية واستقرت الأوضاع واتجه العمال والفلاحون لتعليم أبنائهم فزادت أعداد المتعلمين بالقرية ونتيجة لارتباط القرية بالمصانع القريبة في حلوان توجه معظم الشباب للتعليم المتوسط التابع للمصانع وخاصة أن فرص العمل داخل المصانع بعد تخرجهم كانت مضمونة في ظل قيام كل مصنع بتكليف الحاصلين على دبلومه ، وإن كان هذا لم يمنع من توجه عدد كبير من الشباب إلى التعليم العالي ليتخرج في القرية منذ الستينيات وحتى الآن عدد كبير من أصحاب الشهادات الجامعية - أطباء ، مهندسون ، معلمون .. إلخ .

ونتيجة لاستقرار الأوضاع في القرية وارتفاع نسبة التعليم تراجعت الكثير من الأمراض الاجتماعية التي كانت موجودة بها كالشَّار . يقول الحاج إبراهيم محمد محمود "المعاملة كانت سهلة بين الناس لأنهم كانوا عارفين إن ولادهم خارجين يشتغلوا ، وكان الواحد بيطلع من المدرسة ضامن الشغل ، وعشان كده كان الناس بيتساهلوا مع بعض.



المحور في حوار مع عدد من أهالي أبو رجوان

والنسيج عن استيعاب عمالة جديدة بدءاً من عام ١٩٩٢ وكانت معظم أعداد البطالة من العمالة الفنية الموهلة للعمل داخل المصانع . ومع انتشار البطالة بدأت مستويات المعيشة داخل القرية في الانخفاض بشكل ملحوظ.

استمرت السياسات الحكومية في التخلي عن الطبقات الفقيرة خضوعاً لشروط صندوق النقد الدولي فبدأت في تحرير العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية فصدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذي نص في بنده الأول على رفع القيمة للأراضي الزراعية بنسبة ٣٠٪ بدءاً من عام ١٩٩٢ . ومع ذلك التزم الفلاحون بالسداد رغم ما أضيف اليهم من أعباء كبيرة أدت إلى انخفاض مستويات معيشتهم بصورة ملحوظة.

وكان البند الثاني في القانون هو إقرار حق المالك اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٧ في إخلاء المستأجرين من الأراضي الزراعية مما أدى لزيادة الإيجارات الزراعية للمرة الثانية خلال خمس سنوات بأكثر من ٢٠٪ ليخرج في أبو رجوان وحدها مع بداية تطبيق القانون أكثر من مائة أسرة كانت تعتمد بشكل أساسي على الأرض الزراعية في توفير سبل معيشتهم ولكنها عجزت عن سداد الإيجارات الجديدة. هذا غير الذين وفقوا أوضاعهم مضطرين حتى لا يصبحوا عرضة للطرد فيفقدوا مصدر دخلهم الوحيد لذلك قام عدد كبير منهم ببيع مواشيهم - أحد أهم مصادر دخلهم - في محاولة لسداد الإيجارات عن العام الماضي ١٩٩٧ . ولكنهم ومع ارتفاع قيمة المستلزمات الزراعية وقفوا عاجزين عن سداد قيمة الإيجارات لهذا العام ١٩٩٨ وخصوصاً مع دخول العمال الخارجين إلى المعاش المبكر إلى المضاربة على سوق الإيجارات في الأرض الزراعية لترتفع أسعار الأراضي للمرة الثالثة ويصل سعر إيجار قيراط الأرض الزراعية إلى ١٣٠ جنيهاً أي ما يعادل ٣١٢٠ جنيهاً في العام بزيادة قدرها ٢٠٪ عن العام السابق.

يقول جمال محمد يوسف " أول لما قالوا هنطبق القانون . الإيجارات غلبت وأنا مكنتش لينا غير حنة الأرض اللي بأزرع فيها وأربى منها العيلين قالوا لي يا حبيب فلوس الإيجارة الجديدة باتطلع من الأرض. كان عندي جاموسة رحت بايعها علشان أسدد بيها الإيجارة ولو أنها هي اللي كانت بتساعدني في تربية العيلين السنة دي مقدرتش أسدد الإيجارة الجديدة راحو مطلعين من الأرض

وبقيت على الحميد المجيد طيب أعمل إيه يعني كل اللي أقدر أقوله الله يجازي اللي كان السبب".

أما الحاج محمد سليمان حسن سلامة فيقول أنا كنت مستأجر ٩ قراريط ومكنتش معايا غيرهم وكان الحال ماشي والزرع بيساعد دا غير حنة بهيمة شرك كنا بنرزق منها بشوية لين ولا حنة عجلة نبيعها ونسد بيها الإيجارة ولا مصاريف العيال وكل سنة كنت بزرع شوية بطاطس ولا شوية فاصوليا بيساعدوا في تربية العيلين . لغاية ماجم في يوم وقالوا لي من أول يوم عشرة هتخلي الأرض . مقدرتش أقول لأ ولا أبوة ورحت مدى الجاموسة لأصحابها وسببت الأرض.

دلوقتي الإيجار غلى عليا ومكنتش أقدر أخذ الأرض تاني إذا كان أيام الإيجار القديم كان بيتي مهدود بقاله سنين وكل ما كان يتوفر قرشين وأقول ابني بيهم البيت الإيجارة تأخداهم.

الإيجار غلى عليا واللي معاه فلوس بياخد واللي معاهوش ميلزموش أنا ممعيبش فلوس واللي بيباجر حنة أرض عايز الإيجارة بالفور . لأ ويقوا يأخدوا الإيجارة مقدم وخصوصاً دلوقتي بعد الناس اللي طلعت معاش.

وعن أحوال المعيشة يقول عم محمد " الأول الحال كان ماشي والزرع بيساعد وكنت عفى ويقدر على الشغل . دلوقتي أصبح لاشغل ولا أرض ومن يوم ماسيبت التسع قراريط وأنا قاعد على القنطرة وخصوصاً إن أنا بطلت ودلوقتي اللي عايز نفر يشغله بيبقي عايز بقطم رقبته قبل ميأخذ راجل بطلان

زبي كده ياخدوا حد شديد." "أنا ببقى غيران من اللي بيشتغلوا ونفسي أروح اشتغل بس معدتش قادر ومعدش بيرضى يشغلني وخصوصاً بعد الناس اللي قاعدين ماكثروا ودلوقتي بقيت حاسس إنني زى ما أكون رحرحت بس رينا المستعان.

المهم أنا آخر مازهقت والعملية زنقت كان عندي عيلين طلعتهم من المدارس وأهو العيل يطلع يشتغل النهارده ويقعد بكره وربنا هو اللي بيقتضيها. أنا خرجت العيال من المدارس علشان يصرفوا على البيت ويرضه العملية مزنقة .

احنا عايشين على قد الشغل والشغل بيقتضى المعاش غصب، وداحنا مشين نفسنا عليه مش عارفين غشى . العيشة ماشية بالغصب والقرش اللي جاي بنصرفه واللي مش جاي .. يعني هتدور نقول لله بقى .

اليومين دول الفلاحين بقوا بهربوا من الزراعة ومعدش إصدار لها إلا بتوع المعاش المبكر وعلشان كده إيجارة القيراط وصلت ١٣٠ جنيه يعني أنا لما أخذ نص فدان إيجارة بألف ونص هأكل البيت وأسدد الألف ونص يستحيل. القيراط عمره مايجبب ١٣٠ جنيه في السنة أهدأ."

عموماً فلقد كان حجم المساحة المؤجرة في أبو رجوان ٤٠٠ فدان كلها إيجارات صغيرة وكان يعيش عليها أكثر من ٦٠٠ أسرة . أغلبهم ليس له مصدر آخر للدخل فأصبحوا الآن لا يجدون ما يسدون به رمقهم هذا بخلاف الذين كانوا يستأجرون أراضي من خارج أبو رجوان القبلية سواء من دهشور أو

المنشئة أو الجزيرة أو الشويك أو أبو رجوان البحرية وجميعهم الآن يعيشون "بالثيلة" كما قال لنا عم محمد سليمان

وكانت الضربة الأخيرة - حتى الآن - التي تلقاها أهالي أبو رجوان في ظل التزام الحكومة بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي هي تطبيق نظام المعاش المبكر والذي أخذ به عدد من المصانع والشركات في حلوان مثل شركة الحراريات وشركة مصر حلوان للغزل والنسيج وشركة النصر للسيارات وشركة المطروقات ... تنفيذاً لتعهدات الحكومة لصندوق النقد الدولي بالتخلص من ٦٥٪ من العاملين بالقطاع العام.

وخلال ستة شهور خرج إلى المعاش المبكر من أبو رجوان القبلية وحدها أكثر من ٦٠٠ عامل جميعهم في سن العمل - تتراوح أعمار معظمهم بين ٤٥.٣٠ عاماً- لينضموا إلى صفوف العاطلين بالقرية ونتيجة لخروج كل هذه الأعداد للمعاش مرة واحدة هبط على القرية - خلال الشهور الستة - أكثر من ١٥ مليون جنيه هي متوسط حجم المكافآت التي حصل عليها العمال المحالين للمعاش المبكر فزادت الأسعار بالقرية بشكل مخيف ليرتفع سعر قيراط الأرض الزراعية من ٢٠٠٠ جنيه ليصل إلى أربعة آلاف وستة آلاف جنيه ، ولترتفع أسعار الإيجارات الزراعية بالقرية لتصل إلى ١٣٠ جنيه للقيراط. بل أن "حسن أبو رفاعي اللي طلع على المعاش من شركة الحراريات خد ١٥ قيراط على ١٦٥ جنيه القيراط والعد على البتن " كما صرح لنا بذلك أحد أبناء القرية.

وتوجه العمال المحالون إلى المعاش المبكر

بالقرية إلى إنشاء مشروعات للعيش منها والاتفاق على أسرهم وخصوصاً وأن عدداً كبيراً منهم لا يحصل على معاشات نتيجة صغر مدة خدمتهم والذين يحصلون على معاشات منهم لا تتجاوز معاشاتهم ٤٠ جنيه "ميكفوش حق الشاي" كما قال لنا عيد الرحمن عيد الله أحد العمال المحالين على المعاش من شركة الحرير فامتلات القرية بالمحلات فما بين كل محل ومحل يوجد محل ثالث.

ونتيجة لزيادة عدد المشروعات بالقرية أصيب البلد بحالة عنيفة من الكساد وخصوصاً مع انعدام القدرة الشرائية فيها مع تفشى البطالة بين أبنائها . يقول سعيد عبد الواحد موظف بهيئة الصرف الصحي " بلدنا كلها طلعت معاش مبكر، لو نزلت أبو رجوان هتلاقى البلد مليانة مشاريع ومحدث بيشتغل خالص . أنا مثلاً شارعنا كله بقى مليون محلات بقالة ، كل بيت فيه محل وبيت أنا لوحدي اللي بيشتري من الشارع وعلشان محدش يزعل بجيب من كل واحد مرة".

أما إبراهيم محمود فيقول أنا طلعت على المعاش من شركة الحراريات وأنا في عز الشغل ٣٨ سنة وكنت واخد على الشغل ببيت مش عارف أعمل إيه فتحت محل ودلوقتي بصحى من ٦ الصبح لغاية دلوقتي ٦ مساء كل اللي بيعت بيهم ٣ جنيه هو أنا لو كنت عارف انى هابيع حاجة في الشوية اللي قعدتهم معاك كنت قعدت معاك

وللمرة الأولى في تاريخها عرفت أبو رجوان المقاهي لتستقبل أبناء القرية العاطلين عن العمل فانشئت أربعة مقاهي في القرية

دكاكين " في كل مكان .. تبحث عن زبائن



١٦٠ اليسار / العدد مائة وخمسة / نوفمبر ١٩٩٨

خلال الشهور الأخيرة فقط.

وعرفت أبو رجوان أنواع من المشاريع الاستهلاكية لم تكن تعرفها من قبل فانتشرت محلات الملابس بالقرية وانتشرت شوايات الفراخ والسماك وأقران الفيتو التي وصلت أعدادها لأربع أقران داخل القرية وكل هذه المشاريع تعاني من الكساد بشدة.

يقول جمال محمد إبراهيم حسنين أحد العمال المحالين على المعاش من شركة الحراريات " إحنا أول شركة خالفت القانون أنا خرجت على المعاش وسنى ٣٤ سنة يقولوا إن إحنا خرجنا على المعاش على مزاجنا . طيب أنا كنت ممشى بيتى على ٣٠٠ جنيه في الشهر وكمان كنت بأداين عليهم لقيت نفسى بأقبض ٨٠ جنيه .. طيب قولى انت أعمل إيه.

عموماً قبل طلوعى على المعاش فكرت أعمل إيه فمسكت فى أصغر حاجة اللي هي العيش والطعمية لقيت البلد مرشقة عيش وطعمية ، أنا لاقيت كل المشاريع مقفلة ، وكل مأبص على مشروع الآقى ١٠٠ واحد بيشتغلوا فيه . قلت أتاجر فى الفاكهة والطماطم لقيت الحال واقف عند الكل البقالة فيه ٢٠٠ يقال . فى الآخر مشيت فى الأجهزة وبرضه مفيش حاجة يعنى أنا عمال أسحب من الأصل ، أنا عندي أربع عيال وعندي ريو وعندي قولون والعلاج بيحتاج أكثر من ٣٠٠ جنيه معرفش هأعمل إيه بعد الفلوس متخلص هأقعد على الرصيف أو هشتغل حرامى".

ونتيجة لزيادة أعداد البطالة وضيق سبل المعيشة أمام أهالي القرية هرب عدد كبير من أهالي القرية إلى تعاطى المخدرات وخاصة البانجو الذى ازدهرت تجارته بشكل مخيف وانتشر تعاطى المخدرات بين الشباب وأصبح من المعتاد أن تجد الصبية والأطفال يتبادلون لفافات البانجو فى عرض الطريق لدرجة أن أحد الأطفال استوقفنى عندما رآنى أقوم بالتصوير فى القرية وعرف أننى صحفى وقال لى " أنا ممكن أخليك تصورنى وأنا بأدى الواد ده حتة البانجو دى بس هتدفع كام" وعندما سألته طيب وانت بتعمل كده ليه قال لى " أنا أبويا طلعتنى من المدرسة علشان مش قادر يصرف علينا قلت القط رزقى وأدينى كل يوم باطلع لى بـ ٥ خمسة ستة جنيه باشتري بيهم اللي أنا عاوزة "

الغريب أن تجار البانجو فى أبو رجوان معروفين للناس بالاسم بل أن أماكن تواجدهم معروفة لكل الناس هناك وعندما كنت أسير فى القرية لأجرا بعض اللقاعات برفقة أحد شباب القرية كان ينصحنى بالابتعاد عن

أماكن معينة لأنها أماكن تجمع تجار البانجو بل أن أحد الشباب استوقفني وقال لي " شوف بقى بلدنا دي بلد البانجو والسلاح فلو أنت قلبك جامد بجد أنا مستعد أخليك تقابل واحد من بتوع البانجو وتعمل تحقيق محصلش".

ويعلق عبد الرشيد هلال على ظاهرة انتشار المخدرات بالقرية ويقول " شرب البانجو بقى ظاهرة كبيرة فى البلد سواء بين الكبار والصغار وتجارة البانجو انتشرت وبقت كبيرة وخصوصاً أن مفيش شغل فى البلد والعمليّة مربحة . الناس بعد ٣ أو أربع سنين مخها هيتلحس".

وفى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى " السعيد!!" فقد مايقرب من ١٢٠٠ أسرة من واقع ٥٠٠٠ أسرة فى أبو رجوان مصادر دخلهم الرئيسية سواء بالطرد من الأرض الزراعية عند تطبيق قانون الإيجارات أو نتيجة لعجزهم عن دفع هذه الإيجارات أو بالخروج للمعاش المبكر وخاصة بعد أن تم إهدار أموال المكافآت إما فى تجديد المنازل أو تزويج الأبناء أو فى أحد المشروعات الراكدة التى ملأت القرية دون أن تدر على أصحابها أى دخل

وفى ظل تفشى البطالة عجز معظمهم عن تدبير مصدر آخر للدخل .يقول سعيد مرزوق "أنا خرجت للمعاش المبكر بعد ضغوط كثيرة وبعد ما حسسوتنى أن الشركة هتقفل هتقفل ولو قعدت مش هطول حاجة.

أنا مكنش حيلتى إلا الشركة بصرف منها على ولادى الستة . المهم خرجت معاش وأنا سنّى ٣٥ سنة يعنى فى عز سن الشغل وعلشان مدة خدمتى ١١ سنة بس مخدتش معاش خالص.

لما خرجت قلت أروح العاشر من رمضان اشتغل ملقيتش شغل فى الشركات هناك ولقيت ناس كتير بيقعدوا فى المحطة كل يوم الصبح علشان اللى يحتاج شغل يلاقيهم قعدت أسبوع اشتغلت فيه يومين اثنين مقضوش مصاريفى فرجعت تانى."

أما محمود محمد مساعد فيقول كل اللى خرجوا على المعاش اتوقف حالهم أنا بقيت أصحى من النوم العصر أطلع أقعد على القنطرة بعد مادورت على شغل فى كل حنة وملاقيتش ، لدرجة انى اشتغلت مع فكهانى على المحطة وكنت يا شغل معاه من الصبح للساعة واحدة مساءً ويدينى ٥ جنيه بس بعد شوية طردنى لأنه معدش قادر يدينى أجرى لأن العملية معدتش بتجيب همها.

دلوقتى أنا قاعد أصرف من فلوس المكافأة والفلوس قربت تخلص مبيقش منها إلا حاجة بسيطة . يعنى يومين ولاتلاتة وتلاقينى طالع على الجبانة أشحت بأما اشتغل جرامى وخلص."

أما الحاج عبد العليم القصير فيقول "بغوا علينا وطلعونى من الأرض. أنا كنت مستأجر ٤ فدادين و ١٤ قيراط أصرف منهم على عيالى لما القانون جه طلعونى لدرجة أنهم مرضيوش يستنوني لحد ما اجمع المحصول . الأرض كان فيها فاصوليا بأكثر من عشر آلاف جنيه وطردونى قبل ما اجمع المحصول قلت لهم سيونى عشرة أيام لحد ما اجمع المحصول قالوا لى ولا عشر ساعات . طلعونى ومعدش حيلتى إلا معاش الحكومة ٢٢٠ جنيه وإحنا عشر أفراد والمعاش مبيقفش يومين سلمت أمرى لله ودلوقتى أنا قاعد كل اللى بعمله أنى أطلع اشتري الخضار وبعدين أرجع أصلى وأتام وكل يوم على دا الحال.

المعاش ضعيف ومبيقفش العيش وباقي المصاريف بتقضيها بالسلف ودلوقتى أنا قاعد أخذ طاقة ده البسها لده وربنا هو اللى بيسهلها . كل اللى خايف منه اتى فى يوم ملاقيش اللى يسلفنى لأن الناس كلها بقت حالتها كرب والمعاش بقت صعبة والقادرين مبيقشلفوش حد وكل اللى ربنا قدرهم عليه انهم طلعونى من الأرض.

أنا كان عندى اتنين فى المدارس منهم محمود فى الدبلوم لما مقدرتش أقدم له هيفته السنة اللى فاتت وقعدته علشان يطلع يساعد فى المعاش وأدى إحنا عايشين على قدنا . أنا كل يوم الصبح أطلع أجيب شوية بدنجان ورد ٣ جنيه عيش وقاعدين ناكل الصبح بدنجان والعصر بدنجان والمغرب بدنجان لغاية العيشة ما بقت بدنجان فى بدنجان ومع أن ابنى شاب ومتجوز جديد ويمكن عايز حاجة تمرى عليه بس هنعمل إيه.

على العموم إحنا عايشين زى كل الناس ويناكل زيهم ولو أنها سألطة بس ربنا بياكلنا العيش وينقدر غمشى زى الناس. أنا كل اللى مضايقتنى انهم مكنوش يعرفوا حاجة عن الأرض من سنة ٥٠ ومكنوش محتاجينها فى حاجة لأن عندهم أكثر من ١٠٠ فدان يعنى أنا اللى عملت الأرض وفى الآخر خدوها مصلحة وجاهزة وبالنزع اللى فيها.

أنا طلعت من الأرض بدل ما كنت ضربت حد بالنار ورحت فى داهية وربنا بيساعدنا وأدى إحنا قادرين ناكل العيش وغمشى زى الناس."

ويلخص عمرو أبو هلال دبلوم تلمذة صناعية أحوال القرية ويقول "الحالة فى البلد وصلت لحد إن اللى معاه فلوس بياكل واللى معهوش مبيقش ودول همه الأغلبية .."

ويعلق شاب آخر على ظروف القرية قائلاً منطقتنا أكثر منطقة اتأثرت باللى بيحصل فى مصر دلوقتى لأنها أكثر منطقة استفادت زمان. العيشة بقت تطهق ومعدش حاسس

بيننا لا والغريبة إنى كل ما أفتح التلفزيون ألاقهم عمالين يتكلموا عن المجازات والمجازات وروح أكتوبر ومش روح أكتوبر وأنا دلوقتى واخد دبلوم تلمذة صناعية بقالى عشر سنين ومش لاقى شغل.

أنا شايف إن كل اللى ضحى فى سبيل البلد بالشكل ده ابن .. لأنهم لو كانوا عارفين أن الدنيا هتنقلب كده كانوا لاضحوا ولا اتنبيلوا على عينهم."

ويقول عبد الرشيد هلال " .. مفضلش للناس إلا القرشين بتوع المعاش المبكر ودلوقتى اللى معاه عيل بيجوزه واللى عنده بيت يبينيه والباقي عمالين يسحبوا منهم يصرفوا على المعاش والسنة الحاية هتلاقى البلد كلها طلعت على القنطرة .."

ويحذر أحمد عوض التهامى - أحد العمال الذين خرجوا على المعاش المبكر من شركة الحراريات - من المستقبل ويقول " لما الفلوس هتخلص السرقة هتكثر والارهاب هيكتر .. ومعدش عارف المستخبي إيه .."

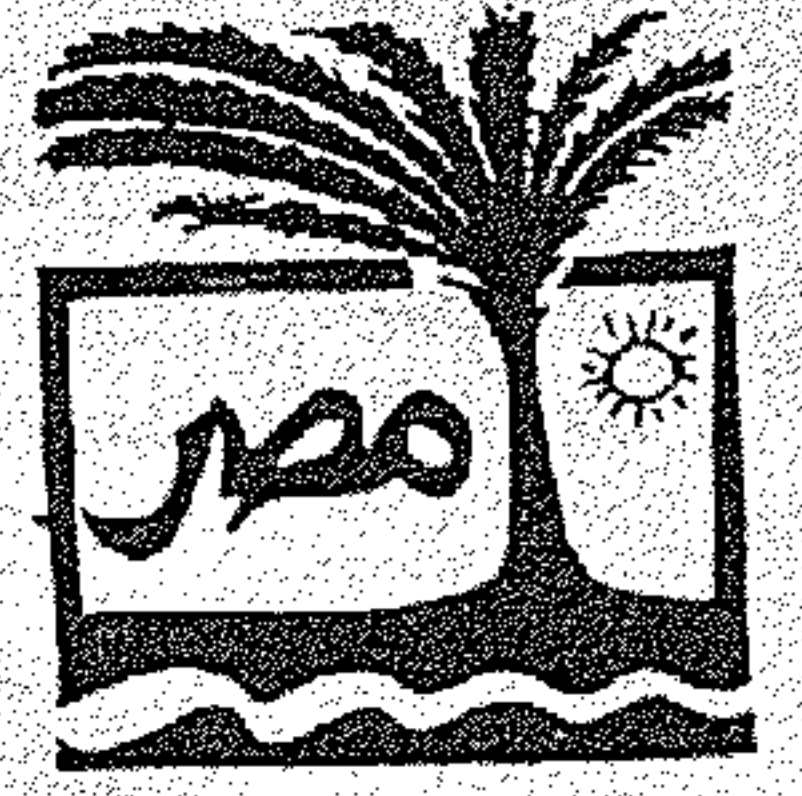
وفى ظل هذا المناخ ظهرت الجماعات الاسلامية فى أبو رجوان لأول مرة فى تاريخها لتستقطب عدداً كبيراً من شباب القرية . وسيطر العنف على سلوكيات الناس فى القرية وأصبح هو السائد فى تعاملهم مع بعضهم البعض. يقول أحد شباب القرية "الناس مبقوش مستحملين بعض. ومعدش بقى مستحمل حد يتعالى عليه وعلى أقل حاجة تقوم خناقة وأقرب حاجة لأيد الناس هى السلاح والمشكلة أن كل بيت فى البلد فيه حنة سلاح كانت مركونة لكن الناس افتكرته وعلشان كده طلقة الآلى غليت وبقت بـ ٤ جنيه و٤ جنيه ونص."

وخلال الشهور الثلاثة الأخيرة عاد الثأر ليسيطر على أحداث القرية بعنف بعد أن كان قد توارى لفترة طويلة لتشهد أبو رجوان أربع حوادث للقتل بدافع الثأر.

الأحوال الآن فى أبو رجوان تتجه لما كانت عليه فى السابق مجموعة صغيرة من الناس - أغلبهم تجار مخدرات - يمتلكون كل شئ وبقية الناس - الأغلبية - يعيشون فى فقر مدقع . الناس هنا فى أبو رجوان بدقون نواقيس الخطر ويعلنون أن " الناس مبقاش قدامها إلا الارهاب .."

ونحن نحذر ونعلن أن الحكاية ليست حكاية قرية صغيرة من قرى مصر ولكنها حكاية مجتمع بأكمله يسير نحو الهاوية بخطى وثيدة فى ظل سياسات حكومتنا الزشيدة .. !!

كانت هذه هى البداية .. والبقية تأتى.



خصخصة البنوك

ومخاطر سيطرة رأس المال الأجنبي

أحمد صالح الصعيدي

وافق مجلس الشعب يوم الاثنين الموافق ١٩٩٨/٦/٨ على مشروع قانون خصخصة بنوك القطاع العام. وقد سمح هذا القانون للقطاع الخاص بالمساهمة في رؤوس أموال البنوك العامة، وفي هذه الحالة لا تخضع هذه البنوك للسود ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٨، من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي، والتي تناولت تشكيل وسلطات مجالس وإدارات البنوك العامة، وإنما تخضع في هذا الشأن للقوانين التي تحكم شركات الأموال التي تعتبر من القطاع الخاص. وقد نص قانون خصخصة البنوك صراحة على سريان أحكام القوانين التي تحكم نشاط البنوك الخاصة على تلك البنوك من القطاع العام التي يساهم القطاع الخاص في رأسمالها بصرف النظر عن حجم هذه المساهمة.

وفيما يتعلق بنسبة مساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموال بنوك القطاع العام فقد اطلقها المشرع بدون حد أقصى حيث نص على جواز أن تزيد أن يملك غير المصريين في رؤوس أموال هذه البنوك على ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأي بنك منها أسوة بما هو معمول به في البنوك المشتركة والخاصة. وليس هناك في القانون ما يمنع من بيع أي بنك قطاع عام بالكامل للقطاع الخاص المصري أو الأجنبي على السواء. أما الحد الأقصى للملكية الفرد الواحد من أسهم هذه البنوك فقد حدده المشرع بـ ١٠٪ من رأس المال المصدر للبنك حيث نص على أنه يحظر على أي شخص طبيعي -بغير طريق الميراث- أو على أي شخص اعتباري أن يتملك ما يزيد على ١٠٪ من رأس المال المصدر للبنك إلا بعد موافقة مجلس إدارة البنك المركزي ويقع باطلا كل تصرف يخالف ذلك. (يلاحظ هنا أن النص يسمح بشراء الشخص الواحد -بصرف النظر عن جنسيته -لأي نسبة من أسهم البنوك العامة إذا حصل

فروع بنوك القطاع العام التجارية ٨٨٨ فرعاً

البنوك المشتركة والخاصة التجارية ٣٠١

١٢٤٢ مليار جنيه ودائع في بنوك القطاع العام

٥١٥ مليار جنيه في البنوك المشتركة والخاصة

في مصر الآن ٢١ فرعاً لبنوك أجنبية

مملوكة ملكية كاملة للأجانب



د. عاطف عبيد

على موافقة البنك المركزي). فإذا تملك الشخص الطبيعي بالميراث ما يزيد على هذه النسبة (١٠٪) يتعين عليه أن يوفق أوضاعه طبقاً للقواعد التي يحددها البنك المركزي خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ أيلولة هذه الزيادة. ولا يترتب على ملكيته لما يزيد على هذه النسبة دون توفيق أوضاعه في المهلة المشار إليها أي حقوق عن الزيادة في الجمعية العامة للبنك أو في عضوية مجلس الإدارة أو في اختيار أعضاء المجلس.

والملاحظ أنه وفقاً لإحصائيات البنك المركزي عن العام ١٩٩٦/٩٧ فإنه يوجد بمصر حالياً ثمانية بنوك عامة (أربعة منها تجارية، واثنان عقاريان، وبنك للتنمية الصناعية وآخر للائتمان والتنمية الزراعية). بينما يوجد ٢٤ بنكاً من البنوك التجارية المشتركة والخاصة و٣٢ بنكاً للاستثمار والأعمال. وتمتلك البنوك التجارية العامة الأربعة ما يقرب من ٨٨٨ فرعاً على مستوى الجمهورية، بينما يقتصر عدد الفروع الخاصة بالبنوك التجارية المشتركة والخاصة على ٣٠١ فرع فقط وبنوك الاستثمار والأعمال على ٩٣ فرعاً. وهو ما يوضح مدى النشاط المصرفي والانتشار الجغرافي الذي تتمتع به البنوك العامة داخل مصر. ويتأكد هذا المعنى إذا وضعنا في الاعتبار أن بنوك القطاع العام التجارية تستحوذ على ١٢٤٧ مليار جنيه من الودائع بينما يقتصر نصيب البنوك التجارية المشتركة والخاصة على ٥١٥ مليار جنيه. لا عجب إذن أن تصبح قضية خصخصة البنوك هي قضية الساعة، فنحن أمام موضوع يرتبط بأغلبية أفراد الشعب بصرف النظر عن مواقعهم أو أعمالهم وسواء كانوا مستثمرين أو مسودعين. ورغم أن الدولة سمحت منذ بداية الانفتاح الاقتصادي في مصر بإنشاء الكثير من البنوك الخاصة والمشاركة فقد ظلت البنوك العامة الأربعة هي حجر الزاوية في الجهاز المصرفي، وكانت ملكية الدولة لها هي العنصر الأساسي في ثقة واطمئنان المودعين باعتبار أن الدولة هي الضامنة لأموالهم.

ورغم تأكيد الحكومة في مجلس الشعب أن الموافقة على مشروع القانون لا تعني أنها ستبدأ فوراً ودفعة واحدة في خصخصة البنوك العامة وإنما ستتم هذه العملية بطريقة تدريجية تبدأ ببنك واحد على الأرجح، وأن طرح أسهم أي بنك للبيع لا بد أن تسبقه خطوات هامة تتعلق بتقييم البنك ودراسة احتياجات السوق وظروفه والاسلوب الأمثل لطرح الأسهم وذلك في ظل رقابة البنك المركزي وتحت إشرافه. ورغم ما أعلنته الحكومة في هذا الصدد

ويعتقدون أن المشروع الخاص هو الأقدر والأكفأ عند الحديث عن التنمية فإنهم لم يوافقوا على مشروع هذا القانون ورأوا أنه صدر بشكل متسرع وفي توقيت غير مناسب. إذ لا يزال برنامج الخصخصة كما يرون، في بداياته فكيف نبيع البنوك وشركات التأمين قبل المحلات الاستهلاكية والفنادق ووسائل النقل. ومن ناحية أخرى يتحفظ جانب كبير من التيار الليبرالي على ملكية الأجانب للبنوك العامة ويرى ضرورة سيطرة المصريين على هذه البنوك وألا تقل نسبة مساهمتهم في أي بنك عام عن ٥١٪.

والواقع أن ملكية الدولة للبنوك ليست بدعة فكثير من دول العالم يوجد لديها بنوك عامة. وفي مصر قبل الثورة ساهمت الدولة بنسبة ٥٠٪ من رأسمال البنك الزراعي وكان البنك العقاري المصري مملوكاً بالكامل للدولة، وتأسس البنك الصناعي في عسّام ١٩٤٧ والدولة تساهم في رأسماله بنسبة ٥١٪ وتضمن الأرباح والفوائد لحملة أسهمه وسنداته.

أهداف وضوابط الخصخصة

عند مناقشة اللجنة الاقتصادية بمجلس

فقد أبدت أحزاب وقوى سياسية مختلفة اعتراضها أو تحفظها على مشروع القانون وإن اختلفت أسباب كل منها لما اتخذته من موقف. وقد لاحظ أغلب المعترضين أن كبار المسؤولين ومعهم أجهزة الإعلام الحكومية ظلوا يؤكدون لفترة طويلة أنه لا خصخصة لبنوك القطاع العام وفحماً بتغيير الحال وتطلب الحكومة من مجلس الشعب سرعة إصدار قانون الخصخصة المذكور دون أن يتم عرض هذا الموضوع الخطير على الرأي العام وإعطاء الوقت الكافي لدراسته والتعليق عليه من كافة الجوانب. وإذا كانت الأحزاب والقوى السياسية اليسارية (حزب التجمع والحزب الناصري والقوى الماركسية) قد أعلنت رفضها لبيع البنوك العامة من حيث المبدأ باعتبار أن وجود بنوك عامة قوية وقادرة في مصر هو الضمان الحقيقي لمواصلة التنمية الاقتصادية نظراً للدور الهام الذي تلعبه المؤسسات المالية في تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بالطريقة التي تحقق أهداف المجتمع. إلا أن ذلك لا يعني أن القوى الليبرالية في المجتمع (كحزب الوفد مثلاً) وافقوا على هذا القانون. ورغم أن هؤلاء من أنصار الخصخصة بصفة عامة

الشعب لمشروع قانون خصخصة البنوك أكد وزير الاقتصاد د. يوسف بطرس غمالى «ان مشروع هذا القانون هو فتح لصفحة جديدة للاقتصاد المصرى فى الساحة الدولية ، وان الموافقة عليه من قبل مجلس الشعب هى موافقة على أهلية الاقتصاد القومى فى الساحة الدولية وموافقة على حرية المواطن المصرى فى ادارة اقتصاده القومى ، وهى فى نفس الوقت رسالة للعالم أننا كمصريين نعتزف بأننا استكملنا المؤسسات الرقابية والاشرافية على القطاع المصرفى».

ومن جهة أخرى أشار وزير قطاع الاعمال العام د. عاطف عبيد إلى أن هذه الخصخصة «هدفها» الاستفادة من الخبرة الأجنبية فى تطوير الإدارة المصرفية ورفع مستويات الخدمة التى تقدمها البنوك المصرية إلى المستويات العالمية». وحول طمأنة المواطنين على ودائعهم تابع الوزير تصريحاته بقوله «ان الدولة هى التى قامت بحماية حقوق المودعين فى بنك الاعتماد والتجارة ، كما أن بنك مصر تم تأسيسه بواسطة قطاع الاعمال الخاص وظل بنكا خاصا حتى عام ١٩٦١ ، ومجموعة الوفد هى التى أسست بنك القاهرة ومارست دورا وطنيا وأول من أنشأت فروعها فى السعودية والاردن وغيرها». ويتابع د. عاطف عبيد حديثه قائلا ان وجود الاجانب ليس شرا وتمكين عناصر أجنبية من السيطرة على اقتصادنا ادعاء يختلف تماما عن افادة انفسنا واقتصادنا من رؤوس أموالهم وخبراتهم التى يكون علينا أن نجندھا لمصلحتنا. وقد أعلن رؤساء البنوك العامة موافقتهم على خصخصة البنوك. وعلى سبيل المثال فقد أعلن عصام الدين الاحمدى - رئيس بنك مصر - فى تصريح صحفى له ان خصخصة البنوك العامة ستضيف خبرات متطورة وجديدة يحتاجها العمل المصرفى حاليا وستمكن الافراد من تملك أسهم البنوك العامة مما يسهم بدوره فى تدعيم مفهوم الحرية الاقتصادية والتحرر والانفتاح على العالم الخارجى.

وفىما يتعلق بضوابط خصخصة البنوك أكد وزير قطاع الأعمال العام أن هذه الخصخصة ستخضع لضوابط مشددة تهدف إلى منع سيطرة الاجانب عليها وستضمن هذه الضوابط وضع حد أقصى للملكية الاسهم للأجانب مع التأكيد على اصدار اسهم اسمية للبنوك منعاً للسرية وحتى يمكن معرفة هوية المشتري ومن ناحية أخرى سيتم طرح الاسهم تدريجيا فى شرائح ونسب صغيرة وستقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات التى تستهدف دعم الدور الرقابى للبنك المركزى لضمان الحفاظ

على الاستقرار المالى والنقدى على مستوى البنوك العامة والخاصة. وقد أعلن وكيل محافظ البنك المركزى (د. فائق الرفاعى) انه لا خوف اطلاقا على حماية وتأمين أموال المودعين بعد خصخصة البنوك العامة حيث يتم تشديد رقابة البنك المركزى على الجهاز المصرفى بالتفتيش والمراقبة الدورية وتطبيق معايير الانذار المبكر وعدم الخوض فى مجالات مرتفعة المخاطر.

خطورة الاسراع بخصخصة البنوك العامة

فى البداية يتعين الاشارة إلى أن الضوابط التى أكدت عليها الحكومة لخصخصة البنوك العامة لم يتم وضعها فى صورة قواعد قانونية ملزمة. فلا يوجد أى نص فى قانون خصخصة البنوك على حدود قصوى للملكية الأجانب للأسهم ، ولم يلزم هذا القانون البنوك العامة باصدار اسهم اسمية عند البيع لمعرفة هوية المشتري . أما بخصوص الدور الرقابى الذى يقوم به البنك المركزى فى التفتيش والمراقبة الدورية للجهاز المصرفى فانه يمكن القول بأن قانون البنك المركزى يحتاج- قبل مناقشة موضوع الخصخصة- إلى تعديلات هامة تسمح لهذا البنك بتشديد رقابته على كافة البنوك العاملة فى مصر (دون استثناء) وسواء كانت هذه البنوك وطنية أم أجنبية ويصرف النظر عن كونها خاصة أو عامة أو مشتركة . إذ يتعين الحرص على اعطائه درجة كبيرة من الاستقلالية مع

الاهتمام بتدريب ورفع كفاءة العاملين به ووضع لائحة مالية تضمن لهم مرتبات مجزية تقابل خطورة المهام الملقاة على عاتقهم. كما يجب اعطاء البنك المركزى الحق فى عزل مجالس ادارة البنوك المخالفة ، وكذلك الحق فى احسار المساهمين على زيادة رأس المال لتغطية المخاطر، كما يتعين النص على التزام البنوك بمعايير السلامة المصرفية المتعارف عليها عالميا وحظر الدخول فى توظيفات خطرة أو غير مألوفة أو فوق المستوى الطبيعى للمخاطر . هذا عن تقوية الدور الرقابى للبنك المركزى.

ولكن خصخصة البنوك العامة فى وقتنا الحالى سوف تصطدم بمشكلة كبيرة تتعلق بتسوية ديون البنوك العامة لدى الهيئات الحكومية وشركات قطاع الاعمال العام إذ لا توجد خطة شاملة توضح الآليات والأساليب التى سوف يتم بها تسوية هذه المديونية والتى تقدر بالمليارات .

ولا يكفى فى هذا الصدد القول بأن الشركات القابضة ستقوم بتسوية ديون الشركات التابعة أو أن حصيلة بيع هذه الشركات تكفى لسداد مديونياتها لدى البنوك. وهذا الأمر الهام لا تكفى معه الاقوال المرسلة وانما ينبغى ايجاد الحلول الملائمة له قبل الاسراع فى خصخصة البنوك العامة.

ويرى البعض ان اتجاها الحكومة إلى التعجيل بخصخصة البنوك العامة يرجع إلى الضغوط التى يمارسها منذ فترة صندوق النقد الدولى لاتخاذ هذه الخطوة وأن الحكومة قد تعهدت فى آخر خطاب نوايا مقدم للصندوق بالقيام بذلك . وهذا رأى إن صح يدل على أن قرار الخصخصة ليس وليد احتياجات داخلية فعلية بقدر ما هو ناتج عن ضغوط خارجية من دائنى الاقتصاد المصرى (ويمثلهم صندوق النقد الدولى) بهدف سداد ما علينا من ديون .ومن المعروف ان كشييراً من دول العالم الرأسمالية حافظت على استمرار سيطرة الدولة على قطاع البنوك مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة فى جذب مدخرات جديدة وتقوية أداء هذا القطاع ورفع كفاءته . ومع ذلك ينبغى مراعاة خصوصية الواقع المصرى والذى تسيطر فيه بنوك القطاع العام الاربعة على غالبية النشاط المصرفى وبالتالي فان خصخصة هذه البنوك ستؤدى إلى تخلى الدولة عن أهم مفاتيح الاقتصاد القومى فى مصادر التمويل وفى الصناعة وفى التجارة الخارجية وتجارة الجملة وهو ما سيؤثر بالتالى على كافة القطاعات الاقتصادية بالمجتمع . أضف إلى ذلك ان الاسراع بخصخصة هذه

التجمع .. والناصرى

يرفضان بيع

بنوك القطاع العام

والوفد يرفض

القانون ويعترض

على ملكية الاجانب

للبنوك العامة



د. كمال الجنزورى

عن الارباح الكبيرة عن طريق إنشاء البنوك والتقى هؤلاء بشريحة من الممولين اليهود والروم المتصرين الذين شاركوهم نفس الاحلام أمثال منشه وسوارس وقطاوى بالاضافة إلى بعض اليونانيين مثل رالى ويناكى وسلفاجو. وبعد عدة محاولات لإنشاء بنوك صغيرة بدأت البنوك الكبيرة فى النزول إلى الميدان. وفى بداية الأمر ظهر البنك المصرى فى عام ١٨٥٦، والنجلو اجببشان فى عام ١٨٦٤، والعثمانى فى عام ١٨٦٧، والكونشوار فى عام ١٨٦٩، والكريدى ليونيه فى عام ١٨٧٤. وقد كانت مثل هذه البنوك بمثابة الوسيط بين الممولين الفرنسيين والانجليز من ناحية والخديوى المدين من ناحية اخرى. وعندما انشئ صندوق الدين فى عهد الخديوى اسماعيل تصاعد نفوذ هذه البنوك ولم تعد مجرد الوسيط بين الخديوى والمفلس ورأس المال الاجنبى وانما قامت بفرض قبضتها على مصر بالكامل فى غيبة أى قيود أو رقابة محلية على أعمالها. وتتابع ظهور البنوك الاجنبية من مختلف الجنسيات لأخذ نصيبهم من الكعكة وكسب أكبر أرباح ممكنة. فظهر الكريدى فونسييه فى عام ١٨٨٠ (برأس مال فرنسى) وبنكودى روما فى عام ١٨٩٥ (برأس مال ايطالى). أما الانجليز فقد أنشأوا البنك الأهلى فى عام ١٨٩٨ والبنك الزراعى فى عام ١٩٠٢ وبنك الأراضى فى عام ١٩١١. وكل هذه البنوك لم تكن - على كثرتها - سوى بنوك تجارية أو عقارية.

أما البنوك التجارية فلم تكن مهمتها تجميع الودائع والقيام بكل عمليات البنوك التجارية وتشجيع المشروعات الاقتصادية أو المساهمة بصفة عامة فى النمو الاقتصادى لمصر وانما كانت كل مهمتها تمويل التجارة

المساهمين كل أوهام الملكية. ومن ناحية أخرى، يستطيع المستثمر الاجنبى الواحد (دون موافقة البنك المركزى) المساهمة فى رأسمال بنوك القطاع العام الأربعة بنسبة ١٠٪ فى كل منها. وهو ما يوضح إلى أى مدى يمكن للأجانب السيطرة على البنوك العامة إذا تم البيع فى ظل الاطار القانونى القائم. ولن يتحرك رأس المال الاجنبى هذه الفرصة وستدخل لشراء حصص كبيرة فى هذه البنوك إذا وصلها قطار الخصخصة. فهذا النوع من رأس المال يبحث فى أى مكان عن أقصى ربح والبنوك مشروعات مربحة للغاية ويخشى أن تتحول بالملكية الاجنبية إلى وسيلة لاستنزاف الفائض الاقتصادى وتحويله إلى الخارج بدلا من تمويل التنمية الاقتصادية بالداخل. ومن المعلوم ان المجال مفتوح أمام رأس المال الأجنبى لإنشاء البنوك أو المشاركة فيها داخل مصر، وتقول احصائيات البنك المركزى ان لدينا فى مصر الان ٢١ فرعاً للبنوك الأجنبية مملوكة ملكية كاملة للأجانب وعليه فانه لا داعى لأن نسمح لهم بمد نفوذهم إلى البنوك العامة الأربعة. والواقع ان القول بعدم سماح الحكومة للأجانب بالسيطرة على البنوك العامة بعد خصخصتها هو فرض نظرى يعتمد على النوايا أكثر من الامكانيات، فالقاعدة الرأسمالية المصرية ضيقة ولا توجد، فى الوقت الحالى، تلك الفئات المصرية القادرة عمليا على الحلول محل الدولة فى تملك هذه البنوك، فأين هم رجال الأعمال الوطنيون المستعدون للاستثمار والمخاطرة ماليا ومواجهة المنافسة فى مجال البنوك ويمتلكون فى نفس الوقت الخبرة والكفاءة التى تؤهلهم للعمل فى هذا الميدان؟ لا عجب إذن أن يتقدم رأس المال الأجنبى للقيام بهذا الدور الذى يعجز عنه المستثمر الخاص الوطنى. وقد أكدت الانهيارات الأسيوية أن تدفق رأس المال الأجنبى بالرغم من كل ما يحمله من مؤشرات ظاهرية ايجابية إلا أنه يحتوى على الكثير من المخاطر التى يتحتم تجنبها أو السيطرة عليها مثل تدفقات القروض قصيرة الأجل. مما يبرز حتمية البقطة للبنك المركزى والدولة لضمان انضباط المؤسسات المالية والمصرفية.

الاجانب وتأسيس البنوك فى مصر:

قبل منتصف القرن التاسع عشر لم تكن مصر تعرف شيئا عن البنوك، ومنذ ذلك الوقت بدأ تدفق رأس المال الأجنبى إلى مصر عن طريق مجموعة من الأجانب من فئات المقاولين والافاقين لا هدف لديهم سوى البحث

البنوك مع وجود المنافسة الشديدة سيؤدى إلى دخولها فى أنشطة تتسم بالمجازفة الكبيرة وتؤدى إلى فشل الجهاز المصرفى ككل. كما يمكن أن تتجه إلى زيادة الانتماء بشكل سريع وغير متوازن مع تمويل الأنشطة التى كانت مقيدة من قبل مثل تشجيع شراء السلع الكمالية والمعصرة والمضاريات العقارية... كل هذه المخاطر توضح لنا أهمية هذه المسألة التى تتطلب التعامل معها بأعلى درجة ممكنة من الحيلة والحذر.

وفى ظل الاتحاح للعمولة وتطبيق اتفاقيات الجات ينبغى الحذر من خصخصة القطاعات المالية الاستراتيجية وذلك حتى تظل سيطرة الدولة قائمة للتعامل مع أى أزمات طارئة. وما حدث فى جنوب شرق آسيا يؤيد ذلك. فالقطاع المصرفى يعد من القمم المسيطرة فى أى اقتصاد، وهذه القمم لا يمكن أن تعامل كشركة من الشركات العادية المطلوب خصخصتها وانما هى موضع اهتمام خاص ويتعين الحذر من دور الاجانب فيها. فالتدويل المبكر للقطاع المالى فى آسيا كان السبب الاساسى فى الازمة. فقد تم التسرع فى ازالة القيود أمام تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل مما أدى إلى حالة الانفلات المالى وتضاعفت حدة المشكلة بسبب الفساد وغيبة الدور الرقابى الفعال للبنك المركزى أو الدولة. ومن المعروف ان رؤوس الأموال الأجنبية كانت مسيطرة على الاسواق والقطاعات المالية فى بلدان جنوب شرق آسيا وقد ساهمت فى تفاقم الازمة بهروبها بمجرد بداية الازمة.

امكانية سيطرة الأجانب على بنوكنا العامة

نص قانون خصخصة البنوك العامة صراحة على جواز أن تزيد نسبة ما يملكه غير المصريين من رؤوس أموال هذه البنوك على ٤٩٪ من رأس المال المصدر للبنك. وليس هناك فى القانون، كما سبق القول، ما يمنع من بيع أى بنك قطاع عام بالكامل لرأس المال الأجنبى، كل ما هنالك انه لا يمكن للفرد الواحد ان يملك أكثر من ١٠٪ من رأس المال المصدر للبنك إلا بعد موافقة مجلس ادارة البنك المركزى. ومن المتصور أن يوافق الأخير على أن يملك أى مستثمر أجنبى بمفرده أسهماً تزيد قيمتها عن ٢٠٪ أو ٣٠٪ من رأس مال البنك المصدر. ومن المعلوم أن السيطرة على حد أدنى يبلغ ٢٠٪ من رأسمال أى بنك قد تكفى للسيطرة على البنك بأكمله وبذلك نجده فى النهاية يخضع لادارة أقلية مالية أو بعض الافراد أو أسرة واحدة رغم أنه يتخذ فى الظاهر شكل شركة مساهمة ويمنح صغار

الخارجية مع مصر والاستيلاء على مصادر الثروة فيها أولا بأول . فقد تخصص كل بنك من البنوك السابق ذكرها في امتداد الرأسماليين الذين ينتمون إلى جنسيته بالقروض لتمويل محصول القطن سنويا وتحقيق أكبر أرباح عن طريق الاستيلاء عليه بأبخس الأسعار ثم تصديره من الاسكندرية إلى ليفربول، وحتى تضمن هذه البنوك سيطرتها على عملية الاستغلال بالكامل مدت قبضتها إلى عمليات حليج وكبس القطن وكذلك النقل البرى والنهرى وسكك حديد الدلتا وتصنيع بذرة القطن.. الخ.

وأما البنوك العقارية فلم تكن تهدف كذلك إلى ادخال التحسينات على عمليات الانتاج الزراعى بكافة مراحلها ، وانما كانت المهمة الأساسية التي وجدت من أجلها هى نزع ملكية المصريين للأرض. وعلى سبيل المثال فان أراضى الدائرة السنية اشتراها الثلاثى ارنست كاسل وسلفاجو واخوان سوارس وهم الذين اسسوا البنك الأهلى . وعن طريق بعض الممارسات المعروفة أصبحت مثل هذه البنوك من كبار ملاك أراضى وتخصصت فى اقراض كبار ومتوسطى الملاك بفوائد كبيرة مما أدى فى نهاية المطاف إلى نزع اجزاء كبيرة من أراضى المدينين.

وعلى هذا النحو لم تكن هذه البنوك (العقارية أو التجارية) جزءا من الاقتصاد المصرى وانما كانت عنصرا غربيا عنه لا يتبع إلا رأس المال الأجنبى بكل ارتباطاته وأولوياته ولم يكن لها من دافع سوى السحت عن أقصى ربح وقد تم ذلك عن طريق تحويل ثروة مصر مصر إلى الخارج. لذلك كان من الطبيعى أن تفشل بعض الاسماء المصرية التى حاولت اقتحام حقل البنوك فى أواخر القرن التاسع عشر امثال بشرى وسينوت حنا ، ومنصور يوسف والديب بالاسكندرية وعائلة وصيا بأسىوط.

ولم يدخل رأس المال الوطنى إلى هذا المجال إلا ابتداء من عام ١٩٢٠ على يد طلعت حرب فى قيامه بتأسيس بنك مصر . وقد انشئ هذا البنك برأسمال مصرى خالص وجعلت اسهمه اسمية حتى لا يتسلل إليه رأس المال الأجنبى. وبدأ البنك فى القيام بكل عمليات البنوك التجارية بالاضافة إلى تشجيع وانشاء المشروعات الاقتصادية . وكانت ودائعه فى عام ١٩٢٠ حوالى ٢٠٠ ألف جنيه مصرى ارتفعت إلى ١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ . ومنذ ظهور بنك على الساحة المحلية وهو يواجه حربا شرسة من رأس المال الأجنبى وبعض الرأسماليين المرتبطين به (امثال أحمد عبود وحافظ عفيفى واسماعيل صدقى)، ومع نشوب الحرب العالمية الثانية واندفاع العملاء بسحب ودائعهم ضعف مركز هذا البنك لانه بصفته بنكا تجاريا كان

يحصل على ودائع لأجل قصير ويستثمرها فى مشروعات طويلة الأجل (فى مجال الصناعة) ولم يكن هناك مشكلة فى الأوقات العادية ولكن مع ظهور الازمة ونشوب الحرب وعدم وجود بنك مركزى وطنى يمكنه المساعدة فى مثل هذه الظروف زادت ازمته خاصة مع تورطه فى انشاء عدة شركات انتهت بخسائر كبيرة . وقد لجأ بنك مصر إلى البنك الأهلى لمساعدته فرفض ومن ثم لجأ إلى الحكومة التى قامت بامداده بمبلغ ٢٢٥ مليون جنيه ولكن بشروط قاسية من أهمها تحويل اسهم البنك الاسمية إلى اسهم لحاملها (وهذا هو الباب الخلفى لسيطرة رأس المال الأجنبى على البنوك) كما انتقلت ادارة البنك إلى كبار الرأسماليين المرتبطين بالاستعمار ورأس المال الأجنبى (امثال اسماعيل صدقى وحافظ عفيفى وعلى يحيى وزكى الابراشى وعلى ماهر وانضم إليهم فى وقت لاحق. الياس اندراوس واحمد عبود). وانتهى الأمر بتوقف النشاط الصناعى للبنك وتصفية شركات الدخان ومصايد الاسماك وشركة مصر للمناجم والمحاجر واشترى على يحيى أغلبية أسهم شركة مصر للملاحة وعلى أية حال فقد كانت تجربة بنك مصر (باعتياره ممثلا للرأسمالية الوطنية) فى صراعه مع رأس المال الأجنبى درسا لا ينبغى أن يغيب عنا فقد حاول هذا البنك بناء صناعة وطنية تتمتع بسوق محلية ولكن رأينا كيف تمت محاصرته عن طريق رأس المال الأجنبى وأعوانه المحليين.

عودة البنوك الأجنبية مع سياسة الانفتاح الاقتصادى

ابتداء من عام ١٩٦١ تم تأميم رأس المال الأجنبى وأصبح من المحظور على القطاع الخاص بصفة عامة (المصرى منه والأجنبى) أن يعمل فى مجال القطاع المصرفى وانما اقتصر العمل فيه على البنوك العامة . وبعد انتهاء هذه المرحلة نهضت الدولة ابتداء من عام ١٩٧٤ إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى والترحيب الحار بالتعاون مع رأس المال الأجنبى. وكما حدث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت البنوك أول ما وفد من رأسمال أجنبى. وقد لاحظ البعض بحق عند دراسته لعودة البنوك الاجنبية مرة أخرى إلى مصر أن رأس المال المصرفى الأجنبى يفضل أن يكون شركاؤه المصريون من بنوك القطاع العام أو من وحدات القطاع العام الأخرى . ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن أصبح الجهاز المصرفى لدينا يتكون من قطاع عام وقطاع خاص وتشكل الأخير من بنوك اجنبية وبنوك مصرية وأخرى مشتركة . وعليه فقد وجدنا أنه فى عام ١٩٧٥ قامت تسعة بنوك اجنبية ومشتركة ، لم تليث ان زادت إلى ١٩ وحدة مصرفية فى عام ١٩٧٦ وفى سبتمبر ١٩٧٩ صار العدد أربعين.

وقد علقّت الدولة آمالا كبيرة على قدوم رأس المال الأجنبى واشتغاله بالعمل المصرفى فى مصر سواء بصفة منفردة أو بالاشتراك مع رأس المال الوطنى (الخاص والعام). وكان الهدف من ذلك الاسهام تمويل التجارة الخارجية لمصر مع تخفيف عبء الديون الخارجية وتدبير التمويل الأجنبى لمشروعات التنمية وجذب الفوائض العربية للاستثمار فى مصر . ولكن البنوك الأجنبية منذ عودتها إلى السوق المصرية (قبل أكثر من ٢٣ عاما) ركزت أنشطتها على عمليات تمويل التجارة الخارجية وهى عمليات ذات معدل دوران قصير وأرباحها كبيرة ولم تتوجه إلى مشروعات محلية ذات أولوية لتشغيل العمالة أو زيادة الدخل القومى. وبدلا من أن تصبح هذه البنوك مراكز جذب للأموال إلى مصر سعت لاستنزاف موارد السوق المصرية وقامت بإيداع الجزء الأكبر من مواردها لدى مراكزها الرئيسية وفروعها بالخارج . وأكثر من ذلك فقد دخلت فى مضاربة مع البنوك المصرية على نفس العملاء، ووجدنا بعض البنوك الأجنبية تجتذب ودائع للقطاع العام ، وعندما كان يتم تأسيس هذه البنوك كانت تكفى فى الطلبات المقدمة منها بتوفير الحد الأدنى لرأس المال . وضالة رأس المال هنا قد تكون مفهومة فى حالة البنوك التجارية التى تعتمد على الودائع لكنها غير مقبولة بالنسبة لبنوك الاعمال والاستثمار . ولكن يبدو أن البنوك الأجنبية تحولت كلها فى التطبيق إلى بنوك تجارية وحقت أرباحها الكبيرة عن طريق اجتذاب الودائع المحلية وتحويلها إلى السوق العالمية واستعانت للقيام بهذا الدور بخبرات مصرية نادرة.

ويرى البعض أن خصخصة البنوك العامة بدأت منذ ١٩٩٤ عندما صدرت الأوامر إلى هذه البنوك بالتخلص من أسهمها فى البنوك المشتركة التى قام بتأسيسها بالاشتراك مع رأس المال الأجنبى. والواضح أن تجربة البنوك المشتركة أضرت بالبنوك العامة لصالح الاطراف الاخرى ، لذلك فان الاتجاه إلى بيع حصص البنوك العامة فى البنوك المشتركة ما هو إلا محاولة لتفادى الآثار السلبية التى نجمت عن هذه التجربة . ومن بين هذه الآثار تلاشى الفروق بين البنوك التجارية (التي تقبل الودائع وتباشر عمليات تجميع المدخرات المحلية) وبنوك الاستثمار والاعمال (التي تقوم بانشاء شركات للاستثمار ومزاولة النشاط الاقتصادى) ، وقد استفادت البنوك المشتركة والفروع الاجنبية من هذه الظاهرة حتى لا تلتزم بالدور الحرفى لبنوك الاعمال ومسئوليتها عن جذب رؤوس الأموال إلى مصر . ومن ناحية أخرى أدت ظاهرة البنوك المشتركة إلى الاختفاء التدريجى للفوارق بين القطاع المصرفى الخاص والقطاع المصرفى

التدويل المبكر للقطاع المالى فى آسياء. كان السبب الاساسى فى الازمة الحالية

والمؤسسات المالية المصرية بل والعربية بشكل عام لا تزال صغيرة ومحدودة النشاط ولا يمكن مقارنتها بمشكلاتها العالمية ، وتوضح الاحصائيات الدولية ان قيمة الاصول لأكبر مائة مصرف تجارى عربى تقدر بحوالى ٣٨٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ وهذه الاصول كلها تزيد قليلا عن نصف اصول البنك الجديد الذى قسام باندماج بنك أوف امريكا وبنك لينشستز الامريكى والذى يملك اصولا تبلغ قيمتها ٥٧٠ مليار دولار.

كل ما سبق يوضح حجم التحديات المفروضة علينا فى ظل الاتجاه إلى العولمة وعلى الجهاز المصرفى المصرى ان يقوم بمراقبة وتنظيم حركة الادخارات والعمل على منع تسرب رؤوس الأموال إلى الاقتصاديات الخارجية وان يقاوم الاتجاه إلى الاكتناز (والذى يتخذ شكل شراء العقارات مثلا أو شراء الذهب) عن طريق سياسة نقدية متوازنة تؤدي إلى تثبيت قيمة العملة حتى تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخار ويزيد عرض رأس المال . ومن ناحية أخرى يتعين على البنوك التجارية ان تتعامل فى الائتمان للمدة القصيرة والطويلة معا ، حيث تزيد فى مصر نسبة الودائع الادخارية والودودائع لأجل إلى مجموع الودائع الكلية وترتفع نسبة الاصول النقدية البالغة السيولة إلى مجموع الودائع وما يحتم قيام البنوك التجارية بهذا الدور انعدام أو ضعف المؤسسات المالية ذات الكفاءة والقادرة على تجميع المدخرات المبعثرة فى السوق النقدية وتحويلها إلى سوق رأس المال.

وإذا وضعنا فى الاعتبار كل ما سبق وأصر صاحب القرار السياسى على وصول قطار الخصخصة إلى محطة البنوك فان ذلك ينبغي الا يتم الا بشروط وضمانات خاصة أولها الا تطول الخصخصة أكثر من بنك واحد من بنوك القطاع العام الاربعة (يفضل أن يكون اقلها حجما ونشاطا) وان يتم الالتزام والعلانية والشفافية وتعديل قانون البنك المركزى لتقوية دوره الرقابى مع وضع الضوابط الكافية لعدم تسلل رأس المال الاجنبى إلى هذا البنك عن طريق جعل اسهمه اسمية وفى النهاية يفضل الا تتم الخصخصة بتخلي الدولة عن ملكيتها فى البنك وإنما بزيادة رأسمال هذا البنك عن طريق اكتتاب عام ونسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من رأسماله فى البداية ، على أن تخضع هذه التجربة للتقييم بعد فترة مناسبة.

وقبل أن نعقد آمالا كبيرة على رأس المال الاجنبى ينبغي قراءة تاريخه فى مصر . وماذا أفاد وما هى الأضرار والمخاطر التى نجمت عن وجوده ولماذا نصر على أن العجز عن تمويل التنمية لدينا يرجع فقط إلى نقص رأس المال ولا يرجع مثلا إلى تبيد الفسائض الاقتصادية الذى ينتج فى مصر (ومظاهر هذا التبيد واضحة فى شيوخ الاستهلاكى البذخى مثلا) ؟ وهل يمكن أن يأتى رأس المال الاجنبى إلى مصر لاقامة مشروعاته قبل المحاربة الحادة للفساد وإشاعة روح الديمقراطية وتنقية آلاف اللوائح والقوانين المتناثرة والمتناقضة ؟ . والواقع أن البنوك العامة مثقلة بشركة كبيرة منذ تأميمها ومن غير الجائز الحكم على كفاءتها ومقدرتها دون أن نضع فى الاعتبار اعباء التدخل والتوجيهات الحكومية التى تمنعها أحيانا من العمل المصرفى الكفء . ويكفى ان نذكر فى هذا الصدد مديونية الشركات والهيئات العامة لهذه البنوك والتى تقدر بالمليارات وقد تم التنبيه إلى هذه المشكلة فى الفترة الأخيرة وهناك محاولات عديدة لعلاجها . وإذا كانت البنوك العامة تتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية عن عجز الجهاز المصرفى عن تمويل التنمية الاقتصادية فان هذا الامر يدفعنا للمطالبة باصلاح هياكل هذه البنوك حتى تكون أكثر قدرة على المنافسة القادمة مع بداية تطبيق الجات وتحرير التجارة العالمية.

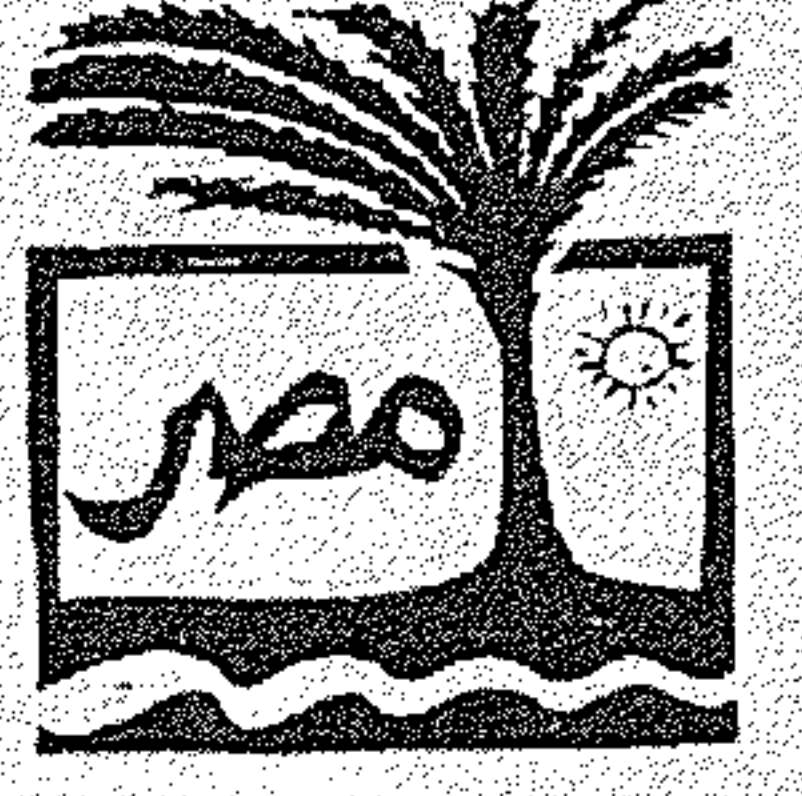
ويطرح البعض فكرة بديلة عن الخصخصة وهى دمج البنوك العامة من أجل إنشاء كيان قوى وكبير كما حدث فى دمج بنكى «يونيون بنك وسويس لانك كومبيشن» أكبر بنكين فى سويسرا فى كيان واحد كبير حتى يستطيع مواجهة المنافسة بعد تحرير تجارة الخدمات . ويلاحظ فى هذا الصدد أن المصارف

العام ، فقد سارعت كل البنوك التجارية العامة إلى تأسيس بنوك خاصة بالاشتراك مع رأس المال الاجنبى . فقام البنك الاهلى بتأسيس بنك تشيس الاهلى المصرى بالتعاون مع بنك تشيس مانهاتن ، والبنك الاهلى سويسيتيه جنرال ، وبنك الائتمان الدولى ، والبنك العربى الاوروبى . وكذلك قام بنك مصر بالمشاركة مع رأس المال الاجنبى بتأسيس عدة بنوك كبنك مصر رومانيا وبنك مصر الدولى . أما بنك الاسكندرية فقد ساهم فى تأسيس العديد من البنوك المشتركة مثل بنك اسكندرية الكويت الدولى والبنك المصرى الامريكى وبنك مصر ايران للتنمية . وكذلك فعل بنك القاهرة نفس الشئ بتأسيس عدة بنوك مشتركة كبنك القاهرة باريس باركليز الدولى وبنك القاهرة الشرق الأوسط وبنك القاهرة باريس . ولم يقتصر أمر المشاركة على البنوك التجارية العامة وإنما قامت البنوك المتخصصة العامة بالدخول فى نفس الميدان وعلى سبيل المثال رأينا بنك التنمية الصناعى يشارك فى تأسيس بنك مصر أمريكا الدولى .

البديل عن خصخصة البنوك العامة

عندما بدأت الخصخصة فى البلاد الصناعية المتقدمة كانت تعبر عن تطور طويل الأجل لتجديد الرأسمالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة نشاط المشروعات العامة فى ظل دور رقابى قوى للدولة وبعد أن استقرت اعتبارات العدالة الاجتماعية . أما دوافع الخصخصة فى الدول النامية - ومنها مصر - فهى دوافع وقتية كالتخلص من عجز الميزانية والحصول على موارد مالية أو سداد بعض الديون . أضف إلى ذلك أن القطاع الخاص فى الدول المتقدمة ينظر إليه باعتباره قوة شرعية تساهم فى نمو الاقتصاد القومى وتخلق التقدم التكنولوجى على عكس القطاع الخاص لدينا الذى يسعى إلى العمل فى الأنشطة ذات الكسب السريع ولا يقبل المخاطرة أو المساهمة فى حل مشاكل المجتمع . ومن ناحية أخرى فان شخصية المشتري عند الخصخصة فى الدول النامية لها حساسية خاصة فالشراء يمثل قوة اقتصادية وسياسية تؤثر فى التوازنات الاجتماعية القائمة . فقد تقع الملكية العامة تحت سيطرة قوة شرائية طفيلية أو رؤوس الأموال الاجنبية أو أى قوى أخرى لا تعمل فى إطار مصلحة الاقتصاد القومى .

ويتعين علينا عند طرح قضايا الاقتصاد الوطنى للمناقشة (ومنها قضية خصخصة البنوك) أن نحدد موقفنا ابتداءً من مصالح شعبنا ابتداءً منها وليس ابتداءً من الخارج .



أشغال الخدمة المنزلية تحارب البطالة !

عماليات

محمد جمال إمام

وتضيف المجلة بأنه رغمًا عن المخاوف المتزايدة من أن يؤدي ذلك إلى العودة إلى قيم عصور غابرة عندما كان الأغنياء يستغلون قوة عمل الفقراء في القيام بمصفوفة هائلة من الأعمال المنزلية والترفيه (من الترف) ، فإنه ينبغي الترحيب بالنمو المتزايد في الخدمات المنزلية، فاققتصاد اليوم مختلف كل الاختلاف عن اقتصاد القرن التاسع عشر . وقبل الحرب العالمية الأولى كان سدس القوة العاملة البريطانية يتكون من خدم المنازل ، غير أنه مع ارتفاع الأجور وظهور المعدات الآلية المختلفة للخدمة المنزلية ، من المكينة الكهربائية إلى غسالات الملابس والأطباق الكهربائية والوجبات نصف الجاهزة وأفران الميكرويف ، إلى آخره ، تقلص عدد خدم المنازل بشكل كبير . ورغمًا عن ذلك ، فلو تم احصائهم بشكل دقيق ، فسيبين أن أشغال الخدمة المنزلية لا تزال تعتبر أكبر صناعة في العالم ، بل إن بعض الدراسات تشير إلى أنها تدر ما يعادل أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان العالم.

وتشرح المجلة البريطانية الأسباب التي يقوم عليها الازدهار الحالي في أشغال الخدمات المنزلية ، فتقول إن ثمة ثلاث دوافع لذلك : الأول هو التفاوت المتنامي في الدخل ، والثاني هو زيادة أعداد النساء العاملات ، مما يخلق حاجة إلى إيجاد خدمات بديلة لقيامهن بعملهن المنزلي . أما الدافع الثالث فهو أن الكثير من المهنيين ذوي الأجور المرتفعة يعملون حاليا ساعات طويلة بحيث لا يمكن لهم أن يأتوا سوى القليل من الواجبات المنزلية . فالمحامي ، مثلا ، يقوم بدور أهم في المحكمة من أن يضع جانبا من وقته في ترتيب الأرفف في دواليب منزله ومن ثم فإن الاستفادة من هذه الميزة المقارنة مسألة معقولة.

على الرغم مما لهذا النوع من الأعمال من مردودات اجتماعية سلبية على المدى البعيد . فما هو المستقبل المهني للشباب الذي يمتثل مثل ذلك العمل دون أن يجيد الألعاب الأكروباتية التي تسمح له بفتح ثغرة للهروب منه والترقى في أي سلم وظيفي ، خاصة إذا كان يعمل لدى محل جزارة أو صيدلية ، أو لا يمتلك موهبة المغامرة بدخول عالم الأعمال ، أو ليس لديه مساندة عائلية من الناحيتين المالية والاجتماعية تساعد على البدء في نشاط خاص به يرفعه درجات في السلم الاجتماعي؟

الخدمة المنزلية أكبر صناعة في

العالم

غير أن ثمة صورة جديدة للاستفادة من الأيدي العاملة غير المدربة تطرحها تجربة ناجحة في صناعة الخدمات في الغرب . فهذه هي مجلة "الإيكونوميست" البريطانية الشهيرة تخصص إحدى افتتاحيات عددها الصادر في ٢٦ سبتمبر الماضي للحديث عما تسهم به صناعة " أشغال الخدمة المنزلية" المزدهرة حاليا في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من خلق فرص عمل متزايدة . وتبدأ المجلة هذه الافتتاحية بقولها :

" تكنولوجيا المعلومات والعولمة هما القوتان الدافعتان للاقتصاد في الوقت الحالي . إلا أن واحدة من أسرع أنشطة الأعمال نموا في أمريكا وبريطانيا حاليا لها سمة تكنولوجية منخفضة وطابع محلي بشكل متميز : ألا وهي الخدمات المنزلية . فثمة عدد متزايد من الناس يدفع الآخرين ليقوموا بدلا منهم بأداء الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والحيوانات الأليفة، بل والتسوق .. بل وبوسعك أن تستأجر شخصا ما لينتظر السباك في منزلك بدلا منك!"

أصبح من الشائع الآن في أوساط الطبقة المتوسطة المصرية ، خاصة حين يكون ربا الأسرة من العاملين أو أصحاب المهن أو تكون الأم من ذوات النشاط الاجتماعي البالغ أن يرفع أحد أفرادها ساعة التلفزيون ليطلب وجبة طعام من أحد مطاعم الوجبات السريعة ذات الأسماء الأمريكية الشهيرة بطريقة " هوم ديليفري" (في العصور الغابرة كانت هذه الخدمة معروفة في مصر باسم " توصيل الطلبات إلى المنازل" . ، ولكنه أصبح تعبيرا "بلدي" لايصح استخدامه في زمن " الروشنه" و" الكاجولة")

ثم لم تعد هذه الخدمة قاصرة على تلك المطاعم وإنما تكاد أن تعم في الكثير من أنشطة الخدمات الأخرى، من محلات الأكل والشرب إلى محلات الجزارة وبيع الأسماك والخضروات والفاكهة ، بل والصيدليات ، فإذا أحسست ببعض المتاعب الصحية وكنت تعرف اسم دواء ناجح لها وتقيم في أحد أحياء الطبقة المتوسطة فما فوق في القاهرة أو الاسكندرية ، فما عليك إلا أن تتصل بأقرب صيدلية تتعامل بهذا النظام فتطلب الدواء بالتليفون فيصل إليك مع عامل الصيدلية بالدراجة أو الموتوسيكل (هل يوجد بلد آخر في العالم ترسل فيه الصيدلية الدواء للزبون بدون الاطلاع على التذكرة الطبية التي كتبها الطبيب؟)

وقد خلقت هذه الخدمات فرص عمل كثيرة في المدن الكبرى للمئات من الشباب المصري الذي تعثر في دراسته ولايجيد أي مهنة سوى قيادة الموتوسيكل ، ومامن شك أنها مع انتشارها وانتقالها إلى المزيد من المدن المصرية ستعمل على امتصاص أعداد كبيرة من هذه العمالة ، خاصة وأنها يمكن أن تدر دخلا لا بأس به يتمثل في البقشيش الذي يعتمد على سخاء زبائن الطبقة المتوسطة ،

ثم تشدد مجلة الاقتصادية المحافظة إلى المخاوف الماثرة بأن يخلق ذلك من جديد مجتمع "الناس اللئيم فوق والناس اللئيم تحت" ، ولكنها تزيح هذه المخاوف جانباً بخفة شديدة ، مشيرة إلى أن هذه المخاوف مجرد اعتقاد خاطئ بأن وجود المزيد من الخدمات المنزلية يعنى قدراً أكبر من التفاوت الاجتماعى ، وتؤكد أن التفاوت ينشأ لأن التكنولوجيا الجديدة والتنافس الذى تقارنه الاقتصادات النامية يحاى ذوى المهارات الأعلى على حساب العمال الأقل مهارة. فإذا ما كان ذلك يؤدى إلى طفرة فى الخدمات المنزلية فإن من شأنه أن يخدم ذوى المهارات الأقل (منظور رأسمالى طبقي بدون شك ، ولكنه منطق العصر للأسف).

ثم تؤكد المجلة أن الخدمات المنزلية ليست كلها أعمال ذات أجور منخفضة ، فرييس الخدم الممتاز فى أمريكا الذى يستطيع أن يضى جوا من الأرستقراطية فى المكان الذى يعمل فيه ، يمكن أن يكسب ما يصل إلى ١٠٠ ألف دولار سنوياً ، والمربية فى كثير من الأماكن فى الولايات المتحدة قد يصل أجرها إلى ٤٠ ألف دولار فى السنة زائد الإقامة والسيارة ! كما تؤكد المجلة أنه إذا ماتحقق ماتتنبأ به التوقعات الحاسوبية ، فإن الأجور فى هذا القطاع ستواصل الزيادة مع نمو الحاجة إليها . فإذا كانت بعض الأعمال القانونية والحاسوبية والمكتبية يمكن الاستعانة بالحاسوب فى أدائها بدلاً منه ، فإنه لم يتأكد حتى الآن أنه يمكن الاستعانة به فى القيام برعاية الأطفال أو تهذيب الأشجار فى الحديقة أو إعداد وجبات شهية لحفل عشاء فاخر فى إحدى المناسبات.

نحن نهتم بشواغلك !

واتساقاً مع الاتجاه الراج ، فإن بعض الشركات الأمريكية الكبرى (ومن بينها شركة مايكروسوفت الشهيرة) تعرض من ضمن المزايا التى تحاول أن تغرى بها بعض الكفاءات المهنية العالية أو النادرة على الالتحاق بالعمل بها ، أو البقاء فى صفوف العاملين لديها ، توفير خدمات منزلية من هذا القبيل ، فتتعاهد مع بعض الشركات العاملة فى هذا المجال لتقديم هذه الخدمات لموظفيها مقابل تسهيلات خاصة.

وعلى ذلك ، فلم يعد الموظف فى حاجة إلى الحصول على أجازة عارضة لأن عليه أن ينتظر السباك أو الكهربائى الذى أعطاه موعداً فى العاشرة والنصف صباحاً ، فشركة

الخدمات ستوفر له من ينتظر فى منزله بدلاً منه ، وليس على الموظفة أن تقلق لأنه لم تنجح فى البحث عن من تقوم برعاية أطفالها أثناء عطلة المدارس ، فالشركة ستتولى تدبير هذا الأمر بالنيابة عنها . وإذا حدث وأن قرر الموظف الانتقال إلى منزل جديد (وهو أمر ميسور هناك) ، فإن شركة الخدمات ستتولى نقل أثاث منزله ولوازمه من المنزل القديم إلى الجديد دون أن يضطر هو أو زوجته إلى إضاعة وقتهم الثمين فى تجميع الأثاث والإشراف على نقله ثم تفكيكه وتركيبه فى غرف المنزل الجديد . كل شئ تسليم مفتاح

بل لم يعد على الموظف أن يشغل ذهنه بضرورة اصطحاب كلبه المدلل إلى الطبيب البيطرى ، فستقوم شركة الخدمات المنزلية بهذا العمل بالنيابة عنه ، وطبعاً التسوق أصبح يتم فى كثير من الأحيان عن طريق الاعلانات والتليفون والانترنت . ولذلك فقد توصلت دراسة أجرتها جامعة ماريلاند الأمريكية إلى أن متوسط الوقت الذى يقضيه المواطن الأمريكى حالياً فى أداء الواجبات المنزلية ورعاية الأطفال والتسوق قد انخفض من ٢٧ ساعة أسبوعياً فى عام ١٩٦٥ إلى ٢٢ ساعة أسبوعياً فى عام ١٩٩٥ ، والبقية تأتى. وطالما أن هناك مدد من الأيدي العاملة غير المدربة الرخيصة الأجر ، سواء من أبناء البلد أو المغتربين (الإيكونومست تقول أن واحداً من كل تسعة عمال فى لندن من الأجانب) فإن توفير هذه الخدمات مقابل تكلفة محدودة لن يكون أمراً مستحيلاً.

يبقى أن نضيف أن دراسات وزارة العمل الأمريكية تشير إلى أن أحد أسباب النمو القوى فى العمالة فى الولايات المتحدة الأمريكية هو الزيادة المستمرة فى أعداد العمال من ذوى المستويات التعليمية المنخفضة والمعروف أن الاقتصاد الأمريكى يعتمد إلى حد كبير على صناعة الخدمات ، وهى الصناعة التى لا تحتاج إلى مهارات تعليمية مرتفعة.

المردود النقابى

ومهما يكن دفاع المجلة البريطانية المحافظة عن هذا التوسع الترفى فى أشغال الخدمات المنزلية ومحاولتها لنفى ماسيزدى إليه من اتساع الفوارق الطبقية ، فما من شك أنه سيعيد الناس إليها بعد أن كادت تنقلص ، فمهما يكن دخل " رئيس الخدم" السنوى الذى يقارب دخل كبار المهنيين فى الولايات المتحدة ، فإنه فى النهاية " رئيس خدم"

وليس " رئيس هيئة تنفيذية " لمنشأة أعمال. فضلاً عن أن هذا الدخل الوفير لن يكون من نصيب جميع المشتغلين بالخدمات المنزلية. وما من شك أننا نشهد فى مصر أيضاً زيادة ملحوظة فى الاستعانة بخدم المنازل بعد أن كادت هذه المهنة تنقرض بسبب توافر فرص العمل فى السابق فى الصناعة والزراعة مما سبب ندرة فى المتوافر للعمل فى خدمة المنازل وارتفاعاً كبيراً فى أجورهم . غير أن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها مصرنا العزيزة مؤخراً والتى تزيد الفقراء فقراً وتضيق عليهم منافذ الرزق الانتاجى تدفعهم دفعا إلى العودة إلى تشغيل أطفالهم لدى أصحاب الحاجة والامكانيات الوفيرة.

غير أن الفرق بين ما يحدث عندنا وما يحدث عندهم ، حتى فى الفساد وخلق الفوارق الطبقية ، أنه عندهم يأخذ الطابع المؤسسى وأنه لا يزال عندنا يأخذ طابع الفوضى والسطارة وخطورة القوة والنفوذ . فعندما يستبدل خدم المنازل المباشرين بمن يقومون بأعمال الخدمة المنزلية ذاتها عن طريق شركات متخصصة ، ليصبح التعاقد ما بين صاحب الحاجة والشركة وليس بينه وبين الخادم مباشرة ، فإن العلاقة تصبح علاقة تعاقدية قانونية مشروطة لا يتحول معها العامل إلى خادم أشبه بالعيد محروم من حقوق كثيرة محفوظة لبقية أفراد الطبقة العاملة . ومنها حق الانضمام إلى التنظيمات النقابية ، وهو الحق الذى لا تعترف به معظم التشريعات العمالية فى العالم ، ومنها التشريع المصرى لخدم المنازل ، على أساس أن علاقة العمل بين رب الأسرة وخادمها علاقة مباشرة لا يحق للقانون أن يتدخل فيها ، كما لو أنها علاقة أشبه بالعلاقة بين مالك وعبد.

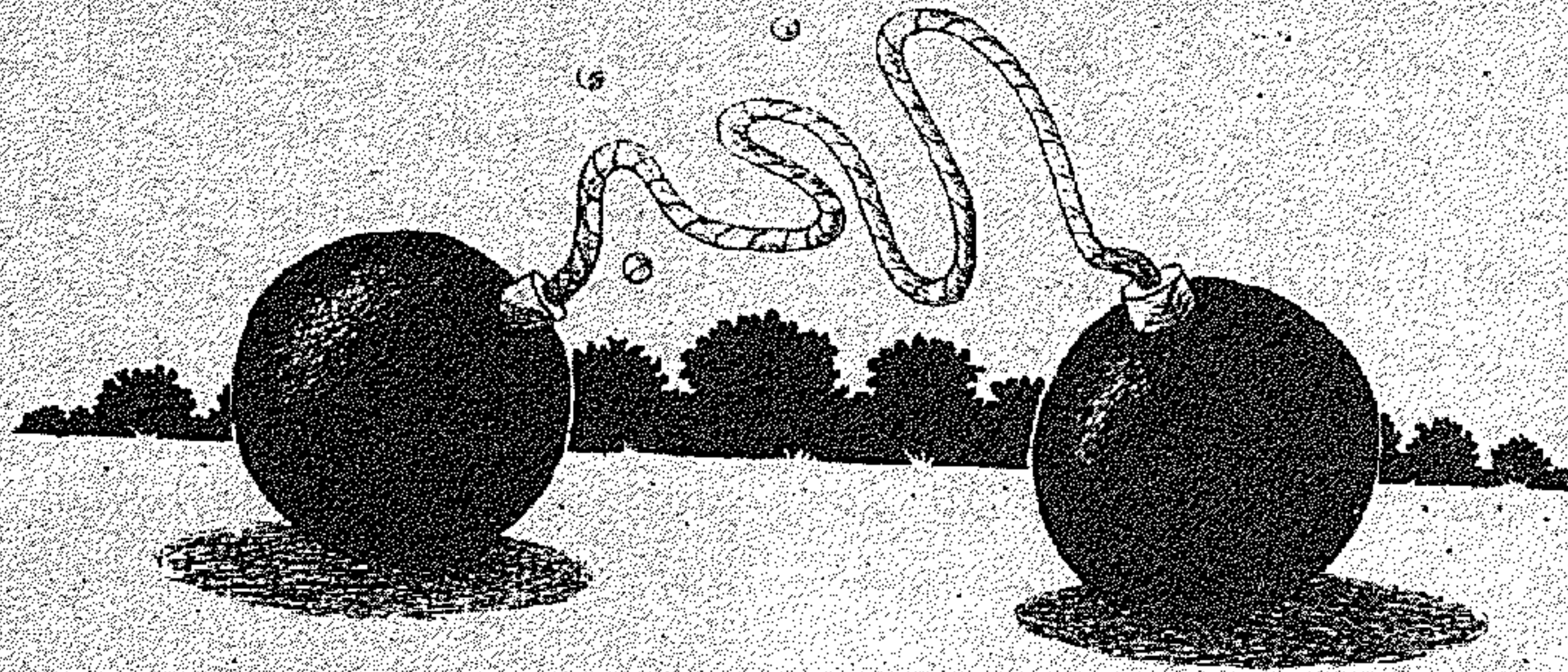
ولو أن هذا النظام انتشر عندنا كما انتشرت محلات الوجبات السريعة الأمريكية لما قرأنا عن مأساة "زينب" أخرى ، هذه المأساة الأليمة التى أطلت علينا من باب " بريد الأهرام" صبيحة السبت ١٠ أكتوبر ١٩٩٨ ولمن لم يقرأها أو يسمع عنها نقول له أنه جاء بالرسالة المنشورة تحت عنوان " هل يضيع حق زينب" أنها فتاة كانت طالبة بالصف الثانى الأزهرى بالمنيا أحضرها أحد كبار الأطباء بالقاهرة لتعمل خادمة بمنزله فترة الأجازة الصيفية ، إلا أنها وصلت فى أحد أيام شهر سبتمبر إلى أحد مستشفيات القاهرة مصابة بحروق بنسبة ٩٠ فى المائة ، وقال الطبيب الذى تعمل عنده أنها احترقت بسبب

انفجار موقد كيروسين (هل يوجد موقد كيروسين في بيت أى واحد من المهنيين في مصر الآن ، بل ولاحتى الحرفيين) ، ولكن الفتاة اعترفت قبل وفاتها بعد يومين من دخولها المستشفى بأن زوجة الطبيب أجبرتها بعد سلسلة طويلة من عمليات التعذيب غير الانسانية البشعة على حرق نفسها وتركت رقم تليفون أقاربها في المنيا .

ولن تفلح الاشارات المتعددة التي أرسلتها المستشفى إلى قسم الشرطة المختص في استدعاء أقارب الفتاة التي ظلت حثتها ملقاة في ثلاجة المستشفى ، ويقول كاتب الرسالة " وطوال ٢٣ يوما ظلت جثتها تصرخ في صمت " لقد عذبوني حبة ورفضوا اكرامى ميتة بدفنى " وفي النهاية قررت النيابة دفنها بمقابر الصدقة . ولأن مدير الصحة شك في وجود شبهة جنائية فقد طلب ضرورة تشريح الجثة ، غير أنه لم يجد استجابة من مشرحة زينهم " . أى استجابة ياسيدى! ألم يتنازل والد قتيل مارينا الشهير عن حقه المدنى في ظروف عمت عليها كافة وسائل الإعلام ، وتوقفت بعدها عن الكتابة في الموضوع كما سارعت السلطة إلى إغلاق ملف القضية متنازلة بالنيابة عنا جميعا عن حق المجتمع في التحقيق الجنائى في شبهة جريمة قتل ا

فاذا ماأصبح المشتغلون بالخدمات المنزلية عاملين متعاقدين مع شركات متخصصة فسيصبح لهم الحق إذن في الانضمام إلى صفوف الحركة النقابية ، وإذا كان ماتقوله المجلة البريطانية صحيحا من أن صناعة الخدمة المنزلية هي أكبر صناعة في العالم . فلك أن تتخيل أى مدد سيمثله انضمام المشتغلين بها للحركة النقابية التي تعاني في مختلف أنحاء العالم من تدهور مستمر في عضويتها . المشكلة أنهم حينئذ سينضمون إلى صفوف زملائهم من عمال الخدمات الأخرى الإدارية والمالية والسياحية والتعليمية والصحية، ليصبح عمال الخدمات أغلبية داخل الحركة النقابية على حساب عمال الانتاج الصناعى والزراعى ، وهم الفئة الأكثر نضالية في المعتاد داخل العمل النقابى .

وثمة مشكلة أخرى أنهم قد يشكلون في معظم بلدان العالم أكبر نقابة ومن ثم فقد يصبح رئيس اتحاد العمال في بلد ما من بين صفوف هذه النقابة. ليست هذه دعاية ذات منطلق طبقى ، ولكن مامن شك أنها لو حدثت فستمثل إخراجا طبقيًا للحركة النقابية التي تتعرض لها!



خلدون غايبه



خلدون غايبه



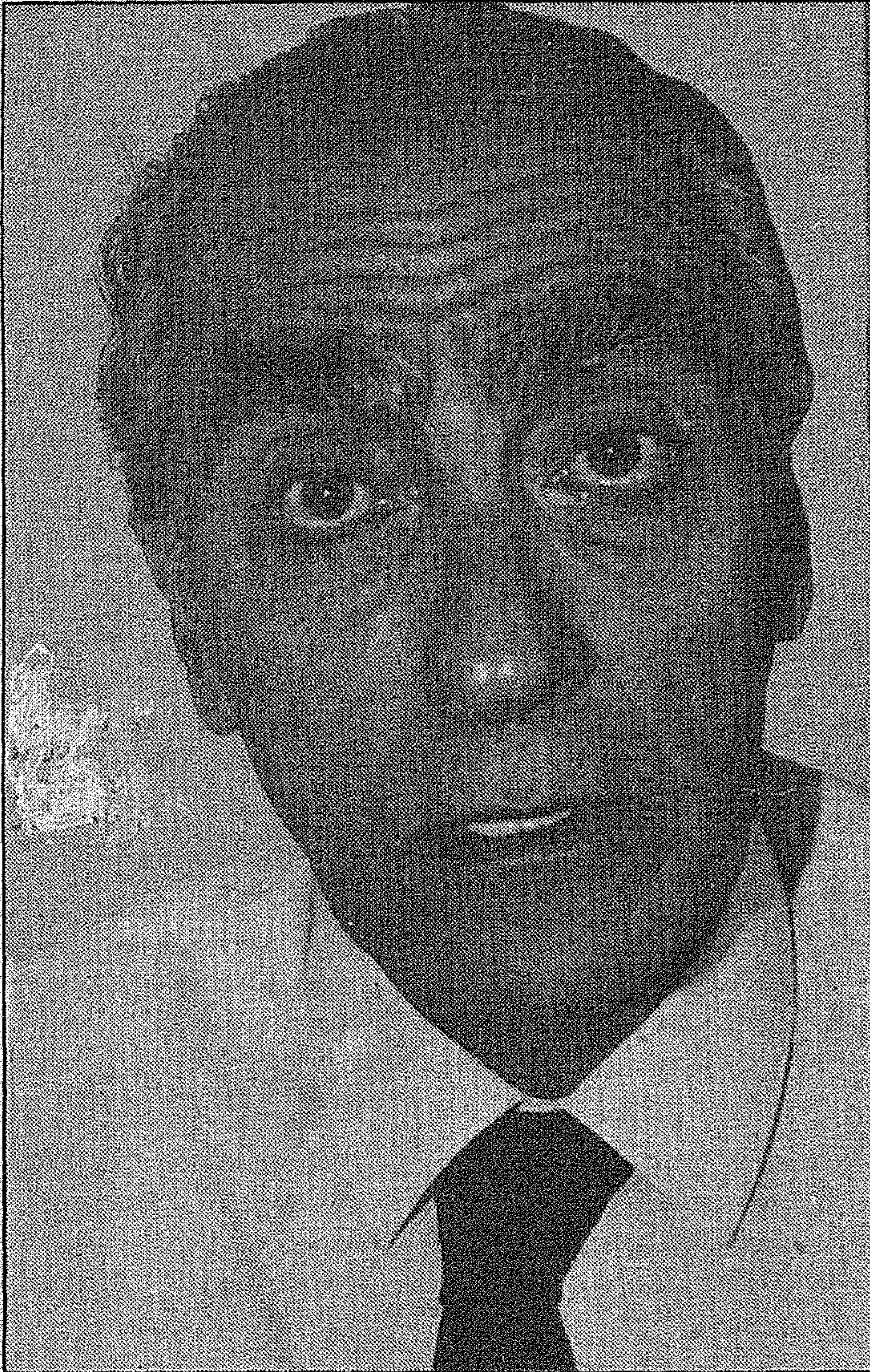
خلدون غايبه

* د. أحمد محمد صالح *

كصور

الفيلسوف والاحزاب

مراد وهبه



كتاب ممنوع للغاية صدر عن مكتبة الأسرة هذا العام، عنوانه «جرثومة التخلف»، صاحبه شيخ الفلاسفة الاستاذ الدكتور مراد وهبه، وفيه رصد لأسباب التخلف في منطقتنا، يستعرضها بعمق فكر الفيلسوف، ودراية الاستاذ، شخصها الرجل في كلمات حادة، حاسمة، قاطعة، واضحة تصيب في مقتل. وبهمننا هنا رؤية شيخ الفلاسفة لحياتنا الثقافية والسياسية والحزبية.

عن أساتذة الجامعة والمثقفين يقول شيخ الفلاسفة:

١- إن أستاذ الجامعة يمثل الطليعة المثقفة، ولا بد من التزامه بفكر اجتماعي معين، وفي الدول المتقدمة يؤدي دوراً أساسياً للمؤسسات السياسية، وذلك بإبداء رأيه في كل القضايا، لكنه في العالم الثالث حيث نسبية الأمية مرتفعة، لا يؤدي دوره الاجتماعي المطلوب منه مع بقية المثقفين، نتيجة الفصل القائم بين القيادة السياسية والقيادة الفكرية. ولا يوجد الآن أستاذ جامعي، لأن الاستاذ الآن إما مستغرق في الانتخابات أو البحث عن إغارة بترولية.

والمثقف هو الذي يمتلك القدرة على تغيير الواقع، فتتوافر لديه وحدة عضوية بين الفكر وعملية التغيير، وأغلب مثقفينا من أصحاب الرؤية الماضوية، فتهمش دورهم وأصبحوا عاجزين عن إحداث التغيير. وهامشية المثقف ترجع بالأساس إليه، وهو مستنول عنها، فهو استسلم إلى المحرمات الثقافية، ولا يريد أن يعمل فيها العقل، واستمر في البحث عن العوامل الخارجية للتخلف مثل الاستعمار أو الصهيونية، وقد آن الأوان للبحث عن جرثومة التخلف فينا. والهجوم على النظام العالمي الجديد يعنى رفض البحث عن جرثومة التخلف، أى الاندفاع نحو البحث عن عامل خارجي

لمنع البحث عن العوامل الداخلية للتخلف. والمثقف ليس لديه الجسارة في إعمال العقل الناقد في مجال الفكر وإنما يستخدمه في مجال السياسة اليومية الحياتية ، ويتوهم أنه بذلك قد أدى وظيفته النقدية. إن المشكلة الحقيقية ليست في صدام المثقف مع السلطة وإنما في صدام المثقف مع المجتمع لأن المجتمع متخلف وبالتالي فإن وظيفته المثقف هي الكشف عن جذور هذا التخلف، وجذور التخلف ، ليست قائمة في الخارج وإنما هي في الداخل ، وتوهم المثقف بأن جرثومة التخلف مردودة إلى عوامل خارجية معناها أن هذا المثقف لا يعي حقيقة الموقف.

٢- أن معيار التقدم الحضارى هو الانتقال من الاسطورة إلى العقل .. من حكم الاسطورة إلى حكم العقل، واستنادا إلى هذا المقياس، وعند المقارنة بين الحضارة العربية والغربية بداية من القرن السادس عشر حيث بداية عصر الإصلاح الدينى فى أوروبا وتحرير العقل من السلطة الدينية، ثم فى القرن الثامن عشر أو ما سمي بعصر التنوير، أى لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه، وادى ذلك إلى تفجير الثورة العلمية والتكنولوجية التى ميزت القرن العشرين، إذن خلفنا أربعة قرون لم يمر فيها المجتمع العربى من القرن السادس عشر حتى الآن، لا عصر الإصلاح الدينى ولا عصر التنوير، وبالتالي لا نستطيع الان أن نستثمر منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية نتيجة غياب أربعة قرون ،وان تخلفنا يساوى ١٦٠ ألف سنة بضرب أربعة قرون فى ٤٠٠ باعتبارها نقلة كيفية .معنى ذلك أننا نحيا خارج الحضارة الانسانية.

٣- الحضارة الفرعونية من الحضارات الأولى فى العالم ،وهى حضارة زراعية ،كان فيها الفكر العلمى خادما للفكر الأسطورى، فبناء الاهرامات والتحنيط كان يخدم فكراً أسطورياً هو عبودة الروح للميت، لذلك فالحضارة الفرعونية لم تؤثر فى الحضارة الانسانية مثل الحضارة اليونانية التى تخلصت من الفكر الاسطورى فنجد فيها منطقاً عقلياً ، وهندسة عقلية ، فاحذروا تضخيم الحضارة الفرعونية لان تضخيمها يعنى تضخيم للفكر الأسطورى.

٤- إن الأسس الحضارية شئ يختلف عن النتائج المستثمرة لهذه الأسس ،فالرأسمالية لم تكن استعمارية فى بدايتها ، بل كانت تقدمية ، وبعد ذلك ارتبط الاستعمار بالرأسمالية .لذا فهناك فرق بين سيطرة العقل وما ينتج من

سوء استخدام لهذه السيطرة، وهناك فرق بين أزمة التقدم وأزمة التخلف ،فالحضارة الغربية تعاني أزمة تقدم ، أما العرب فيعانون من أزمة التخلف، فجوهر الحضارة الغربية هو الثورة العلمية والتكنولوجية ، وتكون فيها الثانية الواحدة لها قيمة، لذلك عندما يشتري العرب الكمبيوتر يفرغونه من قيمته الحضارية وهو الزمن، فيستخدمونه بزمن عصرهم وهنا تتجسد الفجوة.

٥- إن الذين يستخدمون مصطلح الغزو الثقافى يطلقون من أصولية واضحة ، فالهوية الثقافية من ابتكار الحضارة الغربية، ونحن لم نتمثل الحضارة الغربية، نحن ضد العفلانية والتنوير والعلمانية، فالذين يستخدمون تعبير غزو ثقافى ، يدعمون فكرة تكوين دويلات على أساس دينى ، والثقافات تلقح بعضها البعض ،فلا يوجد فى العالم ثقافة نقية، والحضارة الغربية حضارة متكاملة ، ولا يوجد انفصال بين القيمة الثقافية والاداة التكنولوجية ،والاستيراد فى هذه الحالة يقف عند الاداة ولا يتعداها إلى القيمة.

٦- إن التنوير لكى يصبح تساراً قسواً مؤثراً عندنا يلزمه أمران: برجوازية وطنية ، ومتقنون متنورون لان البرجوازية بطبيعتها لا تقبل إلا ما يقوم على العقل ،وعلى العلة ،كما فى نشأتها فى أوروبا ونحن لا نملك الأمرين ،وما يميز الانظمة العربية والقوى الاجتماعية المهيمنة إدمانها على المحافظة على الواقع الراهن، ورفض تفسيـره .وهى تستخدم الاساليب الملائمة والمتكيفة مع هذا الادمـان . ويأتى فى مقدمتها ظاهرتان: الأولى هى تجنب تشجيع العقل الناقد بدعوى المحافظة على التراث والقسم الأصلية. والثانية هى عشق ما هو مستورد ،أى الاستهلاكية المفتعلة ، لأن الحضارة تقوم على عشق الانتاج، فأين هى الطبقة الاجتماعية العاشقة للانتاج فى العالم العربى ؟ أين هو صاحب السلطات المستعد أن يدفع حياته ثمنا لهذا العشق ؟ لذلك لا يوجد فى عالمنا العربى شئ اسمه البرجوازية ، لعدم وجود أدوات انتاج متطورة.

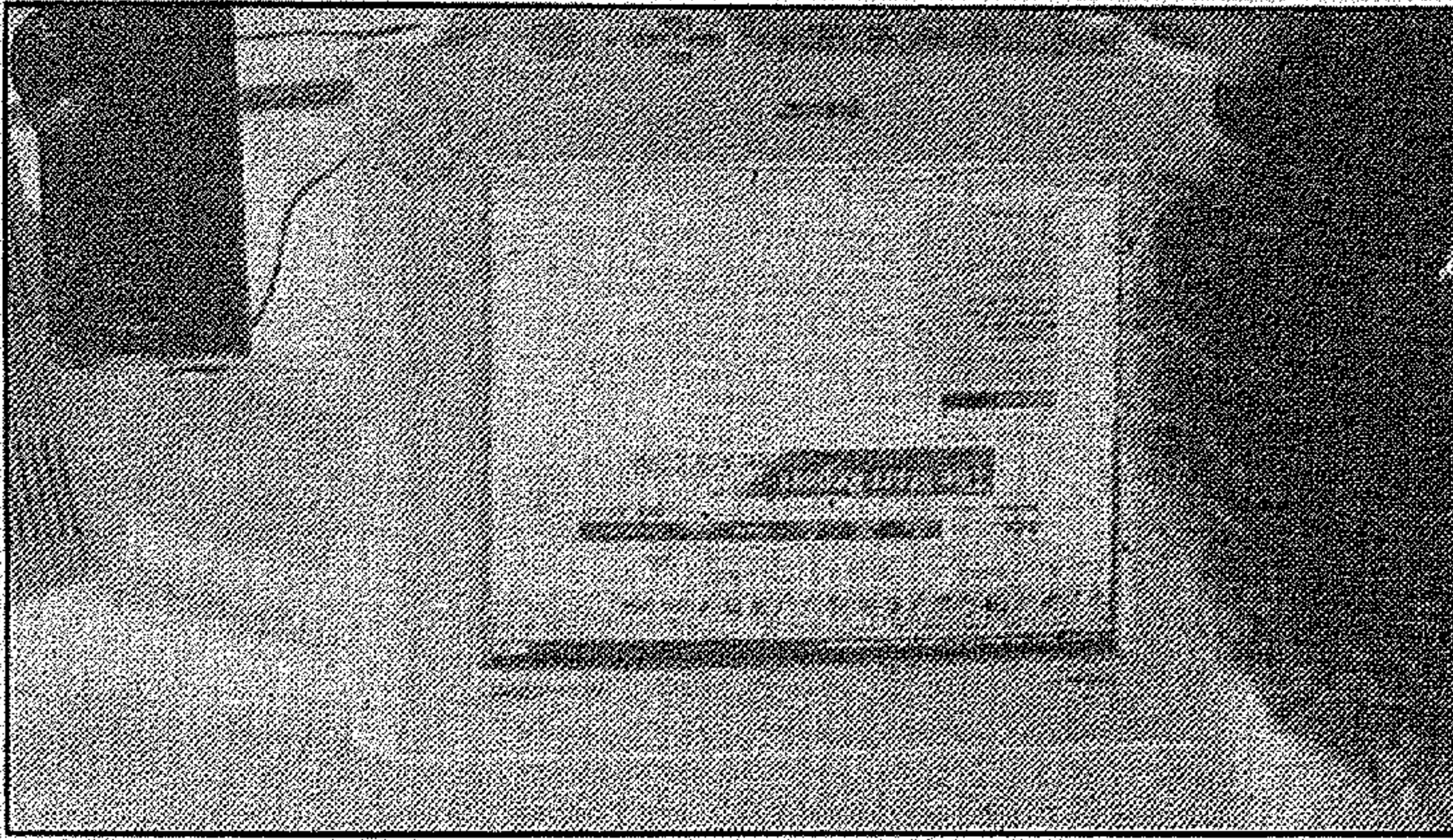
عن الحياة السياسية والحزبية يقول شيخ الفلاسفة:

٧- الديمقراطية عندنا وهم كبير ، لأن الديمقراطية هى حكم العقل مع حكم الشعب، معنى ذلك أن حكم الشعب لا يتحقق إلا

بحكم العقل، وفى مصر ما زال العقل محكوما وليس حاكما . وممارسة السياسة فى العالم العربى محصورة فى القسمة، والاحزاب السياسية فيها إما مبررة للسلطة السياسية وإما معارضة. والاحزاب المعارضة، معارضة بالانفعال وليست معارضة بالفكر .خذ مثلاً الاحزاب الاشتراكية العربية. فاشتراكية هذه الاحزاب اشتراكية براجماتية. فلا يعنىها تحذير الفكر لدى الجماهير ولكن يعنىها أن تقول للجماهير إذا وصلنا للحكم وطبقنا الاشتراكية ستحصلون على فائدة وثمرة، ولكن كيف تطبق الجماهير أفكارا غيير متجذرة لديها، هذا لا يحدث فى أى مجتمع متحضر يحترم عقل رجل الشارع. وعندما تكتشف هذه الاحزاب مع الوقت أنها ليست جماهيرية فسرعان ما تلقى اللوم على السلطة السياسية، أى على الآخر وليس على الذات. ونكتشف أن احزاب المعارضة هى الأخرى تخلص من العقل الناقد، ولا يتصور أنه فى إمكانها تربية الجماهير على النقد؟ هذا هو الوهم الذى تقع فيه الاحزاب السياسية المعاصرة فى الوطن العربى.

٨- إن النسق القيمى المهيمن علينا هو نسق مناقض تماما للعملية الابداعية ، لانه نسق مشحون بالمحرمات الثقافية، وهناك علاقة عضوية بين المحرمات الثقافية وغياب العقل الناقد ، فمصادرة الفكر تنطوى على ظاهرة ملاك الحقيقة المطلقة(الدوجماطيقية) ،فالاحزاب القائمة فى بلادنا فى حالة رفض تام لبعضها البعض، ويتوهم كل حزب بانه مالك للحقيقة المطلقة على الرغم من أن كل حزب يزعم أنه حزب ديمقراطى ، ويزعم أن الاحزاب الأخرى لا تنسم بالديمقراطية ، دون أن نلتفت إلى التناقض الحاد بين الديمقراطية وتوهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

٩- فى ضوء غياب عصر التنوير فى مصر، فإن الماركسيين المصريين منشغلون فى معظم كتاباتهم بإعطاء الحلول العملية للمشكلات الاجتماعية، وهم بذلك يتصورون أنهم يقدمسون الماركسية فى حين انهم لا يقدمون إلا ماركسية فى ثوب برجماتى دون الربط بين ما هو عملى وبين الأسس النظرية للماركسية ، بل ثمة حذر من طرح هذه الأسس. وهذا الحذر رغم أنه مشروع إلا أنه يدل على أن المناخ الحضارى فى صورته الراهنة رافض للعقل الساحت عن جذور الأشياء ،



معاكسات الكمبيوتر

الحاجة أو تتصل آليا طلبا لمزيد من عبوات المشروبات . ونتيجة لأخطاء في برمجتها لا تتصل تلك الماكينات بمراكز خدمتها بل تتصل بأرقام هواتف منزلية.

وفى المجلترا وصلت الشكاوى من تلك الظاهرة إلى حوالى ٨ آلاف شخص يعانون من معاكسات ماكينات المشروبات أو المأكولات أو مستودعات الغذاء أو حتى مراحيض عامة عمومية تعمل بشكل آلى، وأصبح الأمر مزعجاً للغاية فى البلاد المتقدمة التى دخلت فيها ثورة الاتصالات ، وأصبحت هواتف الاف المواطنين مشغولة دائما بمكالمات أجهزة الرد الآلى وشركات التسويق.

ومشكلة المضايقات التليفونية بسيطة إذا كان هناك شخص هو الذى يتصل ، فيمكن ردعه بالكلمة أو مراقبة البوليس للخط إلخ، لكن ماذا تفعل إذا كان الذى يعاكسك فى التلفون ماكينة سبجائر أو مشروبات أو مستودع مأكولات أو مرحاض عمومى آلى، ففى بريطانيا انزعجت سيده من التكرار اليومى لمكالمة فى الرابعة صباحا، يتصل بها المرحاض العمومى الآلى ليخبرها ان الصابون نفذ منه. فى أمريكا سيده تتلقى كل ساعة ونصف بالضبط مكالمة هاتفية ولمدة ٦ شهور متوالية ، وتبين أن طالب المكالمة هو مستودع نفط تم برمجته بشكل خاطئ، وأصبحت هذه الظاهرة متزايدة مع زيادة أعداد الماكينات الآلية والذاتية وتزايد استخدامها خاصة فى الدول المتقدمة.

ونحن هنا فى مصر الحمد لله لا نعانى من معاكسات الكمبيوتر الا فى قواير التليفونات والكهرياء وقبل ذلك نعانى من كمبيوتر الداخلية عند حساب الاصوات فى الانتخابات ، فنحن نحمد الله على مشاكل التخلف.

من إذاعة لندن عبر موقعها فى الانترنت ، قرأت ان العالم المتقدم هذه الايام يشهد موجة جديدة من المعاكسات التليفونية الغامضة والتهديدات العجيبة الصادرة عن أجهزة تكنولوجيا عبر الهاتف. ويبدو أنها موجة جديدة من الانزعاجات التقنية بعد أن سيطرت تماما على حياتنا ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

والمجهولون الغريباء الذين يحاولون مضايقة الناس وتهديدهم عبر الهاتف. ليسوا هؤلاء الافراد المرضى والمخسولين ، بل أنهم الآت وماكينات ذكية تعمل بشكل آلى، فمثلا ماكينات المشروبات الساخنة والباردة المنتشرة فى شوارع العالم الآن مبرمجة على أنها تتصل آليا بمراكز صيانتها اذا دعت

التصفيق طوال العمر

فى طفولتى وصباى طالبونى أن أصفق للتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية ،وفى مراهقتى طالبونى أن أصفق للمهزيمه ،وفى شبابى طالبونى أن أصفق للصبر والاستعداد للمعركة،وفى مرحلة الرجولة والنضج طالبونى أن أصفق للسلام والانفتاح والفساد ، والآن ومع بداية الشيخوخة يطالبونى بأن أصفق بشدة وبقوة للتحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية ،وان انتظر الرخاء الذى يمكن أن يأتى بعد عشرين سنة عندما ننسى اسم توشكى، ترى هل يتبقى لى عمر حين يطالبونى مرة أخرى بأن أصفق للتحول إلى الاشتراكية.

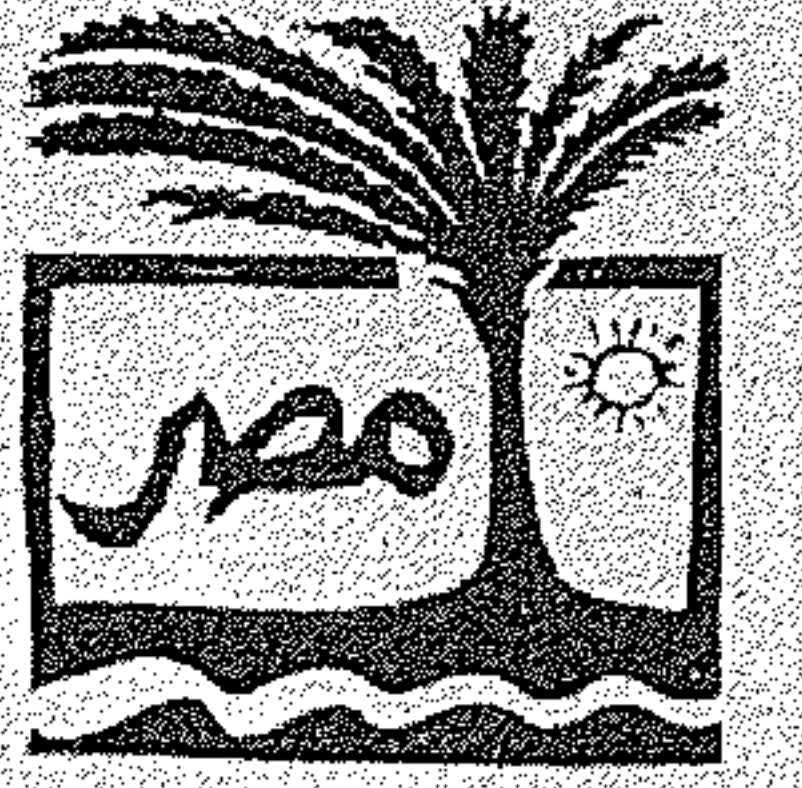
وفكرة البحث عن الجذور ، بغض النظر عن الاتجاه الأيدولوجى فكرة دافعة للتطور .

لا توجد أية علاقة بين الماركسية والشيوعية لأن الشيوعى هو الماركسى الملتزم بحزب شيوعى أما الماركسى فليس من اللازم أن يكون عضواً فى حزب شيوعى ، لذلك يمكن سقوط الحزب الشيوعى وتبقى الماركسية كمذهب فلسفى له منظوره وحواريوه. والذى أدى إلى توهم العلاقة بينهما هو أن الماركسية تميزت عن أى مذهب فلسفى آخر ، إذ تجسدت فى حزب حاول تغيير الواقع تغييرا جذريا ونجح فى المحاولة، لكن مع تراكم الزمن فشل الحزب بحكم انغلاقه منذ عصر ستالين فى التفسير الجذرى للواقع القائم ،فحدث ما نشاهده اليوم فى الاتحاد السوفيتى ، وكشف عن وجود الاصولية العلمانية التى تمسك بحرفية النص الايدولوجى ،فتقتل الابداع ،وكشف أيضا عن وجود رأسمالية طفيلية تمثلت فى السوق السوداء وأشياء أخرى،فالثورة عندما تتحول إلى دولة تسود اعتبارات السلطة، تفقد قدرتها على تحريك الواقع لأنها مشغولة بتثبيت الواقع الجديد، فيتحول فكر الثورة من فكر مفتوح إلى فكر مغلق خوفا من عدو الثورة ، ويترتب على ذلك فشل الحياة الحزبية، والتجربة واضحة فى سقوط الحزب الشيوعى هناك.

١٠-مشكلة الاحزاب انها خالية من الفلاسفة أى المنظرين بتعبير أبسط. ولأن العالم العربى يخلو من العقل الناقد، فهو يخلو من الفلاسفة وبالتالي الأحزاب ،وهناك فجوة بين الاحزاب وال جماهير، لأن مهمة الحزب تنوير الجماهير، وتنوير الجماهير يستلزم جسرا بين فلاسفة الحزب وال جماهير، وهذا الجسر هو جمهور المثقفين ،لأن هؤلاء لديهم قدرة على تبسيط الافكار، أى إحالة الفكرة الفلسفية إلى فكرة شعبية بوسائل مختلفة منها الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى، وبالتالي فمهمة الحزب هى تغيير العادات اليومية فى تفكير الجماهير بشأن القضايا اليومية. وببساطة أن تعلم الجماهير كيف تطور حياتها بواسطة العقل ،فالحياة الحزبية فى مصر فاشلة لعدم تعميق برامج الأحزاب من خلال التعاون مع الفلاسفة .فالأحزاب تنشأ بفلاسفة. وأحزاب بدون فلاسفة هى أحزاب من ورق وتعمل فى الوقت الضائع وتتبنى شعارات جوفاء بعضها يتشدق بوحدة تسمى بعنصرى الأمة ، والأصولية الدينية هى المكتسحة ،فالشرط الأساسى لتكوين أحزاب حقيقية اقتحام المحرمات الثقافية.

هكذا يحدد الفيلسوف الاستاذ مراد وهبه أسباب أمراض حياتنا الثقافية والسياسية.

عبادة الفرد.. وحكم الفرد



أنور السادات

ورأس المال على المستعمرات والاسواق ومناطق المواد الخام، ولهذا فقد تواجدت ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد في الاتحاد السوفيتي وطن الاشتراكية الأول خلال حكم الرفيق «ستالين» الذي قضى على حروب التدخل المعادية للاشتراكية وأقام صرح البناء الاشتراكي وحقق النصر المبين على المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية.

ثم تكررت ظاهرة عبادة الفرد بوصول «أدولف هتلر» زعيم الحزب الاشتراكي القومي في المانيا إلى البرلمان والحكم بطريقة شعبية وديمقراطية في المانيا النازية.. وكذلك الحال في ايطاليا الفاشية حيث وصل «موسوليني» إلى الحكم بشكل شعبي مؤكدا حكم عبادة الفرد والزعيم الفرد في نفس الفترة.

وبجانب ذلك انتشرت ظاهرة حكم الفرد

حكم الفرد..

ومما يذكر أن العالم في عصوره العبودية والاقطاعية قد تفشت في أرجائه ظاهرة حكم الفرد المطلق بينما لم يشهد إلا نماذج محدودة من ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد. ففي مصر الفرعونية ذات الطبيعة الاقطاعية وحكم الفرد المطلق ظهرت عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد من خلال حكم الملكة الفرعونية حتشبسوت وزوجها «الملك تحتمس الثالث» المسمى بنابليون العصر القديم اللذين قد حظيا بشعبية كبيرة لما حققاه من رخاء وازدهار وانتصارات عسكرية في مصر القديمة.. كما تكررت ظاهرة عبادة الفرد في الدولة الرومانية ذات الطبيعة العبودية وحكم الفرد المطلق خلال حكم «يوليوس قيصر» و«أغسطس قيصر» اللذين اكتسبا شعبية بسبب ما حققاه من انتصارات عسكرية.

وفي الشرق الاسيوى والعربى تفشت ظاهرة حكم الفرد المطلق في عصوره القديمة- والوسيلة والحديثة من خلال حكام كثيرين كان من أبرزهم «حمورابي» و«نوخذ نصر» في بابل «قورش» و«قمبيز» في فارس ومن خلال حكم «جانكيزخان» المغولى في سهوب آسيا والسلاطين العثمانيين في تركيا والشرق العربى وشرق أوروبا.. وهؤلاء الحكام الاسيويون هم الذين ابتدعوا ظاهرة الاستبداد الشرقى وورثوه بعضهم البعض.

ولقد كان مأسولاً أن تتوارى هاتان الظاهرتان السلطويتان نتيجة لثورات العصر الحديث التي أشاعت الديمقراطية وحقوق الانسان، ولكن ذلك لم يحدث لاعتبارات كثيرة منها صراع الطبقات وتنافس الاستعمار

كان المثقفون المصريون في العصر الوسيط . عصر الأيوبيين والمماليك والعثمانيين يتصفون بالشجاعة والموضوعية وقول الحق في وجه السلطان حتى لو كان جائراً غير أبهى بسيرف السلطان وسياطه .. «فابن ممتى كتب كتابه «الفاشوش في حكم قراقوش» كله تنديد وسخرية بالحكم الأيوبي. ومؤرخنا «المقريزى» قد شخص الحكم المملوكى بقوله: «إنه أشرس من ذئب وأدنى من الفرد وألعن من الفأرة» وكذلك فعل المؤرخون المصريون في تلك العصور مثل «القلقشندي» و«ابن إياس» و«السخاوى» و«الجبرتي» في تشخيص الحكم المملوكى والعثمانى ووحشيته ودمويته وخوزقته للمصريين الذين قد تصايحوا قائلين .. «يارب يا متجلى إهلك العثماني» . وحتى حكم والى مصر «محمد على» مؤسس مصر الحديثة والاشتراكية الحكومية قد نعتوه بقولهم .. «إنه بنى قصراً وهدم مصر» أى أنه حكم الفرد المطلق..

وعلى خلاف ذلك فالسادة المثقفون في مصر المعاصرة قد تحدثوا وكتبوا في كل شيء ما عدا المساس ولو بخفيف الريح الرقيقة للسلطة والسلطان . وحتى إبداء الحكمة والموعظة الحسنة لم يجرؤ المثقف المصرى على قولها خوفاً ورعبه من الاحتراق إذا ما بادر قلمه أو لسانه باختراق الشأن... الرأس السلطوى .. فله الأمر من قبل ومن بعد..

ومع ذلك فقد أجمع الضمير المستتر للشعب على أن مصر المعاصرة تدار شئونها بظاهرة حكم الفرد باعتبارها وسيلة سلطوية استبدادية ينبثق منها حكم الفرد المطلق .. وذلك على خلاف ظاهرة عبادة الفرد باعتبارها وسيلة سلطوية شعبية يتولد منها حكم الزعيم الفرد .. ومن ثم فالحاكم الفرد المطلق يستمد وجوده وشرعيته من طبيعته الكارزمية المؤثرة في الجماهير ومن شعبيته الواسعة ومن سلطته وزعامته . وبالتالي فالزعيم الحاكم. والحاكم الحاكم ليسا صنوين مع أنهما يندرجان تحت

عطيه الصيرفى



الرئيس حسنى مبارك

المطلق خلال حكم «الجنرال فراتكوفى اسبانيا وحكم «سلازار» فى البرتغال الفاشية أيضا وذلك بالاضافة إلى حكم العقدا، والجنرالات الانقلابيين فى دول أمريكا اللاتينية.

وبعد الحرب العالمية الثانية اشتعلت حركة التحرر الوطنى فى مصر والعالم فقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فقضت على حكم الفرد الملكى الذى سبق زلزلته فى سنوات ثورة سنة ١٩١٩ ، وأجبرت الانجليز على الجلاء وتصدت للاستعمار والصهيونية وناذت بالقومية العربية ، وحققت الاصلاح الزراعى ووزعت الأرض على الفلاحين مرتين ، ومصرت الاقتصاد المصرى وأمت الشركات والبنوك وأعطت العمال والفقراء مزايا اجتماعية كبيرة تأكيداً للعدل الاجتماعى وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وأعلنت الاشتراكية الناصرية . من مجمل هذه الاصلاحات التى ترتب عليها حصول الرئيس جمال عبد الناصر على شعبية فى مصر والوطن العربى لم ولن يحصل عليها زعيم آخر..

ومن هذه الشعبية الرائعة تولدت ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد جمال عبد الناصر الذى قد تخللته العديد من السلبيات فى مجال الحريات وحقوق الانسان والعسكرة ، لعدة أسباب أهمها أن ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم جمال عبد الناصر كانت رد فعل للوجود الاستعماري ورد فعل آخر لوجود الكيان الصهيونى وفاشيته العنصرية العدوانية ورد فعل ثالث لاستقلال محالف الاقطاع ورأس المال للشعب المصرى..

ولقد استمدت هذه الزعامة الناصرية المنبثقة من عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد وجودها وشرعيتها من الجماهير المصرية والعربية بالاضافة إلى حدوث استفتاءين شعبيين لاينتسبان إلى مجمل الاستفتاءات السلطوية والمظهيرية والتهليلية التى عرفتها مصر المعاصرة.

الأول حدث فور هزمتنا العسكرية أمام العدو الصهيونى فى عام ١٩٦٧ حيث خرجت الجماهير المصرية والعربية تعلن صمودها فى المعركة وتمسكها بالقائد والزعيم جمال عبد الناصر.

والثانى حدث يوم وفاة عبد الناصر فقد خرجت الجماهير المصرية والعربية أيضا تعبر عن حزنها وتطالب باستمرار الاشتراكية الناصرية والحفاظ عليها..

المؤسسات الحزبية والنقابية والتعاونية والأهلية.. كل هذه السلطات والمؤسسات فى قبضة يمينه .

وبقوة هذه الرئاسية السلطوية المطلقة فقد حقق ثورة رأس المال المالى الكبير لأول مرة فى مصر الحديثة من خلال المحو الكامل والازالة الكاملة للاشتراكية الناصرية ومضامينها المادية والروحية .حيث ورث رأس المال وراثة غير شرعية انقاص هذه المضامين المادية التى تكتنز فى مفرداتها ومصانعها مئات المليارات من الجنيهات جاءت من كد الشعب المصرى وعرقه ..

وذلك هو حكم الرئيس مبارك الفرد المطلق الذى تجلى مضمونه الاجتماعى فى قيام دولة رأس المال الكبير. فهل يستطيع رأس المال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية مستقلة تأتى للشعب المصرى بالخبز والحرية والرخاء.

الله ورسوله أعلم..

ولكن تلك الزعامة الوطنية الساحقة اختفت لحظة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر الذى لم يورث خليفته أنور السادات شيئاً من طموحه الوطنى والقومى وحبسه للعدل الاجتماعى ولم يورثه أيضا طبيعة شخصيته الكارزمية والشعبية وبالتالي فلم يورثه ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد بل ورثه فقط ظاهرة حكم الفرد المطلق مما جعل الرئيس السادات يستمد شرعيته من سلطته وحكمه المطلق بالاضافة إلى إجراء استفتاء سلطوى مظهرى وتهليلى.

وبقوة حكم الفرد المطلق وعسكرته بدأ الرئيس أنور السادات بالاطاحة بالاشتراكية الناصرية ومضمونها الوطنى والقومى وما حققته من إنجازات فى الاقتصاد والصناعة وفى مجال العدل الاجتماعى تمهيدا للتقارب مع الاستعمار والصلح مع إسرائيل. ثم خلفه الرئيس محمد حسنى مبارك فانتقل إليه حكم الفرد المطلق بعد استفتاء سلطوى مظهرى تهليلى مما جعله يحظى بسلطة فردية خرافية تذوب فى جوفها كل السلطات التنفيذية والعسكرية والتشريعية والقضائية وكل

المواطنة والثروة

سمير مرقص

(١)

«المواطنة من منظور الثروة»

فى إطار التعامل مع القانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى، كانت الحجة الرئيسية التى تتردد أن «أوضاع الأقباط فى مصر على أحسن ما يرام بدليل أن مجال الاستثمار مفتوح أمامهم وأن رجال الأعمال القبط يمثلون عنصرا رئيسيا فى الواقع الاقتصادى المصرى. وتعكس هذه الحجة، أيا كان مدى صحتها، وسواء بوعى أو بغير وعى، ربطا قسريا بين «المواطنة» و«الثروة»، بحيث يتم الربط بين القدرة المالية أو الثروة المترجمة فى قدرة استثمارية وبين وضعهم كمواطنين يعيشون على أرض هذا الوطن.

لقد بات امتلاك المال عاملا أساسيا فى جوهر الحجة التى يتم الاستعانة بها فى معرض الحديث عن وضع الأقباط فى مصر ردا على مشيرى موضوع القانون الأمريكى. لقد فأت على أصحاب هذه الحجة أنها تدعم منهجا، من جانب، لا يرى من الأقباط سوى رجال المال والأعمال، والذي يعكس فى الوقت نفسه، ربما دون أن يدري أصحاب هذا المنهج، اختزال جموع الأقباط فى عدة أفراد من رجال المال والأعمال. ومن جانب آخر، يوجد هذا المنهج، علاقة شرطية بين الثروة / المال وبين المواطنة كفكرة ثم ممارسة، فامتلاك المال واستثماره يعنى إمكانية ممارسة المواطنة. بل تصبح المواطنة فى نهاية المطاف هى المقابل الموضوعى للمال. وإذا كان مفهوم المواطنة قد ارتبط تاريخيا بالوضع الاقتصادى للأفراد وبمدى ما يملكون انطلاقا من مبدأ أن: «الفرد الذى لا يملك شيئا ولا يدفع ضريبة ليس مواطنا» فإنه مع اتساع مجالات التعبير وصعود طبقات / فئات اجتماعية لا تصنف من ضمن من يملكون ولكن من حقها أن يكون لها نصيب الوطن وعليه أدرك البعد الاجتماعى للمواطنة.

(٢)

«الأقباط ليسوا

جميعا من رجال المال»

والذى لا شك فيه أن أقباط مصر ليسوا جميعا من رجال المال والأعمال، فهم موزعون

فى جسم المجتمع المصرى بكل طبقاته وفئاته، أى ليسوا كتلة صماء يتسائل أعضاء هذه الكتلة، وحسب أبو سيف يوسف، فأننا نجد الأقباط كما يلى:

كبار التجار من المشتغلين بالاستيراد والتصدير، وكبار المقاولين، والصاغة،.

ورجال الأعمال المشتغلون بالخدمات السياحية: الفنادق والنقل، وتجار الحاصلات الزراعية، ثم أصحاب المصانع.

-الفئات الوسطى من ملاك العقارات فى المدن والرأسمالية الريفية، ويظل الثقل الحقيقى داخل هذه الفئات للحضرين من أصحاب المهن الحرة كالأطباء والصيادلة والمهندسين والمحاسبين والمحامين، ويدخل أيضا كبار موظفى الحكومة والقطاع العام والشركات والمصارف الخاصة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا، وفئات الحرفيين.

-الفئات المتوسطة الصغيرة من معلمي المدارس وغيرهم من الموظفين وتجار التجزئة وصغار الملاك الحرفيين ورجال الدين.

-العامل فى القطاعين العام والخاص والفلاحون.

-العاملون فى مؤسسات الدولة: التنفيذية، والتشريعية والقضائية والاعلامية والثقافية.

-الميدعون.

بالطبع تتفاوت نسبة الأقباط من طبقة إلى أخرى ومن فئة نوعية إلى أخرى، لكن بالقطع هناك انتشار فى الجسم المصرى ككل والحديث لابد أن يشمل الجميع.

(٣)

المواطنة: إشكاليات ومهام

ان ما سبق يضعنا أمام مسئولية العمل الدؤوب فحاصل الإشكاليات المتعلقة «بالمواطنة» من حيث فهمنا لها، ومدى تحقيقها بشكل ناضج ومتبلور على أرض الواقع، ودراسة ما يعيق تحقيقها، بمنهجية تتجاوز الحديث عن مكون بعينه من مكونات الجماعة الوطنية لتشمل جميع المكونات كونهم مصريين، وأتصور أن هناك ثلاث مهام ينبغى إنجازها فى مجال الدراسات الخاصة بالمواطنة وذلك كما يلى:

* تأصيل المفهوم الخاص بالمواطنة.

* المواطنة فى ضوء الخبرة المصرية.

* تحديد معايير ومؤشرات تعكس مدى

تحقق المواطنة على أرض الواقع.

إنها مهام ملحة ينبغى إنجازها وذلك لأسباب ثلاثة:

(١) إن الدراسات الخاصة بقضية المواطنة

فى مصر تكاد تكون نادرة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. ويزيد من الأمر صعوبة هو الترويج لفكرة أن المواطنة فى تراجع بسبب المتغيرات العالمية التى تدعم من مفهوم «الإنسان الكونى» المتجاوز للوطن. والأمر الثابت هو أن هناك مراجعات غزيرة خاصة بالمواطنة فى الغرب تحاول استعادة المفهوم وتوصل فى ضوء ما أ صطلح على تسميته بالعملة، ليس فقط على المستوى الأكاديمى بل على مستوى الهيئات الدولية والمنظمات، أكتفى بالإشارة إلى العديد من الدراسات التى قام بها الاتحاد الأوروبى فى هذا المجال.

(٢) إن المواطنة فى مصر قد قطعت

شوطا هاما رغم التراجعات التى حدثت، فإذا

كان مشروع محمد على قد مثل، بدرجة أو

أخرى، البداية لبلاد الدولة الحديثة فى مصر

والتي شهدت بداية تحقق التكامل الوطنى بين

المصريين جميعا. وإذا كان هذا قد تحقق

بقرارات فوقية، فإن تجربة ثورة ١٩١٩ حسب

د. نزيه نصيف الأيوبى قد أعطت «مضمونا

جماهيريا اجتماعيا لفكرة المواطنة ووحدة

عنصرى الأمة (المسلمون والأقباط)، وعليه

فإن أى تراجع عن ما سبق إنما يمثل ردة ينبغى

التنبه لها، فإذا أردنا الحديث عن حال

الأقباط لابد ألا يقتصر الحديث عن

المستثمرين فقط وإنما الحديث عن المصريين

ككل.

(٣) أنه قد آن الأوان أن يتم وضع معايير

ومؤشرات لمدى تحقق المواطنة على أرض الواقع

بحيث تمتد لتشمل ليس فقط المجال

الاقتصادى بل جميع المجالات الاجتماعية

والثقافية والسياسية والمدنية التى فى النهاية

هى نطاق حركة المواطن.

وبعد، ان قضية العلاقة بين المواطنة

والثروة علاقة جديرة بالنقاش والتفكير،

فالمواطنة الكاملة ربما تكون أحد عناصر

تحققها الثروة ولكن بالقطع ليست هى العنصر

الوحيد.

فى منتصف شهر أكتوبر الماضى أقر

مجلس الشيوخ قانون التحرر من الاضطهاد

الدينى بأغلبية ساحقة (٩٨ عضوا) من

إجمالى مائة عضو).

على أن يتغير اسمه لقانون حرية العبادة

وقام بتحويل هذا القانون إلى الرئيس

الأمريكى لإقراره وقد صدق ما كنا تحدثنا عنه

سابقاً حول ما اسميناه هذنه تشريعية مؤقته

فى مقال شهر سبتمبر الماضى. وسوف نقدم

التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع فى مقالنا

القادم.

د. وحيد عبد المجيد

كامب ديفيد

بعد عشرين عاما

في مذكرات إبراهيم كامل وبطرس غالي وموشى ديان ووايزمان وكارتر



* كامب ديفيد بعد عشرين

عاما

* المؤلف : وحيد عبد المجيد

* عرض وتعليق :

أحمد عبد الغنى

على الرغم من الكتب والدراسات الكثيرة التي صدرت عن مؤتمر «كامب ديفيد» الذي عقد في سبتمبر ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة ، فإن المؤرخين والمحللين السياسيين سيظلون يولون اهتماما كبيرا لهذا المؤتمر . فمؤتمر كامب ديفيد كان واحدا من أهم الأحداث في مسار الصراع العربى الصهيونى ، بالمفاوضات التي أسفر عنها ، وردود الفعل التي أثارها فى مصر والوطن العربى ، والعالم كله.

إن هذا المؤتمر الذى شارك فيه الرئيس المصرى أنور السادات والرئيس الأمريكى جيمى كارتر ورئيس وزراء إسرائيل مناحم بييجين أسفر عن أول معاهدة سلام عربية إسرائيلية بين أكبر دولة عربية ، وهى مصر ، وبين إسرائيل . وهذه المعاهدة فتحت بدورها الباب أمام تطورات أخرى مثيرة ، مثل مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ، واتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣ ، والمعاهدة الاردنية الاسرائيلية.

وكما هو معروف ، فإن مؤتمر كامب ديفيد ، ومن قبله زيارة السادات للقدس المحتلة ، وبعده المعاهدة المصرية الاسرائيلية أثارت معارضة شديدة داخل مصر ، وفى العالم العربى ، وأحدثت شرخا عميقا فى العلاقات بين مصر والدول العربية ، احتجاج

سنوات لعلاجه.

والكتاب الذى بين ايدينا «كامب ديفيد بعد عشرين عاما» للدكتور وحيد عبد المجيد هو أحد الكتب التي تناولت مؤتمر كامب ديفيد ، والمفاوضات التي تفرغت عنه ، ودارت فى أماكن مختلفة تناول الكتاب ذلك من خلال شهادات أربع من الشخصيات التي شاركت فى المؤتمر ، وهى:

* محمد إبراهيم كامل عندما إقترح وزير الخارجية المصرى فى فترة المؤتمر من خلال كتابه «السلام الضائع فى كامب ديفيد» .
*الدكتور بطرس غالى وزير الدولة

للشئون الخارجية فى ذلك الوقت ، من واقع كتابه «طريق مصر إلى القدس» .

* عزرا وايزمان الذى كان وزيرا للدفاع ، والذى ضمن شهادته كتابه «الحرب من أجل السلام» .

* موشى ديان الذى كان وزيرا للخارجية من خلال كتابه «الاختراق - تقييم شخصى لمفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل» .

يركز الكتاب فى القسم الأول على آراء الجانب المصرى فى المفاوضات ، وقبل ذلك على مدى الاعداد الذى تم والوفد المصرى

يتأهب للتوجه لحضور المؤتمر. ويذكر الكتاب من واقع شهادة إبراهيم كامل أنه لم يكن هناك إعتداد على الجانب المصري للمؤتمر، وحتى المذكرة التي أعدتها وزارة الخارجية عن الاستراتيجية المصرية في المؤتمر، تجاهلها الرئيس السادات.

ويروى إبراهيم كامل عدة أمور حدثت قبل المؤتمر، منها أن الرئيس السادات كان يتهرب من لقاءه، رغم أن السادات اختاره وزيرا للخارجية «لأنني أثق في إخلاصك ونزاهتك».

ومنذ البداية، حدثت خلافات بين السادات وكامل، وبدأ كامل يفقد ثقته في السادات. وكان من بين نقاط الخلاف أن السادات كان يريد إقرار إطار للسلام يتضمن صيغة لرسم الحدود بين الضفة وغزة وبين إسرائيل، على نحو يقتضي «تنازلات إقليمية». أما وزارة الخارجية فكانت تريد التوصل إلى إعلان مبادئ السلام، وما آثار إبراهيم كامل أن السادات كلف الدكتور اسامة الباز، وليس وزارة الخارجية بأعداد مشروع إطار السلام.

على أن من أكثر الأمور التي أثارت انزعاج إبراهيم كامل قبل المؤتمر - كما يقول - أن السادات، في اجتماع مجلس الأمن القومي المصري في ٢ سبتمبر، قبل نظرية الأمن القومي الاسرائيلية. ويقول الكتاب إن إبراهيم كامل كان يشير بذلك إلى كلام السادات عن تنازلات إقليمية في الضفة الغربية وغزة. وفسر ذلك بأن السادات يقبل نظرية الأمن الاسرائيلية.

ومازاد الطين بله أن الرئيس السادات خاطب إبراهيم كامل عندما اقترح على السادات البدء بموقف متشدد في كامب ديفيد، راح السادات «يقهقه بطريقة مسرحية» تدل على التسفيه، ثم قال بصوت جهوري «بقي أنت فاكرك نفسك دبلوماسي ياسي محمدا».

وكانت للدكتور بطرس غالي أيضا انتقادات لاسلوب السادات في التعامل مع أعضاء الوفد المصري ويذكر غالي مثلا، أنه بعد أن وافق السادات على صيغة معدله للمشروع الأمريكي لإطار السلام، اجتمع مع أعضاء الوفد المصري في ١٦ سبتمبر، ودار الحديث حول موضوعات بعيدة عن المفاوضات، «وكان واضحا لي أننا أعضاء الوفد بمشابهة كم مهمل».

وهناك واقعة غريبة يشير إليها بطرس

غالي باقتضاب، ولكن إبراهيم كامل يتحدث عنها بشئ من التفصيل. والواقعة هي أن أعضاء الوفد المصري انزعجوا من الصيغة الأمريكية لإطار السلام، لأنها لم تتضمن شيئا عن القدس بسبب رفض إسرائيل. وذهب السفير نبيل العربي إلى السادات لإبلاغه باعتراض الوفد المصري.

واستمع السادات للسفير العربي، ثم قال له: «إن كل ما قلته لي دخل من أذني اليمنى وخرج من أذني اليسرى انكم في وزارة الخارجية تظنون انكم تفهمون في السياسة، ولكنكم لا تفهمون شيئا على الإطلاق. ولن أعير كلامكم أو مذكراتكم أي التفات بعد ذلك، انني أعمل وفقا لاستراتيجية عليا لا تستطيعون إدراكها أو فهمها. ولست في حاجة إلى تقاريركم السفسطائية التافهة، وتفضل الآن بالانصراف، ولا تعودوا لتتعبوا رأسي وتضيعوا وقتي باسائيدكم القانونية الفارغة».

في ظل هذا الجو من فقدان الثقة بين الرئيس السادات وأعضاء الوفد المصري، ومعاملته لهم بشكل حاد، كان من الطبيعي أن يكون أداء الوفد المصري في المفاوضات ضعيفا، ولا يرقى إلى مستوى الحدث الخطير الذي نحن بصدده. وهذا ما أكدته الدكتور وحيد عبد المجيد في كتابه.

غدير أن النقطة الملفتة للنظر، هي أن المؤلف ينحو باللائمة على إبراهيم كامل وبطرس غالي في التوتر الذي ساد داخل الوفد المصري، وأضعف أداءه. فهو يقول ان وايزمان ودايان كانت لهما مشاكلهما مع مناحم بيجين. ولكن كان هناك نوع من الفروق بين الجانبين المصري والاسرائيلي.

الأول يتعلق بقواعد إدارة الخلافات. فهناك تقاليد اسرائيلية تكونت عبر الممارسة الديمقراطية ولم يتوافر مثلها للمصريين.

والثاني يتصل بحرص وايزمان ودايان على محاولة تجاوز الاعتبارات الشخصية، وما تنطوي عليه من مرارات ناتجة عن طريقة معاملة بيجين لهما.

والحقيقة - كما يمكن للمرء أن يستشفها من شهادة إبراهيم كامل وبطرس غالي - هي أن السادات يتحمل النصيب الأكبر عن الجو الذي ساد داخل الوفد المصري. فقد كان السادات يعامل أعضاء الوفد بتجاهل واستخفاف، ان لم نقل باحتقار. ولا أظن أن

بيجين كان يتبع مثل هذا الاسلوب مع أعضاء وفده، أو حتى يقترب منه.

وسط التوتر داخل الوفد المصري، قرر إبراهيم كامل الاستقالة بعد أن وافق الرئيس السادات على مشروع إطار السلام الأمريكي. وأبلغ كامل السادات برغبته في الاستقالة يوم ١٦ سبتمبر. وقبلها السادات، ولكنه طلب منه عدم اخبار أحد بها إلى حين العودة إلى مصر.

بعد ذلك تولى الدكتور مصطفى خليل، الذي أصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، رئاسة الوفد المصري في المفاوضات المصرية الاسرائيلية. ومنذ أول جولة مفاوضات، شكّا بطرس غالي من أن مصطفى خليل يحاول تهيمش أعضاء الوفد المصري.

وعبر الدكتور غالي في كتابه عن استيائه لأن «الأمريكيين يقفون على تعليمات القاهرة قبل وصولها إلينا نحن المفاوضين المصريين في واشنطن». أما ديان فيتحدث في كتابه عن الدكتور مصطفى خليل ويقول انه «لم يكن مطلعاً تماما على التفاصيل، سواء فيما يتعلق بالشق المصري أو الفلسطيني» في المفاوضات.

ينتقل الدكتور وحيد عبد المجيد في كتابه بعد ذلك إلى الدور الأمريكي، أو بالتحديد دور الرئيس جيمي كارتر سواء في مؤتمر كامب ديفيد، أو في المفاوضات المصرية الاسرائيلية التي تلت المؤتمر وأدت إلى المعاهدة المصرية الاسرائيلية.

ويقول المؤلف إن الدور الأمريكي في ذلك الوقت، كان دور الشريك الكامل، ولم يكن دور الوسيط فقط. وكان هذا الدور متوازن أيضا، وهو أمر لم يتكرر بعد ذلك.

ويذكر كتاب الدكتور وحيد عبد المجيد نقلا عن الشهادات التي أوردها ان كارتر يبذل مجهودا كبيرا، وكان يسجل بنفسه الكثير من النقاط أثناء المفاوضات، كما كان لا يكتفى بالعموميات بل يطلب التفاصيل.

لكن أعضاء في الوفدين المصري والاسرائيلي كانوا في حيرة من أمر كارتر، ولماذا دعا في الأساس إلى عقد مؤتمر كامب ديفيد الذي كان بمثابة مخاطرة بالنسبة لمستقبل كارتر السياسي^{١٢}.

وكان إبراهيم كامل يراوده شعوران متناقضان، الأول ان كارتر دعا إلى مؤتمر كامب ديفيد نتيجة تشدد الموقف المصري،

ديفيد. قال رولو أن الاسرائيليين كانوا أثناء المؤتمر، يتقدمون باقتراحات إلى كارتر. وكان كارتر يرفضها لأن الرئيس السادات لا يمكن في رأيه، أن يقبلها. وكان الاسرائيليون يلحون على كارتر أن ينقل المقترحات إلى السادات، ويعترف رد فعله، ثم يناقش الجانب الاسرائيلي على ضوء رد السادات. وكان كارتر يحمل المقترحات إلى الرئيس السادات ليفاجأ بأنه (السادات) يوافق عليها. وفي لحظة من اللحظات قرر كارتر ألا يرفض شيئاً للاسرائيليين، وقال «أننى لن أكون ملكاً أكثر من الملك».

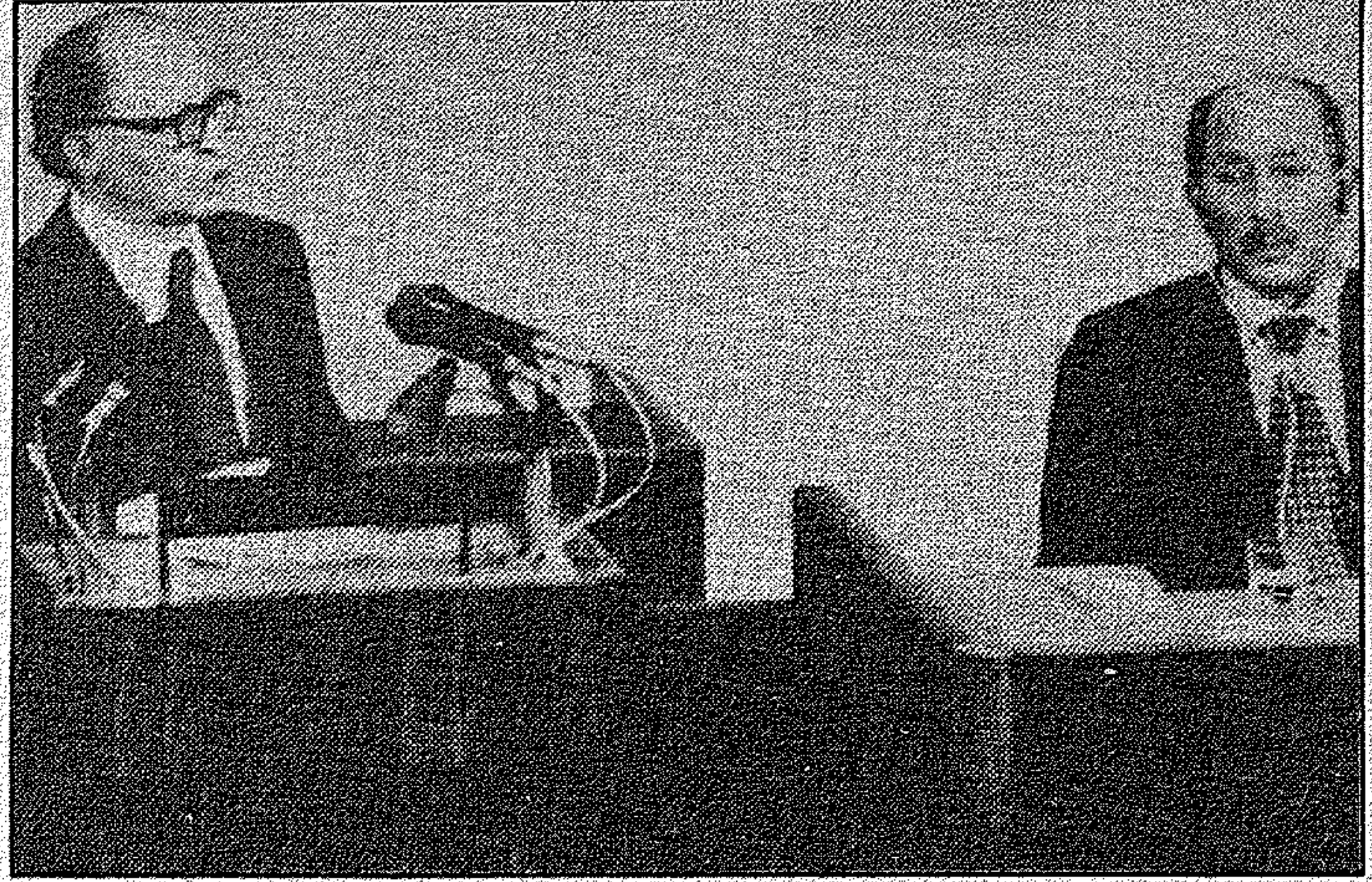
التقيت شخصياً مع أريك رولو مصادفة في البحرين ودار بيننا حديث حول مقاله هذا. وسألته من أين استقى معلوماته، فقال أنها من جورج بول الذي كان وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية، وعمل مستشاراً لكارتر في مفاوضات كامب ديفيد - أحمد عبد الغنى).

يأخذ د. وحيد عبد المجيد على السادات أيضاً أنه أبلغ كارتر منذ البداية بالمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في التنازلات. وبذلك حرم المفاوضين المصريين من القدرة على المناورة.

ويورد المؤلف نقطة أخرى يعتبرها أحد أسباب ضعف الاداء المصرى فى المفاوضات، وهى التسفوات الشديدة فى اهتمامات المفاوضين المصريين. فسقد كان الرئيس السادات يركز على سيناء دون غيرها. وكان مستعداً لاستخدام القضية الفلسطينية كأداة للمساومة بالنسبة لسيناء أما أعضاء الوفد المصرى من رجال وزارة الخارجية وخصوصاً إبراهيم كامل، فكان اهتمامهم منصباً على القضية الفلسطينية إلى الحد الذى بدا معه أحياناً أن موضوع سيناء ثانوى بالنسبة لهم.

د. وحيد عبد المجيد يظلم هنا رجال وزارة الخارجية فالاهتمام بسيناء بالنسبة لهم تحصيل حاصل ولا يحتاج إلى تأكيد. أما القضية الفلسطينية، فإن الاهتمام بها كان مطلوباً للتأكيد للعالم العربى بأن مصر لا تسعى إلى حل منفرد.

الكتاب فى النهاية، يشعر من يقرأه بأنه جاء ثمرة مجهود كبير بذله المؤلف لكي يقدم صورة عما دار فى كامب ديفيد. صورة تدعمها الوثائق من واقع شهادات عدد من كان لهم دور فى مؤتمر كامب ديفيد من الجانبين المصرى والاسرائيلي.



السادات وبيجين..

الاسرائيلي على المستوطنات فقد كان كارتر يرى أن إقامة المستوطنات عمل غير مشروع ويجب أن تتوقف. ويقول ديان عن هذا الموضوع انه تم الاتفاق على أن يتبادل كارتر وبيجين رسالتين، بحيث يتعهد بيجين فى رسالته بأنه بعد توقيع إطار السلام، وخلال المفاوضات، لن تقام مستوطنات اسرائيلية جديدة إلا اذا وافقت عليها الاطراف المشاركة فى المفاوضات.

وسلم بيجين يوم ١٧ سبتمبر رسالة إلى كارتر يقول فيها «أنه خلال الفترة المتفق عليها للمفاوضات (ثلاثة شهور) للتوصل إلى معاهدة سلام، لن تقوم اسرائيل بإنشاء مستوطنات جديدة فى سيناء وقطاع غزة ويهودا والسامرة».

وكان من الواضح أن بيجين لجأ إلى الخداع. فقد كان الأمريكىون يقصدون بالمفاوضات مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى عندما تبدأ. لكن الاسرائيليين زعموا أن المقصود كان المفاوضات مع مصر. وفكر كارتر فى رد رسالة بيجين. لكن الرئيس السادات وافق علناً فى ١٩ سبتمبر على موقف بيجين. ويعلق وحيد عبد المجيد على ذلك، فيصف موقف السادات بأنه أقرب إلى أمية تفاوضية.

(تعليق: بعد مؤتمر كامب ديفيد، نشر الصحفى والكاتب الفرنسى أريك رولو مقالا عن المؤتمر فى مجلة «ميدل إيست» التى تصدر فى لندن. وكان رولو فى زيارة للولايات المتحدة أثناء مفاوضات كامب

والثانى أن دعوة كارتر للمؤتمر كان فخاً للسادات وكان الدكتور بطرس غالى يشارك إبراهيم كامل فى الشعور الأول فقط.

لكن ديان كان يفكر فى شئ آخر، هو لماذا قبل السادات دعوة كارتر إلى مؤتمر كامب ديفيد رغم «عدم التزام اسرائيل المسبق بالانسحاب التام وتقرير المصير للفلسطينيين، وهما اللذان كان يصير عليهما من قبل».

ويفسر المؤلف حيرة ديان بأنه لم يكن يعرف حتى ذلك الوقت (أوائل أغسطس عام ١٩٧٨) أن السادات لم يكن مصراً على حق تقرير المصير للفلسطينيين، وإنما كان يعتزم استخدام هذا الموضوع أداة للمساومة، والوصول إلى هدفه الأول وهو الانسحاب التام من سيناء.

ويعود المؤلف إلى دور كارتر الذى كان إيجابياً تجاه السادات ويرى أن ذلك يرجع إلى أن كارتر تأثر بزيارة السادات للقدس، ولكنه شعر بخيبة أمل لأن رد فعل بيجين كان قاتراً تجاه هذه المبادرة. ويتحدث ديان عن هذه النقطة فى كتابه فيقول «إن علاقة كارتر مع بيجين كانت تتسم بالحياد أما مع السادات، فكانت تتميز بالمزيد من الود».

لكن موقف كارتر الودى تجاه السادات كان مدخلاً لممارسة ضغط على الرئيس المصرى باسم الصداقة الشخصية.

وأثار ذلك قلق إبراهيم كامل وبتطرس غالى، إلى الحد الذى جعل إبراهيم كامل يتهم السادات بأنه مستعد للتنازل من «أجل عيون كارتر».

ويتحدث المؤلف عن الخلاف الأمريكى

النص .. والرصاص



«النص والرصاص»

تأليف :د. نبيل عبد الفتاح

الناشر: دار النهار للنشر بيروت

عدد الصفحات : ٣٨٥ قطع

كبير

الطبعة الأولى : ١٩٩٧م

عرض وتعليق:

عمرو كمال حموده

قد يتبادر لذهن القارئ أن هذا الكتاب موضوعه الصراع بين الجماعات الاسلامية والدولة، بينما الموضوع في حقيقة الأمر أبعد من ذلك وأعمق بكثير.

الكتاب جديد في بابه لانه يقدم وجهة نظر نقدية تعتمد على المنهج البنوي لشرح الازمات التي تواجه- في الوقت الراهن- مشروع الدولة الحديثة في مصر . ويرى الكاتب خطورة الدفاع عن النسق القائم، لان رموزه وأساطيره تتآكل وتحل محلها رموز وأساطير جديدة ، شكلها مخيف وجوهرها مرعب.

-١-

يقوم نبيل عبد الفتاح بطرح قضية هامة منذ البداية .. هل الأبنية السياسية والاجتماعية القائمة في مصر الآن ، قادرة على إحداث «التغيير» ودفع عجلة «النهضة»؟.

الرد على هذا السؤال يستدعي -عنده- تفكيك هذه الأبنية والدخول في تركيباتها وحل شفرتها وتحليل رموزها ،وكشف المستور عما بداخلها . فالأبنية تشيخ وتتعرض للانهيار عندما ينخر السوس فيها أو تتداعى

قوائمها ، ولقد وجد الباحث أثناء عملية التفكيك التي قام بها .. « أن ظواهر الاسلام السياسي المتعددة والمعقدة، أصبحت تتحرك في قلب مشروع الدولة، ونظم أفكارها وأساطيرها ووعودها الحديثة ، ولم يعد الأمر محض سعي إلى تكييفات ، كما قلنا بين التأويلات والرؤى الدينية وبين القيم العصرية والتحديث السلطوي للقيم وأنماط المعاش والتفكير لم يعد الأمر كذلك، وإنما السعي الجديد هو التشكيك عند الجذور، وفي أعماق هذا الكائن الشيطاني المسمى بالدولة الحديثة».

إذن انتقل الصراع من عملية «التوفيق» بين الرؤية الدينية والرؤية العلمانية لإرساء قواعد المجتمع الحديث في مصر.. إلى تقدم أصحاب الرؤية الدينية خطرات للأمام وتصميمهم على رفض عملية التوفيق تلك من أساسها واستيقاء رؤية واحدة على الساحة مما يستدعي غلق ملف مشروع الدولة الحديثة بكل الطرق.

-٢-

لقد رصد المؤلف عدة ظواهر مهمة .. فالنخبة الحاكمة أصابها الوهن أو التغافل عن

استكمال مشروع الدولة الحديثة، وسمحت بترعرع النسق الديني في مساحات شاسعة سواء في حقل الاعلام أو التعليم أو المجتمع الأهلي أو الاقتصاد ذاته (ظاهرة شركات توظيف الأموال والمصارف الاسلامية).

والظاهرة الثانية: هي سلسلة التراجعات التي أصابت مفهوم «المواطنة» وهو الركن الأساسي في مشروع الدولة القومية الحديثة.. وقد رصد المؤلف كل التفاصيل المقلقة التي أصابت وضع الاقباط في الانتخابات النيابية الاخيرة.

والظاهرة الثالثة هي التداعى في «بناء القوة» والعودة لبناء القوة التقليدية، حيث الاعتماد على العزوة والقبيلة والعشيرة وعلاقات النفوذ والمكانة لصيانة المصالح القائمة أو بناء المصالح الجديدة.

أما الظاهرة الرابعة فهي جمود القانون الوضعي وفقدانه للحيوية والتحدد وتراجعه أمام سلطة النص الديني، وترافق ذلك مع غياب فقهاء قانونيين عن الساحة من نوعية العلامة الدكتور عبد الرازق السنهوري.

ثمة ظاهرة أخرى وهي شيوع نسق ثقافي جديد وهو «ثقافة الفوضى» وثقافة

نبيل عبد الفتاح

النص والرصاص

الإسلام السياسي والأقباط
وأزمات الدولة الحديثة في مصر



دار النهار للنشر

الضبياع ، ونحن نأمل أن يشرع قلمه فاتحاً
الحوار الفكري نحو هذا المشروع التركيبي
الذي يمكن أن يكون فتحاً نظرياً للمجتمع
العربي ومجتمعات الجنوب على مشارف القرن
الجديد.

-٥-

كانت لغة الكاتب المستخدمة في كتابه
عنيفة ، قاسية مثل الطلقات ، ولكنها محدده
تشدد أنظار وعقل القارئ طوال صفحات
الدراسة ، وكانت الأفكار حية ومثيرة
للاشتباك وتقدم كما يقول « فوكو » .. تصورياً
دقيقاً لفوضى القيم والمعتقدات والمعرفة والقوة
التي لم تتخلص منها بعد .. » . (رجاء الرجوع
لفصل الهويات المتنازعة) . وتلك نوعية من
الكتابة غير مألوقة بين الاجتماعيين في مصر
الآن .. فهي كتابة على لحم يحترق (التعبير
مأخوذ من السيناريست محفوظ عبد الرحمن)
هو لحم الوطن الذي تكويه الرصاصات ولم
تسعه رحمة النصوص.

النقدي أشد بالمقارنة بالمدرسة
الانجلوساكسونية أو الأمريكية.

-٤-

تمة إلحاح لتوجيه النظر لقضية هامة:
المعتقد الديني عند المصريين. المؤلف يتفهم
أهميته ودوره في حياتهم ، ولكن المسألة
معقدة على صعيد المساجلات التي لا تنتهي
حول الشريعة والقانون، وكأن المسألة غاية في
الصعوبة لتوظيف المعتقد الديني داخل إطار
مشروع الدولة الحديثة.

إن للدكتور حسن حنفي مساهمة في
أهمية «التوفيق» بين الديني والمدني، وإن
خالفه الماركسيون في صعوبة التوفيق الذي قد
يتحول لعملية «تلفيق» .. بينما نبيل عبد
الفتاح يطمح في أكثر من ذلك، إنه يدعو
لمشروع نهضوي تجديدي قائم على التركيب ..
وهو يتلمس الفكرة برهافه شديدة ، فالمشروع
التركيبي ليس بالمسألة السهلة ولكنه يحتاج
إلى جهد فكري شجاع .. وأعتقد أن المؤلف
قادر عليه لو توفر له الوقت ولو لم تنهشه

الانفعالات في مقابل القانون الرسمي.
ويقصد «بثقافة الفوضى» «مجموعة
القواعد العرفية والعادات وأنماط السلوك
المضاد للقانون الرسمي والتي اكتسبت صفة
الاضطراد ، ويعيد الأفراد إنتاجها سلوكياً
ووظيفياً معتقدين في ضرورة انتهاجها، حتى
يمكن لهم تحقيق وإشباع مصالحهم أياً كانت
بعيدة عن النظامين القانوني والقضائي
الرسمي».

بذلك أصبح القانون العرفي هو قانون
العلاقات السائدة ، وغالباً ما يتركز على
خليط من خبرات قديمه وقيم دينية بعيداً عن
الأسس الحديثة للقانون في ثوبه المدني.
ثقافة الفوضى تعبير عن تفشي الفساد
والرشوة والجريمة ونهب المال العام واستباحته
والنصب والاختلاس والسرققات والتبديد..
كلها تحليات للوجه الآخر وهو احتقار الوظيفة
العامة والعمل المنتج واعتبار الأجر المتحصل
عن العمل أو الوظيفة العامة بمثابة إعانة
خيرية من الدولة للموظف، أو رشوة لسكوته
وعدم إثارته للمشاكل السياسية.

-٣-

يقوم المؤلف بجهد فكري كبير عندما
يتولى تفكيك الأبنية السياسية والاجتماعية
في ضوء الظواهر سابقة الذكر.. فيحلل
المنظومة القانونية السائدة ثم وضع الاقباط ثم
تركيبة منظومة الأمن ثم منظومة فكر الاسلام
السياسي ثم منظومة الأوضاع الحزبية
السياسية . وتصل به عملية التفكيك
إلى «تمزيق» أقتعة الاسطورة وتعرية الرموز عن
كل منظومة على حدة. وهي تجربة شيقه للغاية
وخطرة في نفس الوقت .. لإننا لم نتعود على
مواجهة الحقيقة في عينها، وإنما الواقع لدينا
مغطى دائماً بالاقنعة ، وتحول كثير من كتابنا
ومن طائفة العلماء إلى جلب مزيد من الاقنعة
، وقد دخل نبيل عبد الفتاح بكتابه هذا كافة
المناطق الوعرة لتمزيق كافة الاقنعة التي
تغطي الواقع السياسي وتكسو فساد الأبنية
وعطن البيئة المحيطة.

لقد اختار بدقة مجموعة الأبنية
الاجتماعية والسياسية التي تشكل مع بعضها
تناقضات مشروع الدولة الحديثة، ولم يعتمد
الاختيارات التقليدية، وهو قد استفاد -في
تقديرى- بالمنهج البنيرى تماماً، فتلمح روح
فوكو وجاك دولوز ولاكان وآلان تورين في
ثنايا التعبيرات والشروح، ربما كان تأثير
المدرسة الاجتماعية الفرنسية عليه كبيراً ..
ولكنه مفيد حيث درجه النقد الواعي والوعي

اسلام لا كهانة

بلاغ للنائب العام ضد شيخ الازهر... كيف؟

خليل عبد الكريم

أول من يعجز عن تحمل موجبها لانها ثقيلة (إنا سنلقى عليك قولاً ثقيلاً)
وأنها عندما تصادم رغباتكم وأهواءكم وشهواتكم ومصالحكم تتجاوزونها
وتقفزون عليها وتلوون أعناق نصوصها حتى توائم رغباتكم - وهذا ما فعله
رئيس جبهة العلماء السابق لقد تناسى كافة النصوص التي تنهى عما
أقدم عليه.

ان كاتب هذه السطور بينه وبين المؤسسة الدينية الرسمية التي
يترأسها الشيخ طنطاوى خصومة فكرية حادة وهي التي دفعت به للتحقيق
معه أمام نيابة أمن الدولة العليا بعد أن أوعزت بمصادرة كتبه ومنعها من
التداول ومع ذلك فأننى على استعداد بوصفى محامياً أن أحضر التحقيق
مع الشيخ طنطاوى وأدافع عنه بكل ما أملك من قوة..

لأننى شعرت ب مهانة شديدة من جراء البلاغ المذكور لأن الدكتور /
طنطاوى ومع استعار أوار الخصومة الفكرية بينى وبين المؤسسة التي يترع
على كرسيها فانه شيخ شيوخ الاسلام وأعلى قامة بين علمائه ومن ثم
فعلى كل مسلم أن يشعر نحوه بقدر وفير من التوفير والاحترام.
فكما لا أتصور أن هناك قبطياً ارتوذكسيا يبلغ النائب العام ضد
البابا أو مسيحياً كاثوليكياً يستعدى السلطات القضائية ضد بابا روما
فكذلك لا أتصور مجرد تصور أن مسلماً يمارس ذلك العمل الخارج عن كل
الحدود الذى قام به صاحب البلاغ.

صحيح أن شيخ الازهر ليس نائباً عن الله تبارك وتعالى أو عن
رسوله صلى الله عليه وسلم بيد أن هذا لا يخول لأى مسلم أن يتصرف
معه تصرفات هوجاء ، ودليلنا على ذلك - ونحن نقدم دائماً الأدلة على
ما نطرح - هو أن الشيخ طنطاوى من علماء الدين بل وهو رأسهم و ذروة
سنامهم والعلماء ورثة الأنبياء . فكيف يتأتى لشيخ أزهرى وهو صاحب
البلاغ أن يعامل أكبر وارث لعلم الرسول ودينه هذه المعاملة المهينة.
مرة أخرى أعود فأقول:

إن هذا البلاغ الاخرق من رئيس جبهة العلماء السابق أسطع حجة
وأبلغ دليل، على ان تغيرات وعرة تحتاج مجتمعنا وتقطع بأنه يسير فى
طريق التفسخ والانحلال ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الذين يحملون هموم هذا الوطن على كواهلهم يلحظون التغيرات التي
تحدث للمجتمع وهى للأسف تنبئ بالتحلل والتفسخ مثل قتل المحارم بل
والزنا بالمحارم وظهور طبقة طفيلية تضرب عرض الحائط بالقانون بل وكل
القيم والتقاليد التي هى قوام كل مجتمع.

والصحف اليومية تحمل لنا كل صباح أخباراً تصيب المهمومين ب
مستقبل المحروسة وحاضرها ب الغم والهم والنكد والاحباط ومن هذا
الضرب ما قرأنا فى جريدة الأهرام يوم السادس عشر من سبتمبر من قيام
رئيس جبهة علماء الازهر بتقديم بلاغ إلى النائب العمومى ضد فضيلة
الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الجامع الازهر. لقد أكد لى هذا الخبر أن
المذكور جاوز حده ، ولم يعد يلزم غرضه ، وانفلت عياره ، وتخطى قدره ولا
يعبأ بأى شئ.

فيعد أن طاح (كلمة عربية فصيحة) فى المفكرين المستنيرين ورماهم
بكل كبيرة واتهمهم بالروق من الدين والخروج من الملة و الارتداد والكفر
إلى آخر هذه المنظومة المسجوجة ، إذا به يستدير على شيخه وشيخ
المسلمين فى مصر جميعها بل وفى العالمين العربى والاسلامى ويصل به
الانفلات إلى أن يجرحه إلى النياية العامة.

والذى ضاعف أسفى وأشاع المرارة فى خلقى أن مقدم البلاغ الفلوت
يرى فى نفسه أنه حامى حمى الشريعة وأحد أبرز سدنتها ومن أكابر
المحاميين عنها ومقدم المدافعين عن جنابها .. فى حين أن موازين الشريعة
تقطع بأن فعلته هى لد فى الخصومة منهى عنه فيها بصرامة ومخالفة
للأثر الشريف انزلوا الناس منازلهم، فالدكتور طنطاوى رضى المبلغ أوكره
هو رأس شئون التقديس فى مصر الذى يتقين أن يكون له مقامه ويحفظ
له قدره لا أن يسحب إلى التحقيق معه أمام النيابة شأنه فى ذلك شأن
السراق والمرتشين وتجار الصنف ومهربى الآثار وأصحاب البيوت المشبوهة.
ما هذا؟

وكسف سمح مقدم البلاغ لنفسه أن يرتكب هذه السقطة واين ما تنص
عليه الشريعة من الدفع بالتى هى أحسن ومن العفو والصفح وعدم
القطيعة أكثر من ثلاثة أيام .. إلخ.

إننى دائماً أقول للمنادين بالمطالبة العوغائية بتطبيق الشريعة إنكم



شهران على حكومة الطراونة شهران من حكم الامير حسن !

رسالة عمان

صلاح يوسف

يفخر دول الجوار بالديمقراطية التي يعتمدها. ولكن ما تم فعلا كان أفضل مما توقعه المتشائمون من الصحفيين. فقد كان من بين أول الاجراءات التي قامت بها الحكومة عزل «بلال التل» المدير السابق للمطبوعات والنشر من منصبه هذا وتعيينه مستشارا في مجلس رئاسة الوزراء، وهو منصب «المستشار الذي لا يستشار» كما يعرف الجميع هنا في الأردن. والمسألة هنا أبعد من أن تكون شخصية، فمن المعروف أن «المدير» المعزول كان وراء كل ما في القانون السيئ الذكر من سلبات، وأنه كان يفاخر بأنه من وضعه وسواء كان ذلك صحيحاً أو لا فإن الطريقة الفظة في الاعلان عن القانون السابق من جانب «المدير» الراحل والنظر إليه بوصفه سيفاً سيطيح به رؤوس أعدائه من الصحفيين طبعاً جعلت القانون مرتبطاً بصاحبه أكثر من أي شيء آخر. وعليه فإن رحيله مع مجيء الحكومة الحالية يحمل مغزى هاماً يكتمل إذا عرفنا أن خلفه في هذا المنصب هو السيد القطان، وهو شخصية ليبرالية هناك إجماع على احترامها لأنها عودت الناس على ذلك من خلال إدارة السيد القطان وللسنوات عدة للمركز الثقافي الملكي، وهو دائرة حكومية مسئولة عن الأنشطة الثقافية في المملكة. وخلال فترة إدارته للمركز المذكور قدم القطان، وهو ابن رجل دين متحور، وجهاً ديمقراطياً قد تختلف معه ولكنك لا تختلف على ديمقراطيته.

ولأن الحديث ما زال يدور حول قانون المطبوعات والنشر، الذي كان فضيحة حقيقية لبلد يريد أن يكون ديمقراطياً، فلابد من أن نذكر أن وزير الاعلام الجديد، حاول خلال الشهرين الماضيين أن يقدم صورة جديدة عن نفسه كوزير إعلام ديمقراطي كان أول ما قام به بعد تعيينه في المنصب زيارة مقرات الصحف اليومية والأسبوعية، والأخيرة كانت تحظى بكراهية خاصة من جانب الحكومات السابقة، وعلى وجه الخصوص، حكومة الدكتور عبيد السلام المجالي الراحل. كما أنه استأنف اتصالاته مع نقابة الصحفيين وفتح باب النقاش مع مجلسها، بل ووعده بأن يناقش مسألة تعديل القانون الفضيحة.

والقديمة. ففي حين حاولت الحكومة السابقة أن تنجى باللائمة في هذه الأرقام الهزيلة للنمو الاقتصادي على البنك الدولي، والذي رد بدوره بالقول إن أرقام النمو تلك لم تكن من اختراع البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي بل هي أرقام الحكومة الأردنية نفسها، وكل ما فعله البنك الدولي هو أنه أعلنها. فإن الحكومة الجديدة لم يضرها كثيراً أن تعلن النسب المتوقعة للنمو في العام الجاري قبل أن تعرف بأشهر، فمن المعروف أن أرقام النمو الاقتصادي في عام معين لا تعرف قبل انتهاء ذلك العام بفترة كافية.

مدير ومدير

لكن المثال الأبرز على الاختلاف في أسلوب التعامل مع الأمور بين الحكومة الحالية والحكومة الراحلة هو تعامل كل منهما مع قانون الطباعة والنشر الذي وضعته الحكومة السابقة، فقد تزامن مجيء الحكومة الجديدة مع انتهاء مجلس النواب والأعيان اللذين يشكلان البرلمان الأردني، من مناقشة القانون السيئ وإقراره، فما كان من الحكومة الجديدة إلا أن دعت الصحفيين والقبوري السياسية إلى احترام القانون الذي وافق عليه النواب المنتخبون انتخاها حراً من جانب المواطنين، ولم ينس وزير الاعلام الجديد أن يبعث برسالة لتطمين الجسم الصحفي إلى أنه لن يكون متشدداً في تطبيق القانون، وهي إشارة إلى استعداده لأن يتعامل بمرونة مع القانون الذي أساء إلى صورة الأردن كبيلد

فايز الطراونة



مع بداية شهر نوفمبر الجاري تكون الحكومة الأردنية الحالية برئاسة الدكتور فايز الطراونة قد أكملت شهرها الثاني. وقد جاءت هذه الحكومة كما هو معروف، لتخلف حكومة الدكتور عبيد السلام المجالي، التي رحلت في ظروف بالغة السوء في نهاية صيف عادت فيه حرارة الأحداث الداخلية حرارة الأجواء المناخية.

ولأن الأمر كذلك فإن مجرد مجيء حكومة جديدة بدلا من حكومة المجالي الراحلة، والتي لم يأسف على رحيلها أحد على أي حال، كان بالنسبة للمواطن العادي أمراً إيجابياً في حد ذاته. فقد ارتبط اسم حكومة المجالي التي عسمرت نحو ستة ونصف السنة بعدد من الفضائح كان آخرها وأبرزها فضيحة الماء الملوث الذي ضخته إسرائيل للأردن من مخزونها في بحيرة طبرية عبر قناة الملك عبد الله ليشربه الناس في منطقة عمان الغربية.

لكن هذه الفضيحة جاءت في حينه تشويهاً لعدد آخر من الفضائح التي لا تقل أهمية مثل الفضيحة المعروفة باسم «فضيحة أرقام النمو»، فقد كشف صندوق النقد الدولي، الذي يطبق الأردن بناء على وصفته المعروفة برنامجاً للتصحيح الاقتصادي منذ العام ١٩٩٢، النقاب عن أن أرقام النمو في الناتج الإجمالي الأردني للعامين الماضيين لم تكن دقيقة، وأنها أقل مما هو معلن بكثير. فقد اكتشف أن النمو الاقتصادي في العام ١٩٩٦ كان (٠.٨) بالمائة وليس (٥.٢) بالمائة كما كان قد أعلن من قبل، وأنه بلغ في العام ١٩٩٧ (٢.٧) بالمائة وليس ٥.٣ بالمائة كما كانت الحكومة أعلنت في حينه.

وقد سبب إعلان هذه الأرقام هزة في الأوساط الاقتصادية والسياسية على حد سواء ما جعل النواب يطالبون بمعرفة الحقيقة ليس حول هذه الأرقام فقط بل وحول الأرقام المتوقعة في العام الجاري. ولم يكن غريباً أن تأتي التوقعات متواضعة هذه المرة فقد أعلنت الحكومة الجديدة في تقريرها أن النمو المتوقع لهذا العام لن يزيد على (٢.٥) بالمائة.

هذه الطريقة في تناول الأحداث والاعلان عنها تبرز الفرق بين الحكومتين الجديدة

حكومة الأمير

وفى الواقع فإن هذه الفروق التى قد تضيق فى نقطة ما وقد تتسع فى غيرها بين الحكومة الحالية والحكومة السابقة ليست بلا دلالة . فكثير من المراقبين ينظرون إلى هذه الحكومة باعتبارها حكومة الأمير حسن . فمن المعروف أن الأمير حسن هو الذى شكل هذه الحكومة فى الوقت الذى كان فيه الملك يتلقى العلاج فى مستشفى مايبو كينييك فى الولايات المتحدة من مرض اللمفوما ، وهو نوع من السرطان يتطلب العلاج الكيماوى . وإن كان من الصحيح أن الملك حسين هو الذى أعطى إشارة التغيير الحكومى من مقر علاجه فإن من الواضح أن تشكيل الحكومة الحالية لم يتم بتدخل مباشر منه . فكثير من الوزراء فى الحكومة الجديدة معروفون بكونهم من المقربين إلى الأمير حسن بن فيهم وزير الاعلام الجديد ناصر جوده ، وهو زوج ابنة الأمير حسن فضلا عن عدد آخر من الوزراء الذين ارتبطت اسمائهم باسمه فمن المعروف أن الأمير حسن كان على الدوام حريصا على تجميع الكفاءات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاعلامية من حوله.

لكن هذا لا يعنى أن الطريق ممهد أمام الوزارة الجديدة فقد حدث فى بداية عهد الحكومة الجديدة أن ثارت قضية تلوث فى محطة لتنقية المياه فتنازلتها بشكل مختلف تماما، إذ أعلنتها ولم تخفها ولم تعاند الحقائق التى كشفت كما فعلت الحكومة السابقة. بل إن وزير المياه والرئ أعلن عن تشكيل لجنة لفحص المياه القادمة من المحطة المذكورة وفى غضون أيام كانت قضية المياه الجديدة قد انتهت. وفى الشهر الماضى حدث أن تسمم مئات من تلاميذ المدارس من جراء إعطائهم أطعمة اكتشف أنها ملوثة ، وتناولت القضية ،تماما كما حدث فى قضية المياه الملوثة المشار إليها.

ولكن فى مقابل هذه الاختلافات فى تعامل الوزارةين الحالية والراحلة مع القضايا الداخلية التى ذكرنا أمثلة عليها فإن القضايا الاستراتيجية لم يطلها أى تغير على الإطلاق. فقبل أيام من توجه كل من الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلى بنيامين نتنياهو إلى منتجع واى بلاشيشن الأمريكى للبدء فى حوار تنفسيه اسرائيل لما نص عليه اتفاق السلام الذى وقع بين الفلسطينيين والاسرائيليين فى مطلع العام ١٩٩٧ من انسحابات جديدة للقوات الاسرائيلية من الأراضى الفلسطينية المحتلة، استقبل الأمير حسن الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات الذى أجرى محادثات مع ولي العهد



الأمير حسن

الأردنى حول المفاوضات السلمية ، وبعد ذلك بيسومين استقبل كلا من رئيس الوزراء الاسرائيلى نتنياهو ووزير خارجيته الجديد أرئيل شارون ، وأجرى معهما مباحثات فى الاطار نفسه مما يشير إلى الأهمية الاستثنائية التى يوليها الأردن لمفاوضات السلام على المسار الفلسطينى فى صورة خاصة.

ولم تخل مباحثات الأمير حسن مع رئيس الوزراء الاسرائيلى ووزير خارجيته من موضوع يراه الأردن على درجة كبيرة من الأهمية هو موقف إسرائيل المعرقل لتطبيق ما سبق واتفقت عليه مع الأردن حول تسهيل دخول السلع الأردنية إلى إسرائيل وإزالة كافة العراقيل التى تضعها فى هذا السبيل. ويحث الأمير حسن مع المسئولين الاسرائيليين المعوقات التى تضعها اسرائيل أمام انسياب السلع الاردنية إلى الاسواق الفلسطينية وضرورة زيادة قوائم السلع الأردنية التى يمكن للأردن تصديرها إلى الاسواق الفلسطينية.

ومن المعروف إن مثل هذه السلع تحتاج إلى موافقة إسرائيلية حتى يسمح لها بالدخول إلى إسرائيل ، وذلك بحسب اتفاق باريس المنعقد فى شهر أبريل فى العاصمة الفرنسية بين الاسرائيليين والفلسطينيين الذى يضع فى يد إسرائيل مسألة تحديد السلع الاردنية التى يمكنها دخول الاسواق الفلسطينية ، ويبقى للأردنيين والفلسطينيين حق مراجعة هذه القوائم مرة كل ستة أشهر . لكن اسرائيل لا تتوقف عن وضع العراقيل فى طريق دخول السلع الاردنية إلى الاسواق الفلسطينية حتى تظل تحت الهيمنة الاسرائيلية وتحرم أى طرف

آخر من دخول هذه الاسواق حتى لو كانت تلك دولة ترتبط معها فى معاهدة سلام وتسعى إلى إقامة سلام دافئ معها مثل الاردن. القضية الاستراتيجية الأخرى التى أثّرت فى الأسابيع الأخيرة هى قضية التصعيد التركى للموقف مع سوريا . فمن المعروف أن الأردن يقيم علاقات وثيقة مع تركيا يصفها البعض بأنها علاقة تحالف . ويستشهد هؤلاء بحضور أردنى ،حتى لو كان رمزيا لمناورات بحرية اسرائيلية تركية جرت فى أواخر العام الماضى قبالة الشواطئ الاسرائيلية.

ولقد اتخذ الأردن من هذه موقفا شبيه محايده داعيا إلى إجراء حوار بين الجارتين تركيا وسوريا. وأشاد الأمير حسن ولي العهد الأردنى بالجهود المصرية التى بذلت لتطوير التصعيد التركى ضد سوريا.

داخليا واستراتيجيا

وإذا كنا نشهد فعلا بداية عهد سياسى جديد فى الأردن هو عهد الأمير حسن فقد كان الشهران كافيين لمعرفة حدود التجديد فيه ، فعلى المستوى الداخلى هناك مرونة اتضحت حدودها فى موقف الحكومة الجديدة والتى يمكن اعتبارها بشكل أو آخر حكومة الأمير حسن من قضايا تلوث المياه والمطاعم ، وأهم من ذلك كله من قانون المطبوعات والنشر، أما على المستوى الاستراتيجى فلا تغيير يذكر فقد وقع الاردن اتفاقية سلام مع إسرائيل فى العام ١٩٩٤ وهو يريد لها أن تكون أساسا لسلام دافئ بين البلدين . وفضلا عن ذلك فإنه يريد لها أن تكون مدخلا لعلاقات طبيعية مع إسرائيل وبخاصة على الصعيد الاقتصادى . وفوق ذلك فإن الاردن يريد للسلام على المسار الفلسطينى الاسرائيلى أن يضى ببسر وسهولة لأن تحقيق تقدم على هذا المسار تحديدا يعنى نجاحا لرهانات الاردن على السلام كخيار لحل مشاكل المنطقة.

ومن جهة أخرى فإن الاردن الرسمى يريد علاقات ثنائية جيدة مع تركيا ضمن شبكة من العلاقات الاقليمية المستقرة التى اختارها لتكون أساسا لحقبة جديدة فى حياة المنطقة حتى لو جعله خياره هذا فى موقع مختلف عن الموقف الشعبى ممثلا بأحزاب المعارضة وبالنقابات المهنية التى اتخذت موقفا واضحا فى تأييده لموقف سوريا ومعاديا للموقف التركى ، وحتى لو جعله هذا الموقف يضطدم بدولة الجوار القوية والمؤثرة سوريا ، فهذه قضية استراتيجية من وجهة النظر الاردنية لا تخضع للمساومات سواء كان الأردن بقيادة الملك حسين أو بقيادة الأمير الحسن.



المؤتمر الثالث لحزب الشعب الفلسطيني الاشتراكية تعود إلى الحزب



د. مصطفى
البرغوثي

أحد أعضاء
الأمانة العامة
الثلاثية للحزب

انعقد المؤتمر الثالث لحزب الشعب الفلسطيني ، وهو أول مؤتمر علني لهذا الحزب ، في مدينة البيرة في الفترة من ٢-٤ تشرين أول "أكتوبر" ١٩٩٨.

وقد حالت سياسة الحصار والاعلاق الإسرائيلية ، دون حضور مندوبي قطاع غزة ، مما اضطرهم لعقد جلساتهم في القطاع ، ويتوقع يتداخل مع توقيت عقد المؤتمر العام في محافظات الضفة ، ووفق جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر ، واتخذوا التوصيات التي تم إدراجها في القرارات النهائية للمؤتمر.

افتتح المؤتمر أعماله بحفل خطابي جماهيري ، سبقه استعراض للكشافة ، وحضره بالإضافة إلى قادة الحزب والمندوبين، الطيب عبد الرحيم سكرتير الرئاسة الذي ألقى كلمة الرئيس عرفات ، وسليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الذي ألقى كلمة المجلس ، وعبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي ألقى كلمة القوى الوطنية الفلسطينية ، ومحمد نفاع الأمين العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي ألقى كلمة الحزب ، وكان فؤاد رزق عضو المكتب السياسي لحزب الشعب قد افتتح المؤتمر بكلمة سياسية شاملة . كما حضر المؤتمر حشد غفير من الجمهور في قاعتين كبيرتين ، حيث تم بث وقائع الافتتاح من القاعة الرئيسية إلى قاعة مجاورة ، ليتسنى لهذا الجمهور المشاركة ومشاهدة مايجري.

وفي الجلسة الثانية ألقى ممثلون عن عشرة أحزاب ، شاركت في هذا المؤتمر كلمات تحية ، وهي: الحزب الشيوعي الفرنسي ، الحزب الشيوعي اليوناني ، حزب أكيل القبرصي ، الحزب الشيوعي الياباني ، حزب اليسار الموحد الأسباني ، حزب اليسار في السويد ، الحزب الشيوعي الإيطالي (إعادة التأسيس) ، الحزب الشيوعي البرتغالي ، الحزب الشيوعي النمساوي ، حزب الديمقراطية الاشتراكية الألمانية.

ووردت المؤتمر رسائل تحية من: الحزب الشيوعي الصيني ، والحزب الشيوعي الكوري

التقدمي الوجودي في مصر ، الحزب الشيوعي الأردني ، الحزب الشيوعي اللبناني ، الحزب الشيوعي السوري ، الحزب الشيوعي العراقي ، الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية برئاسة سليمان عرار.

وشارك في المؤتمر ممثلون من مجلس وزراء السلطة الوطنية ، والمجلس التشريعي وممثلون عن كافة الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية وهي: حركة فتح ، والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ، وقدا ، وجبهة النضال الشعبي ، وجبهة التحرير العربية ، والجبهة الفلسطينية.

كما تلقى المؤتمر رسائل تحية من: محمود عباس - أبو مازن - أمين سر اللجنة

، والحزب الشيوعي الفيتنامي ، والحزب الشيوعي النرويجي ، وحزب العمال الإيرلندي ، وحزب تودة الايراني ، وحزب اليسار الديمقراطي في ايطاليا ، واتحاد الحضر في أوروبا.

وتلقى المؤتمر رسائل تحية من الأحزاب الشيوعية والتقدمية في الدول العربية التي لم تتمكن من الحضور ، وهي: الحزب الوطني

رسالة القدس

من مراسل اليسار الخاص

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والدكتور حيدر عبد الشافي، وعضو الكنيست عزمى بشارة رئيس التجمع الوطني الديمقراطي ، والعميد زهير مناصرة محافظ جنين . كما حضر المؤتمر ، عدد من ممثلي المفوضيات الأجنبية بالإضافة إلى العديد من مراسلي الصحف ووكالات الأنباء الوطنية والأجنبية.

وشكل حفل الافتتاح تظاهرة شعبية ووطنية عبرت عن الالتفاف الواسع حول الحزب وسياسته ، ومع النهج الكفاحي الحازم في النضال ضد الاحتلال ومن أجل تحرير كامل الأرض واستعادة الحقوق وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة.

في الجلسة الثانية للمؤتمر ، وبعد تثبيت شرعية انعقاده وجدول أعماله ، جرى انتخاب هيئة للرئاسة ، ولجنة الاعتمادات ، ولجنة للانتخابات ثم اقترح تقسيم المؤتمر إلى ثلاث لجان على الشكل التالي: لجنة البرنامج السياسي ، لجنة النظام الداخلي والتقريرين التنظيمي والمالي ، ولجنة التقرير السياسي . وبعد أن انجزت هذه اللجان مناقشاتها وأعدت توصياتها ، التأم المؤتمر بهيئته العامة للاستماع إلى استخلاصات اللجان.

وقد تمحور النقاش في جلسات المؤتمر حول عدد من القضايا الهامة وفي المقدمة منها تعريف الحزب وهويته الاجتماعية ، وعلاقة الحزب مع السلطة الوطنية الفلسطينية ووضع معايير محددة لهذه العلاقة ، وحول خطته التنظيمية والجهوية خلال الفترة المقبلة ، وأيضاً حول آليات وأشكال العمل التنظيمي ، حيث جرى إقرار مجموعة من الموضوعات في النظام الداخلي الجديد وفي مقدمتها انتخاب أمانة عامة ثلاثية ومنسق دوري ، بدلا عن منصب الأمين العام ، وأعيد العمل بنظام الرقابة والتحكم داخل الحزب ، وجرى التأكيد على نهج المكاشفة وخاصة بالنسبة لأعضاء الحزب الذين يمثلون مناصب رسمية وعامة ، وتم تحديد آليات لاختيار مرشحي الحزب للمناصب العامة ، كما تم تشكيل مجلس استشاري يضم قدامى الحزب.

وفي التلخيص المقدم عن التقرير التنظيمي والمناقشات جرى التأكيد على الارتباط الوثيق بين الأداء السياسي والأداء التنظيمي وكذلك على العلاقة بين الأداء التنظيمي وعناوينه الاجتماعية ، داخل الحزب وفي المجتمع الفلسطيني.

وجرت الإشارة إلى أن العديد من التساؤلات المطروحة قد لا تستطيع الاجابة عليها ، خاصة وأنها نعيش الآن في مرحلة

رمادية غير واضحة المعالم والابعاد ، بفعل عدم اتضاح آفاق التسوية وتقليباتها ، وهذا يلقي بثقله على مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية وليس على حزب الشعب وحده.

وفي النقاش حول العضوية الحزبية ، جرى التمييز بين الجسم الحزبي بشكل عام وبين أعضائه الملتزمين بهيئات حزبية ، والدعوة إلى ضرورة استحداث وسائل تنظيمية أكثر انسجاما مع المحيط الاجتماعي ، والاستعداد لمرحلة ما بعد المؤتمر . كما تم التأكيد في هذا المجال على أهمية تمثيل سكرتيري المحافظات الحزبية المنتخبين في اللجنة المركزية ، وقد أقر المؤتمر ذلك ، وأيضاً على أهمية تمثيل مندوبين عن المنظمات الجماهيرية .

وعن الفئات العمرية ، أشار التلخيص إلى أنها تبلغ بالمعدل ٢٤ عاماً وإلى أن أكثر من ٥٠٪ من الأعضاء هم دون سن ٢٥ عاماً وإلى أن أكثر من ٩٠٪ من الأعضاء هم دون سن الأربعين عاماً . وإلى أن نسبة النساء في الحزب تبلغ ٢٠٪ وهي نفس النسبة التي أقرها المؤتمر لتمثيلهن في اللجنة المركزية.

وعلى صعيد التركيبة الاجتماعية قدمت الأرقام التالية: عمال ١٨٪ عاطلون عن العمل ١٢٪ موظفون ٣٠٪ مهنيون ٢٠٪ ، تجار وحرثيون ٨٪ طلاب ٨٪ ، مزارعون ٢٦٪ ، رجال أعمال ٨٪.

وعلى الجبهة الفكرية أقر المؤتمر صياغة وثيقة نظرية تحدد المنطلقات الفكرية للحزب وهويته الاجتماعية ، على أن تشكل أساساً للتحليل ، والاستناد إليها في تحديد توجهاته المستقبلية.

وعلى هذه الخلفية جرى النقاش حول تعريف الحزب واسمه ، حيث جرى التأكيد على إبقاء اسم الحزب، « حزب الشعب الفلسطيني » بأكثرية مطلقة ، وأضيف لتعريف الحزب الذي كان ينص في مشروع البرنامج المقدم ، على أنه " حزب الفلسطينيين رجالاً ونساء الطامحين للتحرر والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية والاشتراكية المنسجمة مع خصائص الواقع الفلسطيني ". أضيف إلى هذا النص كلمة - اشتراكي - وبحيث أصبح كما يلي: حزب الشعب الفلسطيني هو حزب اشتراكي ويضم في صفوفه الفلسطينيين رجالاً ونساء .. إلخ

أما على الصعيد السياسي فقد أكد المؤتمر مجدداً على أن مهمة التخلص نهائياً من الاحتلال لم تستكمل بعد ، ولا تزال المهمة المركزية الأساسية المطروحة أمام جماهيرنا وحزبنا ، كما أكد أيضاً على أن السمة الأساسية للنضال الوطني الفلسطيني هي تعمق التداخل في المهام الوطنية والاجتماعية وجاء في التلخيص النهائي حول هذا الموضوع

مايلي :

مع تزايد الشعور بالخطر المحدق بحقوقنا الوطنية ، وبخطر اتجاهات القمع وتكريس الفساد ، وبتهافتات العمل من جانب المواطنين ، تتزايد أهمية العمل من أجل إقامة حزبنا ، إلى مواصلة العمل من أجل إقامة تحالف وطني ديمقراطي عريض ، يشمل جميع القوى السياسية ، ويمثل الفئات الاجتماعية ، داخل السلطة وخارجها ، المتمسكة بهدف الاستقلال الوطني وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون ، وحماية حقوق الإنسان والتعددية الحزبية ، ومحاربة الفساد والمحسوبية والرشوة وفصل السلطات ، وتطوير دور المجلس التشريعي ، للقيام بمسئوليته في التشريع وفي مراقبة أداء السلطة وتطويره ، والتوجه هنا لا بد أن يكون ، بالدرجة الأولى ، نحو القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الاستقلال الوطني وفي تعزيز الديمقراطية في حياة المجتمع الفلسطيني وهي قوى الشغيلة والمرأة والشباب والمثقفين وأصحاب الأرض والمتحسين بها وأصحاب الصناعة الوطنية وغيرهم .

وهكذا سارت مناقشات المؤتمر ومداولاته واتخذت قراراته بروح عالية من المسؤولية والنقاش الصريح وممارسة النقد الحازم للأخطاء ، وأظهرت مدى الاهتمام بالقضية الوطنية ، وبالحرص على تنوع الآراء في إطار الوحدة.

وفي اليوم الثالث والأخير جرت انتخابات اللجنة المركزية ولجنة الرقابة الحزبية ، ولم تكن هذه الانتخابات وفق قائمة محددة وإنما على أساس الترشيح الفردي المباشر.

هذا وقد بلغ عدد المرشحين للجنة المركزية من الضفة والقطاع ٦٣ مرشحاً فاز منهم ٢٥ مرشحاً بعضوية اللجنة المركزية بالانتخاب المباشر من المؤتمر بالإضافة إلى ١٦ سكرتيراً من المحافظات وبذلك يبلغ عدد اللجنة المركزية ٤١ عضواً ، منهم سكرتير جنوب لبنان .

وفيما بعد قامت اللجنة المركزية بانتخاب أمانة عامة من ثلاثة أعضاء هم : حنا عميرة ، ومصطفى البرغوثي ، وعبد المجيد حمدان ، كما انتخبت مكتبا سياسيا من ٨ أعضاء يضاف إليه أعضاء الأمانة العامة.

بقيت الإشارة إلى أن عملية إجراء الانتخابات للجنة المركزية قد استغرقت أكثر من ١٢ ساعة ، حيث ابتدأت بتعريف المرشحين بأنفسهم ثم الدعاية الانتخابية ، ثم عملية الاقتراع التي جرت بشكل علني وكذلك أيضا عملية فرز الأصوات . حيث تم بث هذه العملية الانتخابية بجميع مراحلها على شاشة كبيرة نصبت في الساحة العامة للفندق الذي عقد فيه المؤتمر أمام مرأى جمهور غير حضر خصيصا لمشاهدة ذلك.

وكالة الأمن القومي



العالم

أداة الهيمنة الأمريكية على العالم



وكالة التجسس
الأمريكية التي تبدو السي
. آى . ايه إلى جانبها مجرد
قزم .. تتجسس على كل
الاتصالات العالمية للدول
والمؤسسات .. وحتى
الأفراد

رسالة واشنطن

سمير كرم

مستمرة في اتهام الاتحاد السوفيتي كل يوم ، بل كل ساعة بأنه قوة عظمى توسعية وبأن له خططا ترمى إلى السيطرة على العالم بقوة السلاح ، وبأن له شبكة أخطبوطية للتجسس على العالم الغربي والتغلغل في العالم الثالث.

والآن وبعد ثماني سنوات من انهيار النظام السوفيتي ربما يحق للعالم أن يتنبه إلى أن العكس هو الصحيح .. وأن الولايات المتحدة هي التي انتهجت دائما سياسة واستراتيجية تهدف في كل ملامحها إلى الهيمنة الكاملة على العالم عسكريا واقتصاديا وثقافيا . ولا تزال هذه هي السياسة الأمريكية والاستراتيجية العالمية للمخططين الأمريكيين بعد زوال الخطر «التوسعي» السوفيتي المزعوم.

نعم لقد انهار النظام السوفيتي تحت ضغط الاستراتيجية الأمريكية ، وبالتحديد لأنه لم يكن موفقا في انتهاج استراتيجية

المبادرة الاستراتيجية الدفاعية.

ومع أن الاعتراف بهذه الحقيقة قد يكون في جانب منه اعترافا بأن أمريكا كسبت الحرب الباردة، إلا أن تفاصيل دور النظامين المتنافسين في ذلك الوقت على الساحة العالمية كان لابد أن تنتهي إلى هذه النتيجة.

ففيما كانت الولايات المتحدة تجنى فوائد الهيمنة الاقتصادية والاستراتيجية على العالم الغربي وعلى الجانب الأكبر من العالم الثالث .. كان الاتحاد السوفيتي منهكا بأداء دوره في مساعدة دول وأنظمة تقدمية على الوقوف على قدميها ، سواء كان ذلك بدوافع مبدئية، أيديولوجية ، أو دفاعا عن المجال الحيوي لأمن العالم الاشتراكي ، أو حتى كجزء من مقتضيات حماية نفسه.

وبينما كانت الولايات المتحدة تحافظ بوجودها العسكري في قواعد تحيط بالاتحاد السوفيتي من كل جانب ، وتفرض النظام النقدي العالمي المواتي لاقتصادها .. كانت

لا يزال من الصعب للغاية على اليسار العالمي أن يعترف بأنه تعجل الحكم بأن النظام الرأسمالي قد كسب الحرب الباردة وانتهى من الاشتراكية إلى الأبد. .. حتى والظواهر التي تشهد بعكس ذلك تزداد اتساعا ووضوحا، ليس فقط من خلال ما يجري في روسيا الآن .. بل من خلال اتجاه الناخبين في دول أوروبا الشرقية- الاشتراكية سابقا- وحتى في دول أوروبا الغربية ، حيث يفوز اليسار في انتخابات بعد أخرى.

لكن علينا أن نعترف -نحن اليساريون- من جانب آخر بأنه لا يزال يصعب علينا أن نعترف بحقيقة واضحة هي أن النظام السوفيتي سقط على النحر الذي حدث نتيجة إرهاب منذ بداية عقد الثمانينات بنفقات عسكرية هائلة في محاولة لمواكبة ما كرسته الولايات المتحدة من مصادر لها لأسلحة استراتيجية باهظة النفقات ، كان أثقلها كعب على الاقتصاد برنامج حرب النجوم. أو

البرلمان الأوروبي يعد تقريراً للمناقشة يصف نشاط الوكالة السري بأنه يشكل خطراً على الديمقراطية وعلى حريات كل المواطنين على جانبى الاطلنطي



الرئيس كلينتون

خارج إطار الحكم شعور بأن أوروبا بدأت تنظر إلى الولايات المتحدة ، ربما لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بهذه الصورة الحادة ، على أنها هي الخطر.

في ضوء هذه العوامل والاعتبارات العامة نضع أمام أعين القارئ هذه المعلومات الجديدة عن صراع لا يزال يدور في الخفاء بين الاتحاد الأوروبي .. ممثلاً في برلمانه .. والحكومة الأمريكية ممثلة في أجهزتها الاستراتيجية ، التي تمثل الأدوات الأساسية للسيطرة العالمية.. التي ظلت الولايات المتحدة لنصف قرن على الأقل تزعم أنها هدف النظام السوفيتي.

ولنبداً حكاية هذا الصراع من بدايتها . في عام ١٩٥٢ . بالتحديد يوم ٥ نوفمبر -تأسست بقرار جمهوري وقعه الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان «وكالة الأمن القومي» . ولدت الوكالة محاطة بسرية تامة حتى أن قرار تأسيسها لم ينشر في «الجريدة الرسمية» للحكومة الاتحادية ولعل الحكومة الأمريكية لم تنجح في الإبقاء على سر لها قدر ما نجحت في الإبقاء على سرية وكالة الأمن القومي - على الرغم من أنه سر ضخم للغاية- ولسنوات طويلة . فهي في الواقع وحتى الآن «أضخم وكالة للمخابرات في العالم تتجاوز حجماً وميزانية وقوة ونشاطاً ونفوذاً كل وكالات المخابرات الأخرى.. إلى جانبها تبدو وكالة المخابرات المركزية (السي.

لأمريكا ، هذه المنطقة أمريكية ، الآخرون يمتنعون...).

وفي وقت تتجه فيه أوروبا- من خلال الانتخابات -يساراً بينما تقع أمريكا تحت سيطرة يمين متطرف يهددها بفاشية من نوع جديد (كما يتضح من تصرفات اليمين الجمهوري إزاء الفضيحة «الجنسية للرئيس الأمريكي») يصبح من المتوقع أن تتعارض السياسات كما تتعارض المصالح بين أمريكا والاتحاد الأوروبي كله. وبالمثل في آسيا حيث تنذر أمريكا بحجب مساعدات المنظمات المالية الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) عن أية دولة تجرؤ على تقييد حرية رأس المال أو تقييد التجارة الخارجية لحماية صناعة وطنية أو سوق محلية.. في هذا الوقت في هذه الظروف يصبح من المتوقع أن تتصادم المصالح والسياسات.

لهذا تبرز مخاوف أوروبا بشكل خاص من نوازع الهيمنة الأمريكية كما لم تبرز من قبل ، وأوروبا أول من يدرك حقيقة زوال الخطر السوفيتي «لأنها كانت على حدوده وكان على حدودها». والآن والولايات المتحدة تصر على مواصلة استراتيجية لا تختلف عن استراتيجية الحرب الباردة، توسع حلف الاطلنطي شرقاً في أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق، وجنوباً بادئة بتحالف عسكري بين تركيا وإسرائيل (والاردن كشريك صغير) يسود بين المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين

عالمية للسيطرة .والآن وقد بقي النظام الأمريكي يقود الرأسمالية العالمية واليمين العالمي في مرحلة «العولة» الاقتصادية، بدأت تظهر بوادر وأعراض الازهاق والانهك نفسها التي ألمت بالاتحاد السوفيتي في سنوات الثمانينيات .. وانتهت بإبهاره مع بداية التسعينيات.

كيف تحاول الولايات المتحدة التكيف مع الازمة الجديدة ؟ سؤال تكمن الاجابة عنه في مواقف واتجاهات دول أوروبا وآسيا الآن أكثر مما تكمن في المواقف والاتجاهات الأمريكية . لحقبة طويلة كانت أوروبا الغربية على الرغم من تحالفها مع أمريكا في إطار الأطلسي تظمئن إلى أمنها وأوضاعها . يفضل «التوازن» الذي كان قائماً بين «الدولتين الأعظم» لكنها فقدت الشعور بالأمان بعد اختفاء حالة التوازن هذه وبرزت الولايات المتحدة في مركز «الدولة الأعظم الوحيدة» في العالم .فقد أصبحت الولايات المتحدة تتصرف تجاه حلفائها في أوروبا الغربية وآسيا وتجاه حلفائها والدول الصديقة في العالم الثالث (وبينها الغالبية العظمى من الدول العربية ،وخاصة الدول المنتجة للبتترول) كسلطة دولية عليهم جميعاً واجب الطاعة لها. يصدر الكونجرس الأمريكي قوانين تمس صميم المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية بين دول أوروبا والعالم الخارجى ويطالب الحكومات الأخرى ، بما فيها الحكومات الأوروبية بتطبيقها وكأنها قوانين أصدرتها البرلمانات ، والا تعرضت مصالحها الاقتصادية للعقوبات.

تقرر الولايات المتحدة الحصول على صفقات أسلحة لدول في الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو آسيا حتى لو كانت قد تمت بشأنها اتفاقات مبدئية مع دول أوروبية.

لقد أصبحت أوروبا ، وبالمثل آسيا- وقيلهما أمريكا اللاتينية بسبب القرب الجغرافي والاستراتيجي من الولايات المتحدة وتاريخ طويل من هيمنة واشنطن على أمريكا الجنوبية بأسرها- تشعر بأنه لم يعد يحجب عنها زحف «الدولة الأعظم» وجود قوة استراتيجية منافسة.

حتى حينما تفكر أوروبا في كسر الطوق الأمريكي في منطقة مثل الشرق الأوسط لكي تسعى لمشاركته في محاولات السلام بين العرب وإسرائيل ، حينما يتضح أن الولايات المتحدة عاجزة عن دفع الأمور باتجاه التسوية ، تقابل باعتراض أمريكي صريح: هذا الدور

أى . إى) قزما'.

بقيت الوكالة- ربما فيما عدا حقيقة أنها موجودة -سرا لمدة ثلاثين عاما.. حتى نشر عنها فى عام ١٩٨٢- فى الذكرى الثلاثين لتأسيسها -كتاب ضخيم فى ٦٥٥ صفحة كان بمثابة تقرير تفصيلى غير مسبوق . اسم المؤلف هو جيمس بامفورد . ولم يكن اسما مألوفا فى عالم الكتب . وكل ما قاله عنه الناشر انه أمريكى يحمل درجة الدكتوراة متخصص فى كتابة التحقيقات ويعيش فى ولاية ماساتشوزيتس . وقد صادف الكتاب نجاحا غير عادى لا تحققة عادة الكتب من هذا النوع ،حتى أنه فى الأعوام الثلاثة الأولى طبعت منه ست طبعات جديدة . يحمل الكتاب عنوان « قصر التيه» .

ولعل أغرب ما حدث هو أن «وكالة الأمن القومى» قابلت نشر هذا الكتاب بالتجاهل التام . لم تحاول منع نشره . لم تحاول اخضاعه لرقابة تسمح بأجزاء وتحذف اجزاء أخرى على نحو ما هو مألوف بالنسبة للكتب التى تنشر عن وكالة المخابرات المركزية وتشار حولها ضجة كبيرة . التزمت الوكالة الصمت تأكيدا لعدم وجودها .. أو هى بالأحرى أثرت أن لا تزيد الاهتمام العام بالكتاب باثارة نزاع أمنى أو قضائى معه . فى النهاية يبقى مجرد تحقيق أجراه فرد ويقراء عدة الاف من الافراد وتنطوى سيرته بعد ذلك .

وهذا بالفعل ما حدث ،مع أن صحيفة «نيويورك تايمز» كتبت عرضا نقديا للكتاب بعد قليل من نشر طبعته الأولى قالت فيه إن المؤلف قد خرج بكل شئ عن الوكالة السرية ربما باستثناء مجموعة الأرقام التى تفتح خزنة مديرها (...).

فلقد تحدث الكتاب بالتفصيل عن مئات الاف من أجهزة الكمبيوتر التى تملكها الوكالة ،عن مراكز الاتصالات والتسجيل التى أقامتها فى جميع أنحاء العالم، عن عشرات الاقمار الاصطناعية للتجسس والمراقبة التى أطلقت لحسابها . عن الاجهزة الالكترونية الدقيقة حجما وتصويبا ونتيجة التى توصل بها وكالة الأمن القومى الأمريكية مراقبة .. مراقبة ماذا ؟ مراقبة كل ما يجرى فى العالم .. من صوامع الصواريخ المدفونة فى أعماق الأرض ، إلى البرقيات المتبادلة بين كل مدن العالم ،حتى الكلمات الهاتفية والتحويلات المالية الالكترونية بين كل طرف وآخر عبر الكرة الأرضية كل شئ ،ما يبدو مهما وما يبدو غير مهم بالمرة .

لكن لقد انقضى على ظهور هذه

المعلومات عن وكالة الأمن القومى ١٦ عاما ،خلالها حدثت تطورات بالغة الأهمية فى مجال التكنولوجيا ،خاصة فى تكنولوجيا الاتصالات ووسعت هذه التطورات بالتأكيد آفاق وقدرات عمليات التجسس والمراقبة الالكترونية من الجو ،وعلى الأرض وفى أعماق المحيطات وأعالى البحار .

فى واحد من أكثر معلومات كتاب بامفورد نعرف ان المخابرات البريطانية عرفت فى أواخر عام ١٩٥٦ -أثناء الهجوم البريطانى -الفرنسى- الإسرائيلى على مصر -أن الولايات المتحدة تعرف كل تفصيلات سيطرتها السرية وتراقب تفصيلات اتصالاتها العسكرية والدبلوماسية .. وكانت تلك بداية أول معرفة لأحد حلفاء الولايات المتحدة بشايط الوكالة -وكان ذلك بداية تعاون بينها وبين قيادة الاتصالات الحكومة البريطانية .. وأيضاً بداية خلافات كثيرة بينهما .

الآن بعد انقضاء ٤٦ عاما على ميلاد الوكالة ، و٤٢ عاما على «حرب السويس» و١٦ عاما على نشر أول تقرير تفصيلى عن أكثر وكالات المخابرات الأمريكية ، سرية، ثمة مؤشرات إلى أن المرحلة الراهنة فى العلاقات الدولية -نهاية الحرب الباردة وسقوط الخطر السوفيتى العسكرى والعقائدى -تتدر بخلافات حادة ، ربما بصراعات قوية بين الولايات المتحدة وحلفائها فى أوروبا -بين فيهم البريطانيون -بسبب اتساع نشاط وكالة -الأمن القومى الأمريكى أفقيا ورأسيا إلى حد أنه لم تعد هناك أسرار أوروبية على الإطلاق ،والمقصود هنا ليس فقط الأسرار

الأمنية والعسكرية وما إلى ذلك .. انما حتى الاسرار الشخصية للأوروبيين . والمقصود هنا ليس الأسرار الشخصية للقيادة المدنيين والعسكريين وكبار المسئولين فى كافة المواقع .. انما المقصود الأسرار الشخصية للمواطنين الأوروبيين .. كلهم (...).

إن أى مواطن فرنسى عادى يستخدم شبكة «الانترنت» ليرسل بالبريد الالكترونى (إى-ميل) رسالة إلى صديق له فيما وراء البحار لابد أن يعرف ما لا يعرفه حتى الآن وهو أن رسالته إلى صديقه فى أمريكا أو اليابان أو استراليا ..-التقطها أيضا نظام المراقبة العالمية لمعرفة ما اذا كانت تحتوى على أى إشارة إلى تفجير السفارتين الأمريكيتين فى نيروبي ودار السلام .. على سبيل المثال .

بالمثل فان أى مواطن ألماني يستخدم جهاز الهاتف المحمول وهو جالس فى سيارته ، غارق فى زحمة حركة السير فى برلين أو فرانكفورت ليبلغ رئيسه فى الشركة التى يعمل فيها بالموقف الذى يجد نفسه فيه . تصل مكالمته .. أيضا مسجلة -إلى الوكالة .

وإذا حدث أن كان رجل أعمال أمريكى فى لندن ويريد أن يشكو لنائب ولايته فى الكونجرس من أن السفارة الأمريكية لم تقدم العون اللازم واستخدم جهاز الفاكس فى بث رسالة إلى مكتب عضو الكونجرس فى واشنطن ، فان من المؤكد أن صورة الرسالة تكون قد التقطت فى اللحظة نفسها فى المبنى الكبير الذى تقع فيه أجهزة الاتصال والمراقبة التابعة للوكالة العملاقة .. ربما ليس لأى هدف فى تلك اللحظة سوى تدريب أحد العاملين الجدد فيها على الالتقاط .. وهكذا ..

هذا الموضوع ، أو بالأحرى هذه القضية ، هى الآن موضوع تقرير يجرى إعداده فى البرلمان الأوروبى وينتظر أن يذاع فى وقت قريب .

التقرير ينصب بشكل خاص على ما يطلق عليه اسم نظام «إيشيلون» (ومعناها «النسق») .. وهو اسم هذا النظام للمراقبة العالمية الذى تستخدمه وكالة الأمن القومى الأمريكية للتجسس على الأوروبيين والأمريكيين وسائر سكان الكرة الأرضية .

وبطبيعة الحال فان الوكالة قد عرفت بأمر هذا التقرير الذى لا يزال فى مرحلة الإعداد فى البرلمان الأوروبى . والوكالة غاضبة كما لم تكن فى أى وقت من قبل . فإن طرح مثل هذا التقرير للمناقشة فى البرلمان الأوروبى سيجعل الوكالة ونشاطاتها مضغة فى الافواه على نطاق واسع على الأقل بين طرفى الأطلسى ..

★ بينما تتجه أوروبا

بالاتخابات يساراً ..

تتجه أمريكا مع هيمنة

اليمن نحو فاشية

جديدة . فالى أين تقود

هذه التحولات

المتناقضة ؟!

أوروبا وأمريكا .

والمشكلة هي ما العمل والوكالة لا تزال تختفي وراء حدران سمكة من السرية حتى بالنسبة للعالمية الساحقة من أعضاء الكونجرس . ولا يزال أي سؤال تطرحه الصحافة عنها -وقليلا ما يحدث هذا في وزارة الدفاع أو في وزارة الخارجية -يقابل بالتجاهل بطريقة أو أخرى . وإذا تشاظر أحد الباحثين وأقام دعوى للحصول على معلومات عن وكالة الأمن بمقتضى قانون حرية المعلومات فإن سنوات وسنوات تمضي ،وعندما يصل إلى نهاية المطاف يجد بين يديه رزمة أوراق يعطيها السواد . حتى كلمات قليلة أو سطور على هذه الصفحة وتلك . وعلى الهامش تأكيد بأن الفقرات المحيرة بالأسود محذوفة لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي .

يدرك المسئولون في الوكالة -مما توفر لديهم من معلومات- إن التقرير يحتوي على معلومات على درجة عالية من الخطورة انفتحت عمرا بأكملها ومئات الملايين من الدولارات لا بقائها سرية ، وسيجمل التقرير - الذي عرف بأمره أيضا عدد من الباحثين والصحفيين البريطانيين - توصيات بضرورة إجراء تحقيق شامل ومكثف في عمليات الوكالة ، وبالاخص في أوروبا ، وذلك بعد أن تحول نظام إيشيلون ، الذي خلق أصلا ليكون أداة في الحرب الباردة ضد السوفييات ، إلى أداة موجهة الآن ضد أهداف مدنية في جميع أنحاء العالم .

ويتضمن التقرير - الذي لم تكتمل صياغة بعد - معلومات مفادها أن منظمات مدنية علنية معروفة الأهداف والوسائل أصبحت هدفا للمراقبة الدقيقة من جانب نظام إيشيلون في وكالة الأمن القومي الأمريكية ، ومن الأمثلة التي يوردها التقرير في هذا السياق منظمة «العنف الدولي» ومنظمة «جرينيس (السلام الأخضر)» والأولى معنية بحقوق الإنسان والثانية بحماية البيئة .

وربما تكون الوكالة قد وجهت نظامها للمراقبة في معظمه في السنوات القليلة الأخيرة إلى المراسلات والمكالمات وكافة أشكال الاتصالات التي تبدأ في الولايات المتحدة أو تنتهي فيها . . أي الاتصالات بين أمريكا والعالم الخارجي سواء أجريت في أمريكا مع أطراف خارجها ، أو أجريت خارج أمريكا مع أطراف داخل الولايات المتحدة . لكن التقرير يتعامل مع هذه المعلومة بقدر كبير من الشك . ويؤكد أن ما تقوم به الوكالة يتجاوز كثيرا حدود اتفاقية التعاون في مجالات المخابرات والأمن والمعلومات التي وقعت في عام ١٩٤٨ بين خمس دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا ونيوزيلندا . وتعرف باسم اتفاقية «يو . اس . إي . يو . كي» .



ريجان

وقد ظلت هذه الاتفاقية سرية بين الحكومات الخمس إلى أن كشفت عنها تحقيقات الكونجرس الأمريكي في تجاوزات المخابرات الأمريكية ، في أعقاب فضيحة «وترجيت» . حيث عرفت الدول الأخرى الواقعة أن وكالة الأمن القومي أقامت على أراضيها مراكز إنصات دون أي تنسيق مع الوكالات الوطنية ، للمخابرات في هذه الدول وهذه الاتفاقية ينتهي أجلها في عام ٢٠٤٨ . (١٠٠)

ويقول الباحث ديفيد بانيسار من «مركز المعلومات الالكترونية الشخصية» -وهو مركز كندي اسهم في تقديم بعض المعلومات التي يستند إليها تقرير البرلمان الأوروبي - أن السبب الوحيد الذي سهل على المركز معرفة وجود نظام «إيشيلون» للمراقبة العالمية أن تسمية هذا النظام كانت الوحيدة التي بقيت كما هي دون تغيير من بين أسماء الأقسام والدوائر والعمليات والمشروعات التي تتولاها الوكالة .

وقد ضمت إلى التقرير معلومات كشفتها موظفة تدعى مارجريت نيوشام في عام ١٩٨٨ كانت تعمل شكليا في شركة «لوكهيد» الأمريكية لصناعة الطائرات ولكنها في الواقع كانت ضمن فريق العمل التابع لوكالة الأمن القومي في موقع للتصنت في بور كشاير بالجنوب . إذ أقامت نيوشام دعوى قضائية أمام القضاء الأمريكي ضد شركة «لوكهيد» متهمة إياها بتبديد الأموال وسوء الإدارة . وقد رفضت الدعوى ، ولكن تجري إعادة النظر فيها الآن بعد تحقيق في الكونجرس اعترفت فيه نيوشام بالتجسس على مواطنين أمريكيين مستخدمة أجهزة تنصت الكترونية .

بطبيعة الحال فإن لجنة التحقيق في الكونجرس لم تدع شيئا عن نتائج تحقيقها ، ولكن باحشا بريطانيا اسمه دانكان كامبيل تمكن من معرفة جانب منها ، بما في ذلك

نشاط مركز يوركشاير لالتقاط وتحليل الاتصالات المدنية بمقتضى اتفاقية عام ١٩٤٨ التي ذكرناها .

في عام ١٩٩١ كشف صابط بريطاني في «المخابرات الالكترونية» لم تعلن اسمه شبكات التلفزيون البريطانيون عن وجود نظام واسع النطاق لعمليات مراقبة اتصالات المدنيين - بما فيها اتصالات الفاكس - يسمى «بلايفورم» (المنصة) بواسطة أجهزة الكومبيوتر التي تقوم بتحليلها بواسطة برنامج يطلق عليه اسم «ديكشناري» (القاموس) .

ثم بعد ذلك بخمس سنوات في عام ١٩٩٦ حدث ما يعتبره الباحثون القائمون على وضع التقرير للبرلمان الأوروبي «الانهيار الجليدي الكبير» الذي كشف على أوسع نطاق حتى الآن عن نظام «إيشيلون» ، وذلك عندما نشر باحث آخر اسمه نيكى هاجير - وهو من نيوزيلندا - بعد جهود استمرت ١٢ عاما في البحث في العلاقات بين مخابرات ووكالة الأمن القومي الأمريكية ، كتابا بعنوان «دور نيوزيلندا في شبكة التجسس الدولية» . وقد قام كتابه على تسجيلات عديدة من داخل «مكتب أمن الاتصالات الحكومية» (النيوزيلاندي) وعشرات من اللقاءات مع العاملين في هذا المكتب حاليين وسابقين .

وقد تبين من كتاب هاجير - الذي يعتبره الباحثون المعنيون معادلا في الأهمية لكتاب بامفورد ، سوى أن الريادة كانت للكتاب السابق - أن آليات التعاون بين مخابرات نيوزيلندا ووكالة الأمن القومي الأمريكية بقيت سرا حتى على رؤساء الوزراء النيوزيلانديين المتعاقبين .

في العام نفسه الذي نشر فيه هذا الكتاب دخل على الخط مركز «محفوظات الأمن القومي» وهو مركز بحثي أمريكي يعني بكشف المخالفات الحكومية الأمريكية ، خاصة التي تتعلق بالحريات والأمن . وقد لعب هذا المركز دورا نشيطا في كشف كثير من أسرار فضيحة إيران -كونتراجيت في النصف الثاني من الثمانينيات . وفي نشاطه الجديد لملاحقة عمليات وكالة الأمن القومي ونظام «إيشيلون» للمراقبة العالمية كشف عددا من الأسرار من بينها أن أحد أهم أهداف هذا النظام هو شركات البرق والهاتف الأمريكية والاقمار الصناعية للاتصالات (انتلسات) . وكشف عن وجود خمسة مراكز مراقبة تابعة للوكالة (ليست هي كل ما لها من مراكز) واحد في ولاية واشنطن ، وآخر في غرب فيرجينيا ، وثالث في كورنول بالجنوب والرابع في وايهوي بنيوزيلندا والخامس في جيرالتون بأستراليا ، هي أحدث المراكز التي أسستها الوكالة .

ومن قلب الوثائق السرية لجلسات لجنتي

المخابرات في الكونغرس الأمريكي استطاع الباحثون في مركز محفوظات الأمن القومي «أن يخرجوا بافادة كان قد أدلى بها وليام كولبي قبل عشرين عاما عندما كان مديراً الوكالة المخابرات المركزية أمام جلسة سرية ، قال فيها ان وكالة الأمن القومي تلتقط كل مكالمات هاتفية من الولايات المتحدة مع العالم الخارجي».

كذلك تبين -وبطريقة عرضية في قضية نزاع عمالي مع شركة تليكوم للاتصالات البريطانية ان هذه الشركة تزود مركز التنصت في يوركشاير بأجهزة الكترونية يمكنها التقاط مئات الالاف من المكالمات الأوروبية يوميا . في أوائل هذا العام حدث ما أدى إلى مبرجة فزع بين المسؤولين في أوروبا ، أدت بدورها إلى البدء في وضع التقرير للبرلمان الأوروبي عن أبعاد المشكلة . ورفع تقرير «تقني» إلى البرلمان الأوروبي بعنوان «تقييم لتكنولوجيات السيطرة السياسية» . تضمن هذا التقرير -حسب معلومات مستقاة من «محففوظات الأمن القومي» في واشنطن -الذي أشرنا إليه من قبل- صورة ضافية عن نظام «إيشيلون» بدا فيها «نظاما خارقا يستطيع التنصت على كل فرد في أرجاء المعمورة في أي وقت من الليل أو النهار».

لكن عدداً من الباحثين الخبراء في الموضوع - ومنهم دكتور جيفري ريتشلسون كبير المحللين في مركز «المحففوظات» المذكور ، ومنهم نيكى هاجير صاحب الكتاب عن دور المخابرات النيوزيلندية -يعتقدون أن ذلك التقرير انطوى على مبالغاة كبيرة . يقول ريتشلسون «يملك نظام إيشيلون قدرات هائلة، لكنه ليس قادرا على فعل كل شيء».

يضيف ريتشلسون أن قطاعات الأعمال -أي الشركات -التي تحصل على عقود بعشرات ومئات الملايين من الدولارات لتنفيذ خطط ومشروعات الوكالة التي تزود الوكالة بالمعدات والاجهزة ، تقف بطبيعة الحال في صف الوكالة وتؤيد عملها ،حتى وإن رأى بعض رؤساء هذه الشركات أنها ربما تنطوي على خطر ارتكاب تجاوزات أو إساءة استخدام فانهم سرعيا ما يقولون : هذا أفضل من صدام حسين» (...).

لكن الرأي السائد بين الباحثين الأمريكيين الذين يعرفون أكثر من غيرهم والذين لا يرتبطون بمصالح مادية مع الوكالة وبرامجها يظهرون تفهما لحالة الفزع المستبدة بالمسؤولين الأوروبيين والتي أوصلت الأمر إلى حد المناقشة والتحقيقات في البرلمان الأوروبي ، ويرون باختصار ان قدرات نظام إيشيلون

والامكانيات المتاحة لوكالة الأمن القومي الأمريكية تنطوي على أخطار جسيمة على الحريات الشخصية ،وعلى الديمقراطية بشكل عام.

يقول نيكى هاجير : «إن نظام إيشيلون ذاته ،على درجة من السرية بحيث أنه لا توجد أية قيود على الوكالات التي تستخدمه ، ضد أي هدف تختاره الحكومة الأمريكية . ان السرية المبالغ فيها التي شيدت خلال حقبة الحرب الباردة لا تزال قائمة، وقد استطاعت أن تزيل أي احتمال للمحاسبة».

ويضيف هاجير -في مقابلات أجريت معه خصيصا للتقرير قيد الاعداد للبرلمان الاوربي - ان الأمر كله أصبح متوقفا على «ظهور مسئولى مخابرات من أصحاب الضمائر .. حين تمر ضمائرهم بأزمة بسبب استخدام هذه الاجهزة القومية في أغراض يعرفون بالممارسة أنها لا تتعلق بالأمن القومي ولا بالأخطار المحدقة . تتعلق فقط باسكات المعارضين وحتى المنتقدين».

لقد أثار الموضوع منذ بداية العام حركة مطالبة في مجلس العموم البريطاني بضرورة فرض اشراف برلماني على نشاط مركز التنصت الذي تملكه وكالة الأمن القومي الأمريكية في يوركشاير البريطانية ،والتي لا يحق للبريطانيين دخولها إلا اذا كانوا من العاملين في مجال الاتصالات ولهم عمل مع هذا المركز.

ولعل واحدة من أخطر المعلومات التي زود بها الباحثون البرلمانيون الأوروبيين في هذا الشأن المتعلق بالتجاوزات ما توصل إليه واين ماسدين -وهو باحث أمريكي متخصص في الأمن الالكتروني ويقوم بدور المساعد للمؤلف بامفورد في اعداد طبعة أحدث وموسعه لكتابه الرائد «قصير التيه» من أن وكالة الأمن القومي الأمريكية ساعدت بأجهزتها الالكترونية المتقدمة السلطات الروسية في عملية اغتيال الزعيم الشيشاني جوهر دوداييف .. فقد تمكنت مقاتلة روسية من اطلاق صاروخين على مقره بعد أن حددت الوكالة الأمريكية للمخابرات الروسية مكان لحظة وجوده أثناء مكالمات هاتفية كان يجريها في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٩٦ على هاتفه المحمول.

وقد فسّر ماسدين الدافع الأمريكي لمساعدة الروس على اغتيال دوداييف بأنه الرغبة في تثبيت رئاسة بوريس يلتسين من ناحية ، وضمان سلامة خط أنابيب النفط الذي يمر عبر أراضي الشيشان. لكن كما أن هناك أصحاب ضمائر بين

العاملين في المخابرات -وأن كانوا قلة- فان هناك نقيضهم.

في أعقاب حديث ماسدين عن الطريقة التي اغتيل بها زعيم المتمردين الشيشان أمام مؤتمر عن «حرب المعلومات» اتصل به ضابط في السلاح الجوي الأمريكي معار للعمل في وكالة الأمن القومي وأبلغه بأن ما يقوله يتناول أمورا تشكل خطرا على حياة أناس منا يعملون على الأرض في تلك الأماكن».

وربما كان واحدا من أهم عوامل ثورة البرلمانيين الأوروبيين على هذا الاختراق المخابراتي الأمريكي الشامل لحياة القارة عائدا إلى تصاعد حرب المنافسات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا .. وتصاعد الدور الذي تلعبه «حرب المعلومات والتجسس الالكتروني» في أخطر هذه المنافسات.

تتضمن المعلومات التي زود بها البرلمانيون الأوروبيون معلومة خطيرة كشفها ريج ريتيكر وهو أستاذ لمادة المعلومات والمعلوماتية في جامعة يورك الكندية.

في عام ١٩٩٥ عيّنت المخابرات الاسترالية إلى تسريب نبأ إلى هيئة الاذاعة الاسترالية مفاده ان رجالها قاموا بزرع أجهزة تنصت وتسجيل داخل مقر سفارة الصين في العاصمة الاسترالية كانبرا . وأوضحوا في هذا التسريب المعلوماتي -الذي بدا واضحا أنه يضر بسمعة المخابرات الاسترالية- أنهم فعلوا ذلك لحساب وكالة الأمن القومي الأمريكية.

تم تسريب هذا النبأ -حسب معلومات ريتيكر- في وقت كانت تتنافس فيه الشركات الاسترالية والأمريكية على صفقات قمع ضخمة للصين .. واذن فقد كان الهدف إغضاب الصين من أمريكا حتى تميل إلى التعاقد مع استراليا (...).

والآن فان التركيز كله في الاستراتيجية الأمريكية هو على ما تصفه بأنه اخطار ما بعد نهاية الحرب الباردة : الارهاب -انتشار أسلحة التدمير الشامل واحتمال وقوع بعض منها بأيدي منظمات ارهابية -واتساع نطاق عمليات الجريمة المنظمة وراء كل الحدود -ومشكلات تهريب المخدرات .. فان الولايات المتحدة أصبحت أكثر اصرارا على «تعزيز التعاون المخابراتي» مع حلفائها وأصدقائها في أنحاء العالم ، وبالأخص في أوروبا.

فهل تنجح واشنطن في منع نشر تقرير البرلمان الأوروبي؟

أو أنها ستحتجأه وتدع الأمور تسير سيرها العادي كما حدث طوال نحو خمسين عاما؟

بريماكوف.. آمال النهاية



بريماكوف

رسالة موسكو

السعادة المؤقتة؟ بل إن مجمل الظروف التي تمر بها روسيا الآن خاصة في أعقاب المظاهرات الأخيرة تشير إلى أن حكومة بريماكوف - أشبه ماتكون بحكومة ٣ مارس ١٩١٧ الموقته التي سبقت استيلاء البلاشفة على الحكم بشرة أكتوبر.

ولا يعني ذلك أن هناك ثورة في الطريق ، لكن أن حكومة بريماكوف حكومة مؤقتة لمرحلة انتقالية حرجية . وإذا كان بعض الشيوعيين مثل يوري ماسلينكوف نائب بريماكوف الأول قد شارك في حكومة بريماكوف فإن ذلك ليس مؤشرا على شيء فقد سبق للشيوعيين أن شاركوا في حكومة فيكتور تشيرنوميردين وحكومة سيرجي كيرينسكو، وضمت الحكومتان وزراء العدل والزراعة والاقتصاد من الحزب الشيوعي بل وكان ماسلينكوف نفسه هذا وزيرا للاقتصاد في آخر أيام حكومة كيرينسكو. وكان في عهد جورباتشوف من أوائل الداعين للإصلاحات في لجنة الدولة للتخطيط! لقد قطع أولئك الشيوعيون منذ زمن بعيد أي صلة لهم بأحلام الفكر الاشتراكي أيا كانت ، حتى أن مظاهرات ٧ أكتوبر الأخيرة التي شاركوا فيها لم تكن بمبادرة منهم بل بمبادرة من اتحاد النقابات الذي لا يمل من تكرار اعلانه على أن علاقته بالشيوعيين ضعيفة. وهؤلاء الشيوعيون أنفسهم هم الذين صادقوا على كافة برامج الإصلاحات الاقتصادية وعلى برامج حكومة تشيرنوميردين السابقة التي قادت روسيا إلى كارثة ، وهم الذين صادقوا

لا للرئيس " . خلال ذلك لم يكن قد مضى وقت طويل على موافقة الدوما على يفجيني بريماكوف رئيسا للوزراء في ١١ سبتمبر ٩٨. وعشية الاستفتاء الشعبي الذي اتخذ شكل المظاهرات ألقى بريماكوف خطابا حاول فيه طمأنة الشعب الروسي إلى جدية الحكومة وعزمها على حل المشكلات.

وقد راجت - فيما قرأته - أوهام كثيرة حول إمكانيات بريماكوف بل وطبيعة ما يمكنه أن يقوم به من تعديلات يرى البعض أحيانا أنها حاسمة وأكثر ما يشير الدهشة في فيض التفاضل هو المنهج الذي يعتمد عليه المتفائلون : فمرة نجد أن بريماكوف مستعرب قديم تربطه علاقات تاريخية بقيادة وزعماء في العالم العربي ومن ثم فانه سينصف العرب في التسوية المتعشرة في المنطقة ! ومرة نجد أن بريماكوف قد جاء رغما عن إرادة الغرب والاصلاحيين وبدعم من الشيوعيين ولذلك فان وصوله للحكم - على حد قول البعض - سوف: " ينقل الشيوعيين والكتلة اليسارية بصورة ما من وضع المعارضة إلى وضع الشريك " ! وقد كان بريماكوف وصفة سحرية لعلاج الأزمة السياسية التي أحكمت قبضتها حول عنق الرئيس الروسي في علاقته بمجلس الدوما. ولكن هذه الوصفة التي أزالتملمسة الخلاف بين يلتسين ومجلس الدوما لا تستطيع أن تقدم لروسيا أكثر من لحظات

أحمد الخميسي

شارك الشعب الروسي في استفتاءين كبيرين تظل لهما دلالة سياسية هامة للغاية بصدد ما يجري في روسيا وما ينتظرها.

الأول في ١٧ مارس ١٩٩١ عندما طرحت فكرة استفتاء ليس فقط الشعب الروسي بل وشعوب الجمهوريات السوفيتية فيما إن كانت تؤيد استمرار الاتحاد السوفيتي كدولة أم لا. وحينذاك أجاب أكثر من ثلثي الناخبين بنعم لاستمرار الاتحاد في مواجهة نويا ميخائيل جورباتشوف لتفكيك الدولة. ولا يمكن الادعاء بأن نتيجة ذلك الاستفتاء كانت ملفقة أو بتزوير من الدولة لأن المواطنين قالوا "لا" في مواجهة خطط الدولة وسياساتها وليس قماشيا معها.

الاستفتاء الثاني كان تلك المظاهرات العارمة التي عمت أغلب مدن روسيا في أكتوبر هذا العام. وشارك فيها ملايين من المواطنين في الشوارع والميادين بأقذع الرئيس يلتسين في الشوارع والميادين بأقذع كلمات السباب العالمية أن يستقيل . وكانت بافطات غير قليلة تتساءل بخطوط كبيرة " هل أصبحت موسكو تل أبيب كبرى؟ " و " إلى متى يتحكم اليهود فينا؟ ".

وكان ثمة اعتباران جديان في تلك المظاهرات الأولى: تدفق الشباب إليها بعد أن كان الشباب والطلبة والمثقفون هم القوة الرئيسية التي تناصر يلتسين . الثاني: ذلك الاجماع العام على أن القضية لم تعد مشكلة اقتصادية ولكن مشكلة سياسية ، وأنه في ظل هذا الرئيس وهذه السياسة لا يمكن تعديل الوضع الاقتصادي أو تحسينه . ولهذا طالب المتظاهرون والمعتصمون والمحتشدون بشيء واحد: إقالة الرئيس والحكومة وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة.

وكان اتحاد نقابات روسيا الحرة بزعامة ميخائيل "شاماكوف" هو المبادر والمنظم لتلك الحركة الاحتجاجية ، وهو اتحاد يضم ملايين من خمسة وعشرين مليون عامل. وبهذا الصدد قال شاماكوف: " إن تلك المظاهرات علامة فاصلة على أن الوعي الاجتماعي في روسيا قد ارتقى بالمطالب الاقتصادية إلى المطالب السياسية موجزا إياها في كلمة واحدة

على ترشيح كيرينكو رئيسا للوزراء!

وإذا كان بريماكوف لم يتقدم بعد ببرنامج معلن لحكومته فإن تاريخه الطويل السياسي السابق يشير بأكمله إلى البرنامج الذي يمكن لبريماكوف أن يقدمه . فقد كان بريماكوف هو وزير الخارجية الذي وضع اللمسات الأخيرة مع مادلين أولبرايت في انضمام روسيا إلى حلف الناتو لاحقا في ٢٧ مايو ١٩٩٧ . وتضمن النداء الأول الذي وجهه بريماكوف إلى مجلس الدوما مناشدته المجلس بحرارة المصادقة على معاهدة ستارت -٢ التي يعتبر الوطنيون الروس أنها ستخل على نحو صارخ بموازن القوة العسكرية لصالح الناتو وأمريكا.

وبريماكوف أيضا هو ذلك الشخص الذي ارتقى بهدوء أعلى المناصب زمن الاتحاد السوفيتي مؤكدا طيلة الوقت وفاءه للاشتراكية حتى أصبح مرشحا للمكتب السياسي للحزب الشيوعي وهو نفس الشخص الذي تنقل بسرعة من الصحافة والاستعراب والأكاديميات لرئاسة جهاز المخابرات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة ! ثم أصبح في ١٠ يناير ١٩٩٦ وزيرا للخارجية الروسية خلفا لأندريه كوزيريف الذي اشتهر في الغرب بأنه " مستر نعم".

ولكن بريماكوف لم يستطع خلال وجوده لعامين وزيرا للخارجية أن يغير حرفا في السياسة الروسية الخارجية أو حتى في علاقة روسيا بدول الرابطة. ومازالت علامات استفهام كثيرة تحيط بحقيقة الدور الذي قام به بريماكوف خلال الأزمة العراقية الكويتية عندما أوفده جورباتشوف مبعوثا خاصا إلى بغداد في ٥ أكتوبر ١٩٩٠ ، ويقول بريماكوف نفسه في مذكراته عن مهمته تلك: " كانت أماننا مهمتان التوصل لاتفاق بشأن ترحيل الخبراء السوفيت، والمهمة الثانية التأكيد لصدام حسين على أنه ليست هناك أية أفاق لمحاولته عدم الخضوع لقرارات مجلس الأمن الدولي". وعندما نشبت الأزمة الأخيرة بين العراق وأمريكا بعد أن طردت بغداد المفتشين الأمريكيين في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٧ تقدم بريماكوف وهو وزير للخارجية بمبادرة لحل الأزمة اعتبرها المراقبون الروس " طوق نجاة روسي قدمته موسكو لواشنطن"، واعتبر بيل جيرتس المراقب السياسي لصحيفة واشنطن تايمز الأمريكية أن مبادرة موسكو التي منعت أمريكا من قصف العراق قد " قمت على الأرجح بالاتفاق والتنسيق الكامل بين الدبلوماسية الروسية والأمريكية" وعلى مدى أكثر من عامين من وجود بريماكوف وزيرا

للخارجية لم يتمكن أو لم يشأ أو لم يستطع أن يجرى أى تغيير في السياسة الروسية من قضية الصراع العربي - الإسرائيلي وخاصة على المسار الفلسطيني ، وواصلت روسيا تخليها عن دورها الدولي كأحد الطرفين الراعيين لعملية السلام تاركة الفلسطينيين وحدهم عرايا بين فكى واشنطن وتل أبيب. ولم تقدم موسكو خلال هذين العامين ولو مبادرة واحدة جادة للتخفيف من الرقابة الإسرائيلية أو الحد من النهم اليهودي الجشع لابتلاع الأرض بأكملها.

ولم يسمع عن بريماكوف الذي سيحتفل في ٢٩ أكتوبر هذا العام بعيد ميلاده التاسع والستين أنه - على طول تاريخه في الدولة - اتخذ موقفا سياسيا متميزا بالمعارضة أو الموافقة ذا زثر أو شأن ، أو حتى موقفا عديم الأثر شرط أن يكون تعبيرا عن رؤية أو أخرى أو التزاما بقضية غير قضية الترقى في سلك الدولة . وفي تقديري أن محاولة متعمدة من الجهات الغربية جرت للتغطية على بريماكوف بدخان الاتهامات الشيوعية واليسارية ليسهل للمواطنين قبوله.

ولكن بريماكوف يدرك خلافا للآخرين أن الفشل هو المصير الوحيد للاستمرار في سياسة الانحناء الروسي المستمر أمام أمريكا ، ولذلك يقول: " إن المطروح في علاقة روسيا بالغرب ليست علاقة التبعية القائمة بين الزعيم والواقفين من خلفه لكن إقامة علاقات شراكة متحضرة ندية ومتكافئة مع تلك الدلو " ولكنه لا يجد بأسا من الالتجاء على توقيع معاهدة ستارت -٢ التي تكرر تبعية روسيا للغرب . وعندما استضافت أوكرانيا قسما من أسطول حلف الناتو في مارس ١٩٩٧ صرحت الخارجية الروسية بأن ذلك " شأن أوكراني داخلي" ! وبينما أعلن بريماكوف أن الاهتمام بالعلاقات الروسية مع الجمهوريات السوفيتية المستقلة سيكون من أولويات وزارة الخارجية فأنة لم يستطع أن يحسن شيئا من تلك العلاقات المتدهورة . وفي ٣١ أغسطس وفي عهد بريماكوف تم التوقيع على معاهدة في ١٢ مايو ٩٧ بين يلتسين والرئيس الشيشاني ماساخادوف اعترفت روسيا بها فعليا بانفصال الشيشان ! وفي عهده وهو وزير للخارجية سلمت روسيا شبه جزيرة القرم دون مقابل ودون وجه حق لأوكرانيا في فبراير ٩٨. بينما توصلت طوكيو في أبريل ٩٨ لاتفاق مع موسكو يتضمن ترسيم خط حدودي جديد يضمن لليابان دمج جزر الكوريل الأربع بالتدريج! ولو أنصف الشيوعيون الروس الرسميون لاعتبروا أن بريماكوف أحد المسؤولين

عن خسائر روسيا في العامين المنصرمين بدلا من ترشيحه ودعمه بهذه القوة رئيسا للوزراء وكان يوسعه أن يقدم المعجزات.

ثمة نكتة روسية تقول: " لماذا نتطلع إلى الأمام إذا كانت الخبرة كلها خلفنا؟ " ولا أدري كيف علقت كل تلك الآمال المستقبلية على بريماكوف " وخبراته كلها" لاتوحي بذلك؟

إن أقصى مايمكن لبريماكوف أن يستخلصه من هذه الأزمة هو أن يراهن هو شخصا على المزيد من تحسين وضعه وإمكانية ترشيح نفسه رئيسا لروسيا باعتباره وجهها سياسيا مقبولا من القوى السياسية الروسية . لكن حطام الاقتصاد الروسي الحالي لايسمح بعمليات الانقاذ العاجلة المؤقتة . وأقصى مايمكن لبريماكوف أن يقوم به هو محاولة استعادة الدولة لبعض المصادر التي كانت تدر المال على الميزانية مثل مشروعه الذي يرمى لفرض رقابة الدولة على إنتاج وبيع الكحول ، والقضاء على ظاهرة المشروعات المتأخرة ، وتدخل البنك المركزي لتحديد سعر العملة الروسية . وخلال ذلك ينفي بريماكوف بوضوح قاطع أن حكومته لا قدر الله قد تلجأ إلى مشاريع التأميم . ومن المضحك في هذا الصدد أن يشن اليمين الروسي والاعلام الغربي هجوما إعلاميا مكثفا على بريماكوف باعتباره " رأس الحربة اليسارية"!

مالذي يستطيعه بريماكوف هذا في ظروف روسيا التي خسرت في الأزمة الأخيرة وفق تقديرات جينادى زوجانوف نحو خمسمائة مليار دولار؟ وخسرت البنوك الأجنبية نحو ١٨ مليار؟ وخسرت البنوك الروسية نحو ستين مليار أخرى؟ وبلغت ديون روسيا الخارجية والداخلية مايربو على مائتى مليار دولار؟

وليس بريماكوف سوى الآمال التي لاتترك النهاية دون أمل . وهو على أقصى تقدير " دعوة للإصلاح" في ظل استفاء شعبي قال فيه الروس " لا للإصلاحات"

وبريماكوف في واقع الأمر هو " نعم الحكومية" في مواجهة " لا الشعبية" . أما التفاؤل الذي أحاط بصعوده رئيسا للحكومة فانه مبنى على منهج قديم يقرأ التاريخ باعتباره إمكانيات البطولات الخارقة للزفراد في مواجهة أى شئ ويقرأ الأغنيات باعتبارها المعجزة التي شدا بها صاحب الصوت الرخيم ! أما روسيا فانها تمضى إلى الاضطرابات والفوضى لتخرج منها إلى مصير مازال مجهولا لايستبين أحد قسمااته الآن.

المانيا فى الطريق نحو «جمهورية برلين»

صوت لحزب الاشتراكية الديمقراطية . ويصعب على معسكر القوى المحافظة هضم هذه النتيجة . فلأول مرة فى تاريخ ألمانيا الاتحادية يحصل حزبهم على أقل من ٤٠٪ من الأصوات فى انتخابات البوندستاغ . حتى ان المستشار كول ووزير داخلية وعدداً من أقطاب حزبه خسروا دوائهم أمام مرشحى الحزب الديمقراطى الاجتماعى وإن حصلوا رغم ذلك على مقاعد فى البرلمان عن طريق القائمة الانتخابية لحزبهم.

دخول البرلمان) بينما كررت تلك المعاهد توقع سقوطه .

كل الأحزاب التى خاضت المعركة الانتخابية خسرت أصوات بالمقارنة بعام ١٩٩٤ ما عدا حزبين اثنين هما: الحزب الديمقراطى الاجتماعى وحزب الاشتراكية الديمقراطية.

حزب المستشار كول خسر ٢٥ مليون صوت ذهب منها ١٦ مليون صوت للديمقراطيين الاجتماعيين وأكثر من ربع مليون

سيكون التشكيل الوزارى للحكومة الألمانية الجديدة قد أعلن .. ومن المؤكد أنها ستكون حكومة ائتلافية من الحزبين الديمقراطى «الاجتماعى» و«الخضر» . برئاسة المستشار جيرهارد شريدر .

ويحل هذا الائتلاف الوزارى الجديد محل وزارة كول التى ضمت المحافظين (الاتحاد المسيحى) والاحرار ،والتي حكمت ألمانيا لمدة ١٦ سنة متواصلة.

ترددت عبارة «انتهى عهد كول» كثيراً منذ أعلنت نتائج الانتخابات فى مساء يوم الأحد ٢٧ سبتمبر .. ردها الناس أمام كاميرات التلفزيون وحملتها مانشيتات الصحف وسط مظاهر ارتياح غالبية الألمان خاصة فى شرق ألمانيا .

وقد عسرت نتائج الانتخابات عن التفسيرات فى الوعي العام الذى ظل ينشد التغيير منذ سنوات . ولكن لم تكن قد توفرت لديه الثقة فى القدرة على تحقيقه ، ذلك بسبب التردد والغموض فى سياسة الحزب الديمقراطى الاجتماعى (كان حزب المعارضة الرئيسى) ،ومن ناحية أخرى بسبب الدور المشين لمؤسسات استطلاع الرأى التى حاولت التأثير على الناخبين بنشرها نتائج لصالح المحافظين قبيل يوم الاقتراع . وجاءت نتائج التصويت لتبين فارقا شاسعا بين الحزب الفاتز وحزب كول ، كما بينت نجاح حزب الاشتراكية الديمقراطية فى تجاوز عقبة ال ٥٪ (شرط

| النتيجة العامة٪ | التصويت فى الغرب٪ | التصويت فى الشرق٪ | |
|-----------------|-------------------|-------------------|--|
| ٤٠٫٩ | ٤٢٫٩ | ٣٥٫٦ | الحزب الديمقراطى الاجتماعى |
| ٣٥٫٢ | ٣٧٫٢ | ٢٧٫٦ | كتلة الاتحاد المسيحى (الاتحاد الديمقراطى المسيحى والاتحاد الاجتماعى المسيحى) |
| ٦٫٧ | ٧٫١ | ٥٫٢ | الخضر |
| ٦٫٢ | ٧٫٠ | ٣٫٦ | الاحرار |
| ٥٫١ | ١٫١ | ١٩٫٥ | حزب الاشتراكية الديمقراطية |



هيلموت كول

أو بعيد.

واتسمت المعركة الانتخابية بتركيز المحافظين والأحرار والديمقراطيين الاجتماعيين على كسب وسط المجتمع . وقد افترض الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن العمال سيعطونه أصواتهم وأن فرص وبنى تفوقه تكمن فى كسب المزيد من الاصوات من الفئات المتوسطة. وهنا هذا الحرب الاستراتيجية على مخاطبة هذه الفئات الاجتماعية التى تنشده تحسين الوضع بدعم الاقتصاد وبالتغلب على العوامل المسببة للتوتر الاجتماعي دون تغييرات تمس بامتيازاتها الاجتماعية. لهذا رفع «شريدر» شعار التحديث والعدالة واعداً بوضع أكثر استقراراً . ومن ناحيتهم توقع المحافظون ان العمال لن يصوتوا لهم بسبب سياستهم الاجتماعية المائلة بوضوح لمصالح الرأسمال وان الوسط يخوفه من التغيير هو المجال الطبيعي لناخبيه، خاصة وأن احتمالات اشتراك الخضر مع الديمقراطيين الاجتماعيين فى الحكم يمثل تحولا يقلق هذه الفئة التى تحس مخاطرة تجربة شيئا جديداً.

كما عكست نتائج الانتخابات فشل القوى السياسية النافذة فى الغرب فى تطويع الناخب الشرقى وإخاذه سياسيا بالبنية الحزبية والفكرية فى الغرب، ورغم الحملة المشتركة لأحزاب الغرب بما فيها الخضر ضد حزب الاشتراكية الديمقراطية (الشرقى) وسعيها للتخلص من تمثيله البرلمانى فى البوندستاغ باعتباره «كيانا غريبا» على ألمانيا الاتحادية ، إلا أنه نجح هذه المرة فى دخول البوندستاغ بوضع أفضل مما كان عليه فى الدورتين السابقتين ، إذ يشكل الآن كتلة برلمانية كاملة الحقوق بعد أن ظل يعامل على أنه «مجموعة

يأتى فى ألمانيا الغربية السابقة على الوحدة عن طريق فك أحد أحزاب الائتلاف الحاكم لتحالفه مع الطرف الآخر لتفقد الحكومة أغليبتها البرلمانية أثناء فترة ولايتها . ويتشكل ائتلاف وزارى آخر (هكذا جاء فيبلى براندت) إلى الحكم فى الستينيات ، وهكذا فقد هلموت شميidt الحكم فى مطلع الثمانينات).

والحقيقة أن خسائر حزب كول فى شرق ألمانيا كانت أكبر بكثير من خسائره فى الغرب. وبينما حصلت الأحزاب الغربية المنشأ على نحو ٩٥ بالمائة من الأصوات فى الغرب، حصل حزب الاشتراكية الديمقراطية على نحو ٢٠ بالمائة من الأصوات فى الشرق.

وإن كان القول بتحول ألمانيا إلى اليسار يحمل مبالغة واضحة إلا أن سقوط تحالف المحافظين والأحرار واضطرارهم إلى الجلوس فى مقاعد المعارضة، وتشكيل حكم ائتلافى (لأول مرة من الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر) على مستوى الحكومة الفيدرالية يمثل تحولا ذا أهمية كبيرة. ولا تكمن هذه الأهمية فى جذرية الفرق بين الحكومة الجديدة والسابقة، ولكنها تعنى فتح فرصة للخروج من حالة الاستقرار المتورم الذى ساد ألمانيا منذ عشرات السنين . ويختلف الجو السياسى فى ألمانيا عنه فى فرنسا أو إيطاليا، حيث اعتداد رأى العام بمشاركة قوى جديدة وأحزاب يسارية فى الحكم .

هذا الوضع كان يعد فى ألمانيا من المحرمات ..حتى الآن ولا زالت القوى المحافظة فى ألمانيا تعيش بفكرها فى أجواء الحرب الباردة والمواجهة الايديولوجية الدائمة مع الشيوعية وكل ما يشبه اليسار من قريب

يبين الجدول التالى نتائج التصويت كما يعكس الفرق بين التصويت فى غرب ألمانيا وشرقيها .

جمهورية برلين

فى العام القادم يبدأ فى ألمانيا انتقال مؤسسات الحكومة الفيدرالية والبوندستاغ من بون عاصمة ألمانيا الاتحادية الغربية القديمة ، إلى برلين ، التى كان جزؤها الشرقى عاصمة لألمانيا الديمقراطية فيما سبق، والتى أصبحت عاصمة ألمانيا الموحدة بقرار من البرلمان الاتحادى. وكانت الانتخابات البرلمانية مناسبة لمحاولات التنبؤ بمهية التحول السياسى الذى يمكن أن يرافق عملية الانتقال هذه..

و«برلين» التى تقع فى قلب الشرق الألمانى المشغل بالهموم تختلف كثيرا عن مدينة «بون» الثرية الصغيرة القابعة فى الغرب.

برلين مدينة متعددة الثقافات ، مليئة بالحياة والتيارات الفكرية والسياسية الدافعة للتجديد، واليسار فيها خاصة فى شرقها ، مواقع وجذور قوية . الدائرة الانتخابية التى يقع فى نطاقها البوندستاغ ، ومقر المستشار ، وعدد من الوزارات ، كسبتها بيترا باو ، النائبة اليسارية ورئيسة منظمة حزب الاشتراكية الديمقراطية فى برلين ضد نائب رئيس الحزب الديمقراطى الاجتماعى السيد اثيرزه.

حملت العديد من الصحف والمجلات مانشيتات مثل «الألمان الشرقيون اسقطوا كول» و«ألمانيا تحولت نحو اليسار» .. هذه المانشيتات كانت تعكس مخاوف بعض من المحافظين والأحرار التى أرادوا أن ينقلوها للناخبين أثناء المعركة الانتخابية (كان من أهم شعاراتهم: «الأمن بدل المغامرة») .. وكانت معظم دعايات أحزاب الحكومة السابقة تدعى أن مستقبل ألمانيا سيتعرض إلى خطر جسيم لو لم تستمر وزارة كول فى الحكم: الاقتصاد ، والأمن، ومكانة ألمانيا العالمية ، والوحدة الأوروبية.. كل شئ مهدد بالانهيار لو جاء تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر إلى الحكم..

ولم تنس دعايات الحكومة السابقة أن تضيف ادعاء أن تحالف الحزبين المذكورين سيحكم اعتمادا على أصوات الشيوعيين (المقصود حزب الاشتراكية الديمقراطية) لاثارة خوف الناخبين فى الغرب . ولم تكن هذه الدعاية قليلة التأثير فى بلد لم يحدث أن تغيرت فيه حكومة من خلال الانتخابات العامة.

وكان التفسير فى التشكيل الحكومى

برلمانية» بإمكانيات وحقوق محدودة.

وكان جريجور جيزي أشهر قادة الحزب قد خاطب البولنديستياغ مكرراً بقوله : إن كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد ذابت وانتهت في الوحدة الألمانية «فإن عليكم أن تقبلوا واقع استمرار وجودنا بسبب هذه الوحدة ذاتها ، ونحن لن نذوب ولن نذهب».

قضايا الصراع السياسي والحكومة الجديدة

اتسمت المعركة الانتخابية بأسلوب الممارك الانتخابية الأمريكية التي تبرز الأشخاص في مهرجانات دعائية صاخبة وتلتف حول القضايا السياسية الصعبة. ولكن المشاكل الاجتماعية والسياسية الداخلية ما لبثت أن فرضت نفسها في الندوات والمؤتمرات الانتخابية.

أبرز هذه المشاكل هي قضايا البطالة والضمان الاجتماعي، والمعاشات ، والتعليم ، وقضية التنمية في شرق ألمانيا . وهذه القضايا هي التي حددت موضوعات المفاوضات بين حزبي الائتلاف الجديد من أجل صياغة البرنامج المشترك للحكومة الجديدة.

وتوصلت المحادثات إلى الاتفاق على برنامج مشترك للحكومة الائتلافية الجديدة التي سيشكلها المستشار شريدر بعد انتخابه يوم ٢٧ أكتوبر . ولم تصدق تنبؤات القوى المحافظة بأن الخلاف سيدب من أول يوم بين شريكي الحكم الجديدين . واستطاع الحزبان المتحالفتان التغلب بسرعة على العديد من العقبات والخلافات وتوصلا إلى مساومات في قضايا التخلي عن الطاقة النووية فقررا التوقف فوراً عن بناء أي محطات قوى نووية

شرودر وزوجته



< ٥٢ > اليسار / العدد مائة وخمسة / نوفمبر ١٩٩٨

★ حجب المحك لنجاح

الحكومة الجديدة :

مكافحة البطالة

وبناء شرق ألمانيا.

★ سقط كول بسبب

سياساته الاجتماعية

جديدة ، وإن اكتنف الغموض الفترة التي سيجري فيها إغلاق كافة المحطات النووية بين ١٠ و ٣٠ سنة) وبهذا تكون ألمانيا أول دول الاتحاد الأوروبي التي تضع علامة فاصلة في موضوع الطاقة النووية بسبب أخطارها الداهية على الجنس البشري.

كما اتفق طرفا الحكومة الجديدة على الإطار العام وعدد من المحددات الرئيسية لمشروع الإصلاح الضريبي والاجتماعي ، وعلى الضريبة الاجتماعية الأيكولوجية التي تستهدف تنمية اقتصادية مستدامة -SUS tainable G rowth والتي تعنى تنمية اقتصادية تراعى بشكل ثابت إدخال حماية البيئة في حسابات الاقتصاد القومي لصالح تنمية اجتماعية واقتصادية مستقرة . ويعنى

هذا عملياً على المدى القريب رفع أسعار الطاقة واستخدام الفائض الناشئ لتخفيض تكلفة الأجور بهدف زيادة العمالة.

ولكن لا يوجد من يخالجه الوهم في أن يكون هناك انسجام أو وفاق كامل بين شريكي الحكم - إن لم نفترض استسلام الخضر بشكل كامل للمستشار شريدر . ولا يمكن تصور أن يصبح شريدر المعروف « كسرجل صناعة السيارات » فجأة داعية لركوب الدراجات حفاظاً على سلامة البيئة ، أو أن يقف يحزم كامل ضد ضغط الرأسمال الكبير الذي يصر على مواصلة سياسات الخصخصة ، وسحب يد الدولة من الاقتصاد . كما يتناقض برنامج الخضر مع نهج شريدر في السياسات الأمنية ، حيث شارك الديمقراطيون الاجتماعيون في إقرار قوانين تحدد من الحقوق والحريات الديمقراطية في عهد كول.

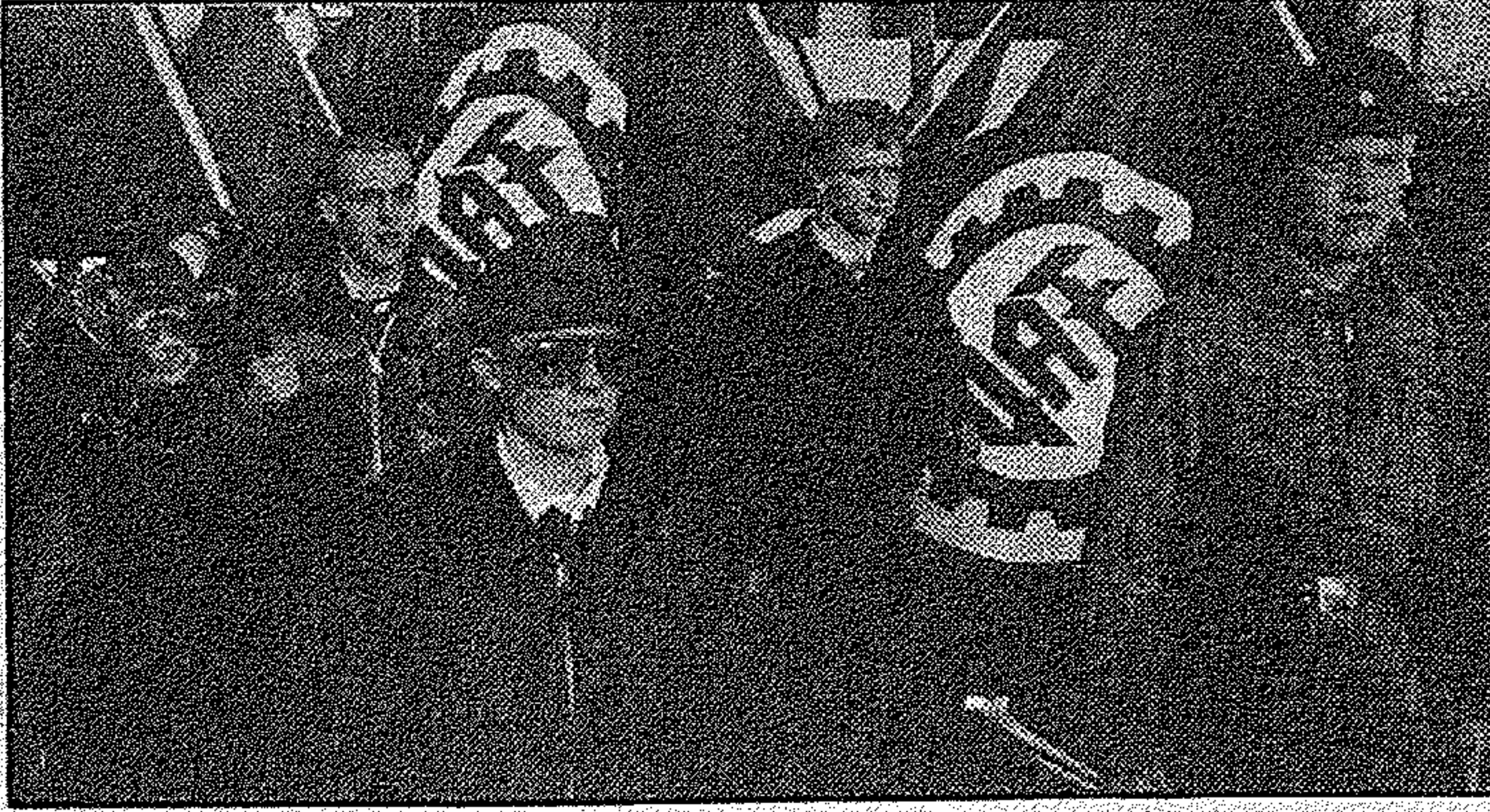
ومن القرارات الهامة التي انبثقت عن مفاوضات الطرفين المؤتلفين تعديل قوانين المواطنة الألمانية ، بمنح الاطفال المولودين من عائلات ثنائية الجنسية صفة المواطن الألماني . وسيتبين عن إعلان البرنامج المشترك للحكومة الجديدة كيفية معالجتها لموضوع المواطنة المزدوجة (أن يحتفظ الاجنبي المقيم في ألمانيا بجنسيته الأصلية ويحصل على المواطنة الألمانية) وهي نقطة أقرت مبدئياً حسب تصريحات طرفي التحالف الجديد.

وتمثل معالجة الوضع في شرق ألمانيا موضوعاً مكانة حاسمة في سياسات الحكومة الجديدة . وتكمن معضلة الوضع في ألمانيا الشرقية في انهيار البنية الصناعية، وهبوط الانتاج ، وتفشى البطالة (ضعف معدل البطالة في الغرب) وسيادة الإحساس بين مواطني ألمانيا الشرقية بأنهم شعب من الدرجة الثانية ، هذا بالرغم من مئات المليارات من الماركات التي انفق منذ عام ١٩٩٠ لاعادة «بناء الشرق» .

ويعترف الآن عدد متزايد من القادة السياسيين والمفكرين في ألمانيا على اختلاف انتماءاتهم الحزبية بأن نموذج «إعادة بناء الشرق كصورة للغرب قد فشلت وأن ما أعلنه المستشار السابق كول عن سياسة انهاض الشرق كانت في الواقع سياسة ل«إثراء الغرب» ، وبالتحديد لإثراء البنوك والشركات الكبرى التي تمتلك الآن ٩٥ بالمائة من ملكية الدولة الألمانية الديمقراطية السابقة من مصانع ومؤسسات وعقارات وأراضي.

وتكشف مؤشرات التنمية الاقتصادية أن الركود في الشرق أصبح كابحاً لعملية التنمية في الغرب أيضاً . وعبر عن هذا حزب الاشتراكية الديمقراطية بشعاره « لا نهوض للغرب إلا بنهوض الشرق» .

ونتيجة سياسات كول أصبح الشرق



النازيون الجدد

اليه الاغلبية الكبرى من الشعب وتراعى البعد الاجتماعي في سياسات التعليم ، وتحدد من تردى أوضاع الثقافة ، والرعاية الصحية ، وتكافح أسباب الجريمة ، وتضمن للمسنين العيش في طمأنينة وتتخذ إجراءات أكثر فعالية لحماية البيئة ، والبدء بخطوات في اتجاه سياسة تنموية أيكولوجية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة Sustainable Growth.

ويسعى الخضر ، وبدرجة أقل الديمقراطيون الاجتماعيون ، لفتح الطريق لمثل هذا التطور ، والاثنان لا يتجهان إلى فرضه في مواجهة مع الرأسمال ، بل من خلال خطوات تدريجية تقوم على توازن المصالح ، وخطوات جزئية ترشيدية ، وتقديم بدائل يقبلها الرأسمال تلبى إلى حد ما مع ما يمثل قناعة لدى تيار عريض في المجتمع وما تطالب به النقابات ، وتيارات حماية البيئة والاتحادات الاجتماعية الكبرى والمنظمات غير الحكومية.

جوهر هذه السياسات المستهدفة لا يتناقض مع الطريق الرأسمالي بل يرشده ويحدثه . والقضية تكمن الآن في الاعتماد على جو الأمل والتفاؤل الشعبي وقوى التجديد في المجتمع لتحقيق الإصلاحات الضرورية . **وسيتوقف الكثير على نجاح تيار التجديد في مقاومة ضغط وابتزاز الاتحادات أصحاب الأعمال والاتحادات الصناعيين الذين طالما ابتزوا الحكم بتهديدتهم بنقل الرأسمال إلى بلدان أخرى.**

السير المشترك مع حكومات فرنسا وحكومات أوروبية غربية أخرى في مقاومة هذه الابتزازات سيزيد من فرصة صياغة وتطبيق سياسات جديدة تمثل مخرجاً من مواصلة النيوليبرالية الفاشلة تحت مسميات أخرى.

بعد أن أوصله لأضعف أوضاعه منذ أن تأسس ومن سخرية التاريخ أنه الآن خطط لأن يسمع أشد أنواع النقد من أنصاره بينما يجد معارضوه الذين سيخلفونه في الحكم كلمات للاعتراف.

موازن قوى جديدة
نتائج الانتخابات الألمانية جاءت إعلاناً
واضحاً عن نشوء أغلبية سياسية على يسار كتلة المحافظين التي انتهجت خط النيوليبرالية في الاقتصاد والسياسة الاجتماعية ، وهي الكتلة التي اقتفت أثر السياسات التاتشرية والريجانية في زمن تفكك وانحيار النموذج الاشتراكي .
ويتماشى التغير السياسي الذي تحقق في ألمانيا مع التحولات التي سبقتها في بريطانيا وفرنسا ومعظم بلدان أوروبا الغربية لم يعد هناك سوى حكومتين محافظتين في أوروبا الغربية هما حكومتا أسبانيا وإيرلندا.

وهذا مؤشر على تغير اتجاه الريح الظاهرة ذات الأهمية العالمية.

ومع ميزان القوى الجديد تنشأ واقعيًا إمكانية انتهاز النيوليبرالين الذين أعادوا عجلة التاريخ إلى الوراء سياسات جديدة بنسف المنجزات الاجتماعية للعاملين مستفيدين من تفكك وانحيار الاشتراكية ، وضعف النقابات واليسار ، والذين أقاموا ديكتاتورية السوق حصدوا بعضاً من نتائج سياساتهم.

وتحن نشهد الآن تحولات في السلطة السياسة والتوجه السياسي الاجتماعي لعدد من الحكومات بدأ بمحاولات لتسهيذ النيوليبرالية بوضع قضية مكافحة البطالة في مقدمة جدول أعمال العديد من الحكومات ، وهو يبدأ الآن بمحاولات للمحد من عملية انفلات الرأسمال باستعادة دور الدولة في مجالات حيوية مثل التأثير على سعر الفائدة والبحث عن سبل لمحاصرة الرأسمال المضارب وأقرار سياسات ضريبية تلبى جزئياً ما تطمح

ينتج ٦٠٪ فقط مما يستهلكه ونصيب الألمان الشرقيين (٢٠٪ من السكان) في النخب القائدة في ألمانيا بالغ الضالة ، ويساوى صفراً في القيادات الاقتصادية والعسكرية ويصل في الإدارة والقضاء إلى ٣ بالمائة (ثلاثة) . وفي مجال العلم ٧ بالمائة (سبعة) .

ورغم إعلان المستشار الجديد شريدر أنه مسئول شخصياً عن معالجة الوضع في الشرق إلا أن القاعدة الأساسية للحزب الديمقراطي الاجتماعي في الغرب ، وتربطه آلاف الوشائج بمصالح القوى الاجتماعية في غرب ألمانيا . ومن هنا سيواجه تحديات صعبة لاعطاء مكانة حاسمة في جدول أولوياته لمعالجة أوضاع الشرق عما ستكلفه اقتصادياً سياسياً.

دور كول التاريخي

جاء المستشار كول إلى الحكم في فترة مرافقة لصعود النيوليبرالية حيث حكمت بريطانيا السيدة الحديدية تاتشر ، وقاد أمريكا الرئيس ريغان بسياسته المعروفة بـ (ريجانوميكس) . ولكن إمكانيات اندفاع كول في طريق مشابه كانت مقيدة ، من ناحية بوجوده مجاوراً للمعسكر الاشتراكي ، ومن ناحية أخرى بسبب موازين القوى المختلفة في ألمانيا ، وأيضاً لأن دور ألمانيا القيادي في عملية الوحدة الأوروبية كان سيتعرض للانهيار لو حاولت ألمانيا الاندفاع السريع في نهج اقتصادي اجتماعي ضار بمصالح الشعوب الأوروبية.

ولكنه سار بخطوات محسوبة هادئة نحو ذات الهدف فالسياسة في فهمه هي عملية تكيف مستمرة مع العمليات الجارية ، والتي يوجهها الرأسمال الكبير . وإنجازته التاريخي الأكبر لمصالح النظام الاجتماعي الذي خدمه هو إسهامه في تفكيك المعسكر الاشتراكي «بالضغط العسكري» والتعاون الاقتصادي معاً .. (وضع الصواريخ ببرشن ثم تحقيق الوحدة الألمانية) بعد أن أدخل ألمانيا الديمقراطية في فيخ الديون بتسريح من قياداتها.

وهو رجل كان وظل على ولاء كامل للغرب ، وضد أن تختط ألمانيا طريقاً خاصاً بين الكتل ، وإن كان قد رأى في هذا الطريق السبيل لتحويل ألمانيا إلى قوة عظمى ، وإلى توسيع منطقة نفوذها نحو الشرق بعد أن أسهم في جعلها القوة الأوروبية الغربية الأولى .

تحول كول بعد تحقيق الوحدة الألمانية إلى حاكم ينفذ الخطط النيوليبرالية غير مبال بالتدهور الصارخ في الشرق الألماني ولا بتحذير المعارضة أو حتى العديد من قادة حزبه.

ويشارك كول الآن قيادة الحكم وقيادة حزبه



حملة ضد «الرذيلة».. تقودها حكومة «تحالف اليسار» الإيطالية.. تثير نقاشا واسع النطاق في كل إيطاليا

رسالة روما

مجدى نصيف

-الجديد-

وقال المسئولون في المجالس البلدية التي نفذت متأخرة أسوة بالمدن الأخرى «إن الذي دفعهم هو فوضى الشوارع التي تسببها السيارات التي تعرقل المرور، وليس الفضيلة ولا خوض «حرب ضد الرذيلة»! وبعض المدن التي اضطر مجلسها لعمل شيء في هذا المجال، أصدرت قراراتها بفرض غرامات على بعض السيارات بسبب «القيادة غير المسئولة لسائقها».

لكن المجالس البلدية استجابت أيضا لهذا الموضوع بسبب قلق الرأي العام المتزايد، بسبب الصحة العامة، والقانون والنظام، والأخلاقيات الاجتماعية. فطبقا للتقرير السالف الذكر فإن ١٢٪ من العاهرات في إيطاليا، مصابات بالالتهاب المعدي، ولا تستخدم ٤٣٪ منهن «الكوندوم» (للحماية ولتجنب الحمل) مع زبائنهن.

وقالت وزيرة الصحة بوزارة التحالف اليساري الحاكم التي يرأسها رومانو برودي، ليفيا توركو، أن من المعتاد أن يطلب الزبون الإيطالي ممارسة الجنس مع العاهرة دون استخدام هذه الوسائل، وأن يدفع الضعف مقابل ذلك!!

وقالت وزيرة الصحة الإيطالية: «أن ٨٠٪ من البغايا يتكون من فتيات أجبرن للنزول إلى الشوارع بسبب الحاجة. فهن «عبيد» ولا يعملن من أجل زيادة دخلهن، كما هو الحال في بعض الدول الأوروبية».

قصص رهيبة

وتتلى إيطاليا الآن بعصبات تشغل

كما نذهب بالسيارة من العاصمة إلى أي مدينة إيطالية، لابد وأن نمر بإحدى العاهرات الأفريقيات، لا ترتدى أكثر من ملابسها الداخلية، فتكاد أن تقف عارية في الطريق. قال لي صديقي الصحفي الإيطالي بصحيفة «لاستامبيا» اليومية الإيطالية لامبرتو لامبرديني: كلما ازدادت مشاكل الدول الأخرى تغص شوارعنا بالعاهرات، المليئة الآن بنسوة من نيجيريا وبلدان أوروبا الشرقية والبنانيا المجاورة.

وبدأ مجلس مدينة «ريميني» بتنظيف شاطئ الادرياتيكي، وقال عمدة المدينة جوسبي تشيكسي إن شواطئ المدينة كانت تجذب ٢٢٠ عاهرة وشاذ جنسيا في وقت واحد.

وكل من يخالف أمر «الطرد» يدفع غرامة كبيرة ونفذ هذا بمدن بادوا، وفيرونا، وفيستزا، وميلانو، وتريستا، بل وشكلت بعض المدن مثل فلورنسا، وحدات بوليس مكافحة البغاء. بل إن بوليس بعض المدن أمر بإزالة سيارات الزبائن التي تأخذ العاهرات للمتعة، ويشتغل اتخاذ بعض إجراءات جديدة في روما وجنوا وبولونيا، ويتوقع أن تكون إجراءات مشددة.

خلاقات حزبية

ويمتد الموقف من الرذيلة في إيطاليا، على خطوط حزبية-أيديولوجية. فمجلس مدينة «زيميني» وعلى رأسه عمدةها جوسبي تشيكسي من تحالف اليسار-الوسط الحاكم. أما الذي أمر بتنظيف شوارع ميلانو، فهو نائب العمدة، من «التحالف الوطني» الفاشي

قال الإيطاليون إن هذا هو «صيف الأرصفة النظيفة»، ذلك أن المسئولين في العاصمة والمجالس البلدية في المدن الإيطالية، قاموا بحملة ضد «الرذيلة» لم تهتم حتى الآن. ومن روما حتى ميلانو، ومن جنوا حتى تريستا، انقض البوليس على البغايا والقوادين.. والزبائن..

وأصبح الموضوع كالدناميت من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأثار نقاشا وجدلا في جميع أنحاء إيطاليا. ففي السنوات الأخيرة حدث ازدهار في «تجارة الجنس» في إيطاليا، أدى إلى تدفق أجانب كثيرين إلى إيطاليا من الدول المجاورة.

وكان البوليس الإيطالي قد كلف «مركز الدراسات الاجتماعية» بروما، بعمل دراسة، نشرها في الأسبوع الثاني من شهر يولييه ١٩٩٨، تقول إن في إيطاليا ٥٠ ألف عاهرة أجنبية يعملن في شوارع المدن الإيطالية، وقالت نفس هذه الدراسة أن ٥٩٪ منهن نيجيريات، وتجذب كل واحدة منهن ثلاثين زبونا إيطاليا في الأسبوع.

وبحسبة بسيطة تقول الدراسة، أن معنى هذا أن إيطاليا من كل ٢٥ بين الثامنة عشرة، والخامسة والستين، يرى إحدى هاته العاهرات مرة كل أسبوع، والذي زار إيطاليا لا يستغرب هذه الأرقام. وطبعاً لم تأخذ هذه الإحصائية في اعتبارها البغايا الإيطاليات.

كنت إذا سرت في شوارع وسط البلد بالعاصمة الإيطالية روما، أو بإحدى المدن الكبرى، تجدها غاصة بالعاهرات. بل وعندما

البغايا ، وخاصة من نيجيريا والبنيا المجاورة ودول أوروبا الشرقية.وعندما كنت في زيارة إيطاليا ، كانت هناك قصة فتاتين بولنديتين جاءتا إلى إيطاليا لقضاء «إجازة صيفية ممجة» بدعوة من أقاربهما ، ولما حضرا : سجنوهما ، وضربوهما ، واغتصوبهما وهددهما بمسدس ، بأن يقتلونهما إذا لم تعملأ كعاهرتين ضد رغبتهما .

وكشف البوليس الايطالى ،عن عصابات ألبانية ، تختطف الألبانيات ، ثم ينقلن إلى إيطاليا وتطلقهن فى شوارع المدن الايطالية ، ليعملن كبغايا .

قانون مائع

والقانون الايطالى الذى يمنع البغاء قانون مائع عمره أربعون عاماً إذ صدر عام ١٩٥٨ . فقد منع ذلك القانون واسمه «قانون البيوت المغلقة» البغاء فى الشقق ، فانطلقت البغايا إلى شوارع المدن .

صرح نائب عمدة ميلانو ريكاردو دى كورانو لصحيفة لاستامبا الايطالية اليومية بأنه «منذ ذلك الحين ، تغيرت كثير من الأوضاع ، فقد أصبحت نشاطات إجرامية أخطر تمارس مع البغاء ، من تجارة المخدرات إلى المضاربات ، إلى التجارة فى السوق السوداء ، ومن السرقة حتى الخطف . وتتحرك العصابات المنظمة وراء كل هذا» .

هذه الخطوات «لمنع البغاء» فى بلد يقصد الحريات الشخصية كجزء من الديمقراطية . وفى بلد تسوده قوانين وإن كانت لا تحترم أو تتبع كلها أثارت جدلاً واسع النطاق . وقالت إحدى جماعات «الشذوذ الجنسى» بحملة جمع تبرعات لمساعدة البغايا على دفع الغرامات ، وتوقيع بيانات برفض الاجراءات .

ويعترف الجميع بضرورة تغيير القانون ، سواء كانوا يؤيدون هذه الاجراءات ، أو يعارضونها . ودارت مناقشات على الطريقة الايطالية ، فاقترح بعض المعلقين إنشاء «بيوت دعارة» تديرها الدولة ! وقال البعض الآخر ، أن إيطاليا ستكون غريبة دون بغايا ، يارسن أقدم مهنة عرفها التاريخ» .

وقال ثالث «إنه إذا لم يردع «الايدز» الزبائن ، فليس هناك بعد ذلك رادع» ، فالذى لا شك فيه أن الحاجة أم الاختراع . ولابد أن تبتدع الأطراف المعنية حلولاً لا يعرفها أحد الآن .

مسألة حساسة

وهذه القضية حساسة للغاية فى إيطاليا ،

خاصة بعد أن حصلت أحزاب اليمين واليمين المتطرف على نسبة أصوات فى الانتخابات المحلية التى جرت فى بعض الاقاليم الايطالية ، أكثر من التى حصلت عليها فى الانتخابات العامة السابقة التى حملت أحزاب اليسار إلى السلطة .

فعندما صوت ما يقرب من سبعة ملايين إيطالى فى الانتخابات المحلية فى بعض الاقاليم الايطالية التى جرت يوم ٢٤ مايو الماضى ، حصل حزب سيليفو بيرلوسكونى واليمين المتطرف الفاشى -الجديد «تحالف الحرية» ، على نسبة أفضل من الأصوات ، مما جعل بيرلوسكونى يصرح بأنه سيوقف تعاونه مع حكومة تحالف يسار - الوسط حول الاصلاح الدستورى .

لكن الفائزة الحقيقية ، كانت الأحزاب الصغيرة التى تبقت من الحزب المسيحى -الديمقراطى ، الذى حكم إيطاليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،حتى عام ١٩٩٢ ، عندما أدت الفضائح المالية إلى تحلله .

ولم يدهش ذلك المحللين والمراقبين ، ذلك أن السياسات المحلية ، بها خليط من الأخذ والعطاء ، والصبر ، والتحالفات ، وهو ما يناسب طريقة الديمقراطيين المسيحيين ، وما درجت عليه السياسات الايطالية على مدى نصف قرن ، ولا زال لهم أنصار فى القسرى والمدن الصغيرة .

ورغم أن زعيم «الحزب الشعبى» فرانكو مارونى ، وزعيم حزب «التجديد الايطالى» لامبرتو دينى وكلا الحزبين فى الحكومة الايطالية ، إلا أن طريقة تعامل الحزبين مع جماهير الاقاليم تختلف ، فأعضاء الحزبين يعرفون كيف يدغدغون مشاعر الايطاليين ويجعلونهم سعداء . وهذا أيضا ما يجيد عمله كل من كليمنتى ماستيللا ، وبيركاسينى ، وروكو بوتيجليسونى ، وفرانسيسكو كوسيجا ، ويقود كل منهم حزباً من بقايا الحزب المسيحى -الديمقراطى القديم ، وكلها يمين -الوسط ولا تشارك فى الحكم .

والمع هؤلاء دون شك ، هو فرانسيسكو كوسيجا ، الذى كان رئيساً لوزراء إيطاليا ورئيس الدولة ، واختار أن يعود لحلبة السياسة الايطالية ، على رأس هذا الحزب الصغير ، وهو ذكى ، طموح عنيد ، صريح للغاية ، وأخذت الجميع الدهشة ، عندما أسس حزباً جديداً هو «الاتحاد الديمقراطى من أجل

الجمهورية» فى شهر مارس فقط ، لكنه قرر ألا ينضم إليه ! لكنه استطاع أن يجمع حول الحزب الجديد خمسين نائباً فى البرلمان الايطالى ، على استعداد لمساندة حكومة يسار - الوسط ، إذا ما تخلى عنها نواب «الحزب الشيوعى المعاد تأسيسه» .

وفرانسيسكو كوسيجا صديق قديم لرئيس الوزراء الحالى رومانو پرودى ، الذى كان من أعضاء «الحزب المسيحى -الديمقراطى» الايطالى . وقد أثبت پرودى أنه أنجح روساء الوزراء الايطاليين فيما بعد عام ١٩٤٥ . فقد استطاع أن يتزعم تحالف يسار - الوسط العريض ، رغم كل الخلافات بين تنظيماته ، وان يدخل إيطاليا «النقد الاوروبى الموحد» رغم الصعوبات إلى منعت بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا من دخوله . وقام بعده من الاصلاحات لم تقدم عليها حكومة أخرى .

ومنذ عامين فقط ، عندما تولى مسئولية رئاسة الوزارة الايطالية ليسانسار -الوسط ، اعتقد معلقون عديدون ، انه سيكون العوبة فى يد ماسيمو داليمبا زعيم «حزب اليسار الديمقراطى» ، والشيوعى الايطالى السابق .

ومن غير المحتمل أن يحل الرئيس الايطالى أوسكار لويجى سكالفا رو البرلمان الايطالى فى العام الأخير من الرئاسة ، وهو أيضا من الجناح «النظيف» للحزب المسيحى -الديمقراطى السابق ، واختاره البرلمان للرئاسة ربيع عام ١٩٩٢ ، بعد ساعات من اغتيال النائب العام جيوفانى فالكونى الذى قدم زعماء المافيا للمحاكمة ، واختاره البرلمان الايطالى بعد أن رفض المرشح الآخر جوليو أندريوتى ، الذى يحاكم الآن بتهمته روابطه بالمافيا .

والنتيجة أن الحزب المسيحى -الديمقراطى الايطالى ، الذى انتحر بفضائح قياداته ، ما زال له أهم وظائف فى الدولة : الرئيس من الحزب المسيحى -الديمقراطى السابق ، ورئيس الوزراء ، ورئيس مجلس الشيوخ ، وهو أحد المناصب الهامة فى إيطاليا . وها هو كوسيجا يظهر فى الافق . والذى يحكم هو تحالف أحزاب ومنظمات يسار -الوسطا .

وهذه هى السياسة على الطريقة الايطالية . والتحالف اليسارى الحاكم يجيد هذه السياسة .

ستحاول هذه المحاولات إعمال للعقل
فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات .
تعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته .
فمن وجد في إعمال العقل شططا أو
نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة .
د . رفعت السعيد

فلنتحدى أنفسنا أولاً ..

لا يدرك البطل المنزلي حقيقة ما "ساته" ..

إلا عندما يرى البطل البري طائراً ..

له ذنباً عظيماً فلم يقبل الله للشيخ شفاعته
فكف الشيخ يده عن تصريف أمور الكونية
ومراسم الغوثية ، وكان بعد ذلك أن قبل الله
شفاعة الشيخ ..

ثم يختتم الشيخ الشرقاوى قائلاً " أن
هؤلاء الذين يقرأون هذا اللون من الثقافة
ويحرصون عليه سيقوم في عقولهم منه سد
عال منيع يحول بينها وبين الفكر التقدمي ..
سيكون من هؤلاء القوم جيش الظلام الذي
يطمس ضوء الفكر التقدمي " (١)

ولم تزل هذه الكتب تصدر في بلادنا
بكثرة مثيرة للدهشة ، وتباع بأسعار
مدعومة " بصورة تثير الريبة .. ولم تزل قادرة
هي وغيرها على نسج خيوط جيش الظلام
الذي يحول بيننا وبين التطلع نحو المستقبل .

* * *

وفي الحالة المصرية .. فإنا نكتشف أن
محاولات التنوير الأولى جاءت عبر مثقفين -
أزهريين - مستنيرين . يمكن القول أن
نموذجهم هو رفاعة الطهطاوى والشيخ حسين
المرصفي وأمثالهما .

لكن هذا الجيل من المثقفين بسبب
وضعيته (هو أزهري - ودوما هو موظف
حكومي) جعل ليبراليته محدودة بهذين
الحدين . وجعل لها سقفاً منخفضاً .

فرفاعة الموظف الحكومي (والذي يحتاج
دوماً إلى مرتبه الشهري) يظل دوماً بحاجة
إلى تحييد الحاكم أو حتى كسب رضاه ..
وبعد قليل من كتابات مبهمة فيها بعض من
تقرده على نظام الحكم وأساليب الحاكم (٢)

أربعمئة أمة ، لا يموت الرجل منهم حتى ينظر
إلى ألف ذكر من صلبه كلهم قد حمل السلاح
، وهم من ولد آدم ، يسرون في خراب الأرض
، وهم ثلاثة أصناف : صنف مثل شجرة الأرز ،
وصنف طوله وعرضه سواء عشرون ومائة ذراع
، وهؤلاء لا تقوم لهم الجبال ولا الحديد ،
وصنف منهم يفرش إحدى أذنيه ويلتحف
بالأخرى ، لا يمرضون بفيل ولا وحش ولا خنزير إلا
أكلوه .. ومن مات منهم أكلوه ، مقدمتهم
بالشام وساقنتهم في خراسان يشربون أنهار
المشرق وبحيرة طبريا ، ومنهم من تنبت لهم
مخالب في أطفارهم ، وأضراسهم كأضراس
السباع ..

ويعضى الشيخ الشرقاوى متسانلاً : " وأى
تعاسة يحسها دعاة التقدمية في الفكر الديني
وفي الحياة أكبر من أن يجد القراء العرب في
أيديهم وفي وفرة كاسحة كتباً تقول عن "
الشيخ " أن نعليه تطيران وتضربان رأس
القاسق حتى يتلف .. وأن تابع الشيخ يمشی
على الهواء والشمس تسلم عليه . وأنه - أى
الشيخ - وهو في المهد رضيع كان يمنع نفسه
عن ثدى أمه في رمضان من الفجر إلى
الغروب لأنه صائم . وأن أهل بغداد رأوه رأى
العين يقف على ماء دجلة والأسماك تجحى إليه
أفواجا فتسلم عليه وتقبل يديه ورجليه . وأن
هذا الشيخ تشفع عند الله في مريد له ليفقر

د . رفعت السعيد

في نهايات العام المؤلم ١٩٦٧ . وفيما
كانت مصر تفتش ثيابها بحثاً عن أسباب
مقنعة - أو حتى غير مقنعة - لهذه الهزيمة
الشديدة القسوة .. فوجئنا جميعاً بصفحة
مدوية تحاول أن تجرنا من أعناقنا كي تفرض
علينا أن نفتش عن أسباب للهزيمة في عقولنا
.. وليس في ثيابنا .

أزهري ليبرالي النزعة هو الشيخ محمود
الشرقاوى كتب مقالا حاداً كمشرط جراح
عنوانه " محنة الفكر التقدمي في مصر " .
يتحدث فيه عن كتب - هي الأكثر مبيعا في
سوق الكتاب المصري وربما العربي وعلى مدى
سنوات طويلة - وهي كتب تشكل بعضاً
مهماً من المناخ الفكرى والعقلى - أو بالدقة
اللاعقلى - الذى يهيمن علينا وينتج الكثير
مما نقول أو نفعل أو نفكر .

ونقرأ لنا محمود الشرقاوى من هذه
الكتب قائلاً :

" أى شقاء فكرى وروحى يجده دعاة
التقدمية الفكرية في عالمنا العربى عندما
يرون في بعض الكتب التى يطالعها الناس
ويتناقلون مافيهما أن "نوحاً" عليه السلام بنى
سفينته من عظام حيوان يبلغ طوله مسافة
مابين السماء والأرض ، ويبلغ عرضه مسيرة
عام كامل . وأى شقاء للروح والعقل أكثر من
أن يقرأ دعاة التقدمية في الفكر الدينى
مايقروه الناس في عالمنا العربى كله فيجدون
في كتاب من كتب تفسير القرآن الكريم
حديثاً منسوباً لحذيفة مرفوعاً للنبي (صلعم)
يقول " أن يأجوج ومأجوج أمة ، وكل أمة

لا يلبث أن يراجع نفسه متراجعا نحو كتابات يسودها قلق الحاكم (٣) (لاحظ هنا أن ظاهرة المثقف المنتسب وظيفيا للحكومة ظلت ملازمة لنا جيلا بعد جيل .. وتوفيق الحكيم - نجيب محفوظ - زكي نجيب محمود - محمد أحمد خلف الله .. إلخ .. نماذج متكررة لهذه الظاهرة) .

ورفاعة " الأزهرى " بطوع ليبراليته لأزهريته . ففي حين كان ابن رشد يقول في كتابه " فصل المقال " : " نحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل " فان رفاعة يتراجع لجعل الظاهر غير قابل للتأويل فيحتاج كى يقول - مجرد قول - بدوران الأرض وكرويتها إلى دورة كاملة من الحكايات (ربما كانت مصنوعة) .. ونقرأ : " وقعت محادثة بين العلامة الشيخ محمد المناعى التونسى المالكي المدرس بجامعة الزيتونة ومفتى الحنفية العلامة الشيخ محمد البيرم المؤلف لعدة كتب في المنقول والمعقول .. حول كروية الأرض وبسطها ، البسط للمناعى والكروية لخصمه ومن قال من علماء المغرب بأن الأرض مستديرة وأنها سائرة العلامة الشيخ مختار الكتاوى بأرض أزوات قرب بلاد تمبكتو " (٤)

، إنه ما يسميه د. مراد وهبه " بالأسلوب اللولبى " .. ونبقى نحن مثقفى مصر وربما كل مثقفى العرب أسرى للأسلوب الطهطاوى .. أو بالدقة للمعطيات التى أثمرت هذا الأسلوب .. نبقى دوماً .. وربما لأمد آخر أتمنى ألا يكون بعيداً " طهطاويون " . وحتى د. مراد وهبه وهو يتحدث بحساسة عن هذا الأسلوب اللولبى يجد نفسه مضطراً إلى القول :

" وأنا ألح على مشروعية هذا الأسلوب اللولبى فى اللحظة الراهنة ، فهو الكفيل بتهيئة المناخ مستقبلاً بالمعنى الذى أقصده " (٥)

.. ولعل د. مراد وهبه يكون محقاً .. ولعل من حقه أن يقول ذلك ، فقط نذكر ونذكر أن أستاذنا الطهطاوى ، قد تركنا منذ قرابة القرن والنصف . تاركاً لنا أسلوبه اللولبى .. ولم نزل نحن مثله لولبيون .. ولم يتهاى المناخ بعد .. بل لعل جيش الظلام الذى تأوه منه الشيخ الشرفاوى قد ازداد ظلاماً وإظلاماً .. بسبب من عوامل عدة ، منها مثلاً تفاقم النشاط السياسى والفكرى والارهابى لقوى التأسلم السياسى وتفاقم ظاهرة أسلمة السياسة وماتلاها من تداعيات .

* * *

ويدفعنا هذا الأسلوب اللولبى .. أو

بالدقة الطهطاوى إلى أن نظل معلقين ومتعلقين بالماضى ومتخيلين أن مشروعنا المقبل يجب أن يرتبط به . نشد أنفسنا إليه قبل أن يشدنا هو نحوه و لكن حتى هذا التعلق السلفى بالماضى يبقى انتقائياً .. ويدائياً وعاجزاً عن قتل الظواهر وإستيعابها وإفراز المعطى الجديد من خلالها . وإنما هو تعلق خال من إعمال العقل ، إنطباعى ، لحظى ، جزئى .. وانتقائى .

وحتى الانتقائية فان ثمارها تأتى عبر المقارنة بين الصوت الخافت والخائف للتقدمية " اللولبية " وبين ضجيج التأسلم والاختيار الرجعى .. لصالح ضجيج التخلف .

هل نأخذ مثالا من الشعر ؟
إذ نقلب " التراث " يختار البعض ولعله يهتدى ويقتدى ببيتين من شعر يقول :

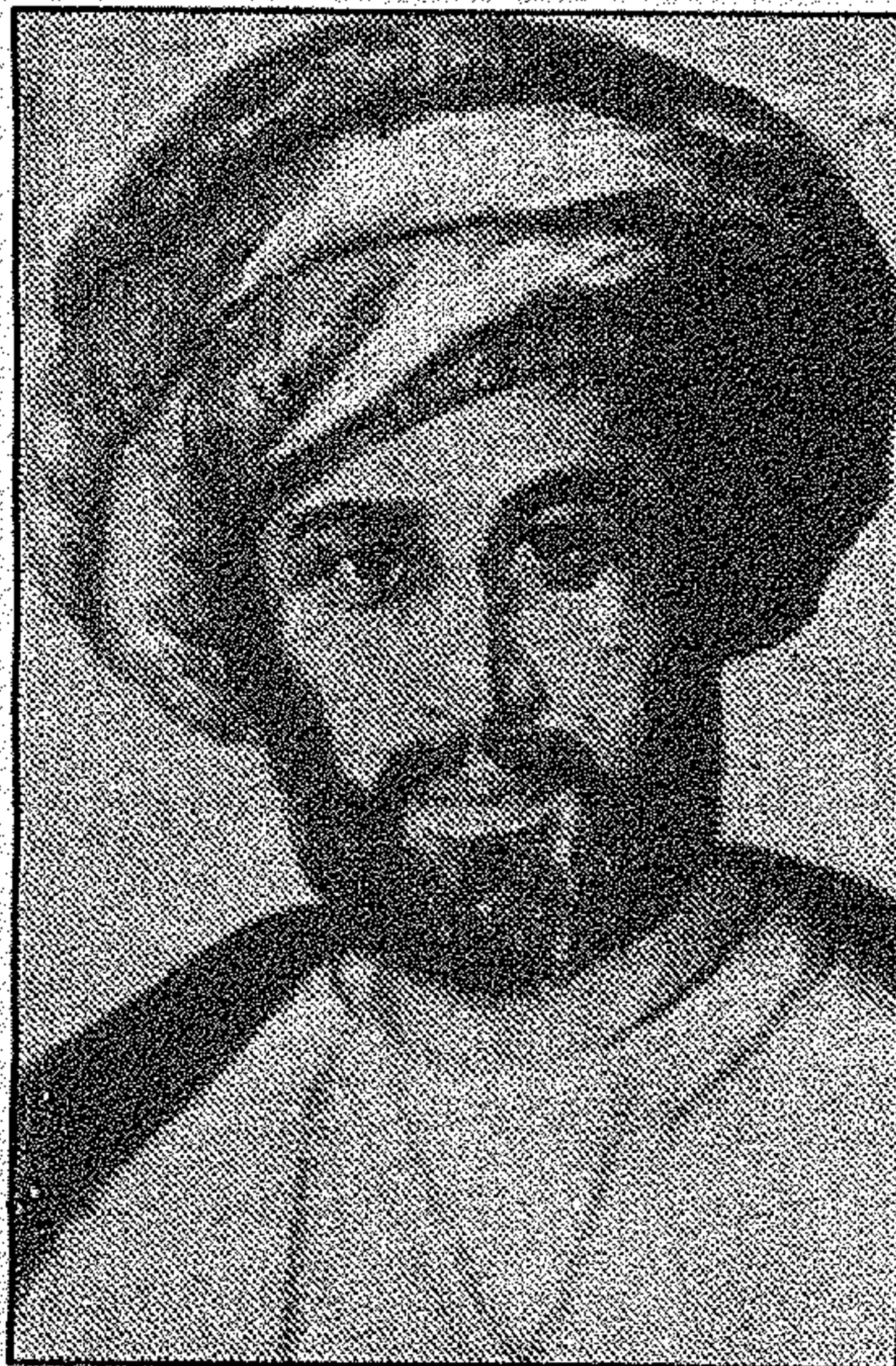
لنا الدنيا وما أمسى عليها
ونيطش حين نيطش قادرينا
بغاة ظالمين وما ظلمنا
ولكننا سنبدأ ظالمينا

والبعض الآخر .. " اللولبى " ، يحاول دون جدوى أن يغرس فى تربة الفعل " مثالية " يقول بها شاعر آخر :

وإننا لتأبى لنا أخلاقنا شرقاً
أن نبتدى بالأذى من ليس يؤذينا

هذا النموذج نموذجى ، لأنه يوضح أسلوب النقل السلفى الانتقائى البعيد عن الدراسة العقلية والعقلانية التى تتمثل الماضى

رفاعة الطهطاوى



فتستوعبه وتستعين به فى تطلعها للمستقبل وفق سماتها الخاصة .. وهو انتقاء . يأتى فى الأغلب لصالح التراث الظلامى الذى يزداد ظلامية فى أيامنا هذه .

* * *

وهنا نسأل أنفسنا .. كم سنة من التقدم تفصلنا نحن العرب " الجنوبيون " عن هذا الشمال المندفع نحو التقدم بصورة متسارعة .. كم سنة من العمل ؟ كم كتاباً ؟ وكيف ومتى يمكن أن نتخطى حاجز التخلف ؟

فى مطلع القرن ، ومع نفحة ليبرالية شجاعة (شبلى شميل - فرح أنطون - سلامة موسى - نقولا حداد - ولى الدين يكن - عبد الرحمن الكواكبي) تصور البعض أننا قادرون على اجتياز بحر التخلف الفكرى والعقلى بسرعة .. و .. ننتقل .

فصاح حافظ ابراهيم مبتهجاً فى تفاؤل متسرع :

آن يا شعر أن تفك قيوداً
قيدتنا بها دعاة المحال
فارفعوا هذه الكمائم عنا
ودعونا نشم ريح الشمال

لكن ريح " الشمال " لم تأت كى نشمها .. ولم نذهب نحن إليها ، بل لم نتجاسر على استدعائها . ومالبثت نفحة الليبرالية أن تراجعت .. وسادت سطوة سياسية وفكرية تستبد بنا ويعقلنا وتحرمنا حتى من استخدام العقل .. الذى أصبح سلاحاً محرماً استخدامه ، وكأنه من أسلحة الدمار الشامل .

ونعود فنسأل ماهى المسافة ؟ وكيف نقطعها ؟ وكم من السنين نحتاج ؟ نعود إلى الوراء :

لنسأل متى تم تقييد الفعل عندنا ، وإطلاق سراح العقل هناك ؟

ربما كانت العلامة الفارقة هى ابن رشد . إذ أمر المنصور باغتيال كتبه ، ونفيه إلى " اليسانه " فى هذا الوقت قرر فريدريك الثانى خلال معركته مع تشدد رجال الدين المسيحى ترجمة ونشر كتب ابن رشد .

هذه علامة فارقة . دفعتنا نحن بعيداً بعيداً عن العقل ، وسعت بهم حشيشاً حشيشاً نحو آفاقه المبهرة .

ونعود لنسأل عن المسافة . وبعد هذا المثال تصبح الاجابة سهلة ويسيرة .

المسافة هى بالتحديد إصلاحان :

إصلاح يسعى نحو تجديد دينى مستنير يستند - ربما - إلى المقولة الفقهية " حيث تتحقق مصلحة الناس فتمه شرع الله " وإصلاح آخر عقلى تنويرى يستند إلى المقولة

الصارخة " لاسلطان على العقل إلا العقل نفسه"

عصران من الإصلاح سبقنا بهما "الشمال"

عصر الإصلاح الدينى فى القرن السادس عشر

وعصر التنوير فى القرن الثامن عشر. والاصلاحان متلازمان فأنت إذ تسعى لتحرير العقل وتندفع نحو التنوير تصطدم حتما بسلطان الفهم المنغلق للدين..

والعكس صحيح أيضا . وإذ نتأمل الأمر .. نجد الفارق خصمة قرون فى حالة وثلاثة فى حالة أخرى ، فإذا حسبنا حساب " تسارع" معدلات التقدم العلمى والتكنولوجى وجدنا المسافة تتضاعف بما يخلجنا ويحبطنا .

لكننى ممن يعتقدون أن قدرأ من الشجاعة والقدرة على تحدى السائد والمألوف والمتعارف عليه ، وبعضا من التخلّى عن " الطهطاوية" اللولبية يمكنها أن تنقلنا نقلة نوعية نحو آفاق التقدم ، وبسرعة أكثر إسرعا مما نتخيل.

فقط أأحذر من أن البعض يتصور أن تقدمنا يحتاج فقط إلى استيراد بعض من تكنولوجيا الغرب .. وهذا وهم فالبدوى إذا ماأناخ راحلته وركب الكاديلاك يبقى كما كان ، وبكل ما يغلف عقله من بدائية متخلفة واستناد إلى الخرافة وتقييد بالسائد. طالما بقى عقله معطلا عن الفعل الناقد والمنتقد للسائد ، وعاجزا عن فهم متطلبات خوض المعركتين الأساسيتين .. الإصلاح الدينى .. والتنوير العقلى .

إن تخلفنا هو فى واقع الأمر تخلف حضارى وليس معرفياً فهناك كثيرون من مثقفى بلادنا يدرسون الفيزياء أو علوم الفضاء وفق أحدث منجزاتها فإذا ماتركوا "المعمل العلمى" وعادوا إلى حياتهم اليومية تحدثوا عن السحر ومارسوا اليقين بالخرافة ، ويشروا بالتخلف الفكرى والعقلى ومثل هؤلاء ليسوا مؤهلين بأى حال من الأحوال لتحقيق عملية " خلق" علمى .. فهم فقط طلاب يدرسون أو يجتزون المعرفة المصنوعة لدى الغير .. أنهم عاجزون حضاريا وعاجزون عقليا عن الابتكار والخلق ، لأن الابتكار والخلق يحتاجان إلى عقل قادر على تحدى المألوف وعلى رفض السائد والمتوارث والتطلع نحو جديد مستقبلى.

نحن لا نحتاج إلى مجرد استيراد تكنولوجيا .. وإنما نحتاج أساسا إلى تقليص دور الخرافة ، وإلى تقليل أو إلغاء هامش "

الحرىات" التى يقف العقل خائفا أمام فحصها فحصا انتقاديا .

" كلما زاد عدد المحرمات زاد تخلف المجتمع " (٦)

وإذا كانت مجتمعاتنا تمتلك حساسية فائقة إزاء إعمال العقل (لاحظ ماحدث لبعض من حاولوا إعمال عقولهم: طه حسين - على عبد الرازق - محمد أحمد خلف الله - نصر حامد أبو زيد - فرج فوده ..) فإن هذه الحساسية تتضاعف إذا ماالتجه العقل الانتقادى نحو مجالات الدراسات الدينية أو السياسية . ومن هنا فأننا نتوارث - وبرضاء لأدري مصدره - محرمات تمنع أنفسنا بأنفسنا من الاقتراب منها . (ألسنا طهطاويون؟)

فهل نتجاسر على كسر الحاجز الوهمى الذى يقيد عقولنا عن فحص ومناقشة وربما انتقاد العديد من الموضوعات التى إصطلحنا أو توطأنا على أن اعمال العقل إزاءها ليس مقبولا ، ولا مسموحاً به؟

فإن فعلنا ذلك نكون قد اقتربنا كثيرا .. بل وكثيرا جداً من الطريق المؤدى لتقدم حقيقى ومندفع نحو الامام . ذلك أننى أعتقد أن مانعائى منه ليس تخلفا تكنولوجيا ، وإنما هو بالأساس نقص فى استخدام الأدوات العقلية وفى التعامل بها مع الكون .. والحياة . إنه تخلف حضارى كما قلت لن يشفيانا منه استيراد كل أدوات التكنولوجيا واستخدامها .. فذلك لايفيد إلا إذا نجحنا أولا فى استخدام العقل استخداما يطلق سراحه ويحرره من كل قيد إلا العقل نفسه ، ويجتاز به حاجز الوهم بأن ثمة مجالات لامجال لإعمال العقل فيها .. فطالما حجب العقل عن الفعل الانتقادى بقينا على عجزنا وإن امتلكننا - غير الاستيراد - كل تكنولوجيا الأرض.

أن اطلاق سراح العقل وتفصيله سواء فى مجال التجديد الدينى (أى التجديد فى فهم المعتقد الدينى والتعامل معه فى إطار معاصر ومتلائم مع مانحن فيه زمانا ومكانا) أو فى مجال الاستنارة وغرس غابات التنوير العقلى .. وإطلاق سراح الاستنارة ، وإباحة النظر الانتقادى فى مختلف المجالات ، وإحترام الآخر .. والانحناء أمام حقه فى القول والفعل ، أن تفعيل العقل هو مايمكنه أن يسرع بنا وفى كل المجالات نحو آفاق غير محدودة.

ذلك أن أول طريق التقدم هو تخطى حاجز الخرافة والأسطورة والتغلب على مبطلات دور العقل .. والاندفاع بالعقل نحو آفاق رحبه لايقبده فيها سوى العقل نفسه.

فهل نستطيع؟

بل هل نتجاسر؟

قد تكون الاجابة بنعم أو .. لا .. لكن المؤكد عندى أنه بدون ذلك ، وبدونه كله غير منقوص لن نستطيع ولو بأى قدر أن نتلاءم مع القرن القادم ، وكأننا إستطعنا أن نتلاءم مع الحاضر أو حتى مع ماضى من سنوات. لكن الاغتراب المقيبل سيكون أشد قسوة ، وسوف يجعلنا أكثر تخلفا حتى عما نحن فيه من تخلف متخلف.

القرن القادم آت . لن نستطيع إيقاف مسيرته ، فقبل أن يدهمنا لنحاول أن نفعل شيئا يقترب بنا ولو قليلا عما يتحتم علينا أن نفعل. فلنحاول.

الهوامش:

* قدمت هذه الورقة لدوة : تحديات ورهانات القرن الحادى والعشرين - تونس ٤-٥ نوفمبر ١٩٩٨

(١) مجلة الهلال - نوفمبر ١٩٩٧ - مقال : محمود الشرقاوى - محنة الفكر التقدمى فى مصر.

(٢) راجع : رفاعة رافع الطهطاوى : تخلص الابريز فى تلخيص باريز وأيضاً : متاحج الألباب المصرية فى مباحج الأذاب العصرية.

(٣) مثل: رفاعة رافع الطهطاوى - أنوار توفيق الجليل فى سيرة بنى اسماعيل.

(٤) رفاعة الطهطاوى : تخلص الابريز - طبعة ١٩٥٨ - القاهرة - ص ٩٧

(٥) د. مراد وهبه - جرثومة التخلف . مكتبة الأسرة . القاهرة ١٩٩٨ - ص ١٩

(٦) د. مراد وهبه - المرجع السابق - ص ١٥

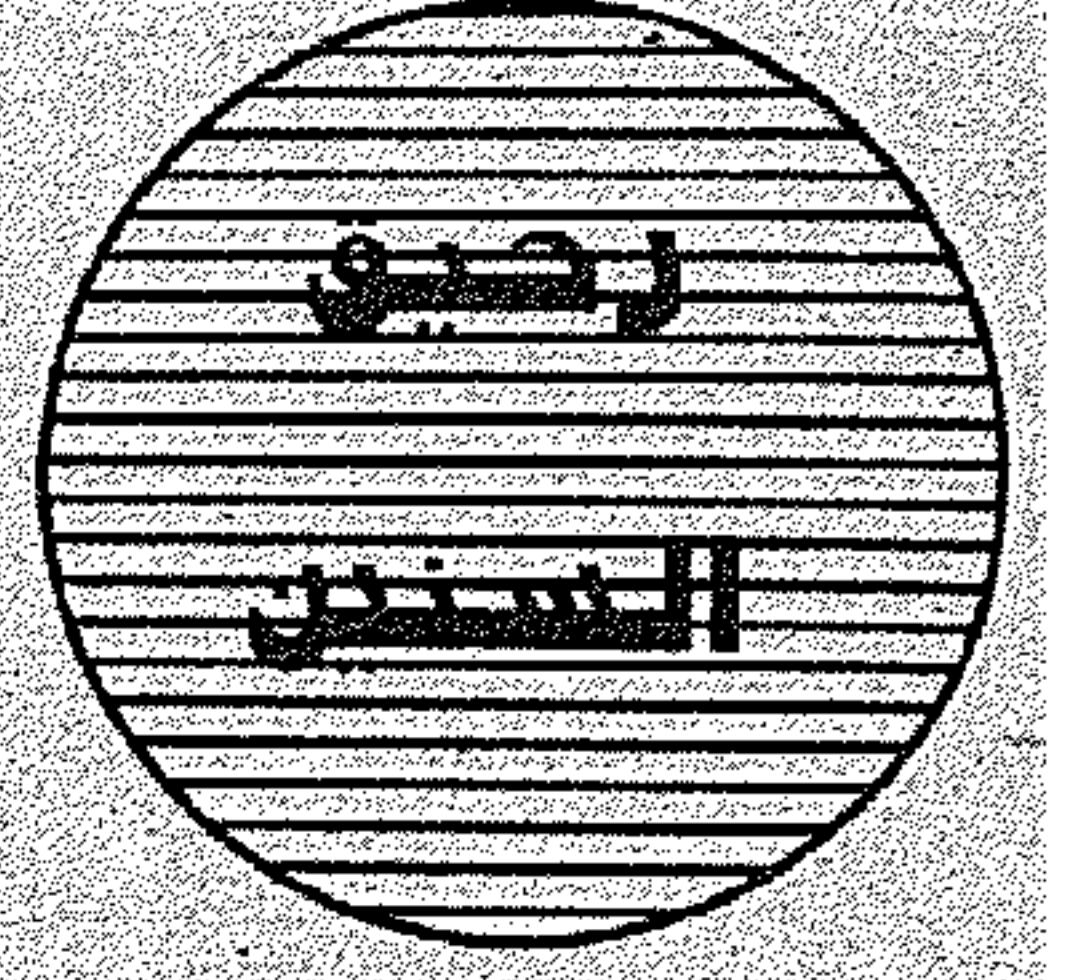
يعتذر د. رفعت السعيد عن

عدم مواصلة كتابة أرشيف

اليسار ، لفترة يستجمع فيها

مزيدا من الأرشيف.

القرن العشرون



قذائف كيماوية .. بعد تعطيلها

نعم - ليس هناك ما يميز يوم نهاية أي عام أو عقد أو حتى قرن عن أي يوم آخر. ولكن هذه الأيام تمثل «مسؤقات» أو «ندرات» يجتمع فيها المهتمون بشئون دولهم وعالمهم لستحاوروا عن الماضي وليخططوا للمستقبل. ويزيد من سعة وأهمية دوائر هذه الحوارات اليوم، أننا لسنا فقط في نهاية قرن، بل نحن في نهاية الألفية الثانية الميلادية. وفي تقييمنا للقرن العشرين، فإنه يكون من الأفضل أن نقيمه من وجهين:

أولاً- أثره على الإنسانية بشكل عام.

ثانياً- أثره على العالم النامي الذي

نعيشه وعليها هنا في مصر.

وسنكشف بعد تفكير بسيط أن أهم جزء في هذا القرن هو نصفه الثاني الذي ما زلنا نعيش آثاره. وهو الذي سيحدد مسارنا في العقود القريبة المقبلة.

الآثار العامة على الإنسانية

في هذا المقال سنناقش أثر القرن العشرين على الإنسانية، وفي مقال مقبل سنناقش أثره علينا.

قبل استحداث تكنولوجيا الزراعة منذ حوالي عشرة آلاف عام، كان تعداد الجنس البشري *Homo Sapiens* على الكرة الأرضية لا يزيد عن عشرة ملايين فرد رغم ظهور هذا الجنس قبل ذلك بما يقرب من مليون سنة. كان هذا العدد هو كل ما تستطيع أن توفره الموارد الطبيعية من الغذاء الذي يقيم أود الجنس. في نهاية القرن العشرين أصبح عدد سكان الأرض يقرب من ستة بلايين فرد. يعني هذا ببساطة أن العلم وتكنولوجيا الزراعة مسئولان عن إعاشة ما يزيد عن ٩٩٪ من البشر. وأغلب وأهم جوانب النمو في علوم التكنولوجيا الخاصة بالزراعة تم في القرن العشرين فيما يطلق عليه اسم «الثورة الخضراء».

صاحب هذه «الثورة الخضراء» تنظيم الصرف الصحي وتوفير المياه النظيفة وقبول الأسس العلمية للتشخيص والعلاج مما أدى

إلى تحسين ظروف المعيشة في العالم أجمع خصوصاً في عالم الشمال. لقد اختفى تماماً الجندري من الكوكب، وقل جدا عدد المصابين بشلل الأطفال والسعال الديكي والحمى القرمزية وروماتيزم القلب والحصبة والزهرى والتيفوئيد والسل. وقد صاحب هذا بكل أسف ازدياد في نسبة التدخين والتدخين مسئول اليوم عن ثلاث ملايين وفاة كل سنة. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن الرقم سيرتفع إلى عشرة ملايين في عام ٢٠٢٠. ولعله من المثير للتفكير أن أكبر ممولى الحملة ضد كلينتون كان شركات الدخان وأن المدعى المستقل ستار كان يعمل كمحام لهذه الشركات، وقد حاول كلينتون أن يحد من نشاط هذه الشركات وأن يستصدر تشريعات تعويض ضحاياها.

ولكن بشكل عام، فإن التقدم يفوق النكسات. كان متوسط الأجل المتوقع *Life Expectancy* في الولايات المتحدة وأوروبا في عام ١٩٠١ حوالي ٤٥ عاماً وأصبح الآن حوالي ثمانين عاماً. ومع ذلك فلا بد لنا أن نتذكر أن ٤٠.٠٠٠ طفل يموتون كل يوم - نعم كل يوم - بلا داعي وأنه يعيش على الكوكب بليون إنسان لا يجدون كفايتهم من الغذاء.

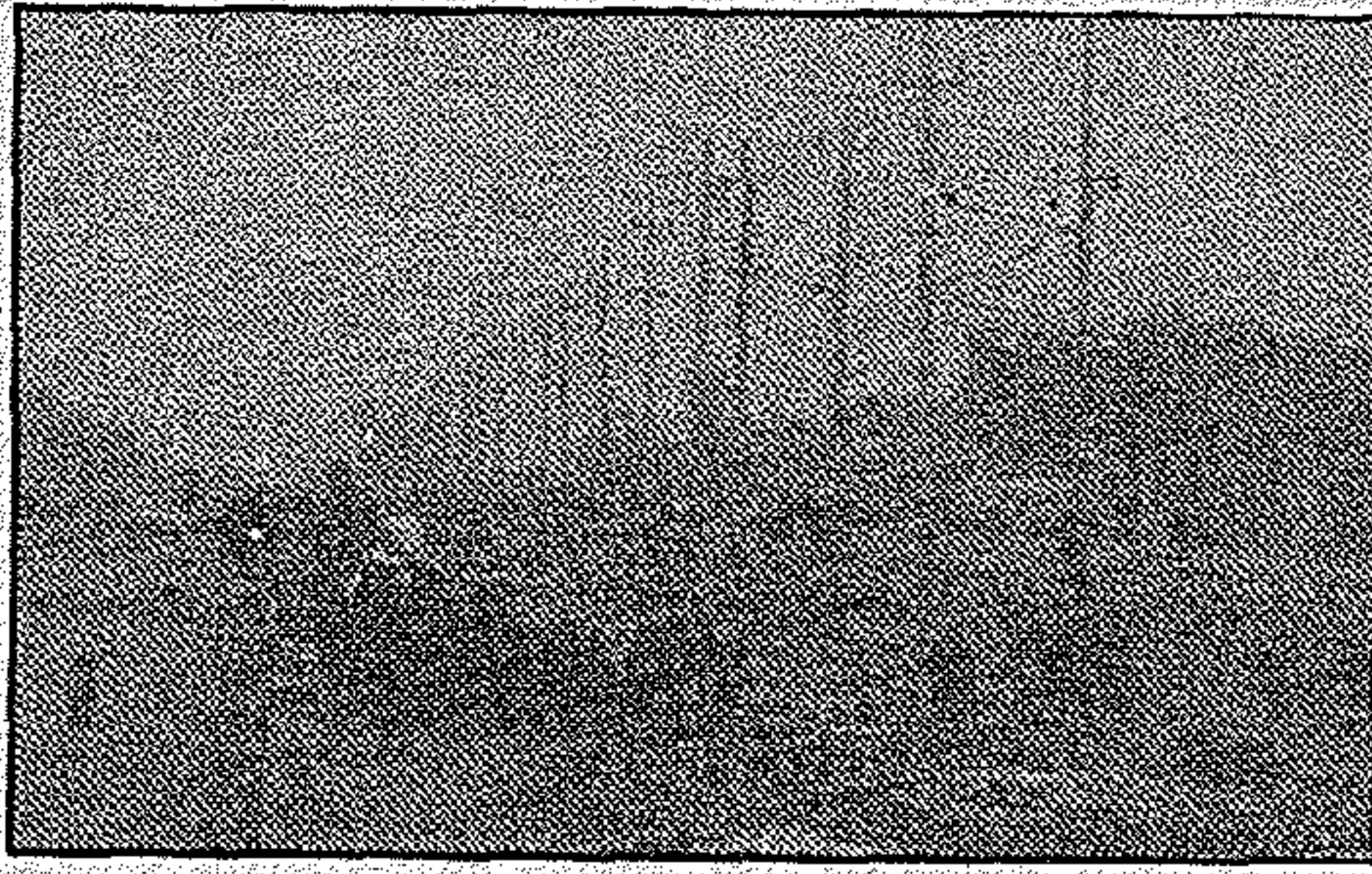
ولقد تقدمت تكنولوجيات العلاج تقدماً

رائعاً. فنعيش بيننا اليوم مئات الألوف بكلى منقولة لهم من مستطوعين وموتى، ويعيش ألوف بأكباد منقولة من موتى، ويعيش مئات بقلوب منقولة من موتى.. أما عندنا في مصر فلقد شل المتمسحون بالدين هذه التكنولوجيا فكدت أن تتوقف نقل القرنية، أبسط أنواع نقل الأعضاء وأبجحها والتي تبلغ نسبة النجاح فيها ٩٥٪ والتي تحول الأعمى إلى مبصر، وعسى ألا ينجح هؤلاء في إيقاف أهم عمليات نقل الأعضاء الأخرى: نقل الدم.

ولقد انتشرت خلال القرن وسائل نقل المعلومات والثقافات من الراديو والجراموفون إلى التلفزيون والفيديو والانترنت والاسطوانات المضغوطة *compact discs*. ورغم هذه الزيادة في هذه الوسائل فلا زال للكتاب قيمته في الغرب وإن كان النشر يواجه المشاكل في عالم الجنوب.

ولقد حققت كافة العلوم تقدماً مذهلاً خلال القرن العشرين. فلقد وضعت أسس علم الفيزياء الحديث في بداية القرن بنظرية النسبية (الخاصة والعامة) وميكانيكا الكم. وتحقق في هذا القرن معرفة مكونات الذرة من بروتونات ونيوترونات في النواة، تدور حولها إلكترونات. ثم تم بعد ذلك اكتشاف الكواركات وغيرها من الجسيمات الصغيرة قصيرة العمر. وتمكن الإنسان من توليد الطاقة الانشطارية *Fission* والطاقة

د. سمير حنا صادق



أثار العقربات على
مستويات المعيشة
وتدهور الأوضاع الاقتصادية

ريجان بحرب الكواكب في مسار الأمور في العالم.

ورغم عدم استعمال الأسلحة الذرية فان الأسلحة الكيميائية قد استعملت بالفعل وكان أهم مستعملها هو الجيش الأمريكي في الهند الصينية . ولقد أذاعت السي . أن . أن مجلة تايم منذ شهر تقريراً عن استعمال الغازات السامة في لاوس وكمبوديا خصوصا ضد الجنود الأمريكيين الذين هجروا وحداتهم إلى صفوف الأهالي باعتبارهم عناصر خطرة جدا . ولكن المؤسسة العسكرية الأمريكية أرغمت السي . أن . أن ، على سحب التقرير بعد ذلك بزعم عدم التأكد من صحته .

ولقد انتشر بفضل تدخلات عناصر المخابرات الأجنبية لقتل العنصرى الإنشئ والدينى (أفغانستان- لبنان- رواندا- يوغوسلافيا- السودان . إلخ) لدرجة غير مسبوقة حتى في عصور الظلمات .

وأصبح للقتل الاستراتيجى بالصواريخ ميزة هامة ، هي بعد القاتل عن المقتول . ولقد تسبب طيار واحد في قتل وتشويه مئات الألوف في هيروشيما دون أن يرى أحدا منهم وأدى هذا إلى حرمان المشاعر الإنسانية من الظهور لايقاف هذه العمليات الاجرامية . ويكفى أن نتذكر ما حدث في العراق (قتل ربع مليون) وفي قانا . ولقد قتل خلال القرن العشرين حوالى ١٥٠ مليون شخص .

لم يبق لنا إلا أن نتذكر أن ميزانيات الحرب في نهاية القرن تبلغ ما يقرب من تريليون دولار في السنة . والتريليون = ألف بليون ، والبليون = ألف مليون ، والمليون = ألف ألف .

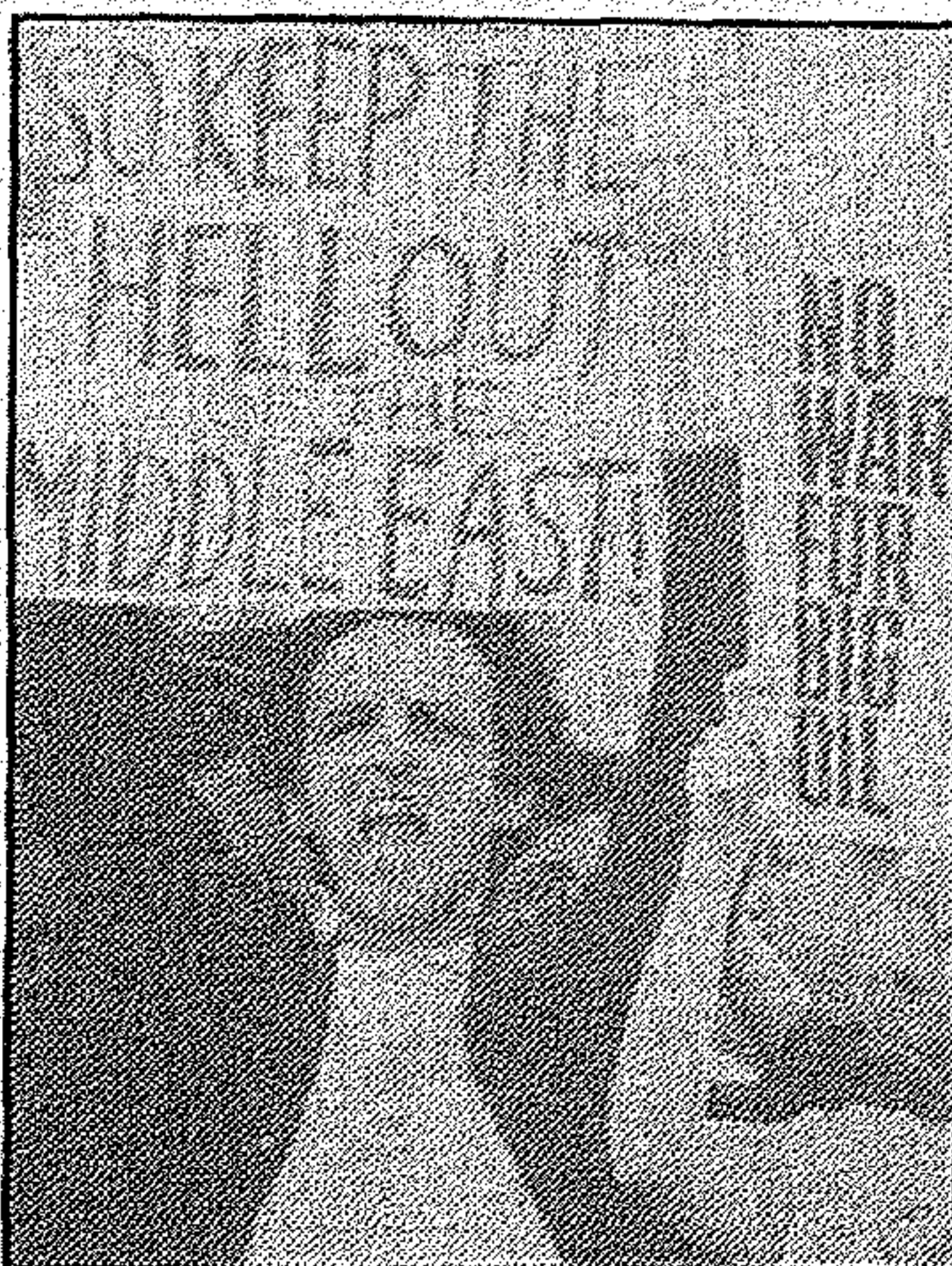
تصور أيها القارئ العزيز ما كان ما يمكن أن تسعد به البشرية لو صرف على رفاهيتها جزء صغير من هذه البلايين . ويتحدثون عن نهاية التاريخ!!

أكسيد الكربون وتحوله باستعمال طاقة الشمس إلى مواد غذائية تتغذى عليها الحيوانات البحرية الصغيرة .

ولكن هذا التقدم العلمى والتكنولوجى قد صاحبه انفجار فى وسائل القتل وصلت بها إلى مستويات لم يكن أحد يتصورها . وكانت القيادة فى تقدمها فى يد المؤسسة الصناعية العسكرية فى الولايات المتحدة . وفى عام ١٩٠١ لم تكن هناك لا طائرات ولا صواريخ وكانت أقوى المدافع ترسل قذائفها لعدة أميال تقتل بها عددا محدودا من الناس . وفى عام ١٩٧٠ أصبح فى العالم ما ينيف على ٧٠٠٠ سلاح ذرى يكفى كل منها لآباداة مدينة كاملة . وقد وضع جانب كبير منها بالفعل على صواريخ فى غراصات وفى مخابئ تحت سطح الأرض وأصبحت قادرة على الوصول إلى أى مكان على سطح الكرة الأرضية . وهذا علاوة على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية .

صحيح أن الأسلحة الذرية لم تستعمل إلا فى هيروشيما وناجاساكي ولكن التهديد بها موجود ولعلنا نذكر الدور الذى لعبه تهديد

مظاهرات ضد الحرب فى الشرق الأوسط



الاندماحية Fusion . ولقد أدت دراسات التحليل الاشعاعى- Radio active de- cay إلى تقدير عمر الأرض (حوالى ٤.٦ بليون سنة) وعمر الصخور وعمر الحياة على الكوكب (٤ بليون سنة) .

ولعل أعظم وأهم اكتشافات القرن العشرين هو اكتشاف طبيعة ووظيفة ال. د. ن. أ. D.N.A (Desoxy ribo Nucleic Acid وهو الشريط الوراثى المسئول عن نقل الخواص الوراثية لكافة الأحياء . ولقد تمكن العلماء من فك طلاسم الشفرة الوراثية لهذا الشريط وأمكن استغلاله فى الصناعة (صناعة الانسولين البشرى- صناعة هرمون النمو) واقترب العلماء من رسم خريطة كاملة للشريط الوراثى للإنسان . ولعل أهم نتائج اكتشاف الشريط الوراثى هو تأكيد وحدة الحياة فالشريط الوراثى للإنسان يمكن للشجرة أن تقرأه وهو أيضا يتفق تماما فى ٩٨٪ منه مع الشريط الوراثى لبعض الثدييات الرئيسية Primates .

ومن أهم اكتشافات القرن أيضا رسم خريطة شبه كاملة لمخ الإنسان والوظائف التى يقوم بها . فإذا كان مقر « الذات » هو المخ ، فإنه قد تحقق بذلك ما يجعل الإنسان قريبا من أن « يعرف نفسه » . وعلاوة على القيمة النظرية لهذه الاكتشافات التى أدخلت علم النفس Psychology فى مجالات علم وظائف الاعضاء Physiology ، فإن تطبيقات هذه الاكتشافات فى مجال الطب النفسى Psychiatry قد انتقلت به إلى مجالات التشخيص والعلاج العلمى والكيميائى أحيانا للعديد من الأمراض .

ولقد تمكن العلم من اتخاذ بعض خطوات فى اتجاه مواجهة بعض أخطار البيئة ولعل أخطرها هو ظاهرة التلوث Green house effect التى تستودى إذا لم تتوقف إلى ارتفاع درجة حرارة الكوكب مما سيتسبب فى ارتفاع سطح الماء فى البحار والمحيطات وشرق جزر ضخمة ومدن ساحلية هامة وانتشار الأمراض والكوارث الجوية .

أما الكارثة الأخرى التى تهدد الكوكب والتى بدأت تظهر نتائجها بالفعل فهى اتساع ثقب الأوزون الذى سيؤدى إلى ارتفاع عدد المصابين بسرطان الجلد وكاتراكت العين وإلى قتل أحد أهم حلقات الدورة الغذائية وهو العوالق وحيدة الخلية Planktons التى توجد منها تريليونات فى الأماكن السطحية من مياه البحار والمحيطات والتى تمتص ثانيا



.. نحن نضحى من أجل من لا يريد. ونتكلم مع من لا يسمع. ونختلف مع من لا يقبل سوى الطاعة المطلقة. وتبدلو الصورة مأساوية حقاً. لو أن الناس تحس بعذابنا لهان الأمر. لهان كل العذابات. لكن الناس بعيدون عنا. وكلماتنا ماذا تجدى؟ هل تقنع أحدا؟ أم هي للتاريخ فقط كي يقول مؤرخ مغرور بعد سنوات.. كانوا يقولون الصدق.

رفعت السعيد
«السكن في الأدوار العليا»

رفعت السعيد

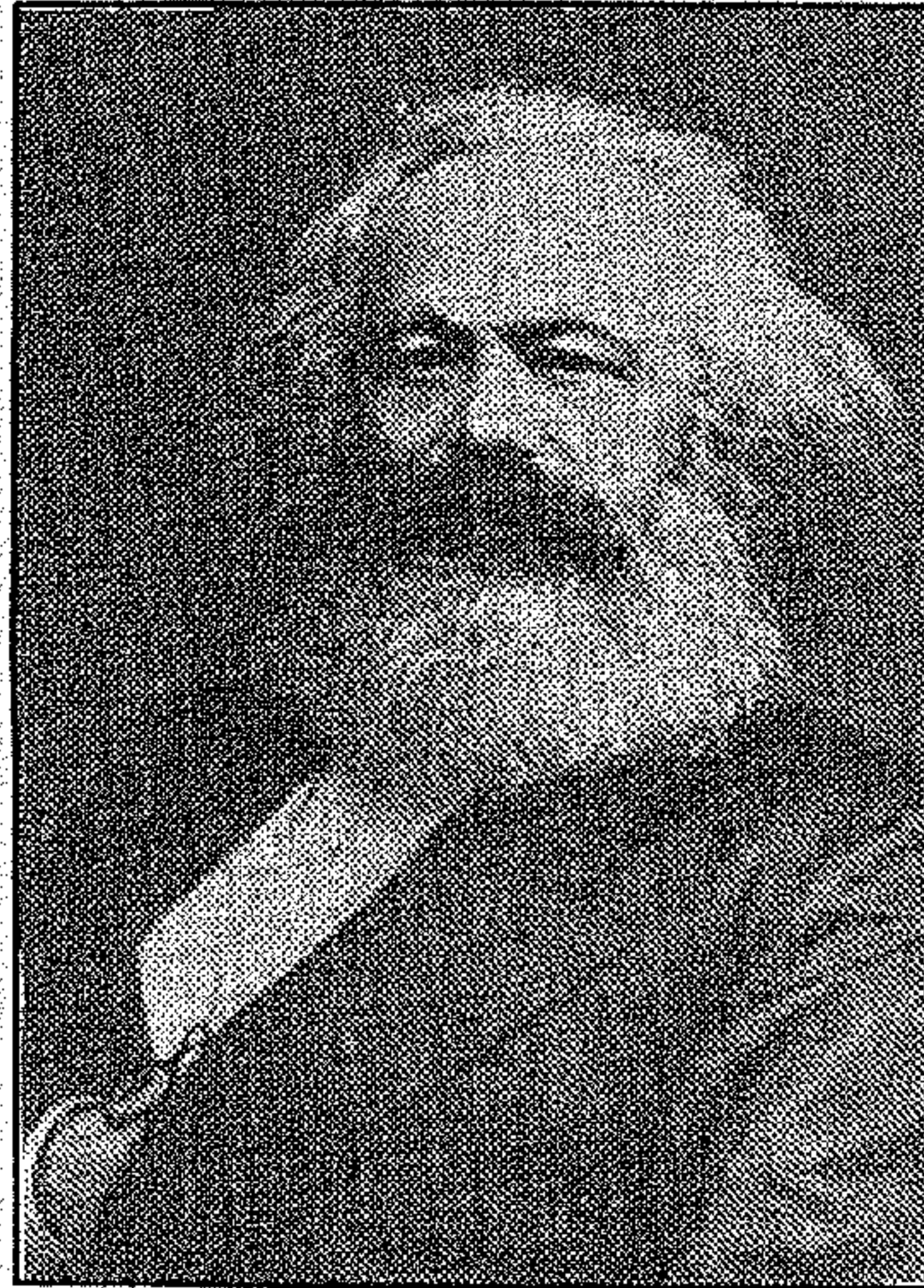
والبحث عن حورس ماركسى

مخايلوفسكى نوفمبر ١٨٧٧ حيث ينتقد ويرفض فيه صراحة هؤلاء الذين يريدون تحويل مخططة التاريخى .. إلى نظرية فى فلسفة التاريخ عن المسار العام المقدر على كل شعب أن يقطعه مهما تكن الظروف التى يجد نفسه فيها فهناك خطوط متعددة للتطور ، فكل التنبؤات مشروطة بتعدد الملبسات وما من نزعة قدرية ، فما يحدث فى المستقبل هو نتيجة لما يفعله الناس فى صراعهم الاجتماعى (١).

أما «المجلد» فلم يكن أبداً يخضع للقواعد الجامدة ، ولم ينظر أبداً إلى القواعد العلمية يوماً على أنها قواعد مطلقة ، بل عمل بلا كلل لتطوير نظرية الثورة . وكان يؤمن بأن التجارب الجديدة واحداثها لتغير فى الحياة الاجتماعى يتطلب الدراسة المستقصية .. وقد وجه النقد القارس لمن يجعلون من نظريته ونظرية ماركس عقيدة جامدة ، ويحولونها إلى مجموعة من القواعد التى لا تقبل التفسير ، ولم يتجاهلون الجديد فى العالم ، الظروف التى تطرأ ، والمطالب الاجتماعى التى تحد. ولم تكن تنقصه أبدا الشجاعة اللازمة لمراجعة أفكاره فى ضوء الحقائق الجديدة والظروف المتغيرة ، أو عندما يطرح الواقع قضايا لم تكن متوقعة» (٢).

ورما استنتاجا مما سبق، استجمع رفعت السعيد كل ما يملك من قدرة على التحدى ليحيط عن تساؤله «ماركسية ماركس» ماذا تعنى؟ هل هناك ماركسية مغايرة ، يحيط عن ذلك التساؤل بنعم . بل ويكاد يقول انه «بدون الاقرار بوجود ماركسيات عدة لا أمل» كتابات عن الماركسية ص ١٥.

ولا يعنى ذلك أن نتسارع فى نهج من أجل مغايرة مفتعلة أو منفعة . بل تعنى أن كل مجتمع



كارل ماركس

وتوريز . وكاستقرو الخ أم بعض منها ؟ وأى بعض؟ كتابات عن الماركسية ص ١٠٥) وبجيبنا رفعت أن «الماركسية ليست أكثر من كونها نظرية . أو ايديولوجية .. أو بالدقة رؤية للعالم ومنهج للتفكير يعالج كيفية تغيير هذا العالم (كتابات عن الماركسية ص ١٠٥) وأن كتابات الماركسيين العظام السابق ذكرهم يجب أن ننظر إليها بهدف الاهتداء والاسترشاد وليس الاقتداء. لماذا؟ لأن هذه الكتابات ترتبط فى واقع الأمر بشخصيتها وزمانها ومكانها ولا يمكن أن نعتبرها كتابات مقدسة أو وصفاً سحرية تصلح لكل زمان ومكان. يذكرنا ذلك بخطاب ماركس إلى

أيمن فايد

تأتى كتابات رفعت السعيد الأخيرة فى إطار اجتهادات المفكرين الماركسيين والاشتراكيين على مستوى العالم عامة والعربى خاصة لمحاولة تجديد وتطوير الفكر الماركسى بشكل يتفاعل ويؤثر فى الواقع الاجتماعى المعاصر، فى ضوء المستجدات العالمية الراهنة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية السابقة وما ترتب على ذلك من ازدياد الرأسمالية العالمية توحشا وهمجية.

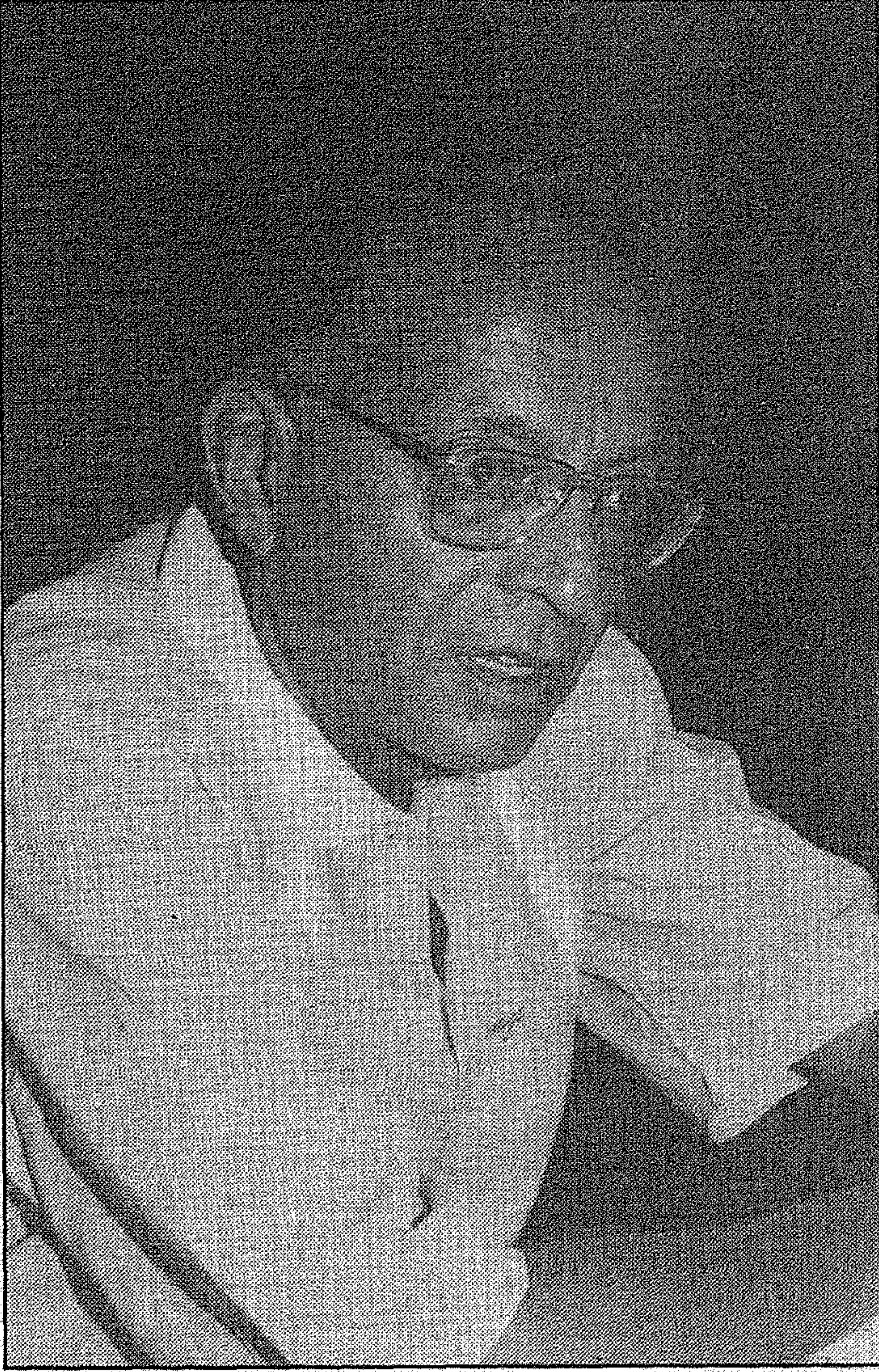
والحقيقة أن رفعت السعيد يطرح فى هذه المؤلفات اشكالية بالغة الخطورة والأهمية تتمثل فى محاولة التوصل إلى ماركسية مصرية معاصرة تتفاعل بنجاح مع واقعها الاجتماعى بمكوناته البنيوية الخاصة فتصبح بذلك قادرة على اقناع الجماهير وجذبهم إليها . تلك الاشكالية تشتمل بدورها فى اعتقادى على عدد من المحاور الرئيسية وهى:

أ- النص الماركسى .. الثابت والمتحول.
ب- نقد التجربة السوفيتية والستالينية.
ج- استعراض نقدي للتجربة الماركسية المصرية.

د- طرح قضايا ملحة على الفكر الماركسى المصرى المعاصر.
وسوف نتناول المحاور السابقة بالتفصيل فيما يلى.

أولاً: النص الماركسى .. الثابت والمتحول

يعود بنا د. رفعت السعيد إلى البدايات فيتساءل «ماهى الماركسية؟ هل هى كتابات ماركس كل كتاباته هو والمجلد ، ولينين وستالين وماوتسى تونج وهوشى منه وتوليأتى



رفعت
السعيد

له آلياته الخاصة ، وله مكونه الوجداني والثقافي والفكري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي مغاير لغيره. فما من مجتمعين يتطابقان معا في التفاصيل (كتابات عن الماركسية ص ٥) . فحتى ثمرة العنب يختلف مذاقها من تربة لأخرى ومن بلد لآخر ، فما بنا برؤية للعالم وللمجتمع تستهدف تغييره واقعيًا إلى الأفضل؟!.

والحقيقة أن الماركسية لها فحوى ناقد للرأسمالية - وإن تعددت أشكالها ونباينت- وكذلك لها مفهوماتها وقوانينها العامة التي تشكل جوهرها الثابت مثل الديالكتيك والصراع الطبقي والاغتراب الرأسمالي وضرورة (ولا أقول حتمية) الوصول إلى الاشتراكية .. إلخ ، تلك المفاهيم والقوانين « إذا وضعت موضع التطبيق، أو اختبرت في واقع الحياة أثبتت صحتها وقدرتها على التطور الخلاق ، وهي لم تزل كذلك ، وهي لم تزل المخرج من حالة التردى الحالية (ماركسية المستقبل ص ٩) بشرط أن يتخذ التطبيق طابعاً انتقادياً وليس انتقائياً . فانك إذ تحاول وضع القانون العام الماركسي على محك الواقع فانك لا تستخدمه مستسلماً لصحته المطلقة ، حتى ولو لم يتفاعل بالقدر الكافي مع الواقع الواقعي . وإنما أنت في كل مرة تدخله في تجربة ، فان تواءم مع الواقع كان بها ، وإلا لجأنا كما يلجأ الفقهاء المسلمون إلى «التأويل» أي محاولة صقل القانون العام ، وإعادة صقله ، وربما إعادة تشكيله ليتلاءم مع الواقع الجديد (كتابات عن الماركسية ص ٩) . ونلاحظ هنا أن رفعت يقول إعادة صقله أو إعادة تشكيله ولم يقل الغاء . والفارق شديد الاتساع بين التعبيرين.

الثابت إذن في الماركسية هو جوهرها النظري ومفهوماتها وقوانينها العامة التي ستبقى طوق النجاة في دوامة التفسيرات الطوقانية الراهنة، أما المتحول فيها فهو ما تفرض الممارسة الواقعية علينا ضرورة تحويله وتطويره وبلورته بما يتفق مع خصوصية البنية الاجتماعية للمجتمع الذي نحاول التطبيق فيه من ناحية وعلى ضوء النظرية الماركسية من ناحية أخرى في وحدة جدلية لا تنفصم عراها . ولزيد من الايضاح أمثل ما سبق في شكل المعادلتين التاليتين:

أ- التراث النظري الماركسي + الممارسات التاريخية السابقة والحالية = الثابت في الماركسية.

ب- الثابت في الماركسية + ممارسة واقعية في بنية اجتماعية محددة = المتحول في الماركسية.

أمسا البعض الذي ينظر إلى النص الماركسي باعتباره « مقدسا » لا يمكن المساس به ولا يتقبل تمييزاً فيه بين ما هو ثابت وما هو

متحول ، فلا أبلغ من كلمات رفعت السعيد عن مقدس النص الماركسي حيث يقول عن هؤلاء إنهم : « بذلك لا يخافون العقل والعلم والزمان والمكان والواقع فسحسب .. وإنما يخافون كذلك الماركسية أيضا (كتابات عن الماركسية ص ١٥٩) .

ثانياً: نقد التجزية السوفيتية والستالينية

نعم .. انهار الاتحاد السوفيتي انهياراً مسدوياً ، ولكن .. هل طبقت حقاً النظرية الماركسية فعلياً وواقعياً هناك ؟ يقارن لنا رفعت السعيد بين أهم ما نادى به النظرية الماركسية وبين ما تم تطبيقه في الاتحاد السوفيتي المنهار فنجد العديد من الاختلافات بل والتناقضات الجوهرية والأساسية بين

النظرية والتطبيق السوفيتي. فبينما تؤكد النظرية على ضرورة زوال الدولة نجدها لدى السوفييت تتعزز وتزداد استبداداً، وبينما كانت السلطة في النظرية لمندوبين منتخبين من وعن الجماهير يحق للشعب إلغاء تفويضهم كانت السلطة السوفيتية متمركزة في حزب سياسي تعالي على الجماهير وانفصل عنها، وعاشت كوادره كأباطرة على الرغم من النص الماركسي الذي يؤكد على ضرورة ألا يحصل هؤلاء على أجر يزيد عن أجر العامل العادي، وهناك فضلاً عن ما سبق الكثير الكثير من التناقضات والاختلافات بين النظرية الماركسية وما كان من تطبيق سوفيتي.

وعلى الرغم من كل تلك التناقضات إلا أن الدرس الموضوعي لدولة أكتوبر ١٩١٧ لا

يمكنه التغاضي عن ما امتلكته من إيجابيات لا تحصى. وما حققته من انجازات رائعة على الصعيد البنائى والعسكرى والعلمى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والعلاقات الدولية (كتابات عن الماركسية ص١٠٦).

وإذا كانت الانتقادات المؤدجة تنهال الآن بغزارة على التجربة السوفيتية عموماً بهدف إلبائنها من ذاكرة البشرية قماماً، فإن هذه الانتقادات تزداد شراسة تجاه الفترة الستالينية تحديداً.

والحال أن أحداً لا يمكنه تبرير ما حدث إبان العهد الستالينى من تجاوزات وأحداث مهما كانت الانحازات التى تحققت أثناء هذه الفترة التاريخية من الاتحاد السوفيتى السابق. «ولكننا يجب أن نعترف بأن سياسة العنف الستالينى ونجاهل المعارضة وسحق الاحتجاجات الفلاحية، والعصف بما يمكن تسميته الظروف الموضوعية، والاطاحة برأس كل معارض أو متشكك.. قد تواكبت مع تقدم اقتصادى مذهل.

وتتأصل .. ففى عام ١٩٢٦ وصل الانتاج الصناعى السوفيتى بالكاد إلى ما كان عليه عام ١٩١٣ فى الزمن القيصرى . ولعل هذا يوضح بذاته مدى التدنى فى حجم ونوعية هذا الانتاج. وفى عام ١٩٣٩ تضاعف هذا الانتاج تسعة أضعاف أى ٩٠٠٪، بينما كانت الرأسماليات الغربية تحقق نمواً أقل بكثير فى هذه السنوات التسع.

فرنسسا ٩٣٢٪ انجلترا ١١٣٣٪ أمريكا ١٢٠٪ (كتابات عن الماركسية ص١٧٧).

كما أننا يجب أن نعترف أيضاً كما يقول روجيسه جبارودى بأن أرشيف القمع (الستالينى) الذى فتح للمرة الأولى ليتم تحليله فى مجلة «تاريخ» Historie فى سبتمبر سنة ١٩٩٣ على يد نيكولاورث أن الأرقام التى أعلن عنها فى ذلك الوقت قد تم تضخيمها بشكل لافت للنظر (٣).

ولكن فى نهاية الأمر يتفق الكثير من المفكرين الماركسيين المعاصرين سواء على المستوى العالمى أو العربى مع رفعت السعيد فى اعتبار أن «الستالينية» لم تكن بحال تطبيقاً للماركسية بل تحدياً لها وتعدياً عليها (كتابات عن الماركسية ص١٤٥) وعلى هؤلاء الذين يحاولون أن يحلموا بالكابوس الستالينى أن يراجعوا علاقة الماركسية بالستالينية ، وأن يقدموا لنا تصوراً عن تقدم ما ، أى تقدم ، بأى قدر يمكنه أن يتناقض مع الحرية والديمقراطية ،ومع اطلاق العنان لارادة الجماهير الحرة.. المتحررة من الخوف .. والقادة قانونياً وفعلياً على رفض ما هو خاطئ ،وعلى الاطاحة بالحاكم إن أخطأ أو

انحرف أو استبد (كتابات عن الماركسية ص١٨٨).

ثالثاً : استعراض نقدي للتجربة الماركسية المصرية

يستعرض رفعت السعيد تراث الاشتراكيين والماركسيين المصريين فيضع يده على سميتين محيزتين لهن يختصون بهما دون من هم محيطون بهن من رفاق عرب وأفارقة وهما ..

السمة الأولى: أنهم كما فعل احداهم يستقبلون الوافد أناسا كانوا أم فكرا ، ينفحصونه ، يتمثلونه (عملية التمثيل الغذائى هى هضم الشئ وامتصاصه) يتناقضون معه، ويتحللونه فى آن واحد. إنه ما يمكن تسميته فلسفياً «بالتناقض المتداخل» أو حتى «التداخل المتناقض» (لاحظ أنهم فعلوها دورما سواء مع الماركسية كنظرية ،أو مع التطبيق ،أو حتى مع القوى السياسية الحليفة أو العدو ،مع الوفد حيث انبتوا داخل جدرانها الطليعة الوفدية بسارية الاتجاه، وعبد الناصر حيث صارعود ، وصرعهم أحياناً، لكنهم تسللوا إلى خلايا الجسد والفكر الناصرى رغم أنه، وربما دون أن يشعر (كتابات الماركسية ص٣٤).

٢- السمة الثانية: هى اتخاذ المظلة الجماهيرية الأكثر اتساعاً سبيلاً للتلاحم مع الجماهير . فدائماً كان الشيوعيون المصريون أو التيار الأكثر حركية فيهم، يقيمون أبنية ديمقراطية واسعة لا تتبدى عليها سمات الماركسية ، ليتحركوا من خلالها، ويحركوا جماهير أوسع بكثير من طاقتهم كحزب شيوعى .هكذا عندما أسسوا اتحاد نقابات العمال عام ١٩٢٢ ليصبح قوة جماهيرية مؤثرة وقادرة على قيادة اضرابات شامخة هزت أركان النظام .. وهكذا فعلوا عام ١٩٤٦ عندما أسسوا «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» التى هزت مصر شعباً وحكماً ووجداناً ، ونجحت عبر مظاهرات كاسحة فى أن تطرد قوات الاحتلال البريطانى خارج المدن المصرية .. وهكذا فعلوا عندما أسسوا عام ١٩٥٠ حركة أنصار السلام ،وعام ١٩٥١ كتائب الأنصار فى بناء تنظيم الضباط الاحرار . (كتابات عن الماركسية ص٣٤، ص٣٥).

ثم ينتقل بنا رفعت السعيد ليفند اتهاماً طالما وجه للماركسيين المصريين وهو ارتباطهم الوثيق، تبعيتهم للاتحاد السوفيتى السابق. فيقول «نحن لم نأت إلى الماركسية كرد فعل لأحد، بل لقد سبقنا الاتحاد السوفيتى بكثير (وزع أول منشور شيوعى فى مصر فى مارس ١٨٩٤). وفى مصر كان أول استخدام للاشتقاق اللغوى العربى «اشتراكى» «اشراكية» أما كلمة «شيوعية» فقد اشتقت

أيضاً لغويًا فى مصر ،وإن سبقتها كلمة «إباحية» ليس بالمعنى الدارج ، وإنما من لفظ «إباحة» أى إباحة تملك وسائل الانتاج . ثم استقر استخدام كلمة (شيوعى) من (اشاعة الملكية) فى مصر. ومنها إلى البلدان العربية الأخرى.

وفى مصر صدر أول برنامج «اشتراكى» وتأسس أول حزب اشتراكى وأول حزب شيوعى فى كل افريقيا وكل البلدان العربية (كتابات عن الماركسية ص١٢٤).

«نحن أذن لم نأت إلى الساحة مقلدين لأحد. وبذلك فإن مصيرنا ليس معلقاً بمصير أحد. كذلك فقد اعتدنا على اتخاذ مواقف مستقلة أغضبت «الاحوة الكبير» (السوفييت) وظلت تخلق ظلالاً من عدم الألفة بينهم وبيننا.

(فى عام ١٩٢٨ اختلفنا مع مقولة ستالين حول اتجاه القضية الرئيسية ضد حرب البرجوازية الوفد .وفى ١٩٥٢ اختلفت حدود مع كل شيوعى العالم فأيدت ثورة يوليو بينما اعتبروها جميعاً انقلاباً أمريكياً وفى عام ١٩٥٤ تبذلت المواقف : نحن عارضنا ديكتاتورية عبد الناصر ، وهم أيده ناسين أو متناسين مسلكه الديكتاتورى ورفاقهم الذين كانوا يطحنون فى سجونهم).

وقد أعطانا هذا التراث قدراً (وإن ليس بالكبير) من الاستقلالية إزاء الاخ الأكبر (الحزب السوفيتى) .. وهو الأمر الذى جعل علاقتنا به متأرجحة دوماً .. وليست بذات الاستقرار الذى كانت عليه مع أحزاب أخرى مجاورة (كتابات عن الماركسية ص١٢٤، ص١٢٥).

ولكن كل هذا التراث المشرف لم يحل دون وقوع الماركسيين المصريين فى العديد من الأخطاء (وهل من تجربة نضالية على مدى التاريخ بلا أخطاء) لعل أخطرها تقديس الكشيسيرين منهم للنص الماركسى بل واستخدامهم لهذا النص كسوط يلهبون به ظهور رفاقهم ممن تجرأوا يوماً على مخالفتهم فى رأى فى حماس جعلهم فى انقيادهم المتطرف اليه يتناسون أبسط قواعد الحوار مما أدى إلى تشرذم صفوفهم فى وقت كانوا فيه فى أمس الحاجة إلى الوحدة والتماسك ، وعندما تحققت هذه الوحدة يوماً عام ١٩٥٧ لم يكتب لها الاستمرار لفترة طويلة حيث تم حل الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٦٥ ، بقرار لا يزال موضع جدل واسع لم يحسم بعد.

رابعاً: طرح قضايا ملحة على الفكر الماركسى المصرى المعاصر

يطرح رفعت السعيد فى مؤلفاته الأخيرة العديد من القضايا الهامة والملحة على الفكر الماركسى المصرى قد يمكن ايجازها فيما يلى.



فريدريك
إنجلز

قضية الديمقراطية

حيث يقول إن «استعادة الماركسية لدورها مرتتهن ارتهاناً متعلقا بإمكان تزاوجها مع الديمقراطية ودون مثل مثل هذه المزاوجة لا أمل ولا خلاص (اليسار، الديمقراطية، والتأسلم ص ١٣٧).

٢- قضية الاهتمام بالطبقة الوسطى

ففى مجتمعنا الراهن حيث الرأس مالية الطفيلية تفرز وحشيتها والاحباط .. لكنها بلا مخرج .. بل وبلا حزب سياسى يهتم بها ، وبمساكلها ويدافع عنها . فهل من المفيد أن نغد يدنا إليها .. يد واحدة فقط بينما اليد الأخرى تكون ممسكة فى تلاحم وثيق مع قضايا العمال والفلاحين .. وهل يتطلب ذلك منا بعضا من صياغات جديدة .. ومواقف جديدة لا تفقدنا موقفنا الثابت ولا حلفاءنا الأساسيين .. وإنما تكسبنا نفوذا جماهيريا وسط قوى جديدة ؟ (كتابات عن الماركسية ص ١٢٩).

٣- قضية حرية التفكير

حيث تبدو قضية «حرية التفكير» و«ليبرالية المناخ» و«حرية إعمال العقل» كقضايا بالغة الأهمية فى مجتمعنا الراهن خاصة فى ظل سيادة المناخ المتأسلم وارهابه للمفكرين والمثقفين والكتاب والفنانين .. فمن لهؤلاء سوانا نحن » (كتابات عن الماركسية ص ١٣٠).

٤- قضية الوحدة الوطنية

حيث تتجلى فى مجتمعنا الراهن كذلك قضية ومشكلات المسيحيين وحقوقهم فى المساواة كجزء من هموم المجتمع، وقد اثبتت التجربة والممارسة العملية أن أحدا لا يهتم بهذه القضية اهتماما جديا سوى اليسار (كتابات عن الماركسية ص ١٣٠).

وما لا شك فيه أن القضايا السابق ذكرها على درجة كبيرة من الأهمية تجعل من غير الممكن إغفالها أو تركها دون دراسة موضوعية وعلمية، تراعى خصوصية البنية الاجتماعية المصرية الراهنة بقدر ما تراعى منهجيتها الماركسية.

قراءة .. فاستنتاج

إنهم يقولون عنك يا أوزوريس
ولو أنك ترحل إلا أنك تعود ثانية.
ولو أنك تنام إلا أنك تستيقظ ثانية.
ولو أنك تموت إلا أنك تبعث مرة أخرى.
قف..

حتى يمكنك أن تسمع ما فعله حورس لأجلك.

إن حورس يجمع لك أضلاعك حتى يلم شمل
أجزاءك دون نقص فيك يا أوزوريس
انهض

إن حورس يحبك
من نصوص الاهرام

الماركسية ص ١١).

الهوامش

* اعتمدت بشكل رئيسى فى هذه الدراسة على كتابات د. رفعت السعيد التالية.

أ- ماركسية المستقبل : القاهرة ١٩٩١.

ب- اليسار .. الديمقراطية .. والتأسلم: كتاب

الأهالى . يناير ١٩٩٨.

ج- كتابات عن الماركسية : القاهرة :

١٩٩٨.

وسوف أشير إليها فى الدراسة ذاكراً عناوينها

ورقم الصفحة الموثق منها فقط تفاديا لكثرة

التكرار فى التوثيق.

١- ابراهيم فتحى : الماركسية وأزمة المنهج ،

الطبعة الثانية . القاهرة . دار النهر للنشر والتوزيع

١٩٩٤ ص ١١.

٢- مجموعة من الكتاب السوفييت : إنجلز

حياته وأعماله . ت . أسماحليم . القاهرة . دار

الثقافة الجديدة د . ت . ص ٧.

٣- روجيه جارودى : موجز تاريخ الاتحاد

السوفييتى : ت . نورا أمين . القاهرة. سلسلة

آفاق الترجمة . الهيئة العامة لقصور الثقافة .

ابريل ١٩٩٨ . ص ٥٩.

النص السابق استخدمه رفعت السعيد أكثر

من مرة وفى أكثر من موضع ، إلى الدرجة التى

دفعته للاعتذار عن ذلك للقارئ صراحة قائلا:

أعذر للقارئ لتكرار استخدام هذه الانشودة

الفرعونية فى أكثر من موضوع فهى موحية بصورة

تفرض نفسها فرضا (كتابات عن الماركسية

ص ٦٤) وأتساءل .. ترى من هو حورس الذى

يقصده رفعت السعيد؟ .. أهو جيل جديد من

الشباب المصرى الواعى ؟ .. أم هو مفكر ماركسى

مجتهد ومجدد ؟ أم هو رفعت السعيد نفسه؟

والحقيقة أننا لا نستطيع أن نحزم بصحة احدى

هذه الاجابات ، إلا أننا نعتقد أن حورس المقصود

ليس بجيل من الشباب ، ولا هو مفكر جديد ، ولا

هو حتى رفعت السعيد نفسه ، بل هو حزب فاعل

، متمسك ، نشط ، وجماهيرى ، تنصهر فيه ومن

خلاله وبواسطته كافة الجهود الواعية والمخلصة

التى تهدف إلى تغيير المجتمع المصرى فى إطار

ظروفه الموضوعية والتاريخية وخصوصية بنيته ..

فإلى حورس .. الحزب .. نتطلع ونتنظر ونمهد

الطريق.

أما عن كتابات رفعت السعيد الأخيرة- التى

لا أستطيع أن أزعم أنني قد استعرضت كافة

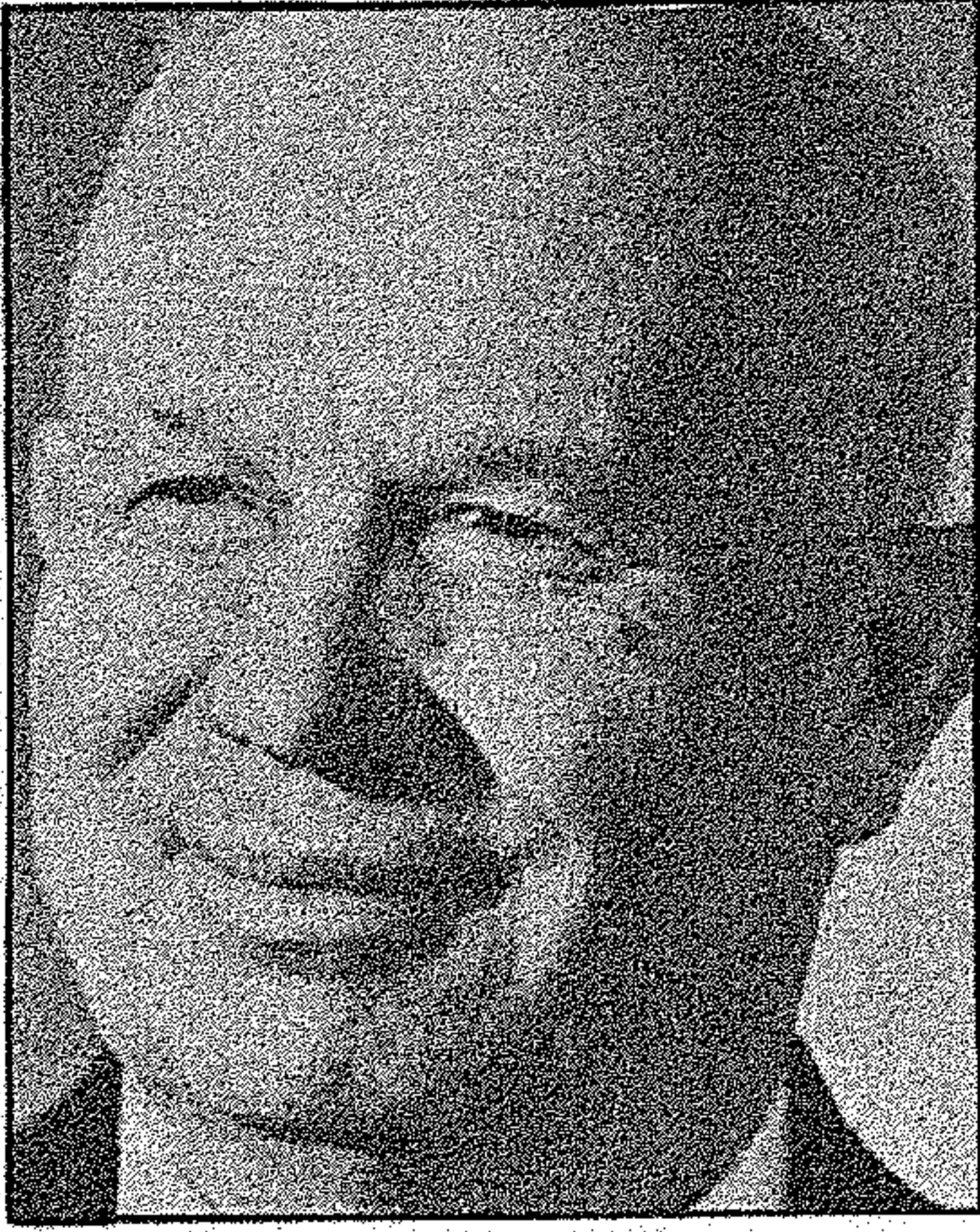
جوانبها فى هذه الدراسة -فليس أقل من أن نتمنى

لها أن تحقق رجاء كاتبها نفسه الذى يقول .. هل

تستحق هذه الصفحات بعضاً من حوار بأمل أن

نصل إلى فهم أوضح ؟ هذا ما أتمنى (كتابات عن

كيف ولماذا تكون « التنمية المستقلة والاشتراكية المستقبلية » برنامجاً عاماً لشعوب الدول النامية؟



خروتشوف

الاقتصاد الوطنى مع السوق الرأسمالية الدولية. هل مثل هذه الاستراتيجية متاحة فى ظل شرط الوضع الدولى الراهن؟ هل لاقتصاد بلد ما مهما كان واسعا وغنيا أن يفصل تماماً عن اقتصادات البلدان الأخرى والتي جميعها باستثناءات لا قيمة لها مندمجة فى سوق دولية واحدة تعمل بالآليات الرأسمالية؟

حقائق العصر تؤكد استحالة ذلك. فالصين الشعبية وهى بحجم قارة مساحة وسكاناً تقدم تنازلات سياسية مبدئية وأساسية من أجل أن تنال حقوق الدولة الأولى بالرعاية فى تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنى .. بعد أن حققت دولة الديمقراطية الشعبية وهى الدولة الأرقى من الدولة التى يقترحها برنامج «التنمية المستقلة» ، حققت كل التنمية التى جاءت فى برنامجها.

فيتنام وكوبا تضطران اليوم إلى الانفتاح على إسرائيل فقط من أجل إقامة علاقات مريحة مع السوق العالمية والحيتان المتحكمة بها.

فالتنمية المستقلة هى اليوم أكثر من أى وقت مضى ضرب من ضروب المستحيل. فك الروابط مع السوق الرأسمالية الدولية كان

بنى البشر لألف عام؟! من ستقنعه اللجنة بهكذا جحود وهكذا إنكار هو وحده الذى سيتبنى برنامجها وهذا لن يكون إلا من المنافقين وقطعا ليس هؤلاء ممن يتوجه اليهم الحزب.

أعلنت اللجنة البرنامجية ارتدادها عن الاشتراكية (الماضوية) لأن تتبنى الاشتراكية (المستقبلية) وعن الديمقراطية الشعبية التى عرضت فى شرق أوروبا والصين لتتبنى «التنمية المستقلة». والحق أن المرء يتعرف هنا لأول مرة -والأخيرة قطعاً- على مرتدين لا يعرفون أسباب ارتدادهم!!

لم يعد الحديث عن الاشتراكية ، أية اشتراكية، مقبولا قبل التعرف على الأسباب الحقيقية التى أدت إلى انهيار الاشتراكية فى المعسكر الاشتراكي إذ ليس بوسع أحد أن يعرف الطريق الصحيح إلا بعد أن يعرف الطريق الخطأ . لذلك رأينا العمال فى روسيا يقرعون ضد الحزب الشيوعى الروسى . ليس ثمة من شك فى أن بداية مصداقية البرنامج المطروح بشقيه التنموى والاشتراكي تنطلق من تفسير علمى ودقيق لانهيار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ولفشل التنمية فى الديمقراطيات الشعبية فى شرق أوروبا. وسؤال أخير فى هذا السياق: أليس فى عزوف الماركسيين عن البحث فى أسباب انهيار الاشتراكية وفشل ثورة أكتوبر استهانة بالماركسية ذاتها وخدمة كبرى لقوى الرجعية والظلام؟

بعد كل هذه المقدمة التى تفرض نفسها قبل الدخول إلى البرنامج المقترح على حزب التجمع يتوجب الوقوف عند مفاهيم أساسية يطرحها البرنامج أو ذات صلة وثيقة به:

أولا : التنمية المستقلة- استقلالية التنمية المقترحة هنا هى بالحصر فك روابط

طرح حزب التجمع الوطنى التقدمى الوجدوى مشروعاً لبرنامج عام للمناقشة العامة قبل على مؤتمره العام الرابع الذى عقد فى يوليو الماضى . ولما كان حزب التجمع يملك أعلى منبر تقدمى فى مصر، ومصر اعتادت أن تحتل مركزاً قيادياً فى العالم العربى بل وكانت أن قادت بجدارة معسكر الثورة الوطنية فى العالم الذى سمي فى الخمسينيات بـ «دول عدم الانحياز» فإن هذا البرنامج يكتسب أهمية كبيرة إذ سيكون من شأنه أن يعكس أفكاراً وسياسات ليست قليلة على برامج ومواقف قوى التقدم فى العالم العربى بصورة خاصة وفى الدول النامية بصورة عامة. بناء عليه فإن المناقشات الشاملة والمعقدة للبرنامج المطروح يجب أن يكون لها الأولوية على كل ما عداها من أنشطة فكرية وسياسية تقوم بها قوى التقدم الاجتماعية العربية. اشتمل برنامج حزب التجمع على مرحلتين بارزتين:

مرحلة التنمية المستقلة أولاً.

ومرحلة الاشتراكية المستقبلية ثانياً.

وأول فكرة يطرحها البرنامج بدلالة عنوانية للبرنامج هى أن الحزب جاهد ، بتعبير السيد محمد فرج المشار فى وضع البرنامج ، لتاريخ الثورة الاشتراكية لهذا القرن ومرتد عنها هكذا وبكل بساطة وبضربة واحدة ينكر هذا الحزب تاريخ الانسانية لقرن كامل. لماذا؟ لا أحد يعلم ولا حتى أعضاء اللجنة القيادية التى وضعت البرنامج اللهم إلا أن النهاية ،نهاية «مسلسل» الثورة الاشتراكية ، لم تكن سعيدة !!

والسؤال القضية هنا الذى بقى معلقاً ولم تستطع اللجنة الاجابة عليه هو لماذا هذا الجحود وهذا الانكار إن جاز لأحد أن ينكر تاريخ الانسانية لقرن كامل ، ان لم نقل تاريخ نضالات الطبقة العاملة وأحزابها الشيوعية والاشتراكية؟ ومن ستقنعه اللجنة بانكار زحف الجيوش السوفياتية على الرايخ الهتلري لسحقه نهائياً والذي خطط لاستعباد جميع

فؤاد النمرى

متاحا بسبب أن السوق الاشتراكية الدولية التي كانت تغطي نصف العالم تقريبا قبل انهيار المعسكر الاشتراكي كانت البديل الجاهز للحلول محل السوق الرأسمالية آليا ورعاية الاقتصاد الوطني بدل استنزافه، أما الاستقلالية بمعناها المعروف فلم تعد متاحة منذ أن خضع العالم بكل قاراته وأطرافه للاستعمار. السوق الاشتراكية لم يعد لها وجود وبذلك يستحيل فك الروابط مع السوق الرأسمالية العالمية.

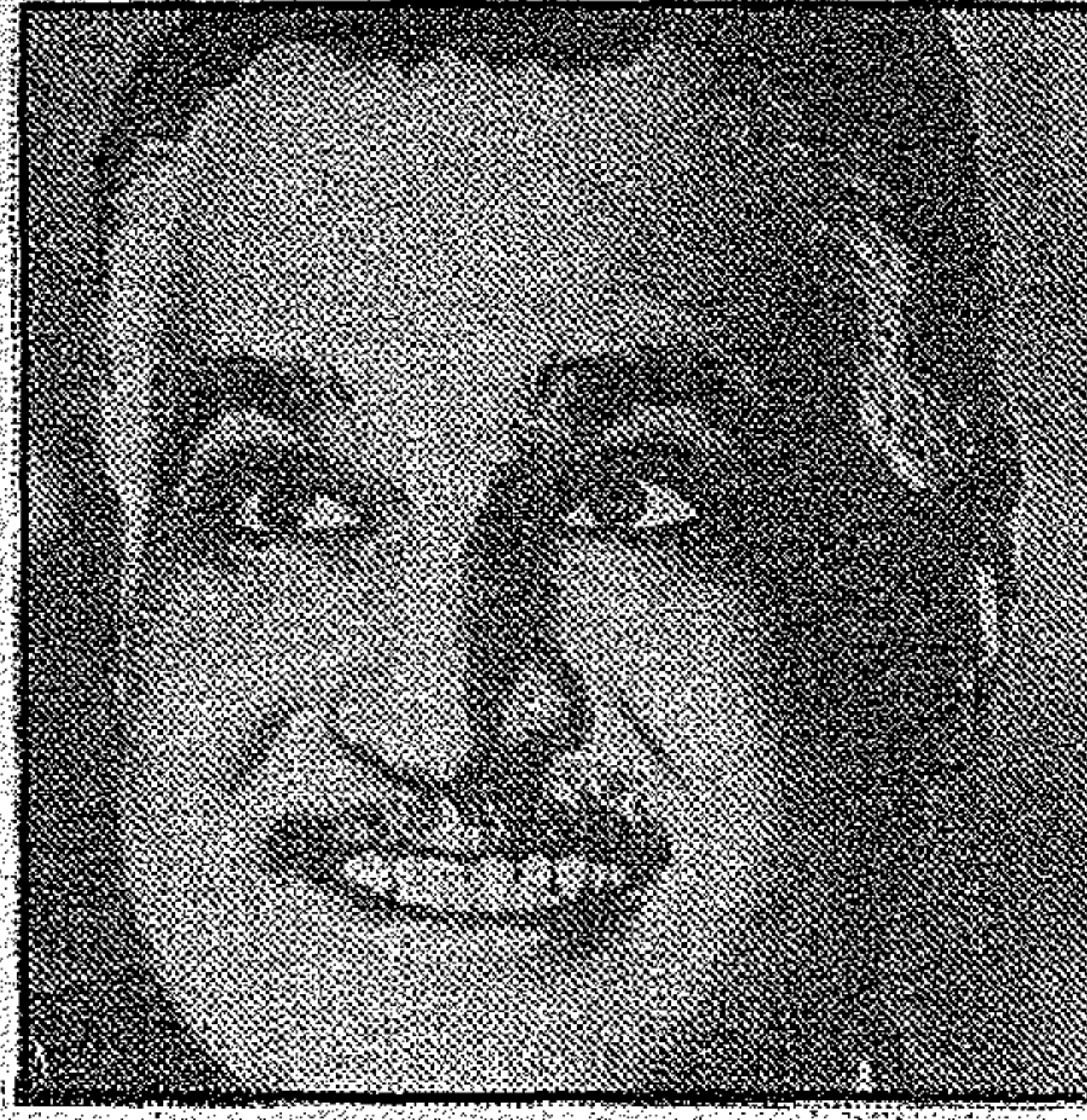
هذه الحقيقة المركزية تم تجاوزها من قبل اللجنة واضعة البرنامج بسهولة ما كان عليها أن تأخذ بها فالفقر عن الحقائق من شأنه أن يفقد البرنامج المصدقية المطلوبة.

لكن طالما أن التنمية المستقلة مستحيلة، هل علينا أن نتجه وجهة أخرى ؟

التخلي عن خيار التنمية المستقلة يعني بالتأكيد الانحياز مع تيار العولمة الجارف اليوم. والعولمة تعني باختصار شديد الاستعمار لكن بدون مستعمر. كان المستعمر لا يجد سبيلا إلى استمرار استنزاف المستعمرة إلا في الابقاء على مستوى مهيمهما كان منخفضا من الحياة فيها. أما العولمة فليس فيها من مستعمر محدد يشعر بهذه المسئولية تجاه البلد المعولمة. انها الفناء الحقيقي والسريع له. بلد بلا حدود، بلا دولة، بلا خدمات، بلا إنتاج وبلا طبقات هو القفر الباب بعينه.

إذا التنمية المستقلة هي خيار الحياة والاستقلالية في هذا السياق تعني رفض العولمة وتأكيد اتجاه مغاير لها بغض النظر عما يمكن تحقيقه من استقلال فعلي أو حقيقي. في مثل هذا الموقف لا يمكن لحزب يتبنى خيار التنمية المستقلة أن يعد شعبه بالشئ الكبير الكثير. ثمة عقبات وأفشال كثيرة ومتنوعة على الطريق لكنه خيار الحياة الوحيد والشعب يجب أن يعلم كل هذا مسبقاً.

التنمية هي أولا وأخيرا الانتاج والاستقلالية أيضا لا تتعالى إلا على الانتاج وبه بناء عليه قوى الانتاج وحدها هي القوى المؤهلة لقيادة مسيرة التنمية المستقلة دون مشاركة من أية قوى أخرى تحمل معها أية توجهات لا انتاجية ولا تنموية. وحيث أن المشروع سيقوم في جزيرة صغيرة في محيط ميكانزماته رأسمالية فلا مندوحة والحالة هذه من أن يعمل بنفس الميكانزمات كي تتاح له فرص أكبر للبقاء. وليس بوسع أحد مهما كان طوباويا أن يقترح لبلد متخلف لم يعرف الرأسمالية الحقيقية بعد تنمية اشتراكية خاصة وأن المعسكر الاشتراكي لم يعد له وجود المطلوب في البلدان المتخلفة أو النامية هو



جمال عبد الناصر

التنمية الرأسمالية بكل خصائصها وقوانينها. صحيح أن التنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة لن تتكامل بحال من الأحوال بفعل مراكز القوى المهيمنة في السوق الرأسمالية لكنها التنمية الوحيدة المتاحة لها في الظروف الدولية الراهنة.

في الأشواط الأولى للتنمية الرأسمالية تكون قوى الانتاج الرئيسية ثلاثا: الرأسماليون والعمال والفلاحون هذه الطبقات الثلاث فقط هي التي ستشكل دولة التنمية المستقلة ولن تستغنى إحداها عن أي من الآخرين فالعمل الاجتماعي مقسم بينها بصورة متكاملة: الرأسماليون يقيمون المؤسسات الانتاجية والعمال يشغلونها والفلاحون يمتصون فائض الانتاج لتحقيق بالضرورة الرأسمالية حيث أن مثل هذا المجتمع النامي لا يستطيع أن يفتح أسواقا خارجية ذات شأن ولا أن يستعمر بالطبع.

ثمة مسألتان جوهريتان تتعلقان بأسس مشروع البرنامج المقترح، التنمية المستقلة أولاها له وهي طبقة الرأسماليين وثانيتهما عليه وهي الطبقة الوسطى.

طبقة الرأسماليين

كثيرون هم الذين اجتهدوا بعد انهيار الثورة الوطنية في العالم الثالث أو جبهة دول عدم الانحياز فيما بعد ١٩٧٥ وادعوا أن انهيار الثورة الوطنية جاء نتيجة لتردد البرجوازية الوطنية أو على الأقل الرأسمالية الوطنية في فك الروابط مع الرأسمالية العالمية وسوقها الدولي. هذا اتهام مبنى على الشك فقط وهو أشبه ما يكون باتهام الزوج غير الجميل لزوجته الجميلة بعدم الاخلاص له، اتهام ظني غير مستند للوقائع.

صحيح أن البرجوازيات الوطنية سارعت إلى بيع ثوراتها بعد عام ١٩٧٥ إلى الامبريالية بثلاثين قطعة من القصة، لكن

هؤلاء المجتهدين المخلصين للثورة لم يسألوا أنفسهم لماذا تم ذلك، لماذا باعت البرجوازية ثورتها بالرخيص وقد كانت قد اشتريتها بالغالي؟ هل كانت القوى الاشتراكية المحلية قد هدأت مصير هذه البرجوازيات ومستقبلها ودفعتها جراء ذلك إلى اقتراف الانتحار؟ هذا لم يحدث ولا حتى في مصر التي كانت تقود جبهة التحرر الوطني في لعالم.

لاستجلاء هذه المسألة الهامة على حقيقتها ينبغي العودة إلى النقد الذي وجهه خروتشوف للسياسة السوفياتية التي أرساها لينين في مؤتمر باكو ١٩٢١ والتي تأخذ بمبدأ الوحدة العضوية بين الثورة الاشتراكية والثورة الوطنية، لقد هاجم خروتشوف بشدة الانذار السوفياتي لدول العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ والانذار الموجه إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بعد انزال قواتهما في لبنان والأردن عام ١٩٥٨، وقال ينبغي أن يكون هناك خط فاصل بين الثورة الاشتراكية من جهة والثورة الوطنية من جهة أخرى ولا يجوز المغامرة بمصير الثورة الاشتراكية لصالح الثورة الوطنية.

الشعوب العربية كانت أول من اكتوى بهذه السياسة الخيانية للثورة. فبعد أن كانت مصر قد انتصرت على دول العدوان الثلاثي ١٩٥٦ بفعل ما عرف آنذاك بانذار بولقناين الرهيب انهزمت عام ١٩٦٧ بعد أن عبرت الطائرات الإسرائيلية من فوق الأساطيل السوفياتية في المتوسط لتدمر سلاح الجو المصري. إذ من باع الثورة هو القسيادة السوفياتية -خروتشوف- بريجنيف- وليس البرجوازية المصرية أو الرأسمالية الوطنية في مصر.

الوحدة العضوية بين الثورتين، الاشتراكية والوطنية، هي وحدة طبيعية ولا تحتاج لاعتراف من لا يعترف بها. فتصفية الاستعمار لا تتم الا بتصفية الرأسمالية التي هي أصل الاستعمار والثورة الوطنية لا تتحقق الا بعد ان تتحقق الثورة الاشتراكية. هذه العلاقة العضوية تفرضها طبيعة البنية الرأسمالية العالمية التي تتشكل من مركز هو المتروبول وأطراف هي المستعمرات.

وعلى ذات الشكل البنيوي تقوم الثورة العالمية لتصفية الرأسمالية العالمية، ثورة اشتراكية في المركز وثورة تحرر وطني في الأطراف. هذه الحقيقة المركزية نجسدت تماما خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٧٠. ربع القرن هذا سمى رسميا وبوثائق الامم المتحدة بعصر تصفية الاستعمار. وما كان هذا ليكون لولا انتصار الاتحاد السوفياتي الساحق في الحرب

العالمية الثانية الذي شكل نجاحا عالميا للثورة الاشتراكية . إن أي تجاهل لهذه الحقيقة المركزية من شأنه أن يزعج بقوى التقدم الاجتماعي في العالم الثالث على وجه الخصوص في سلسلة من الأخطاء والخطايا لا تغتفر.

وبناءً على هذه الحقيقة المركزية لا يمكن القبول بفكرة تراجع وانهيار الثورة الوطنية وقد وقع في سائر الأطراف دون أن يسبق ذلك تراجع وانهيار الثورة الاشتراكية في المركز ، في الاتحاد السوفياتي. تراجع الثورة في الاتحاد السوفيتي كان أكبر من أن يستمر، فالمبادئ والقوانين والأنظمة الرسمية وغير الرسمية التي كانت سائدة فيه عام ١٩٥٤ انقلبت إلى نقيضها تماما عام ١٩٦٤ .

في النصف الثاني من هذه الفترة ذاق السوفيت مرارة الافشال لأول مرة في تاريخهم : فشل البرنامج الزراعي الذي كلف أموالا وجهوداً لا تحصى، فشل الخطة الاقتصادية التي جاءت سباعية استثناءً، فشل مواجهة أمريكا في كوبا، فشل الثورة ومذبحة الشيوعيين في العراق، فشل العلاقة مع الصين . كل شيء أخذ يسقط ويتهاوى حتى بات الاتحاد السوفيتي تاجر سلاح يعسكر ثلثي اقتصاده ومع ذلك لا تعينه أسلحته على مواجهة مجموعات من عصابات المتخلفين الأفغان . الاتحاد السوفيتي قاهر النازية ينهزم أمام المجاهدين الأفغان!

كيف لأحد أن يطالب البرجوازية الوطنية بانحياز ثورتها في الوقت الذي فيه قاعدة الثورة تسقط هذا السقوط وتنهار هذا الانهيار ؟! البرجوازية الوطنية لم تخن ثورتها إلا بعد أن خانتها الملك . انهزم وسلم الثورة للاعداء .

استثناء الرأسمالية الوطنية من أي مشروع وطني مقترح عند هذا المستوى من التطور الاجتماعي في البلدان النامية سيكون من شأنه سد الطريق أمام نجاح المشروع . وعلى المتخوفين من أي دور خياني للرأسمالية الوطنية أن يقلعوا عن مثل هذا التخوف غير المبرر فالرأسمالي المفترض يفضل أن يكون رأسماليا حقيقيا ولو لفترة محدودة على ألا يكون إطلاقا أكان كومبرادورا ضيعا كما في الأوضاع الراهنة أم لا شيء في ظل العولة القادمة. أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد المعتمد في مرحلة التنمية المستقلة المقترحة والقانون الصحيح هو أن لا رأسمالية بدون رأسماليين.

الطبقة الوسطى

بداية ما حصة الطبقة الوسطى من العمل الانتاجي؟ أنها الخدمات . لكن انتاج

الخدمات ذو خصوصية معينة مختلفة عن الإنتاج الرأسمالي . فهو إنتاج فردي يكتمل فيه تقسيم العمل، لا يحتاج إلى توظيف رأس المال لا ثابتاً ولا متحركا ولا يتحقق فيه فائض القيمة. إنه اجمالا مناف للإنتاج الرأسمالي . لذلك يتجه الاقتصاد الرأسمالي إلى تضيق الخناق على الانتاج الخدمي وبالتالي على الطبقة الوسطى . والعكس صحيح أيضا فالطبقة الوسطى تعادى طريقة الانتاج الرأسمالي الذي يضيق الخناق عليها ويقمع أسلوبها الفردي في الانتاج كما يحط من قيمة إنتاجها.

صحيح أن المجتمعات بما فيها المجتمع الرأسمالي المتطور لا تستغنى عن انتاج الخدمات كالصحة والتعليم والنقل والأمن والخدمات المالية وغيرها إلا أن الرأسمالية تركز على انتاج هذه الخدمات بأدنى مستوى وبأقل تكلفة ، بمستوى لا يزيد إطلاقا عما هو ضروري لخدمة انتاجها لا أكثر وذلك لأن الكلفة العامة لانتاج الخدمات تكون في النهاية على حساب الفائض العام للإنتاج الرأسمالي . والنظام الاشتراكي بداية لا يعاكس الانحسار الرأسمالي في موضوع الخدمات.

إنطلاقا من هذا الوعي لدور الطبقة الوسطى في العملية الانتاجية والذي لا يعطيها الا دورا ثانويا في أي مسار تنموي فإن اشراكها في إدارة التنمية ينطوي على خلل قاتل ومدمر للتنمية ذاتها. فالتنمية بمفهومها العام البسيط هي تحويل قوى العمل الكامنة في المجتمع إلى قوى انتاج حقيقية وجمعي والطبقة الوسطى تعارض مثل هذا التحويل بشدة. الفلاحون يعارضون هذا التحويل لكن بشدة أقل ، إلا أن انتاج الفلاحين هو الذي يخلق قوة العمل أساسا ولذلك يأخذ الفلاحون دوراً أساسياً في عملية التنمية .

الطبقة الوسطى لا تملك نظاما اجتماعيا يتسم بأي مقدار من التكامل . نظامها (إن جازت التسمية) هو تفكيك المجتمع وتقطيع أوصاله كما هو حال غزو جيشها الخاص في الانتاج، النموذج الفردي المنفصل تماما بوحدته عن سائر وحدات الانتاج الأخرى .ومن هنا تكون طبيعة الطبقة الوسطى انقسامية (Schismatic) وتنحو إلى أن تقسم البلد الواحد إلى مئة بلد والادارة الواحدة إلى مئة ادارة مستقلة وانفصالية.

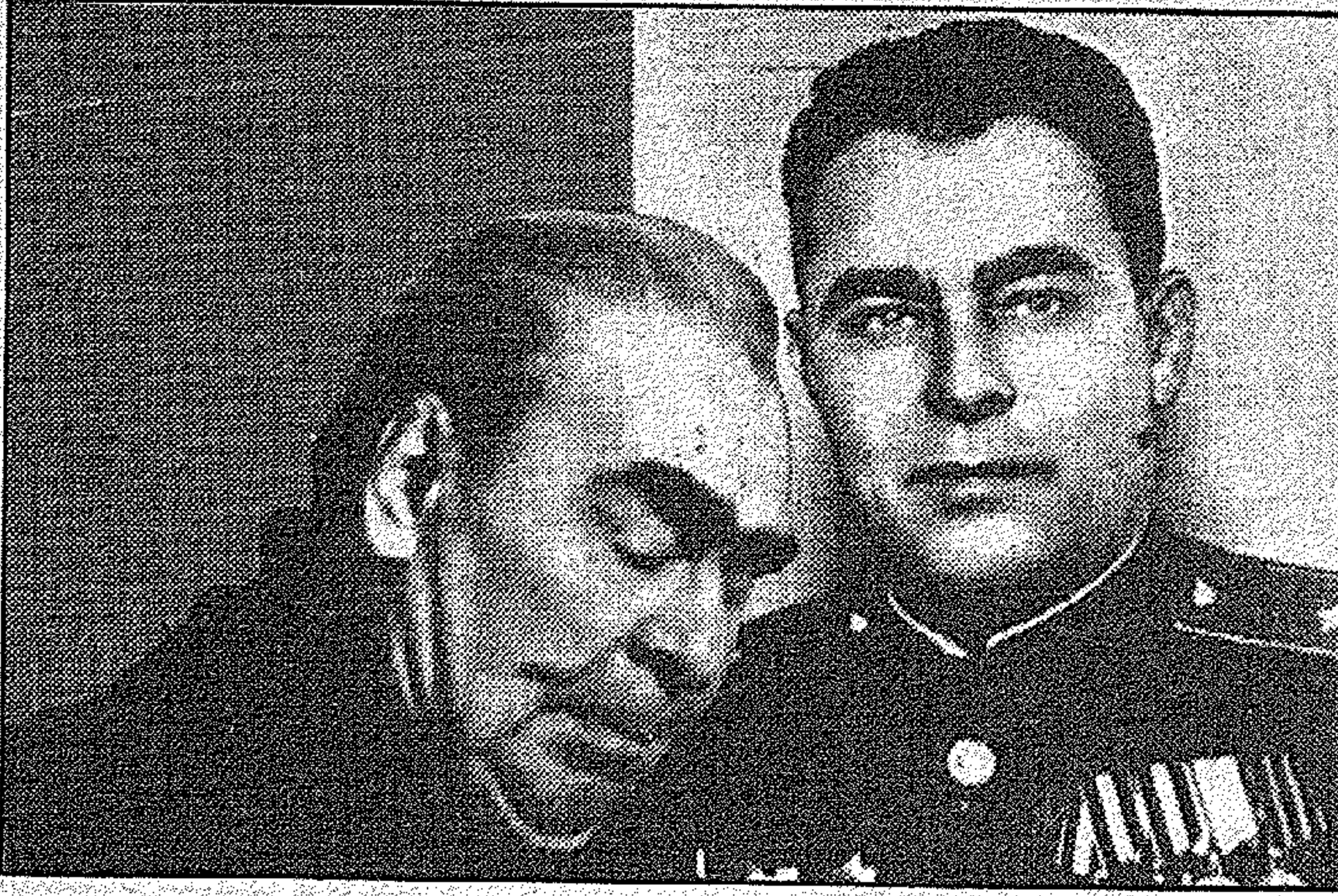
وليس صحيحا إطلاقا ذلك المفهوم الخاطي الذي يتشدد بها السياسيون البرجوازيون الصغار القائل بأن الطبقة

الوسطى هي عامل الاستقرار في المجتمعات . والعكس هو الصحيح ، فالطبقة الوسطى من حيث هي الأكثر استهلاكا والأقل انتاجا وبذلك تكون عامل افقار المجتمع ونضوب موارده ومن حيث هي ذات طبيعة انقسامية بسبب طبيعة انتاجها الفردي فهي مثلاً لا تألف في حزب واحد بل تنقسم إلى أحزاب كثيرة بخلاف الطبقات الأخرى ، فهي لهذه الأسباب ولغيرها تكون سبباً مباشراً لتصدع المجتمعات وعدم استقرارها .

إن اشراك الطبقة الوسطى في إدارة برنامج التنمية المستقلة يعبر عن سياسة لدى هذه الادارة تتوجه إلى تنمية هذه الطبقة الطفيلية والذي لن يكون بالضرورة إلا على حساب الطبقات الانتاجية الأخرى المؤهلة لتحقيق التنمية. وفي هذا السياق يلزم الاعتبار بفشل برنامج عبد الناصر الذي قام رسمياً على تحالف طبقي ثلاثي - العمال والفلاحون والرأسمالية الوطنية- هذا الفشل الذي لم يأت ، على الصعيد الوطني على الأقل ،من جهة الرأسماليين الذين كانت مشاركتهم أقل من أن تذكر ، ولا من جهة العمال والفلاحين بالطبع. أتاه الفشل من جهة الطبقة الوسطى التي وإن لم تدرج اسما مع المتحالفين إلا أن ادارة البرنامج انتمت إليها- على صعيد ادارة الدولة على الأقل بالنسبة لشخص عبد الناصر.

وهناك مسألة هامة أخرى لا بد أن تؤخذ في الاعتبار منذ البداية وهي أن الرأسمالية في صراعها الطبيعي للبقاء في مواجهة الطبقة العاملة تلجأ عند ساعة الخطر الداهم إلى وسيلة في غاية الخسة والذالة. انها تلجأ إلى الطبقة الوسطى لتحميمها ، تغدق عليها المنح الكبيرة، توسع أسلوب إنتاجها وتعمقه وترفع من قيمة هذا الانتاج وبالتالي تزيد من مساحة الطبقة الوسطى الاجتماعية ، تستسلم إلى الطبقة الوسطى وتتشرنق داخلها ولا تستسلم إلى الطبقة العاملة . هكذا استسلمت الجيوش النازية إلى بريطانيا وليس للحيوش السوفياتية التي هزمتها فعلا ومثلها فعلت اليابان التي استسلمت إلى الولايات المتحدة .

يستدل من كل ما تقدم أن المبادرة التقدمية الوحيدة المتاحة في الوضع الدولي الراهن أمام شعوب الدول التي كانت نامية وغدت اليوم مثقلة بأنظمة لا انتاجية وهياكل اجتماعية مشوهة هي تشكيل دولة الديمقراطية الشعبية التي يقودها الرأسماليون والعمال والفلاحون بالحصص تؤسس لبرنامج تنموي يتجه نحو الاستقلالية من خلال الابتعاد ما أمكن عن العولة وشروطها ويضيق الخناق ما أمكن



بريجنيف

أن الاشتراكية ليست نظاما اجتماعيا مستقرا وقد وصفها ماركس بأنها مرحلة العبور إلى الشيوعية ، مرحلة القضاء التام على تقسيم العمل الاجتماعي وهو ما يعنى ببساطة القضاء على الطبقات وتحرير الناس مرة واحدة وإلى الأبد من كل أثقال المجتمعات الطبقيّة .ومن البديهي ألا يتم كل ذلك إلا بقيادة الطبقة العاملة منفردة لأنها الطبقة الوحيدة صاحبة المصلحة الحقيقية في إلغاء الامتيازات الطبقيّة على أنواعها ، وأن تتمتع قيادتها بسلطة غير محدودة سماها ماركس دكتاتورية البروليتاريا . إذا الاشتراكية ليست نظاما اجتماعيا مستقرا بل مرحلة تصفوية تعبرها المجتمعات المتجهة بتطورها المتنامي نحو الشيوعية بقيادة دولة دكتاتورية البروليتاريا .

بناء عليه يكون الاشتراكيون من غير الشيوعيين مجرد مهرجين يضللون شعوبهم ويقودونها نحو المأسى والكوارث مثل التي نراها اليوم في روسيا حيث تراجع الحزب الشيوعي عن التقدم نحو الشيوعية رافضا تصفية الطبقة الوسطى ومعلنا الاخوة الطبقيّة عوضا عن الصراع الطبقي عام ١٩٥٩ بالرغم من أنه كان قد صفى طبقة الفلاحين قبل ذلك بثلاثين عاماً ، ١٩٢٩ . لذلك ، ولشلا يكون الاشتراكيون من غير الشيوعيين مجرد مهرجين كذبة ومضللين ، عليهم أن يتخلوا عن كل دعاوى الاشتراكية ليكتفوا بدعوى العدالة الاجتماعية فهي مفهوم بورجوازي فضفاض يتسع لكل الحجوم والالوان . هذا ما فعله الحزب الشيوعي السوفييتي لكن في وقت متأخر حين لم يخجل مندوبيه وسفراؤه من التصريح بأنهم إنما رواد عدالة اجتماعية .

المسألة اليوم في ظل الوضع الدولي الراهن أنه لا يستطيع حتى أكثر الشيوعيين

تتكبد باستمرار الخسائر وتكون النتيجة اضمحلالا هاتين الطبقتين مثلما حدث في المجتمعات الرأسمالية المتطورة . لكن برنامج «الاشتراكية المستقبلية» أعطى دوراً قيادياً لانحياز الاشتراكية سواء للفلاحين أم للطبقة الوسطى وعليه يستحيل على السوق المستقبلية العمل وفق قانون القيمة الرأسمالي .

أما إذا عملت سوق الاشتراكية المستقبلية وفق قانون فصل القيمة فسيجد أصحاب هذا البرنامج أنفسهم عندئذ في ورطه أعم وأشمل . فصل القيمة عن السلعة يحتاج أولاً سلطة تعسفية ومستبدة ، فمن يقيم هذه السلطة ولمصلحة من تعمل ؟!

فصل القيمة بحد ذاته هو عمل تعسفي وهو كأي عمل تعسفي يتم دائما باتجاه معين ولمصلحة جهة محددة . فبأي اتجاه ستفصل دولة الاشتراكية المستقبلية القيمة عن السلعة ؟ الدولة الاشتراكية تفصل القيمة باتجاه الطبقة العاملة وتقوم بذلك ليس لأنها دولة العمال فقط بل لأن الفصل الوحيد الناجح اجتماعياً هو الفصل الموظف في تعظيم التنمية ولا تتعاظم التنمية إلا بسواعد العمال ومن خلال تصفية الطبقات الأخرى . أما دولة التحالف الطبقي ، دولة الديمقراطية الشعبية التي تتشكل من طبقات متعارضة المصالح كالدولة التي يتوهم واضعو برنامج الاشتراكية المستقبلية بأنهم سيدخلون الاشتراكية بقيادتها لا تقوم وغير قادرة أن تقوم بفصل القيمة لأنها قبل كل شيء دولة ديمقراطية تعمل لصالح جميع الطبقات المتضوية فيها بينما فصل القيمة بحد ذاته هو في قمة الاعمال التعسفية .

استناداً إلى هذا الإيجاز السريع والذي بقي مجرد رؤوس أقلام يمكن القول بكل ثقة

على أي توسع في تقسيم العمل الاجتماعي وخاصة الحصة الكبيرة التي تستأثر بها اليوم الطبقة الوسطى .

ثانياً : الاشتراكية المستقبلية :

كان السياسيون من البرجوازية الصغيرة يعلنون أنفسهم اشتراكيين ولم يكن أحد يسألهم عن طبيعة اشتراكيّتهم . ولئن شعر هؤلاء بشئ من المسئولية فانهم لا يجدون حرجاً في وصف اشتراكيّتهم بصفة مناسبة ومحبة لتصبح اشتراكية عربية أو اشتراكية ديمقراطية أو اشتراكية شعبية أو جماهيرية . إلخ لكن أحداً من هؤلاء لم يكن صادقاً ليعلن دون حوارية عن طبيعة علاقات الانتاج التي ترسيها اشتراكيّتهم . يبدو أن «الاشتراكية المستقبلية» ليست استثناءً عن هذه الاشتراكيّات المختلفة الأوصاف ، وهي بالتأكيد ليست كالأشراكية «السوفييتية» التي أرساها لينين وكتب عنها الكثير .

استناداً إلى القواعد الأولية في علم الاقتصاد السياسي فإن ما يسمى بالاشتراكية ليس نظاماً اجتماعياً مستقراً . علاقات الانتاج التي تقرر طبيعة النظام الاجتماعي وتميزه عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى ، هذه العلاقات ليست مستقرة في النظام الاشتراكي المزعوم . فأى قسمة للعمل الاجتماعي يمكن أن يعتمد عليها هذا النظام ؟! جميع الاشتراكيين يختلفون أوصافهم بمن فيهم المستقبلليون يصطدمون بمسألة تقسيم العمل في مجتمعاتهم الاشتراكية ، فالاشتراكيون الديمقراطيون والانسانيون وبعض المستقبلين يقسمون العمل بين رأسماليين وعمال وفلاحين ، ومنهم من يزيد على هؤلاء الطبقة الوسطى ومنها المثقفون .

والاشتراكيون الشيعيون وعامة المستقبلين لا يعطون أي حصة من العمل الاجتماعي للرأسماليين . بتواجد الطبقات في هكذا اشتراكية يتطلب الأمر إقامة سوق حيث تتبادل فيه هذه الطبقات منتوجاتها والسوق أية سوق تعمل وفق أحد قانونين لا ثالث لهما : قانون القيمة الرأسمالي وقانون فصل القيمة الاشتراكي . فإذا عملت هذه السوق بموجب قانون القيمة فيعنى ذلك أن هناك جهة رأسمالية تعمل السوق لصالحها سواء كان ذلك طبقة اجتماعية كما في الدول الرأسمالية أم الدولة ذاتها حين تكون في مهمات خاصة انتقالية . وفي كلتا الحالتين يكون النظام الاجتماعي نظاماً رأسمالياً وليس اشتراكياً ، والأمر لا يتوقف عند اسم النظام فقط فالفلاحون والطبقة الوسطى لا ينتجون وفق الشروط الرأسمالية وبذلك تدخل منتوجاتهم السوق الرأسمالية دخولا ضعيفاً ، وبالتالي

ثورية أن يقترح برنامجاً اشتراكياً وذلك للأسباب التي تعرضنا لها آنفاً وارتكزت على غياب الثورة الاشتراكية في أي مركز من مراكز النظام الدولي. فكيف يمكن لحزب في دولة نامية وطرفية، حزب أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه ليس شيوعياً، كيف له أن يقترح برنامجاً اشتراكياً؟!

المبرر الوحيد الذي يمكن أن يقبله المرء لاقتراح برنامج «الاشتراكية المستقبلية» اليوم هو أن تكون «صفة مستقبلية» لا تعني أكثر من إعلان نوايا، نية التمسك بالاشتراكية تبعاً لظروف يحددها المستقبل وأن لا تعني محددات هجينة في طبيعة الاشتراكية ذاتها. إن أعظم مهمة تقوم بها قوى التقدم والثورة في عالم اليوم هو إعادة الصفاء والنقاء للفكر الماركسي، فكر الطبقة العاملة الذي غذا هدفاً لهجمات شرسة تشنها الطبقة الوسطى التي تشتغل بصورة رئيسية في العلوم والثقافة والمعرفة وتنتج مثقفين غاية في المكر والخداع بالإضافة إلى اللسانية.

انهيار الثورة الاشتراكية التي كانوا يتكسبون في مؤسساتهم المختلفة أغراهم لشن حملة شرسة على الطبقة العاملة تزعم أن الماركسية جري عليها التقادم وأن قانون القيمة الرأسمالي لم يعد شرعياً بادعاء أن المعرفة وليس العمل تشكل في عصر التكنولوجيا السائد المكون الرئيسي للقيمة. وها هو أحد مجندي هذه الحملة ينفجر حنقاً على الماركسيين الخالص الذين ما زالوا يذودون عن الطبقة العاملة ومواقعها ويصيح بهم... «أيها الواهمون - الأغبياء - ألا تعلمون بأن المعرفة قد أصبحت العامل الحدي في الانتاج وليس العمل كما كان الأمر في الثورة الصناعية الأولى!».

مجند الطبقة الوسطى هذا، وقد أخذته الرأفة بالماركسيين مجندي الطبقة العاملة، يقترح علينا اشتراكية تقوم على طبقتين: طبقة العارفين الذين يشتغلون بالمعرفة وهي الطبقة الوسطى وطبقة العمال. هذا الرجل يريد أن يبيع علينا الهواء الذي نتنفس في سوق هكذا اشتراكية حيث سيدفع الناس ثمناً للسلعة ما يغطي مخيمة المعرفة المخترنة فيها وهو الجزء الأكبر وقيمة العمل المكتنز بها وهو الجزء الأصغر.

سقا الله أيام الرأسمالية المتوحشة حيث لم يدفع الناس في أسواقها إلا مقابل العمل المكتنز بالسلعة فقط ليس أكثر. كان الرأسماليون كرماء مقارنة برفيقنا الاشتراكي مجند الطبقة الوسطى فهم لم يتقاضوا فلساً واحداً ثمناً للمعرفة المخترنة في سلعهم. لعلهم لم يفظنوا إلى أن معارف كثيرة اختزنتها منتوجاتهم. أو لعلهم كانوا يحصلون على كل هذه المعارف مجاناً فلا

يعود لهم الحق باستيفاء أثمانها!!.

لكن إذا استطاع الرأسماليون توظيف المعارف في سلعهم مجاناً فلماذا لا يتعلم أخونا الاشتراكي مجند الطبقة الوسطى منهم فلا يشغل على الناس بأثمان المعارف! الاشكالية هنا هي أن مجندي الطبقة الوسطى يخططون لتأسيس تقسيم عمل جديد تأخذ به اشتراكيته المستقبلية وهو أن تخصص طبقة اجتماعية بابتداع المعرفة ولا أقول بانتاجها لأن انتاجها يتم فقط من خلال العمل الذي يقوم به العمال، طبقة تتفرغ من كل عمل الا من التفكير وابتداع المعارف في حنايا تلايف أدمغة أفرادها، هذه المعارف التي ستباع إلى المستهلكين بأثمان مرتفعة توفر لهذه الطبقة بحبوبة من العيش ضرورة لإعمال الفكر.

شعار الطبقة الوسطى القائل بأن التكنولوجيا هي سيد المستقبل هو شعار لا يشير الا ضحك السخرية. فبدية لم يكتشف الانسان الشحيفة الحجرية أو النار وهما من أبرز المكتشفات عبر تاريخ البشرية الا من خلال العمل وسيبقى العمل هو عماد التنمية وجوهرها وسيبقى المعارف بكل أشكالها وألوانها مجرد منتوج جانبي للعمل (By Product) لا قيمة لها الا بمقدار ما تنعكس ايجابيا على العمل.

صندوق النقد الدولي هو الذي شجع الطبقة الوسطى على تجهيز حملة شعواء على الماركسية والعمال. انه يشترط اليوم على جميع الدول التي وقعت في برائته الاعتراف بملكية الفكر ودفع ثمنه للمالك في حالة استخدامه ومثله تفعل اليوم الطبقة الوسطى التي تطالب العمال بدفع ثمن معارفها غالباً. هؤلاء يصادرون تاريخ البشرية فهم لم يدفعوا أي ثمن للأفكار والمعارف التي انتجتها البشرية عبر تاريخها الطويل واستخدموها بالتالي في صياغة أفكارهم ومعارفهم الجديدة المعروضة للبيع!!.

الحقيقة الوحيدة المتصلة بـ «اشتراكية» الطبقة الوسطى هي مواءمتها لهذا العصر، عصر تدهور قوى الانتاج وانحطاط علاقات الانتاج، عصر تفشى الطبقة الوسطى كتفشى الفطر في كل بقساع الأرض. الصراع الاشتراكي - الرأسمالي بلغ أشده في الحرب العالمية الثانية ثم بدأ بالتراجع والخفوت أكثر فأكثر منذ منتصف الخمسينات ولم يعد قادراً على الحسم وحل التناقض بالتحساة أي من النقيض الاشتراكي أو الرأسمالي.

ورافق ذلك بالطبع تراجع قوى الانتاج الرأسمالي وسجل فائض الانتاج الحقيقي لدى الطرفين تراجعاً كبيراً حتى بثنا نرى الولايات

المتحدة مركز الرأسمالية بلداً «مستورد» لا مصدراً، كما تقتضي طبيعة النظام، والاتحاد السوفياتي مركز الاشتراكية عاجزاً عن تقديم الأخرى كما اعتاد أن يكون وبلدان معسكر التحرر الوطني. لكن الحياة لا تقبل الركود فاستعاضت عن حركة النقيضين الرأسمالي والاشتراكي بحركة قوى أخرى من خارج هذا التناقض قوى لا اشتراكية ولا رأسمالية هي قوى الطبقة الوسطى.

هذه الطبقة التي تعيش دائماً وأبداً على هامش التاريخ انتهزت الفرصة وقد توفرت لها جميع الشروط لأن تدفع بالعالم كله إلى خارج المسار الطبيعي للتاريخ. فعالم اليوم هو عالم الطبقة الوسطى، عالم الازمة العامة، عالم الانحلال وفقدان الهوية، عالم المجاعات، عالم الایدز والمخدرات وبكلمة عالم الضياع. هذا هو عالم الطبقة الوسطى وليس عالم الرأسمالية القوية المتنامية كما يتوهم العامة. انه وهم مخالف للقانون العام لحركة التطور حيث تنامي الرأسمالية لا يتحقق إلا بتنامي نقيضها الطبقة العاملة وهذا ليس حالها اليوم. إنه عالم خارج سكة التاريخ عالم الطبقة الوسطى.

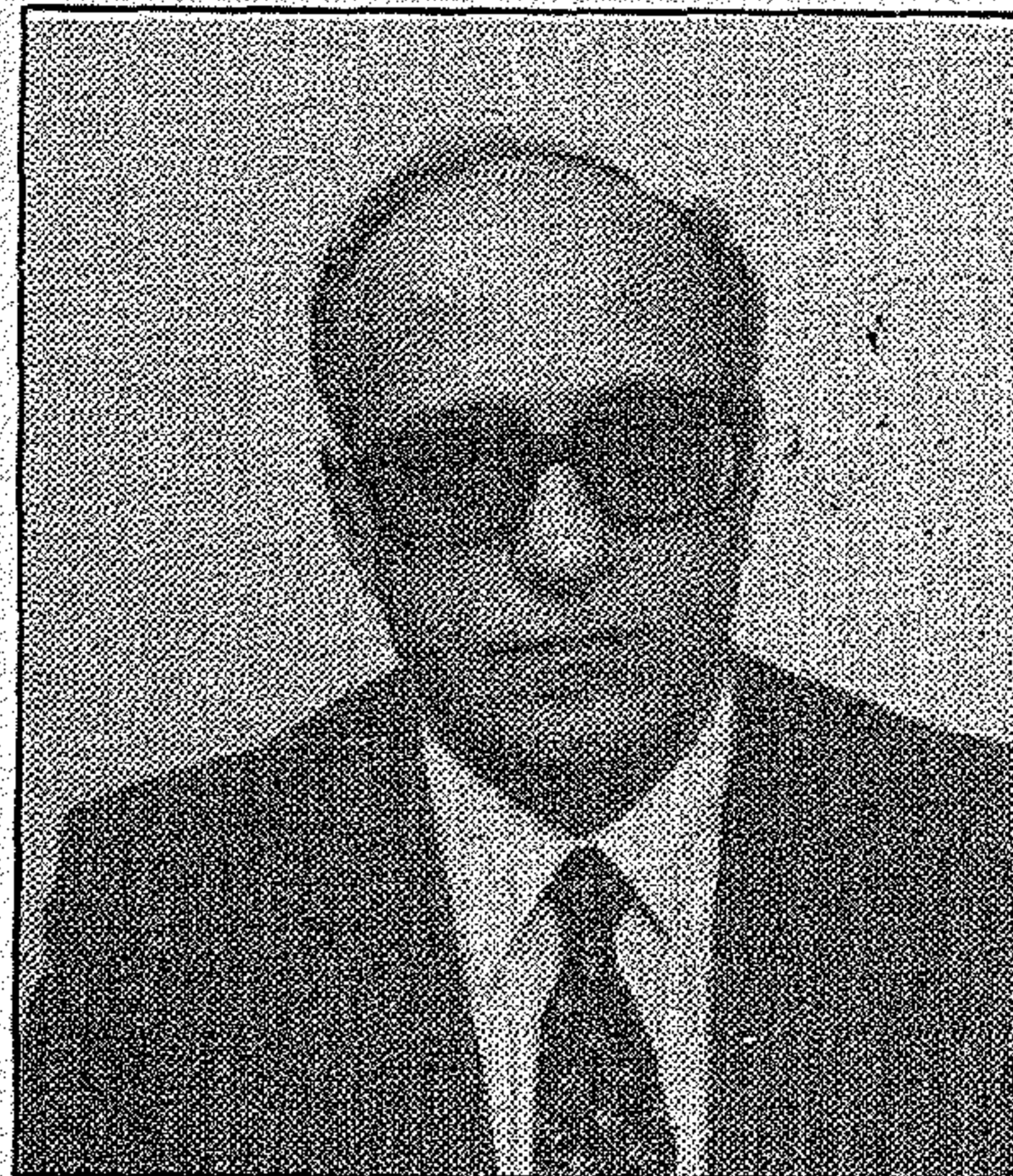
قبل أن يضع أي حزب برنامج عمل يستحوذ على أنشطة الحزب عليه أولاً أن يحدد بالضبط طبيعة القوى الفاعلة في المجتمع الدولي أولاً وفي المجتمع الوطني من بعد ومسار هذه القوى وأهدافها، وبغير ذلك لا يكون البرنامج أكثر من شعارات منتقاة لا معنى لها. الاقرار بوجود العالم اليوم خارج سكة التاريخ بإدارة وقيادة الطبقة الوسطى من شأنه أن يغير كشيروا في مقترحات البرنامج واستراتيجياته إذ ستكون المهمة الأولى الملقاة على قوى التقدم الاجتماعى هي إعادة المجتمع موضوع برنامجها إلى مسار التاريخ الصحيح.

ولتحقيق هذه النقلة التاريخية يتوفر آلية واحدة فقط وهي دولة الديمقراطية الشعبية، دولة المنتجين من العمال والفلاحين والرأسماليين ولا يمكن أن تقوم هذه الآلية بالشغل المطلوب منها وهو إعادة وضع المجتمع على المسار الصحيح للتاريخ من خلال تحقيق التنمية المتجهة للاستقلال دون التخلص من سرطان الطبقة الوسطى وتخفيف دورة الانتاج من فائض خدماتها المعوق للدوران. صعوبة هذه النقلة بالقوى الذاتية من جهة واستحالة التنمية الاشتراكية بقوى ذاتية في أي من البلدان المحيطية من جهة أخرى لا تحركان أي هامش لأي حديث عن أية اشتراكية.

حقيقة ما جرى في الحزب الشيوعي الأردني



إميلي نفاع



د. منير حمارنه

القيادة للنظام والعمل تحت لوائه، ولذلك حاربوا منظمة التحرير وعادوا للكفاح المسلح. وقد كانت سياستهم هذه موضع إدانة في الحزب وعند أبناء شعبنا كما كانت موضع إدانة الأحزاب الشيوعية العربية، ومن المفيد الإشارة هنا إلى كتاب الرفيق اللبناني كريم مروه من «ذاكرتي الفلسطينية» الذي صدر صيف هذا العام حيث يشير إلى موقف السلفيتي أحد أبرز قادة التيار الانتهازي اليميني آنذاك من المقاومة الفلسطينية ومحاولته منع تشكيل قوات الانصار التي أقرت تشكيلها الأحزاب الشيوعية العربية السوري واللبناني والأردني والسوداني والعراقي للاسهام في النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي ومن أجل دعم الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه الوطنية المسلوبة. وقد جاء الكونغرس السري الثاني للحزب في ايلول ١٩٧٠ ليضع حدا للتيار الانتهازي اليميني فسيديته ويصوب مسار الحزب وبالنتيجة لم يقر في انتخابات اللجنة المركزية من هذا التيار سوى عضوين. وبعد أحداث أيلول الدامية عام ١٩٧٠

نقول الانشقاق هنا فهي تسمية غير دقيقة لواقع الحال. يعاني الحزب الشيوعي الأردني أزمة حادة منذ سنوات طويلة، ومن خلافات تعود جذورها إلى منتصف الستينات عندما كانت معظم القيادة الحزبية في السجون والمعتقلات أو في المنفى والعمل السري وكانت جماعة املي نفاع بقيادة فهمي السلفيتي آنذاك خارج السجون تقود الحزب وترسم سياسته وتحرفه نحو اليمين والانتهازية حيث كانت تغازل السلطة وتصنفها كقوة وطنية لدرجة أنها طالبت بحل الحزب والسير في ركاب النظام الذي لم تعد تنتقده أو ترى فيه عيباً. ومما زاد الطين بلة انهم رأوا في بعض التغييرات الاقتصادية في البلاد أثناء تطبيق سياسة الاستعمار الجديد تطوراً هائلاً يدل على تقدمية النظام نفسه!! وقد شجب الأمين العام في حينه فؤاد نصار الموجود في المنفى هذه السياسة وطالب بتصويبها. وبعد هزيمة ١٩٦٧ لم تحمل جماعة السلفيتي النظام مسئولية الهزيمة بل اخذوا من شعار ازالة آثار العدوان الذي اطلقه عبد الناصر ذريعة لتسليم

كل ما يكتبه حسين عبد الرازق عادة يلقي الاهتمام، ولكن مقالته حول الانشقاق في الحزب الشيوعي الأردني التي نشرتها مجلة اليسار الغراء والتي نحرص على اقتنائها دوماً في عددها الأخير رقم ١٠٤ الصادر في أكتوبر الماضي كان مشار اهتمام مضاعف. فهي من جهة تصدر عن كاتب عريق يساري ملتزم ومناضل معروف ولكنها من جهة أخرى تفتقر إلى الموضوعية، فقد جانب الكاتب الصواب في العديد من فقرات المقال، فكتب ما يعجبه وغض الطرف عما لا يعجبه، أو أنه استقى معلوماته من مصادر مغرصة لا نرضاها له، وكمثال على ذلك فقد اجتراً من جملة المواقف بعض كتابات لصحفيين اردنيين كتبوها في بداية أزمة الحزب دون معرفة حثياتها وملاساتها، وتناسى كل كتاباتهم الأخرى التي جاءت لاحقاً والتي دانت منير حمارنه وجماعته وحيث موقف الحزب وأمينه العام الدكتور يعقوب زبادين، وحسب علمنا فقد احتج بعضهم وامتنع آخرون وأعرب عدد منهم عن نيته في الرد في اليسار نفسها لان ما كتب هو تشويه للحقيقة مواقفهم ومنهم الكاتب الاردني رئيس رابطة الكتاب الاردنيين القاص المعروف فخرى قعوار. كما كان الكاتب الصديق حسين عبد الرازق غير دقيق في عرضه وانتقائيا أحيانا وخاصة في محاولة شخصنة الخلافات وتصويرها على شكل خلافات حول الأمانة العامة للحزب، ومحاولة النفخ في صورة الدكتور منير حمارنه واملي نفاع لدرجة اعطائهما أعلى الأصوات في المؤتمر العلني الثاني في حين جاءت في الحقيقة مخالفة للواقع، حيث حصلت السيدة نفاع مثلاً على المرتبة الشامنة من حيث الأصوات وبفارق كبير نسبياً عن المرتبة الأولى ونأمل أن يتسع صدر مجلة اليسار كما تعودنا منها دائماً وصدر رئيس تحريرها كاتب المقال ويسمح بنشر الحقيقة دون إدعاء حول الأزمة والخلافات في الحزب الشيوعي الأردني ولا

بين النظام والمقاومة الفلسطينية تبين الوجه الآخر للتيار الانتهازي اليميني، إذ أعلن انشقاقه عن الحزب اثر الاحداث طناً منه بأن الحزب والمقاومة قد انتهيا وان الميدان قد خلا لهم ، فكان انشقاقهم بمثابة اعلان الثورة أو صك البراءة أمام النظام وأجهزته القمعية . وقد كان كذلك فعلاً إذ عانى رفاق الحزب الامرين في المعتقلات والسجون ولم تخل السجون طوال فترة ما قبل الانفراج السياسي من الشيوعيين بينما لم تمس شعرة واحدة من أنصار وأعضاء التيار الانتهازي الذي أصبح يدعوا نفسه - بالكادر اللينيني - علنه يحدد العزاء في التسمية أمام العزلة الرهسية التي عاشها طوال خمسة عشر عاماً عن أبناء شعبنا وعن الحركة الوطنية الاردنية والعربية والعالمية كذلك الادانة من الاحزاب الشيوعية العربية والعالمية.

ولاحقاً وبمبادرة من الأمين العام الاسبق فائق وراة تمت اعادتهم إلى الحزب عام ١٩٨٥ دون ادانة أو محاسبة أو حتى الاكتفاء منهم بمجرد نقد ذاتي للجرائم التي ارتكبوها بحق الحزب إذ جاءت المبادرة بشعار عفا الله عما مضى ، وهنا بدأت الازمة الحقيقية الكبرى فقد اتسمت ممارسة أعضاء هذا التيار بعد عودتهم بانتهازية مطلقة وبحقد دفين واستطاعوا إبعاد وتصفية خيرة العناصر الحزبية تدريجياً ، واستطاعوا إبعاد حتى القادة المؤسسين امثال عبد العزيز العطي وعيسى مدانات واسحق الخطيب وعوني فاخر وشفيق العطي وزكي الطوال وسالم حجازين وفواز الزعبي وغيرهم ، فهم لم يختاروا الاعتزال كما ورد في مقالة الكاتب حسين عبد الرازق والذي أشار بحق إلى أن عودة الكادر اللينيني قد لعبت وما تزال «دوراً أساسياً» فيه ، ولكن للتخريب وضرب الحزب وتصفيته.

وعلى هذا فإن المناخ لم يكن صحياً داخل الحزب وحسبهما يراه المراقبون كما ورد في المقالة . ولا أدري أي مراقبين يقولون هذا القول في حزب فقد ٩٠٪ من عضويته تحت قيادة جماعة نفاع.

لقد أصبح الحزب في السنوات الأخيرة معزولاً عن الجماهير متقوقعا حول ذاته فاقداً معظم عضويته ، إذ استطاع التيار الانتهازي اليميني تحجيف منبعه وقطع روافده وتقليص مياحه وتغيير مجراه ففقد بذلك كل نفوذه النقابي بحيث لم يعد يقود أي نقابة عمالية في مقابل أكثر من ٩ نقابات كان يقودها في أعوام السبعينيات وأوائل الثمانينات (ما عدا فترة ما بعد المؤتمر الاستثنائي حيث استرجع نقابة واحدة).

كما تشرذم أعضاؤه بفعل هذه القيادة وصاروا إما معتمدين للعمل المنظم - وهم الأغلبية بالنسبة - أو ينضون تحت لواء أحزاب أخرى شكلوها مثل حزب اليسار

الديمقراطي (الديمقراطي الوندوي سابقاً) والحزب التقدمي ، ولم يبق في الحزب سوى قلة اختارت العمل من الداخل لتصويب مسار الحزب واعادة اللحمة لصقوفه عبر التوحيد مع الرفاق من خارج التنظيم سواء كانوا أحزاباً أم أفراداً.

يضاف إلى ذلك كله أن المناخ السياسي داخل الحزب لم يكن خالياً من الخلافات في أي وقت من الأوقات ، وقد يعتبر ذلك صحيحاً بالمقاييس العام لو لم تكن بعض الخلافات تتمحور حول اتفاقيتي أوصلو ووادي عربة بين مؤيد ومعارض . حيث وجد من رموز التيار الانتهازي من يؤيد اتفاقية وادي عربة!! وكذلك العمل تحت قيادة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي تحت اسم ائتلاف المعارضة الاردنية بين مؤيد ومعارض.

ولذلك كله لم يكن من قبيل الصدفة أن تتفجر الازمة الأخيرة وابعادها الحادة التي أدت إلى شبه قطيعة مع التيار الانتهازي اليميني اختارها بنفسه ، وقد كانت الأسباب المباشرة للازمة الأخيرة تنلخص في أمرين أولهما التحايل على المؤتمر العلني الثاني والالتفاف على قرارات اللجنة المركزية وثانيهما الارتباطات المشبوهة مع منظمات أجنبية معادية.

التحايل على المؤتمر

لقد اتفقت اللجنة المركزية قبل المؤتمر العلني الثاني الذي انعقد في نهاية العام الماضي ان تكون الانتخابات للجنة المركزية الجديدة وهيئات الحزب القيادية الاخرى ديمقراطية حره دون تقديم قوائم موحدة للانتخابات ودون اقتراح أي اسم من قبل اللجنة المركزية ، ولكنه وفي يوم الانتخابات

حسين عبد الرازق



في المؤتمر فوجئ الحضور وأولهم الأمين العام د. يعقوب زيادين بقوائم مطبوعة على الحاسوب صغيرة الحجم وبعضها بخط اليد توزع سراً على أنصار التيار الانتهازي اليميني ، فرفض الأمين العام حينها الأمر وهدد بتعطيل عمل المؤتمر لولا خشيتته من الاثار السلبية التي يمكن أن تعود على الحزب فيسما لو فجر المؤتمر. ولكنه لم يكن يدري حينها ان اهداف لجوء التيار الانتهازي اليميني إلى تزوير ارادة أعضاء المؤتمر وطبع تلك القائمة والترويج لها سرا بين أنصارهم كانت تهدف إلى أشياء أكبر من مجرد الاستيلاء على قيادة الحزب، فالمسألة تعدت ذلك بمراحل ذلك أن الاستيلاء على القيادة لم يكن سوى مجرد وسيلة تسهل لهم حرف الحزب عن سياساته المبدئية الثابتة وتقاليدته الوطنية وتراثه النضالي ، وفرض توجهات تتعارض مع مصالح شعبنا ووطننا عبر التعامل مع مؤسسات مشبوهة وأخذ تمويل منها دون اعتراض أحد . وفي تقديرنا أنهم لجأوا إلى هذا التزوير لعلمهم بأن ارتباطاتهم المشبوهة كانت قد بدأت تتكشف حيث طالب الأمين العام د. يعقوب زيادين قبل المؤتمر بمعرفة حقيقة المشاريع التي تديرها السيدة املي نفاع عضو المكتب السياسي حينها من خلال ترؤسها لجمعية النساء العربيات وهي الجمعية التي تتكون عضويتها من الرفيقات وقيادتها تبعاً لذلك، وقد كانت املي نفاع واختها ليلي نفاع حمارنه زوجه الأمين العام السابق منير حمارنه تتهربان دوماً من بحث المسألة ، إلى أن تقرر في اجتماع المكتب السياسي وبعده اجتماع في اللجنة المركزية السابقة قبل المؤتمر العلني الثاني بان تقوم القيادة القادمة ببحث كافة الجوانب المالية المتعلقة بنشاط جمعية النساء العربيات وتقديم تقرير مفصل عنها بغية استخلاص العبر والدروس واتخاذ الاجراءات اللازمة ، وخاصة أن الشكوك كانت تحوم حول تمويل الحملة الانتخابية لاملي نفاع لانتخابات البرلمان الاردني بعدما علقت املي يافطتها الانتخابية دون أن تذكر فيها أنها مرشحة الحزب الشيوعي الاردني وبعد نقد مرير من أعضاء الحزب تم تعليق يافطات معدودة تذكر عضويتها بالحزب ولكن في مناطق بعيدة عن دائرتها الانتخابية.

وعندما احتدمت الخلافات بعد المؤتمر الثاني منع أعضاء التيار الانتهازي اليميني الذين أصبحوا أغلبية في القيادة بفضل تحايلهم ذلك والتفافهم على قرارات الحزب منعوا لجنة المراقبة الحزبية من التحقيق فعليا رغم أنها مارسته شكليا إذ قاموا بتعيين ثلاثة رفاق تم فرضهم بالاغلبية الميكانيكية للتصويت برئاسة شقيق الأمين العام كدجنة

خاصة للتحقيق!! وحينها كان واضحاً أن القرارات باتت تطبخ خارج الاجتماعات الحزبية وتفرض داخلها معتمدة على آلية التصويت.

الارتباطات المشبوهة

إن مسألة مؤسسات التمويل الأجنبي والارتباطات المشبوهة معها مسألة في غاية التعقيد، فهي تظهر بمظهر الحريص على مساعدة الشعوب الفقيرة، فتقوم بالتعاون مع المؤسسات الشعبية غير الحكومية لتنفيذ مشاريع طارها برئ ولكنها، ومن جهة أخرى تبسو مؤسسات حكومية لها ارتباطات بحكوماتها وتسعى إلى تنفيذ سياسات حكوماتها المعادية لمصالح الشعوب الفقيرة وكمثال على هذه مؤسسة Pathfinder الأمريكية التي يتم تمويلها من قبل US, Aid التي تعتبر ذراع الحكومة الأمريكية في تنفيذ سياساتها في مختلف مناطق العالم، وكما هو معروف فإن الوكالة الأمريكية للأنباء الدولي Us Aid خاضعة لنفوذ الكونغرس الأمريكي، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهي تابعة مباشرة لوزارة الخارجية الأمريكية، فأى برامج يمكن أن تنفذها لصالح الشعوب الفقيرة والنامية؟

وفيما يخصنا كانت لدينا شكوك حول نشاطات «إملي نفاع» ولكن اليقين لم يأت إلا بعد المؤتمر بشهرين، عندما نشرت الصحف المحلية خبراً عن توقيع اتفاقية بين جمعية النساء العربيات ومنظمة Pathfinder وبشروط معاد لمصالح شعبنا حيث تسعى الاتفاقية إلى تنفيذ مشاريع لتعقيم النساء. وهنا اكتشفنا المصيبة الكبرى، فالمسألة لم تعد مسألة شكوك بل أصبحت واقعا مفروضا علينا مجابهته، وليس لاهداف تخص حزبنا، وتعلق بالخلافات داخله، فلدينا ما يكفيننا من الخلافات، ولكنها مسألة وطنية، وقد صدق توجيهنا فحالما كشفنا المسألة حتى أصبحت مشار حديث الشارع، إذ سارعت المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، مثل النقابات، والجمعيات، والأحزاب السياسية كذلك، والكتاب الوطنيين التقدميين بأبداء آرائهم في الصحف منددين بهذه المخططات، ومعلنين مواقف صارمة ضد محاولات الاستعمار في انتهاك سيادتنا الوطنية، والاضرار بمصالح شعبنا.

وقد طلبت القيادات الواعية وكل قيادات المناطق، من قيادة الدكتور منير حمارنه وجماعته، ادانة هذه المسلكية، وتصويب الأوضاع، ولكنها أصرت على انكار

العلاقات ثم الاقرار بها تاليا بعد حصولنا على وثائق تثبت التورط، والأهم أنها أصرت على عدم إدانة هذا المسلك، وقامت بحملة استهدفت بليلة التنظيم الحزبي فقامت بالاتصال بالرفاق دون علم قياداتهم الحزبية وحاولت تشكيل منظمات بديلة من أنصارها، الأمر الذي فاقم المشكلة داخل التنظيم. وأمام هذا الواقع المرير جرت محاولات مخلصه وجادة قام بها أعضاء في اللجنة المركزية ومكتب التنظيم، وقيادات المحافظات بهدف إيجاد حلول مناسبة فاقترحوا عقد جلسة للمجلس الحزبي، وهو استحقاق ينص النظام الداخلي على وجوب انعقاده في أول ثلاثة شهور من كل عام.

وأمام ادراك قيادة د. منير حمارنه لعزلتها عن التنظيم وبأنها أصبحت في وضع الاقلية داخل الحزب فقد رفضت هذه الدعوة وهنا تبلورت فكرة عرض الازمة على مؤتمر استثنائي للحزب حسب ما ينص عليه النظام الداخلي، فقامت كل قيادات المناطق، وهم أعضاء حكما في المجلس الحزبي، بالتوجه خطيا للجنة المركزية مطالبين بعقد مؤتمر استثنائي. تلاها جمع توافيع من أعضاء المؤتمر العلني الثاني على عريضة تطالب بعقد المؤتمر الاستثنائي، وهنا تحققت الأغلبية فقد وقع على العريضة غالبية أعضاء المؤتمر كما طالب كل لجان المناطق بعقد المؤتمر هذا بالاضافة إلى ثلث اللجنة المركزية الموجودة حينها. وبالنتيجة فقد تم رفض هذا المطلب الديمقراطي وأمام هذا الواقع واصطدام الحزب بجدار التعنت الذي قمتست خلفه القيادة في حينه اجتمعت الاغلبية الحزبية التي تمثل جميع مناطق الحزب ومعظم أعضاء المؤتمر السابق وشكلوا لجنة للإعداد للمؤتمر.

وكان جواب قيادة منير حمارنه صبيانيا اذ دبلجوا تقريراً ملفقا حول انتخابات اللجنة المركزية في المؤتمر العلني الثاني وقضية القوائم ولجأوا إلى سلاح العقوبات دونما وجه حق وبغياب الرفاق المعنيين فقاموا بتجميد عضوية الرفيق د. زيادين وفصل الرفيق د. مازن حنا والتهديد بفصل آخرين(تم فصلهم فيما بعد) لدورهم في فضح التعامل مع المؤسسات الأجنبية المشبوهة وكشف الانحرافات عن سياسة الحزب.

وبعد استكمال الترتيبات لعقد المؤتمر وجهت الأغلبية للجميع الدعوة لحضوره بمن فيهم قيادة منير حمارنه- املي نفاع من أجل الاحتكام للمؤتمر الذي هو أعلى هيئة في

الحزب وأكبر منبر ديمقراطي لحل الخلافات الداخلية وإقرار الخط السياسي السليم وتصويب المسيرة الحزبية.

وقد انعقد المؤتمر بحضور ممثلين يشكلون غالبية أعضاء المؤتمر الأخير وأكثر من ثلثي المجلس الحزبي المطلوب للدعوة، وقد تحلى أعضاء المؤتمر بروح عالية من المسؤولية فلم يستجيبوا لتهرات القسادة ولم يلجأوا إلى التشهير بأحد أو النيل من سمعة أي رفيق، كما لم يلجأوا للرد على الفصل والتجميد باقتراح لطردي أي رفيق واكتفوا باعادة الرفيقين الدكتور يعقوب زيادين والدكتور مازن حنا لعضوية الحزب والمؤتمر وانصب هم أعضاء المؤتمر على إعادة هبة الحزب وانقاذ سمعته وتنقيتها مما اصابها من تلوث جراء تعامل نفر من القيادة مع المنظمات المشبوهة والحفاظ على تاريخ الحزب وتراثه النضالي العريق، فأدانوا هذا التعامل مع المؤسسات المشبوهة وجردوا القيادة السابقة من المسؤوليات وطالبوا بمحاسبتها عبر قرار للمؤتمر، وقاموا بانتخاب قيادة جديدة للحزب، وقد تعاملت القيادة الجديدة أيضا بروح عالية من المسؤولية مع الازمة ودعت الآخرين للاتخراط في العمل الحزبي النظم، إلا أن قيادة منير حمارنه لجأت للاستقواء بوزارة الداخلية والاهزة المعنية لتنصرها على الأغلبية ودعتهم إلى منحها الشرعية وعدم الاعتراف بنتائج المؤتمر الاستثنائي.

لقد جسد المؤتمر الاستثنائي طموحات غالبية رفاق الحزب في تصويب وضعه لتمكينه من مواصلة النضال والسير في طريق تنفيذ برامجه وسياساته التي تعبر طموحات جماهير الكادحين وأمالهم في الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتطلعات أبناء شعبنا لبناء الاشتراكية باعتبارها النظام الأمثل والأكثر عدلا والطموح الاسمي للبشرية.

لقد كان أجدر بالصادق حسين عبد الرازق ان يتوجه الينا لمعرفة كل ما يتعلق بالازمة ورأينا فيها لان انصاف الحقائق التي نشرها وانصاف المعلومات التي ذكرها لا تصنع حقيقة لأن نصف المعلومات ونصف الحقيقة هي جهل بعينه.

المكتب السياسي للحزب
الشيوعي الاردني

تعليق على الردود

عندما أقدمت في العدد الماضي (أكتوبر ١٩٩٨) على نشر مقالتي حول الأزمة في الحزب الشيوعي الاردني تحت عنوان «الأمين العام والإنشقاق في الحزب الشيوعي الاردني» كنت أعرف أنني أسير على الشوك . ورغم أنني تابعت ما يجري في الحزب منذ المؤتمر العلني الثاني ، سواء من خلال الصحافة الأردنية أو من خلال الاتصالات المباشرة مع عديد من الأصدقاء في الاردن من داخل الحزب وخارجه ، وعبر زيارة خاطفة لعمان (من ٩ إلى ١٢ يونيو ١٩٩٨) التقيت خلالها بعديد من الشخصيات السياسية والصحفية المستقلة أو المنتمية إلى أحزاب واتجاهات سياسية مختلفة ، فقد أثرت الصمت داعياً أن يجنب الأصدقاء في الحزب الشيوعي الاردني أنفسهم - ويجنبوا القوى الوطنية الاردنية والعربية معهم - مأسى الانقسام والانشقاق وتلوث أنفسهم ، ولكن وبعد أن نشر في الحياة اللندنية والاهرام القاهرة خبر عقد مؤتمر ٢٨ أغسطس ١٩٩٨ (نشر في الحياة بتاريخ ٣٠ أغسطس تحت عنوان حزب اردني جديد منشق عن الشيوعي) ألح عديد من الزملاء في القاهرة على أهمية أن تقدم اليسار لقارئها القصة كاملة . وهكذا كتبت المقال .

ووصلني منذ أيام الرد المنشور أعلاه موقعاً «المكتب السياسي للحزب الشيوعي الأردني» ومعه رسالة من د. مازن حنا يطلب نشر الرد . ثم وصلني من أحد الأصدقاء في الأردن رد آخر منشور في جريدة «المجد» تحت عنوان «المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني يرد على مقال حسين عبد الرازق في



د. يعقوب زبادين

مجلة اليسار.

وبداية أرجو أن يكون واضحاً للكافة أن ما نشرته في اليسار أتحمّل وحدي مسؤوليته . فإذا كانت «اليسار» تصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، فإنها منبر ديمقراطي يقوم على الحوار وتعدد الآراء ولا يتحمل الحزب مسؤولية أي مقال ينشر فيها بتوقيع كاتبه. وأظن أن أي متابع لليسار يستطيع أن يتأكد من ذلك.. فمثلاً تعرض المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع لنقد - بل وهجوم حاد - في مقالات منشورة باليسار وموقعه من أصحابها.

كذلك لم يفاجئني - رغم كلمات التقدير لليسار ولـى شخصياً - اتهامى بالافتقار إلى النزاهة والموضوعية، والتحيز بصورة مسبقة، وأنتى كتبت ما يعجبني وعضضت الطرف عما لا يعجبني ، أو القول بأن انصاف الحقائق التي نشرتها «لا تصنع حقيقة لأن نصف المعلومات ونصف الحقيقة هي جهل بعينه».. فهذا منهج سائد للأسف في الحوار السياسي

العربي في حالة الاختلاف . وإن كان قد فاجأني تصريح «يعف لسانی عن وصفه» منسوباً لدكتور يعقوب زبادين يقول فيه أنني (وزوجتي) منغمسان في التعامل مع التمويل الأجنبي و «أنهما باتا مكشوفين للرأى العام المصري».. وأنتى أدير مؤسسة «تقول من عشرات المؤسسات الأجنبية المشبوهة المسولة من المخابرات المركزية الغربية».. وهكذا أصبحت مطعوناً في وطنيتي وشرفي!!

ولن أدخل في نقاش تفصيلي حول ما جاء في الرد المنشور في هذا العدد في اليسار أو المنشور في صحيفة المجد .. خاصة وقد قفز على كثير من الحقائق - أكرر الحقائق - الواردة في مقالتي بالعدد الماضي ، وركز على ثلاثة موضوعات..

* الأول الهجوم على د. منير حمارنه وإميلى نفاع و«الكادر اللينيني» انطلاقاً من انقسام ١٩٧٠ وحتى المؤتمر العلني الثاني.

* الثاني الالتحاق على شرعية اجتماع ٢٨ أغسطس واعتباره مؤقراً استثنائياً أعاد انتخاب الهيئات القيادية.

* ثالثاً قضية التمويل الأجنبي - المؤسسات المجتمع المدني وليس الحزب - ودور «إميلى نفاع» في جمعية النساء العربيات.

وأغلب هذه القضايا كانت مشار نقاش علني في الصحافة الأردنية من كافة الاطراف . وأعتقد أن الذين وجه لهم هذه الاتهامات ردوا عليها وقادرون على الرد عليها ، وليست مهمتي ولا دوري أن أدافع عنهم أو أهاجمهم دون دليل.

ولكن هناك ملاحظات قليلة أجدهم واجبي - دفاعاً عن الحقيقة - أن أضعها أمام القارئ.

** كان أول من عرفت من قيادة الحزب الشيوعي الأردني هما الرفيكان يعقوب زبادين وعيسى مدانات عندما عرّفني عليهما د. فؤاد مرسى -رحمه الله - في موسكو وكنا معاً نمثل حزب التجمع في احتفالات العيد السبعين لثورة أكتوبر (نوفمبر ١٩٨٧). ثم التقيت ثانية بدكتور يعقوب زبادين في دمشق منذ سنوات قليلة في مؤتمر الحزب الشيوعي السوري ، حيث عرّفني لأول مرة بإميلى نفاع . وعندما ذهبت لأول مرة إلى الاردن لالقاء محاضرة في مؤسسة شومان عرّفني د. يعقوب ببقية الأصدقاء . وتوالت اللقاءات بعد ذلك ، وتناقشنا في كل القضايا

جزء من عناوين د. زبادين للرأى في يوم ٣٠ يناير ١٩٩٣

اسفي على موقفى الخاطيء الذي دفعني الى حرمان "السلفيتي" من وداع "نصار"



اخطأ عبدالناصر،
واخطأ الشيوعيون معه،
ودفعنا ثمننا باهظاً للخلاف..



المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني يرد على

مقالة حسين عبد الرازق في مجلة "اليسار"



السلمي وقد كان عدم النشر ممتناً لو لم تلتزم بالوعد بتشكيل لجنة بعد المؤتمر مباشرة للبحث في كل ما ته صلت بالتحالف مع المؤسسات الأجنبية وتمويلها لشاريع تنمائها جمعية النساء العربيات وقيادتها التي تشارك في الهيئات الحزبية القومية.

فالتحالف مع المؤسسات على أجرام اضطرابي لثبوتة مجموع الحزب من الصلات مع المؤسسات الأجنبية المشدودة بعد حديث الصحافة عن هذه الصلات، ولعل ذلك يضطر قيادة الحزب لأن تعيد النظر في موقفها الداخلي والشرطي، ولو لم يكن ذلك سبباً أساسياً فمن أجل ما نشر وتم التصريح به، فكان الوضع داخل الحزب وفي المجتمع مغايراً لما هو عليه في الوقت الحاضر، فجمعية العلاقات مع المؤسسات الأجنبية، لا سيما المشدودة منها، كانت تتأثر بأشخاص وجال الاعلام والمحررين والصحفيين المهتمين والاتحادات النقابية والأحزاب وكافة قادة الرأي العام في البلاد، ونظرة سريعة لما كتب ونشر وعقد من مقالات وبيانات ودوات خطية دليل على صحة ما ذهبنا اليه.

ولا داعي أن جميع هؤلاء موجودون في نظرتهم لبقول الذي تشعبه المؤسسات الأجنبية في البلاد وأنهم متفانون على ضرورة التصدي لها ومقاومة نشاطها، فهناك مصالح متبادلة تستلزم بالضرورة موافق مختلفة، لكن إذا ما كان ذلك أمراً ملتبساً بالنسبة للآخرين، فإنه لا يجوز للشيوعيين أن يهتفوا حول هذه القضية وهم الذين كانوا ويجب

بحرص المثلون التقدميون وسائر المتعاطفين إلى المعرفة الحادة في ملاندا على تأمين يساهم من مجلة "اليسار" التي تصدر عن حزب التجمع المصري بمجرد نزولها إلى الأسواق، نظراً لتنوع موضوعاتها وغنى تحليلاتها وتعذر معالجتها بفرجة عالية من الدقة والموضوعية. غير أن العدد الأخير من هذه المجلة الرسمية كان مغايراً وشاذاً عما ألفناه وخبرنا من أعدادها السابقة. ومنه ذلك لا يورث الدقة إلى الخلل صاحب المقالة الموقونة "انشقاق في الحزب الشيوعي الأردني" معناه في وجهة النظر أو توجيهه لرأي على آخر، بل في التزامه وأجبراره على تبني رؤية محددة وأخذ محتويات وتفاصيل معينة دون تخصيص والاعتناء بظواهر الأمور دون ادعاء أي محاولة للغوص في العمق وصولاً إلى ما هو كامن ويستتر فيها. هذا هو ما أخذنا ونصير عنه على الصديق الأستاذ حسين عبد الرازق، رئيس تحرير مجلة "اليسار" الغراء والذي كما نطمح منه أن ما هو أكثر من ترديد وإعادة إنتاج شعارات وأحكام سبق وأن أطلقها علينا في الصحف الأردنية، سقطت على لسان الأمين العام السابق للحزب منير حمارة. وقد أثار دهشتنا في الاستطلاع حسين عبد الرازق تفاصيل أحداث لم يكن هو شاهداً عليها، حيث لم يشارك بحضوره جلسات المؤتمر العام الثاني ولا جلسات المؤتمر الاستثنائي. لم تألف هذا المخطوط القوي، وهذه التلميح السطحية المتحيزة بصورة سبقة من علني حزب شقيق ومجلة هندية تروج راية المستعظمين في الأرض في الشؤون الداخلية لمزب

الرد المنشور
في جريدة
«المجد»

المصرية والاردنية والعربية في جلسات حميمة، بل وفي القضايا الداخلية لأحزابنا في منزل د. يعقوب أو منزل منير حمارة أو اميلى نفاع.. وكانت العلاقات الحزبية والشخصية بينهم تبدو أعمق ما تكون والالحاح من الجميع على وحدة الحزب - رغم مشاكله - سائدة بصورة واحدة.

وعندما يأتي اليوم «الرد» ليركز على مجموعة الكادر اللينيني، فمن حق أن اتساءل هل اكتشفت انتهازياتهم وعينيتهم فجأة بعد المؤتمر العلني الثاني؟!

بل إن يعقوب زيادين يقول في مقابلة بصحيفة «الرأي» الأردنية احتلت صفحتين كاملتين (السبت ٣٠/١/١٩٩٣) في اجابته على سؤال من الرأي «ما هو تقييمك لتجربة الانشقاق بين الكادر اللينيني واللجنة المركزية وشخصية فهمي السلفيني.. بعد أن عاد الحزب وتوحد وعادت القيادات إلى مواقعها مثلاً، خالد الحمشاوي والسيدة املي نفاع ورشدي شاهين وأمال نفاع»؟.

الدكتور زيادين -والله يا عزيزي بتصصوري أن الإنسان نضج بعد هذه الفترة وكان كله خطأ. والموقف كان من السلفيتي هو إبعادهم عن الحزب. لكن أخذ هذه القرارات العنيفة ضد رفاق اشتغلوا، وأنا بعرف فهمي السلفيتي حيث شاهدته أول مرة في القدس وأخذنا من عنده كتباً وكان خارجاً من السجن (فهمي السلفيتي) وكنت أحترمه جداً وأقدر حيويته ونشاطه. وعندما توفي لم أحضر جنازته ولم أرتكب خطأ فاحشاً أكثر من ذلك. وكان في هذا تزميت ليس له معنى علماً بأن فؤاد نصار بعد الانشقاق بأسابيع كان يقنعني في أنه لا غنى عن (شاهين) وهؤلاء الشيوعيون أخطأوا أو أصابوا، فكنت مصراً أنا أن عليهم أن يقدموا اعتذاراً لما جرى ولما عملوا. وكان أهم موضوع هو موضوع الانتصار. وثبت بالدليل القاطع أن هؤلاء جماعة لم يتنكروا لمبادئهم إطلاقاً، مارسوها وروبو شيوعيين جيدين وعادوا إلى الحزب أيضاً بكرامة، وهم يمارسون نشاطهم الآن في صفوف الحزب بشكل فعال وبشكل جيد لاأأخذ عليه إطلاقاً.. وهذا من جملة الأخطاء التي ارتكبتها».

هناك الحاح على موضوع التمسويل الاجنبي بإعتباره جوهر القضية، وكذلك موضوع القوائم. وقد نشر القرار الذي انتهت إليه لجنة التحقيق الحزبية التي انتخبتهما اللجنة المركزية في ١٢/٤/١٩٩٨ والذي يدين دورد، مازن حنا في موضوع القوائم، ويبرأ «الرفيقات» أعضاء جمعية النساء العربيات من كل الاتهامات.

يوم ٢٨ أغسطس مؤتمر شرعي أم إنشقاق؟! بالطبع هناك تضارب في التسيكانات والمعلومات. ومع ذلك فهناك حقائق واضحة أهمها أنه طبقاً لقانون الاحزاب الذي أشهر الحزب (علنياً) على أساسه رفضت الجهات المختصة الاعتراف بالنتائج المترتبة على مؤتمر ٢٨ أغسطس أو التصريح بإصدار صحيفة الجماهير للقيادة المنتخبة في هذا المؤتمر. وقاطعت كل الأحزاب الأردنية هذا المؤتمر. وأصرت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة على التعامل «مع الحزب الأصل وأمينه العام الدكتور منير حمارة حيث انه ما زال يمثل الشرعية في نظرنا».

وفي النهاية أؤكد لأصحاب «الرد» وللجميع أنني لم أنتق معلوماتي من مصدر واحد، بل حرصت على النقاش مع عديدين بعضهم لا يخفى اختلافه مع قيادة الحزب الشيوعي وأمينه العام د. منير حمارة، وكذلك فالموضوعات التي نشرت في الصحف الأردنية واعتمدت عليها في كثير مما كتبت عكست كل الآراء والمواقف وزودني بها زملاء صحفيون ليسوا طرفاً في الصراع، ولم يمارسوا أي اختصار بل قاموا بجمع كل ما نشر والتفضل بإرسالها لي.

ولفت نظري أن د. يعقوب زيادين صرح لصحيفة الرأي بعد اجتماع اللجنة المركزية وتشكيل لجنة التحقيق الحزبية ما نصه «إن اجتماع اللجنة المركزية كان في منتهى الإيجابية.. وكان القرار الصادر عنها بتشكيل لجان تحقيق مرضياً للغاية لأن الهدف الذي يسعى من أجله هو إيجاد حل نهائي لهذه القضية». وقد نشر هذا التصريح يوم ١٤/٤/١٩٩٨.

فلماذا الآن الهجوم على لجنة التحقيق!!.

** يحمل «الرد» مسؤولية إبعاد القادة المؤسسين ومن بينهم «عيسى مدانات» لقيادة الحزب المنتخبة في المؤتمر العلني الثاني أو مجموعة الكادر اللينيني كما يقول الرد.

بينما د. يعقوب زيادين يقول في صحيفة «شبحان» بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٨ وتحت عنوان عريض «مدانات سرق الحزب ورصيده الآن (2) مليون دينار فمن أين له هذا».. أعرف أن عيسى مدانات حاقد «على» شخصياً لأنني أنا الذي كشفت «طوابقه»، وهو يملك الآن مليوني دينار. من أين له ذلك. وقد كان أميناً مالياً للحزب وكان يستثمر أموال الحزب في بيع وشراء الأراضي ومتهم في ألف شغلة وشغلة. ولأجل ذلك هو طرد من الحزب. وحاول عمل الكثير من الأحزاب وفشلت جميعها وتاريخه من أسوأ التواريخ وغير مقبول من أي إنسان».

ولا تعليق

** يبقى موضوع الشرعية، وهل ما جرى

حسين عبد الرازق

مداخلات

جيل السبعينيات المفترس عليه

حين تضيق بنا الدوائر .. يبدأ الجميع فى التخبيط فى بعضهم البعض.. بدلاً من التماسك لكسر جدار العزلة والاختناق وجيل السبعينيات واسميه «جيل النكسة» -حيث تفتح وعيه السياسى عقب النكسة مباشرة- وكان يمثل جيل الرفض والغضب الذى انطلق من الجامعات المصرية ناقداً وساخطاً على الأوضاع التى سادت بعد هزيمة ١٩٦٧- ورافعاً شعارات التغيير الجذرى وناقداً لممارسات اليسار المصرى الرسمى وغير الرسمى- الذى كان قد سلم راياته-وأنطوى تحت الجناح الناصرى- مراهنا على مقولات ثبت خطؤها حول إمكانية تطور الديمقراطيين الثوريين فى السلطة إلى الاشتراكية العلمية- واستغنى عن حزب الطبقة العاملة المستقل بالعمل إما فى التنظيم السياسى للنظام الناصرى أو فى موقع السلطة فى الاعلام والصحافة وخلافه.

وجاء جيل السبعينيات بشعاراته حول رفض التنظيم الواحد والمطالبة بالديمقراطية والتعددية السياسية- ونبه مبكراً إلى خطورة الانزلاق لمخاطر الحل السلمى -واضعاً بذلك النظام واليسار الرسمى فى مأزق خاصة حين تخطت تلك الشعارات أسوار الجامعة وثمنتها طبقات أخرى كالطبقة العاملة- ملتحمة مع الطلاب فى تحالف راق تمثل فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة(١٩٧٢) .

ثم أنطلقت شعارات الطلبة من أفواه الشعب المصرى كله فى انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير سنة ٧٧ الشهيرة ولم يستيقظ اليسار القديم من شبابه إلا بعد أن شعر بأن البساط قد سحب من تحت قدميه بعد رحيل عبدة الناصر وظل حتى ١٩٧٥ -بشارك البعض منهم مع السادات فى الحكم حيث استورز البعض وأيدوا البعض الآخر- ولم يكن لليسار القديم أن يعود للحياة الا بدماء جيل السبعينيات من الشباب الجامعى-الذى أعطى زخماً جديداً وحياة لكل التنظيمات الماركسية التى تأسست اعتباراً من ١٩٧٥ -وانتقل جزء كبير منها بعد ذلك لحزب التجمع- وكان من الطبيعي والمنطقى والأمر كذلك ورغم الفجوة

الزمنية بين الجيل القديم وجيل السبعينيات أن يأخذ الجيل الجديد مكانته ووضعه اللاتقنين بدوره التاريخى فى تأسيس الحلقة الثالثة من اليسار الماركسى ولكن هذا للأسف الشديد لم يحدث لعجز القيادات القديمة عن استيعاب وتوجيه وتوظيف طاقات الشباب- خاصة بعد تخرج هذا الجيل بالكامل من الجامعة.

ثم جاءت مرحلة تهاون القيادات اليسارية القديمة مع النظام بعد رحيل السادات -والقول باختلاف طبيعة النظام نظراً لدور مؤسسة الرئاسة- مما أدى لبدء توجه يمينى واضح- انتهى لتوافق أو تحالف أو سمه ما شئت بين الحكم وتلك القيادات -بحجة الوقوف فى وجه الارهاب- مما أحدث فجوة كاملة بين جيل السبعينيات الأكثر ثورية بحكم النشاط والسن- والجيل القديم الذى ظل مصترا على السيطرة على مقاليد الأمور وجر اليسار يميناً .. يميناً حتى التخلّى عن مقولة الاشتراكية باسم المشاركة الشعبية المرحلة الانتقالية التى سماها سمير أمين بالتحالف الوطنى الشعبى.

وكان لابد لهذا كله أن يؤثر على جيل السبعينيات برمته فانصرف الكثير من القواعد عن العمل السياسى وسافر البعض للخارج- وتجه آخرون للعمل فى المجالات الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية كمنخرج أو مهرب لهم من الحصار والازمة وافتقار الدور- أما موضوع التحويل الاجنبى لبعض تلك المنظمات -فهو مع تحفظاتنا عليه- وهو موضوع محل خلاف- شئ يحكمه الضرورة العملية البحتة ولا يضع هؤلاء مباشرة فى خانة العملاء كما يحاول أن يصور البعض- لأن بعض هذه المراكز يقدم خدمات حقيقية تفوق ما يقدمه أحزاب وتنظيمات اليسار.

وإذا كان اليسار قد تنبه مبكراً كما تنبه لذلك الاخوان المسلمون وعمل على إنشاء ودعم منظمات المجتمع المدنى لاستغنى هؤلاء عن الدعم الاجنبى -ولكن اليسار

المصرى الذى كان يحظى فى فترة ما بدعم هائل- مبادئ وعيسى- لم يوظف هذا الدعم توظيفاً سياسياً صحيحاً واستعمل أسلوب المنع والمنح العصا والجزرة فى استخدامه (وهذا ملف مغلق لم يحن بعد وقت فتحه).

إن أخطر ما يواجه أى حركة سياسية ويتسم به اليسار المصرى خاصة هو ظاهرة الموجات المنقطعة الصلة ببعضها البعض-حيث تبدأ كل موجة من الصفر لتأخذ دورة فوران عالية ثم يبدأ المنحنى فى الانكسار وهذا سببه عدم تواصل الأجيال وعدم إحلال قيادات شابه بشكل طبيعى وتدرجى ودائم فى مراكز القيادة-حتى تحتفظ الحركة بشوايت وخبرة الرواد والمؤسسين وفى نفس الوقت تعطى الفرصة للأجيال المتعاقبة لتطوير الحركة ومسايرة التغيرات.

والحقيقة أنا لا أرى فى العلاقة بين الجيل القديم والجيل الجديد فى الحركة اليسارية أى صعوبة غير قابلة للحل -وليس هناك أى أسباب موضوعية لتحول الاختلاف الطبيعى فى وجهات النظر إلى صراع وقطيعة- إذا قصد الجميع وجه الوطن وليس أى شئ آخر- خاصة فى ظل ظروف عالمية واقليمية ومحلية غاية فى الصعوبة -وتغيرات فى الشوايت تحتاج إلى تضافر الجهود والتحدى بأكبر قدر ممكن من التسامح وفتح الباب أمام تنوع الآراء والاجتهاد وتقبل رأى الآخر والابداع دون قيد أو شرط أو محاولة لاحتكار الحقيقة. وأخيراً لى عتاب مشاغبة مع العزيز جدا صلاح عيسى الذى كنا نعتبره رغم فارق السن(حيث إنه أكثر شباباً منا جميعاً بالطبع) من أصحاب الرؤية المستقلة وساهم فى تجديد مقولات اليسار المصرى ونقد الاطروحات الكلاسيكية وكانت كتاباته من أهم مصادرها الفكرية والسياسية طوال فترة السبعينيات .لا أدري سبب نبسة الغمض واللمز لجيل السبعينيات فهل هناك أسباب لا نعرفها-أم أنك فقدت الأمل فى شيوخ وشباب اليسار معاً.. انتظر الرد سريعاً!!!.

أحمد طاهر



صعيدى فى الجامعة الأمريكية

السينما المصرية تعود إلى أيام "كشكش بك" !



بقدر النجاح الجماهيرى الهائل الذى حققه ويحققه فيلم " صعيدى فى الجامعة الأمريكية" ، تصبح مهمة الناقد السينمائى فى تحليل هذه الظاهرة شديدة الصعوبة ، فيها أنت تقف حائراً بين موقفين متعارضين كل التعارض ، موقف يرى فى إirادات الفيلم الضخمة التى مازالت تتصاعد فى شبك التذاكر دليلاً على أن السينما المصرية لا تزال بخير ، وأنها لم تفقد القدرة على إعادة الجمهور إلى صالة العرض بعد أن كادت تخلو من روادها ، وموقف آخر يدين الفيلم إدانة كاملة لهذا السبب ذاته ، باعتباره فيلماً جماهيرياً بالمعنى السلبي للكلمة ، الذى يحمل معه دلالات مغازلة الجمهور على نحو لا يخلو من الابتذال .

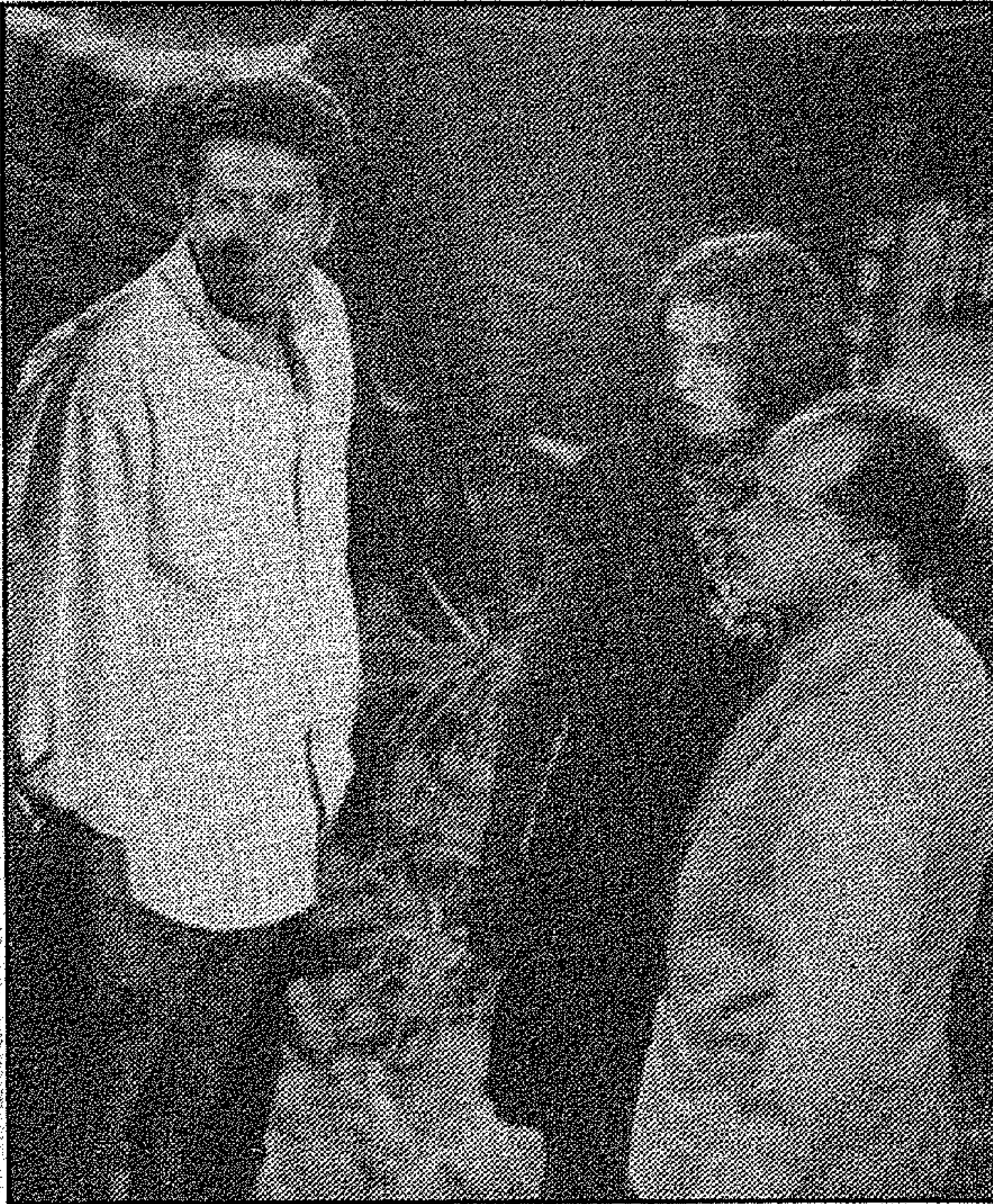
لكن ألا ينبغى علينا ، قبل أن نتخذ هذا الموقف أو ذاك ، أن نضع الظاهرة فى سياقها الصحيح ، السياق الذى لا يتضمن فقط أحوال السينما المصرية وأزماتها الخائفة الراهنة ، لكنه أيضاً السياق الذى يصل ماضى هذه السينما بحاضرها ومستقبلها ، بل يصل بالضرورة بين السينما وكل الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعيش فى ظلها .

ولا يملك المرء فى البداية إلا أن يؤكد على أن " جماهيرية فيلم ما ليست سبباً فى أن ننظر لهذا الفيلم نظرة استعلاء واستنكار" ، وهو ما يدعونا إلى أن نذكر أن الحركة النقدية ارتكبت خطأ فادحاً عندما وقفت هذا الموقف أمام أفلام عادل إمام الأولى ، بدءاً من " المحفظة معاً" وحتى " المتسول" و"رمضان فوق البركان" ، بسبب جماهيرية هذه الأفلام ، بينما لم يدرك التناول النقدي لها - فى الأغلب الأعم منه - أنها كانت أفلام تعبر

على نحو ما عن " اللاوعى الجمعى" الذى كان يشعر أن هناك تناقضاً جوهرياً بين الواقع من ناحية ، وبين ما يردده الاعلام الرسمى خلال الثمانينيات من ناحية أخرى ، ففى هذا العقد الذى كانت الشعارات المرفوعة فيه تتحدث عن " طهارة اليد" و"مكافحة الفساد" ، كان الناس يرون ويلبسون ويعانون من الحقائق المناقضة تماماً لهذه الشعارات ، ولم يجدوا وسيلة للتعبير عن احتجاجهم على هذا التناقض إلا بأن يقفوا إلى جانب " فهلوى" عادل إمام الذى يفضح على نحو مراوغ وذكى

أحمد يوسف

مجتمع الطوفان الذى يغرق فيه البسطاء ، ولا يطفو على سطحه إلا من استوعب قواعد اللعبة غير العادلة . من جانب آخر ، شهد عقد الثمانينيات مولد وازدهار السينما المصرية الجديدة ، على يد فنانيين مثل محمد خان وخيرى بشارة ورأفت الميهى وعاطف الطيب وداود عبد السيد ، جاءت أفلامهم - غير الجماهيرية فى الأغلب - لتؤكد على أن الحركة الثقافية والفنية المصرية قادرة على سير أغوار الواقع وإعادة اكتشافه وفضح سلياته ، فى سعى دؤوب لتغيير هذا الواقع ليكون أكثر جمالاً وعدلاً . وعلى الرغم من أن سينما الثمانينيات كانت تبدو للوهلة الأولى وكأنها تعج بعشرات ومئات الأفلام الرخيصة المبتذلة - التى عرفت



محمد هنيدى
وغادة عادل
وهانى رمزى

بالتسمية الشائعة "سينما المقاولات" - تحت تأثير السوق الجديدة والمنتامية للفيديو آنذاك ، خاصة فى دول الخليج ، فإن السينما المصرية ظلت تحمل دليل جدتها وحديثها وقوة تأثيرها من خلال أفلام عادل إمام الجماهيرية من جانب ، والسينما المصرية الجديدة من جانب آخر .

لكن هذا لم يدم طويلاً ، فمع التوسع فى اقتصاديات " الخصخصة " ، وسياسات الجرى وراء وهم " دفع عملية السلام " ، من خلال الاعتماد على " الصديق الأمريكى " ، (وكان هذا وذاك أثراً من آثار التبعية الاقتصادية والسياسية) ، وحين تحولت الدولة إلى " دولة رخوة " (باستخدام مصطلح الدكتور جلال أمين) ، وحين قالت الدولة " وداعاً للطبقة الوسطى " (باستخدام مصطلح الدكتور رمزى زكى) ، عانت صناعة السينما مثلها مثل صناعات أخرى عديدة من التدهور السريع ، لأنها باتت عارية من أية رؤية اقتصادية وسياسية .

و حين وصل عقد التسعينيات إلى منتصفه ، أصبح واضحاً تماماً أن السينما المصرية لاتعانى فقط من " الأزمة " أو " المازق " - أيا كانت التسمية التى نطلقها عليها - لكنها تعاني بكلمات أدق من سكرات الموت والاحتضار . وليس هذا بأية حال تشاؤماً ، بقدر ماهو وصف موضوعى للحالة التى وصلت إليها السينما المصرية ، فإذا كانت هذه السينما قد افتقدت طوال تاريخها إمكانية تحولها من مبادرات فردية إلى " مؤسسة " بالمعنى الأشمل للكلمة (فى الأغلب بسبب ضيق أفق وهشاشة الرأسمالية المصرية الطفيلية ، وأحياناً بسبب البيروقراطية التى تتحول فيها" التعليمات واللوائح " إلى مصالح ذاتية) ، فإنه لم يعد مطروحاً فى المستقبل القريب أو البعيد - فى ظل السياسات القائمة - أن تتحول هذه المبادرات الفردية إلى تبنى فكر " المؤسسة " الصناعية والفنية ، وهو الأمر الذى سوف يقضى بالسينما المصرية إلى نهاية مأساوية ، وقد باتت مهددة بالقنوات الفضائية العربية (والتي يغلب عليها التوجهات السطحية فى أغلب الأحوال) ، وإن كان الأهم هو تهديد الطوفان الكاسح للسينما الأمريكية ، التى سادت فى عصر مايسمى " النظام العالمى الجديد " ، ذلك النظام الذى يهتم فيه الجمهوريون والديمقراطيون الأمريكيون بقضية " مونيكا - كلينتون " ، بينما يعج العالم كله بعشرات التناقضات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية الملتهية التى تنذر بحالة من "القوضى العالمية الجديدة"!

قد يبدو هذا الاستطراد الطويل للوهلة الأولى بعيداً عن ظاهرة فيلم "صعيدى فى الجامعة الأمريكية" ، وإن كنا نرى أنهما على صلة وثيقة ، حين ينبغى أن تقف المقارنة بين ظاهرتى عادل إمام ومحمد هنيدى على أرض المقارنة بين السياق الذى ظهر فيه كل منهما ، وحين ينبغى أن نعيد التذكير بأن الحل الوحيد الذى تبدأ به السينما المصرية طريق الخروج من أزمتها هو التخطيط والتنفيذ الفورى لاتشاء آلاف دور العرض فى كل أنحاء مصر ، بمدنها الصغيرة وقراها .

وإذا كان منتج فيلم " صعيدى.." يستطيع أن يطبع عشرين أو ثلاثين نسخة من فيلمه ليحتل بها دور العرض المهمة ، فإنه لن يستطيع أن يطبع آلاف النسخ ليحتل بها كل دور العرض المطلوب توافرها ، وعندئذ فقط سوف تتاح الفرصة لانتاج وعرض عشرات ومئات الأفلام المصرية ، بدلاً من أن تنتظر أفلام جاهزة ، لايتجاوز عددها أصابع اليدين . أن تخلو دور العرض المتاحة من فيلم "صعيدى.." ، فليس انفراد فيلم واحد - أياً كانت قيمته الفنية أو الجماهيرية - بالأغلب الأعم من دور العرض القليلة فى كل أنحاء مصر ، إلا تعبيراً عن تلك الحالة من التدهور التى وصلنا إليها على مستوى الصناعة

السينمائية ، والتى سوف تترك أثراً قادحاً بالضرورة على الإبداع السينمائى (هل يتصور القارئ أن محمد خان وخيرى بشارة- اللذين لم يجدا فرصة لصنع فيلم واحد منذ ثلاثة أو أربعة أعوام - مشغولان حالياً باخراج " الفوازير " -!! - لإحدى القنوات الفضائية ؟! وقد يقول البعض أنه حتى " الفوازير " يمكن أن تكون فناً جيداً ، لكن ماذا عن السينما ؟! وأين هى السينما ؟!) .

فعندما تغيب الرؤية الصحيحة لهذا الفن وتلك الصناعة ، يصبح من الطبيعى ألا نجد أمامنا إلا فيلم " صعيدى.." ، ونجمه محمد هنيدى ، لكى نتحدث عنهما ، بينما لاتصبح هناك سينما غيرهما ، لننظر فى إشقاق إلى مغامرة وحيد حامد وشريف عرفة فى عرض فيلمهما " اضحك ، الصورة تطلع حلوة " فى عدد محدود من دور العرض ، فى نفس وقت عرض فيلم " صعيدى.." باعتبار هذه المغامرة مقامرة طائشة (على الرغم من تمتع الفيلم برهافة التناول ودفء المشاعر) . وكما سبق القول فإن " ظاهرة عادل إمام " لم تستطع أن تمنع ظهور جيل كامل من المخرجين السينمائيين أصحاب الموهبة الأصيلة ، تماماً كما لم تكن " ظاهرة إسماعيل يس " فى الخمسينيات سبباً فى حجب اسهامات فنية عملاقة على قدر قامته يوسف شاهين وصالح أبو سيف وعز الدين ذو الفقار وتوفيق صالح .

لكن وقد انفراد "هنيدى وصعيدى" بالسينما المصرية ، ولم تعد هناك أية فرصة - فى المستقبل المنظور - للحديث عن تحديد الانداع السينمائى ، فان هذا يعنى أن السينما المصرية تقف على حافة هاوية عميقة ليس لها من قرار.

وأرجو ألا يفهم القارئ أننى ألقى باللوم فى هذا كله على محمد هنيدى ، بل لأخفى أننى أؤمن بأن هنيدى - بالنسبة للسينما المصرية - ليس إلا القشة التى يتعلق بها الغريق (وأنت تعلم بالطبع ماذا سوف يكون مصير تلك القشة وذلك الغريق!). وربما أذهب إلى أبعد من ذلك كله فى أننى ألقى باللوم على أمريكا "مونيكيا - كليبتون" ونظامها العالمى الجديد المزعوم ، فيما وصلنا إليه من التبعية السياسية والاقتصادية التى أدت - بين كل ما أدت إليه - إلى هذا الانهيار فى صناعة السينما المصرية ، وإغا اللوم كله يقع على المواطنين - عمداً أو غفلة - على أن تغيب عنا الرؤية والفلسفة والحركة والعقل تجاه ما ينبغي علينا أن نصنع من أجل هذا الوطن .

بل ينبغي علينا ألا نلقى باللوم على الجمهور الذى ذهب أفواجا إلى فيلم "صعيدى.." ، فهذا هو الجمهور الذى صنعه غياب هذه الرؤية ، وغياب أى مشروع قومى يمكن أن يرى فيه أبناء الوطن مستقبل الوطن ، وإذا كان جيل جمهور عادل إمام قد بحث عن نوع من الانتقام الساخر من التناقض بين الحلم والواقع ، فان جيل جمهور هنيدى هو جيل "كبر دماغك" لأنهم أصبحوا يؤمنون أنه ليس هناك أى جدوى من الحلم.

فهل تنتظر بعد ذلك كله إلا أن يبحث الناس عن فيلم لا يسعى إلا لتسليتهم وإثارة ضحكاتهم العابرة ، لينسيهم واقعهم المرير ، وحتى يقوم بطل الفيلم - بالنيابة عنهم - بحرق العلم الإسرائيلى فى أحد مشاهد الفيلم العابرة ، لأنهم يعرفون العواقب الوخيمة لمثل هذا التصرف فى واقع الحياة ، ولأنهم لا يعلمون أن مثل هذا المشهد ما كان له أن يتحقق على الشاشة إلا فى فيلم يغرق فى طوفان من السطحية والخفة؟!!

فالتذرع بمثل هذا المشهد ، الذى التهب له أكف المتفرجين على نحو عفوى وتلقائى ، ليكون دليلاً مزعوماً على أهمية فيلم "صعيدى.." ، ليس إلا نوعاً من "تزويق" ذلك النمط الخاص جداً من الديمقراطية التى غارسها و"نتمتع" بها (والتي لا يخطئ الاعلام الرسمى نفسه عندما يطلق عليها "

هامش" الديمقراطية) ، فلولا أن مثل هذا المشهد جاء بالفعل على "هامش" الفيلم لما كان له أن يمر ، بينما غرق الفيلم كله فى "نكته" طويلة سقيمة حول مايمكنك أن تطلق عليه عنوان النكات الخبيثة التى انتشرت على نحو مرعب ، وتبدأ دائماً بعبارة " مرة واحد صعيدى.." ، لتنهال بعدها السخريات من هذا الصعيدى ، التى تراها وتسمعها فى الفيلم الذى يفترض أنه يقدم صورة إيجابية لبطله ، فإذا به ينتمى إلى هؤلاء "الصعايدة" القادمين من النكات ، الذين يودعون بعضهم البعض على محطة القطار الذاهب إلى القاهرة بقولهم " ذنبكم مغفور" ، وكأنهم ذاهبون للحج ، ويدفعون على الأقدام سيارة من الصعيد للقاهرة لأن الأب قد أقسم ألا يركبها غير ابنه ، ويطلقون النيران على ضباط المرور لأنهم طلبوا منهم رخص القيادة!

بل دعنا نقرب من عالم الفيلم لنكتشف - على الرغم من تلك النكات المبتذلة والمتعسفة حول الصعايدة - أنه لا يدور حول أى صعيدى ، فالصعيد الحقيقى وأبناءه غير موجودين فى الفيلم ، ذلك الصعيد الذى نعرف جميعاً أنه ما يزال يعيش مهملاً وكأنه على هامش التاريخ ، لتنمو فيه بعض النزعات الارهابية بسبب التفاوت الهائل بين الاهتمام الترفى بالقاهرة (أو بالأحرى بشريحة شديدة الضيق من أهلها) ، والاهمال الكامل لتلك الكتلة البشرية من الناس التى تعيش - فى الصعيد على نحو خاص - تحت خط الفقر والحد الأدنى من شروط الحياة الإنسانية . إنه الصعيد الذى قال عنه أحد المسؤولين عندما تعرضت بعض القرى للسيول الجارفة : "عشان يحرموا"!!

نقول أنه يمكنك أن تتجاهل تماماً مسألة الصعيد أو الصعيدى ، لأن الفيلم لا يدور إلا حول مايتصوره مفارقة كوميدية تثير الضحك ، وهى بالأحرى تثير البكاء - فى وجود بطل ساذج وسط عالم معقد. ومن تلك السذاجة - التى توحى بها بالفعل ملامح محمد هنيدى - تنبع الكوميديا المزعومة ، حتى أن الأمر ينتهى إلى أنك لاتضحك " مع" بطل الفيلم ، وإنما تضحك " منه" (وهذا قد يصلح فقط فى الكوميديا التى تسخر من بطلها بوعى كامل ، بينما يريد فيلم "صعيدى.." أن يجعلنا نتوحد مع بطل الفيلم) ، وهذا هو المأزق الذى تقع فيه معظم أفلامنا الكوميدية ، التى تعتمد على السخرية من الملامح الجسمية والنفسية لبعض الشخصيات ، التى تبدو - فى نظر صناع الفيلم - ملامح كاريكاتورية ، وهو الأمر الذى لا ينسحب فقط على بطل الفيلم محمد هنيدى وإنما يمتد إلى استمتاع الفيلم فى بعض لقطاته بالتوقف عند وجه رجل عجوز بلا أسنان وهو يضحك فى بلاهة ، أو حتى إلى السخرية من أصحاب البشرات

السمراء ، كما جسدتها تلك العاهرة السمراء سمارة ، التى تدفع البطل - على نحو شديد الابتذال والتصنع - لمضاجعتها ، وحين تطفئ النور تنهال سخريات محمد هنيدى الجامعة: "هانتى مضلمة خلقه .. مش شايف لك إيد من رجل من راس .. كل الناس شافت الليلة الحمراء وأنا الوحيد اللى شفت الليلة السوداء ..!!"

وإذا كنت تنتظر أن تجد تلخيصاً لحدوثة الفيلم - صاحب الرقم القياسى فى الإيرادات ، التى يقول لك البعض أنها تمثل الانقاذ للسينما المصرية من أزمتها! - فإليك بعضاً من أحداثه . فهذا هو خلف الدهشورى خلف (محمد هنيدى) طالب صعيدى أحرز تفوقاً فى الثانوية العامة (وإن كانت لامتعه بلاهته من مطاردة الكلاب فى الترع لأنهم اختطفوا جلابيه ، ويرد على تحذير أمه : " أبوك هاتقتلك " بقوله: هو أنا كل ماأعمل حاجة يقتلنى ؟!!) ، وبسبب هذا التفوق يتم قبوله فى منحة للجامعة الأمريكية ، ليقيم أهله احتفالاً تطلق فيه زغاريد النساء ونيران البنادق ، ليرتعد خلف مع سماعه لكل زغرودة أو طلقة رصاص (فتلك هى الكوميديا كما يتصور صناع الفيلم) وبينما يتفرج الأب (محمد يوسف) على "الديش" (وماذا يريد الصعيد بعد ذلك ؟!) ، فانه يفخر بابنه الذكى المتفوق أمام أقرانه . ويذهب خلف إلى القاهرة ، ليلتقى باثنين من أهل بلده : على (أحمد السقا)، الشاب المشهور الذى يهوى العزف على الجيتار ويعمل فى عالم الاعلانات ، وحسين (طارق لطفى) الرزين الذى ما يزال يؤمن بالرومانسية ، ويحب فتاة الاعلانات اللعوب لمياء (سهام جلال) التى لاتهتم إلا بطوحاتها فى الغناء فى علب الليل.

وحين يذهب خلف فى أول أيام الدراسة للجامعة الأمريكية ، فانه لا يبدى - كما هو مفترض من الناحية الدرامية - قلقاً أو توتراً ، لكنه على العكس ، وفيما يبدو أنه أقرب إلى الثقة بالبلهاء ، يذهب فى بدلة فاقعة الألوان ، ممتشقا كتبه وكراساته ، ليقع من اللحظة الأولى فى هوى زميلته الفاتنة عبلة (غادة عادل) ، ولا يتلفت لحب زميلته الأخرى سيادة (منى زكى)، ليدخل فى صراع على حب عبلة مع أستاذه ذى النزعة الأمريكية سراج طایل (هانى رمزى) ، وليتعرف على الشاب الثورى أحمد (فتحى عبد الوهاب) ، والشاب المستهتر هاشم (هشام الملبجى).

وبين هذين العالمين: شقة أصدقائه ، وشلة الجامعة ، يستطرد الفيلم فى "عمر" يفترض أنها كوميدية ، وأحياناً عاطفية ، وربما سياسية أيضا ، لكنها لاتصنع دراما من أى نوع ، فهى تعتمد دائماً على " إفيهات" محمد هنيدى ، كما تعتمد أيضاً على



محمد هنيدي يمثلان الانتقاد للسينما المصرية ، لكن الحقيقة أن مثل هذه الرؤية ضيقة الأفق لاتدرك أن السينما المصرية - في ظل غياب أية فلسفة لحياتها ، أو أية صناعة سينما حقيقية - قد عادت بهذا الفيلم إلى نقطة الصفر من جديد ، حين كانت الأفلام مجرد غر مضحكة بلهاء ، وحين كان الجمهور يرتاد دور العرض ليلهو ويلهى عن حالة اليأس البائس .. إنه الحال الذى تلخصه كلمات كل من رأى الفيلم ، حتى من بين أغلب المثقفين ، الذين كانوا حتى وقت قريب يحلمون بعالم وواقع جديدين ، إنهم يقولون لك: " يكفى أننا ضحكنا وخلاص .. ياعم كبير دماغك! "

فلنضحك إذن بعد أن بكينا طويلاً ، لكن هل يدعوك ذلك حقاً إلى تطلب الغياب عن الوعي ، على طريقة بطل الأفلام المصرية التقليدية الهزيلة ، الذى يفشل فى حبه فيذهب من فوره إلى الحانة " عشان ينسى! "؟ فما أحوجنا إلى أن نتذكر ، ونفיק ، ونصوغ لنا ، وللأجيال القادمة من بعدنا ، ولوطننا ، فلسفة قومية شاملة ، ونصنع لأنفسنا سينما حقيقية ، نضحك فيها ومعها لنشعر ولو مرة واحدة وبعد زمن طويل بطعم ومذاق الحياة !

"العاهرات الفاضلات " عندما يغضب من صديقه ، لكنه يعود إليهما فى النهاية ، ليقفز الفيلم إلى حفل تخرجه ، حيث يقبل يد أبيه ، ويطلب يد زميلته المحبة سيادة. لم يخطئ محمد هنيدي عندما اعترف فى أحد حواراته الصحفية بأن فكرة الفيلم تعود إلى أحد الاستعراضات التى كان يقدمها طالباً على مسرح الجامعة، فالفيلم لم يخرج عن كونه واحداً من تلك الاستعراضات التى تذكرك ببعض " غم " ثلاثى أضواء المسرح فى أيامهم الأولى ، لكن الخطأ هو أن يحمل الفيلم اسم مدحت العدل كاتباً للسيناريو ، وسعيد حامد مخرجاً ، فقد كان كل ماأضافاه إلى تلك " النمرة " - ربما بوحى من محمد هنيدي أيضاً - هو أن يغازلوا فى المتفرج تيمات مثل الصداقة بين زملاء الدراسة ، وحدوة المطرب الذى يصعد إلى الشهرة ، والشخصية النمطية الباهتة للعاهرة الفاضلة ، وبعض المقالب " الميكروموسية " التى يديرها الأصدقاء للغريم الشرير، مع مزيد من الأغنيات والرقصات الصاخبة التى تعود بالسينما المصرية إلى أيام " مسرح القودفيل " وأفلام " كشكش بيه ".

يقول البعض إن فيلم "صعيدى .." وبطله

بعض " تيمات " يستعيرها الفيلم من الأفلام المصرية القديمة . وعيشاً نحاول أن نجد رابطاً بين هذه " النمر " سوى وجود محمد هنيدي ، وحده فهو فى لحظة وصوله بطارد الأوزة التى حملها من بلدته ، ثم يتعرف فى ليلته الأولى فى القاهرة على عالم الجنس من خلال العاهرة السمراء التى تدخل الشقة متخفية فى زى رجل ، وهو يردد " إفيهاات " جنسية شديدة الغلظة والإبتذال حول " البناطيل الحرصى " عندما يشاهد فتيات الجامعة ، وهو يؤكد أن مسألة " المدام " أو الأنسة ليست إلا " حاجات مش مضمونة اليومين دول " ، وهو يركب سيارة أجرة غاب سائقها تحت تأثير المخدر فيسير به ببطء إلى الجامعة حتى إذا وصل إليها انطلق مسرعاً (١)، وهو يدخل معركة كاراتيه كاريكاتورية مع زملائه اليابانيين فى الجامعة ، وهو يتحارب على عامل محل الكباب الذى أتى بالطعام للجيران فيأخذه منه ، وهو يسرق جهاز التسجيل من صديقه على ليبيعه بثمن بخس حتى يشتري ملابس " كاجوال " لكى يعجب زميلته التى يهيم بها حباً ، وهو يدخل فى سباق للسباحة مع غريمه سراج ليفوز عندما ينجح صديقه حسين وعلى فى تهديد الغريم بخلع " المايوه " ، وهو يذهب إلى عوامة

فن تشكيلي

الفن العتالوني بأسبانيا وقضية "الموية"

فاطمة اسماعيل

ثم ألمانيا ، قبل أن تتمكن أمريكا من سحب هذا البساط على أرضها بإعلان التجريدية ثم البوب ثم المفاهيمي .

هل هذا المعرض هو إعادة إعلان الحقوق القومية في مواجهة المركزية الأوروبية التي لم تشمل كل غرب أوروبا كما هو متصور بل اصطلت لنفسها حقوق الابتكار ، مع من حظت بجذبهم من الفنانين في مثيلاتها من دول غرب أوروبا ، مثلما حدث مع أسبانيا ، هذا بالإضافة بطبيعة الحال لدول شرق أوروبا ، وأمريكا اللاتينية بل والولايات المتحدة قبل ظهور التجريدية ؟

إن أسبانيا بصفة عامة وكتالونيا بصفة خاصة تفخر بفنانينها الذين أحدثوا هزات كبرى في تاريخ الفن مثل بيكاسو ، وكذلك ميرو وسلفادور دالي وكلافى وتابيس . ومع ذلك لم يحسب لأسبانيا أيّاً من تلك التيارات الفنية التي أسسها هؤلاء الفنانون في باريس . فمثلاً تكعيبية بيكاسو تحسب تاريخياً لباريس ، وهو ما يدعونا للتساؤل حول المعوقات التي منعت أسبانيا من توليد تيارات فنية تخصها وتجعلها في بؤرة المركز مع باريس ولندن وبرلين . ؟

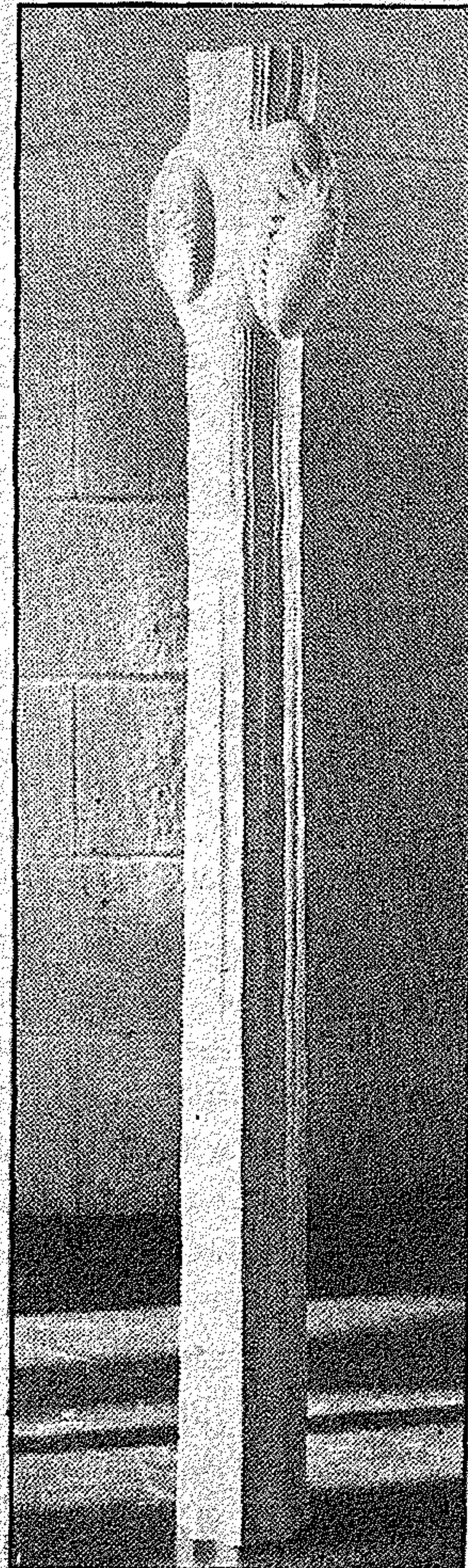
إن تاريخ الفن الأسباني منذ جويو والجيريكو وحتى تابيس يجعلنا ندرك أن المشكلة لم تكن تخص إعاقة في المنتج الفني نفسه ، وإنما في ظرفه السياسي ، فالنظام السياسي الذي يتحالف مع النازية والفاشية غير قادر على إعطاء قدر من الحرية لفنانين لخلق حركة فنية قوية ومتماسكة ومتطورة من داخلها ومولده لأفكارها وتياراتها . وهو ماسمح به النظام السياسي الفرنسي الديمقراطي ، الذي أتاح مناخاً يتحرك الفنان داخله بحرية كاملة في التعبير والابتكار .

تقوم فكرة هذا العرض على الكشف عن تلك العلاقة الواضحة في الفن الأسباني

مع هوية الفن والفنان في اللحظة الحاضرة بين (تدويل الفن أو عولته) .

لذلك نعيد التساؤل حول هدف المعرض ، هل هو إعادة التذكير بهوية هؤلاء المشاهير الذين هاجروا من كتالونيا مع مطلع القرن إلى قبلة الفن (باريس) فأبدعوا ونسبت إبتكاراتهم إلى أضيق دائرة في مركز الفن بالتحديد والتي مثلتها كل من باريس ولندن

الفنان الطونيو جودي

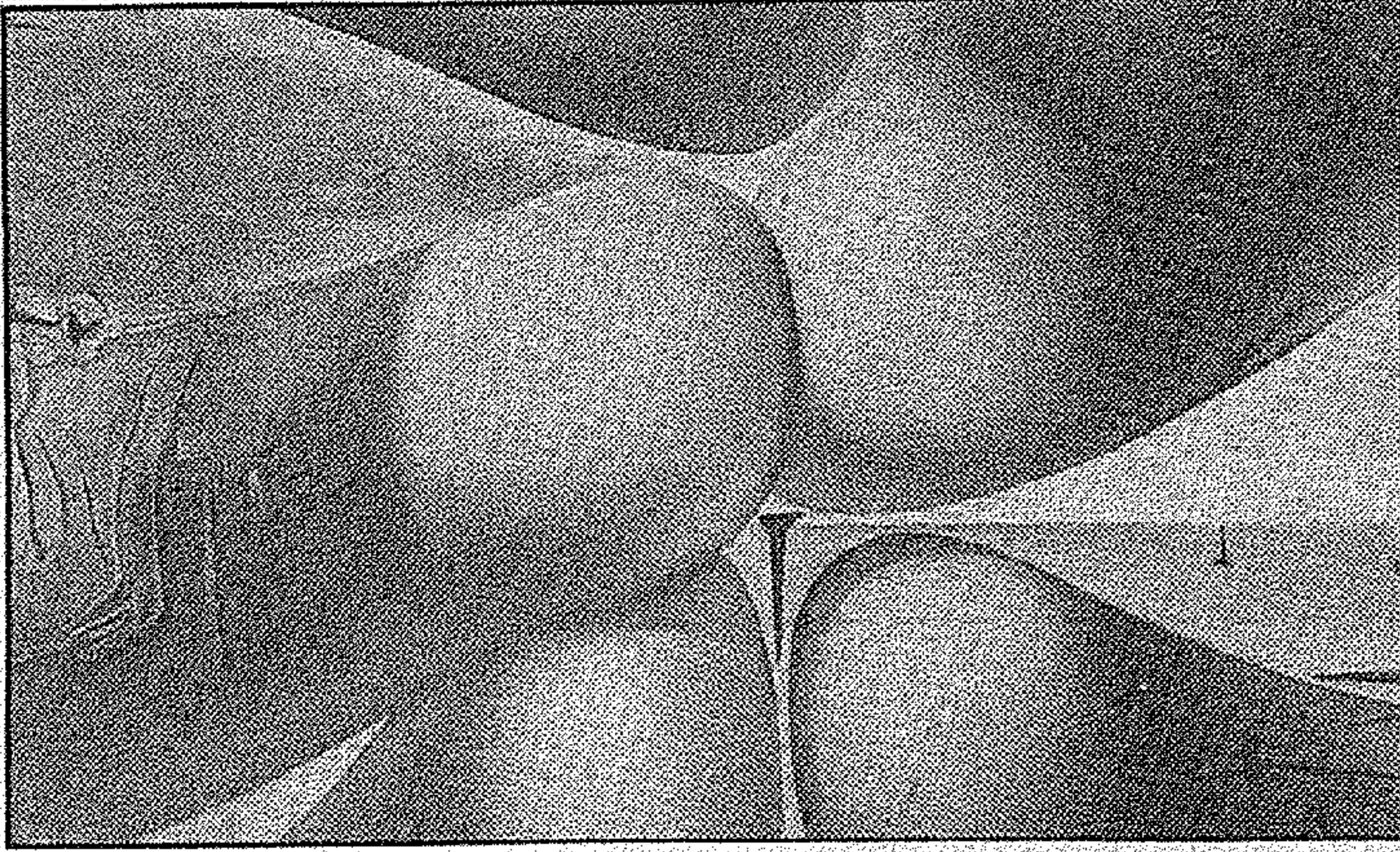


هل أصبحت الأحداث الفنية العالمية "السيناليهات والمعارض الاحتفالية " مثل "دكيومتا" وغيرها غير قادرة على إشباع حركة الفن التشكيلي بما تقدمه ؟.. وهل بدأت تفقد مصداقيتها نتيجة لأشكالها الاحتفالية وتنميطها لنماذج بعينها ؟.. فإذا تناولنا حدثاً مثل بينالي فينسيا تقدم فيه أجنحة الدول عروضها نجد أنها كلها عروض استثنائية تتلاءم ومفهوم العرض وسياقه العام ، والظرف العام للتوجهات الفنية ، ولذلك فمعظم ما يقدم هو حالات استثنائية تخدم الحدث ولا تعبر حقيقة عن تطور هذا المجتمع من داخل واقعه الذي يخصصه .

لذلك نرى أنه في الآونة الأخيرة بدأت ظاهرة معارض " التيمة " مثل معرض " سحرة الأرض " ومعرض " الذاكرة والحدث " الذي أقيم لأول مرة على هامش بينالي فينسيا عام ٩٧ ويقام حالياً بتركيا ومعرض Memento and Metropolis والذي أقيم بكونهاجن عام ٩٧ ويقام حالياً بالعاصمة السويدية باستوكهولم ، ثم هذا المعرض الذي تنظمه مجموعة منظمات ببرشلونة بأسبانيا ويقام حالياً يجمع الفنون بالزمالك تحت عنوان " نسمة البحر المتوسط . رواد الفن الكتالاني للقرن العشرين " وهو يضم ٧٢ عملاً أصلياً مجمعة من خمسة عشر متحفاً بأسبانيا . متحف جاودي ومؤسسة جالا سلفادور دالي ، ومؤسسة ميرو ، ومتحف كاوفرات ، وغيرها من المتاحف .

يضم المعرض عشرين فناناً من مشاهير الفن في العالم ومن أصل كتالاني مثل بيكاسو، سلفادور دالي ، جاوردي خوان ميرو ، نابيس . وغيرهم .

إن تيمة هذا المعرض تختلف عن تلك المعارض التي ذكرناها ، والتي تحاول تجاوز الحدود الجغرافية والتعامل مع الفن كمفاهيم وهموم إنسانية وكونية ، أما هذا المعرض فهو إصرار مرة أخرى على وضع حدود جغرافية وهو ما يجعلنا نواجه هذا التضاد في التعامل



سلفادور دالي

ورأى تابيس في ذلك كما جاء في الكتاب الذي صاحب المعرض: «.. إنه لمن الخطأ اختزال التفكير في الفن في مشروع كمخطط هجومي لإجبار الفنان على ممارسته في إبداعاته الفنية للحكم على الفنان بأنه مفكر جيد، إذ أن الحكم هنا يكون خاطئاً». ورغم إعلان هذه المقولة على لسان تابيس إلا أن أعمال تابيس تتناقض مع رفضه لفكرة الخطاب النظري، فالرمز الذي تحمله أشكاله ما هي إلا انعكاساً لأفكار نظرية. فاستخدام الخشب كخامة يتم حرقها وتهشيمها ومزجها مع الخامات الأخرى كالخيش والقماش وتجميعها في أشكال وعلاقات بصرية غير تعينيه، وهو ما يؤكد على نفس الفكرة فعلاقة المادة بالفضاء أو المشغول بالفراغ، لا يضعها تابيس في منطق التركيب الفني التقليدي القائم على توازن النسب في البناء وإنما وضع لها منطق "النوتر" القائم على حوارات متعارضة لمستويات عديدة تبدأ من الخامة وتنتهي بالطاقة الشعرية الموحية في العناصر.

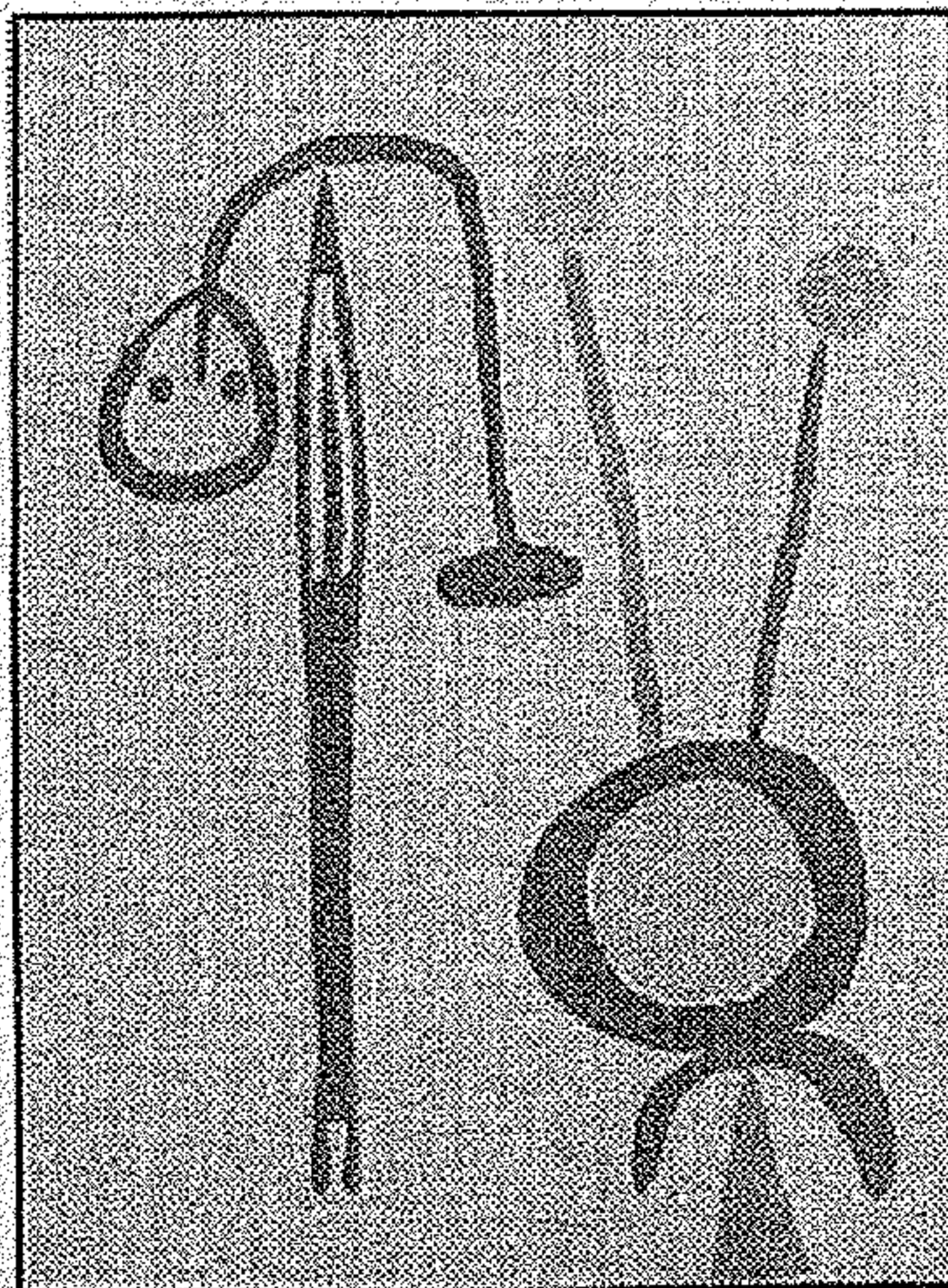
حقيقة أن هذا المعرض العام يعيد لنا التفكير في خصوصية حركة الفن الأسباني، ليس هذا فقط وإنما يعد نموذجاً رقيقاً في تناول قضية "هوية" المنتج.

إن أسوأ ما في المعرض الترجمة العربية التي نشرت بالكتاب المصاحب للمعرض والتي جاءت مشوشة وغير دقيقة، ومغلوبة أحياناً ومتجاهلة لبعض الفقرات الهامة في النص الأصلي. وللأسف أضاعت الفرصة على الكثيرين لفهم دقيق لحركة الفن الأسباني.

الخط الفاصل بين التعبيرية الأسبانية، والانيفورمل، حيث يجمع في أعماله التصويرية هذا الحس التعبيري اللوني، وإدراكه لقانون التعارض والتوافق في بناء العناصر، مع احتفاظه بهذا الهاجس التشخيصي مع مفاجأة سطح اللوحة ببناء لوني يتناقض مع المنطق الأول ويقترب بنا من اتجاه الانيفورمل. وقد بدت تجربته بداية بحثية في الخامة، وإن كان كلافى نفسه لا يعتقد في أهمية العلاقات الشكلية للخامة وإنما همه الأول هو ما ينطوي عليه الشكل من مفاهيم وأفكار..

يمتد الخط الفني بكتالونيا من أنطون كلافى إلى تابيس فيصل إلى الأنيفورمل، كان هم أنطونيو تابيس هو التعبير عن الطاقة الشعرية في الخامة من ذاتها ومن خواصها، وليس بالتفكير أو التنظير لوضع مفاهيم تحمل عليها وهو هنا يتحول بالفعل عن كلافى

خوان ميرو



بابلو بيكاسو

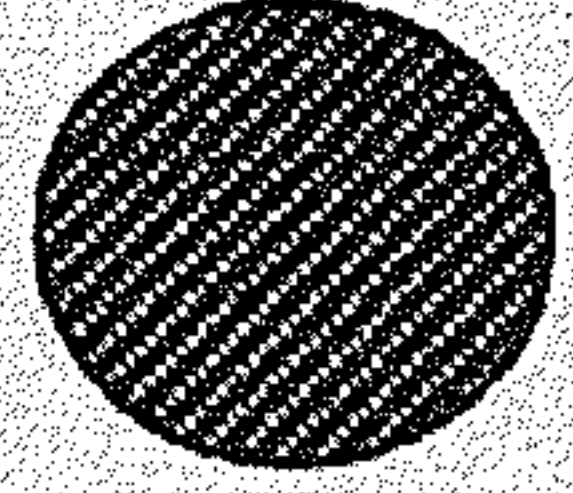
بطبيعة البحر الأبيض المتوسط، من منطلقين الأول وهي علاقة فرضها الموقع الجغرافي، والثاني هذا التفاعل والتبادل الثقافي الذي حدث مع دخول العرب لمدينة الأندلس، وهو ما يجعل إقليم كتالونيا إقليماً خاصاً في الفن والعمارة.

ويقول الناقد الأسباني جوزيف ميكيل جارثيا: "الهدف من هذا المعرض ليس فقط التذكير بأن أنطوني جاودي وميرو ودالي أو الفنانين الذين يشاركون بصفة جماعية في هذا المعرض، أنهم غموا وترعرعوا في أحضان كتالونيا بل إظهار كيف أن الثقافة الكتالانية ساهمت في جعلهم مكونين لبعض الاتجاهات في الفكر والهوية الجماعية التي طبعت تعددية كتالونية من خلال الفن الجديد، (نوستستا) والحركات الفنية الجديدة".

من هذا المقتطع بتقديم ميكيل جارثيا نضع أيدينا على أهمية قضية "الهوية" في أسبانيا.

تكثف أيضاً فكرة المعرض على هذا الخط التصوري لحركة الفن الكتالوني والتي تبدأ من أنطوني جاودي وهو بداية الحداثة Modernism وانتهاءً بتابيس والـ Formd وكيف بدأت الحداثة بأسبانيا مع التعبيرية وكانت تقوم على قوانين التعارض كما نلاحظ ذلك في أعمال خواكير ميرو ١٨٤٣ - ١٩٤٠، وأيضاً تبديها في أعمال بيكاسو أثناء مرحلة التكوين بكتالونيا وفي أعمال فرانسيس جيمنو وكذلك تورس جارسيا، ثم تواصل هذا الخط في أعمال خوان ميرو كفنان طليعي ومن بعده سلفادور دالي. وتأتي أعمال أنتونيو كلافى، وهو

مشاكل



متشكرين يا حكومة

نشأت الحاجة إلى تغذية التلاميذ في المرحلة الأولى من التعليم منذ سبعين عاماً.. ففى عام ١٩٢٨ ، لاحظ الدكتور، هيكمل باشا وزير المعارف ، أن المادة ١٩ من دستور ١٩٢٣ ، التى تنص على أن « التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني فى المكاتب العامة » لم تطبق رغم مرور خمسة عشر عاماً على صدور الدستور ، وصدر قانون التعليم الإلزامى ، وأن ربع التلاميذ الذين يقضى هذا القانون بتعليمهم اجبارياً ، هم فقط الذين دخلوا المدارس ، وأن مناطق كثيرة من البلاد ، قد اعفيت من الخضوع لقانون التعليم الإلزامى لعدم توافر الميزانية التى تكفى لإنشاء وإدارة المدارس!.

وبعد مجهود ، استطاع هيكمل باشا أن يحصل من وزارة المالية على اعتماد إضافى بمبلغ سبعين ألفاً من الجنيهات ، قرر أن يخصصها لإنشاء مزيد من المدارس ، للتوسع فى تطبيق القانون ، إذ كان يعتقد أن الأمية ، هى وصمة عار فى جبين أى مجتمع ، وأنها تعرقل تقدمه ، وما كادت الصحف تنشر الخبر ، حتى طلبت كبيرة الأطباء فى وزارة المعارف ، وكانت الإنجليزية ، مقابلة الوزير ، لتقول له إن التعليم الإلزامى لا يكاد ينتج أية نتيجة ، وأن التلاميذ الذين يلتحقون به يغادرونه من دون أن يتعلموا شيئاً ، حتى القراءة والكتابة ، أما السبب ، فلأنهم

يزدحم بالاعلانات التى تدعو الناس لتسلف حمامهم القديم ، وتغيير أجهزة التكييف فى بيوتهم ، والتمتع بوجبات البيتزا الشهية ، أما الذى أعسننى حقاً ، فهو والد لأحد الأطفال الذين تسمموا بسبب وجبة البسكويت ، تحدث فى تحقيق صحفى ، فحمد الله الذى قدر فلطف ، لأن لديه خمسة أبناء ، لا يذهب إلى المدرسة منهم ، سوى واحد ، هو الذى تسمم ، وكان من عادته أن يتسلم من المدرسة ثلاث علبات من البسكويت ، يأكل منها واحدة ، ويحتفظ بالاثنتين لأشقائه.. وقال الرجل فى ختام تصريحه: الحمد لله الذى لا يصاب منهم بس اللى تسمم!.

والحمد -بعد الله- للحكومة ، التى انتهت سياساتها بأن أصيب ٥٠٪ فقط من تلاميذ المدارس بالانيميا ، وتسمم عدة آلاف من الغذاء ، فهذا أفضل من أن يصاب الجميع ، ويتسمم الجميع!!.

متشكرين يا حكومة.

صلاح عيسى

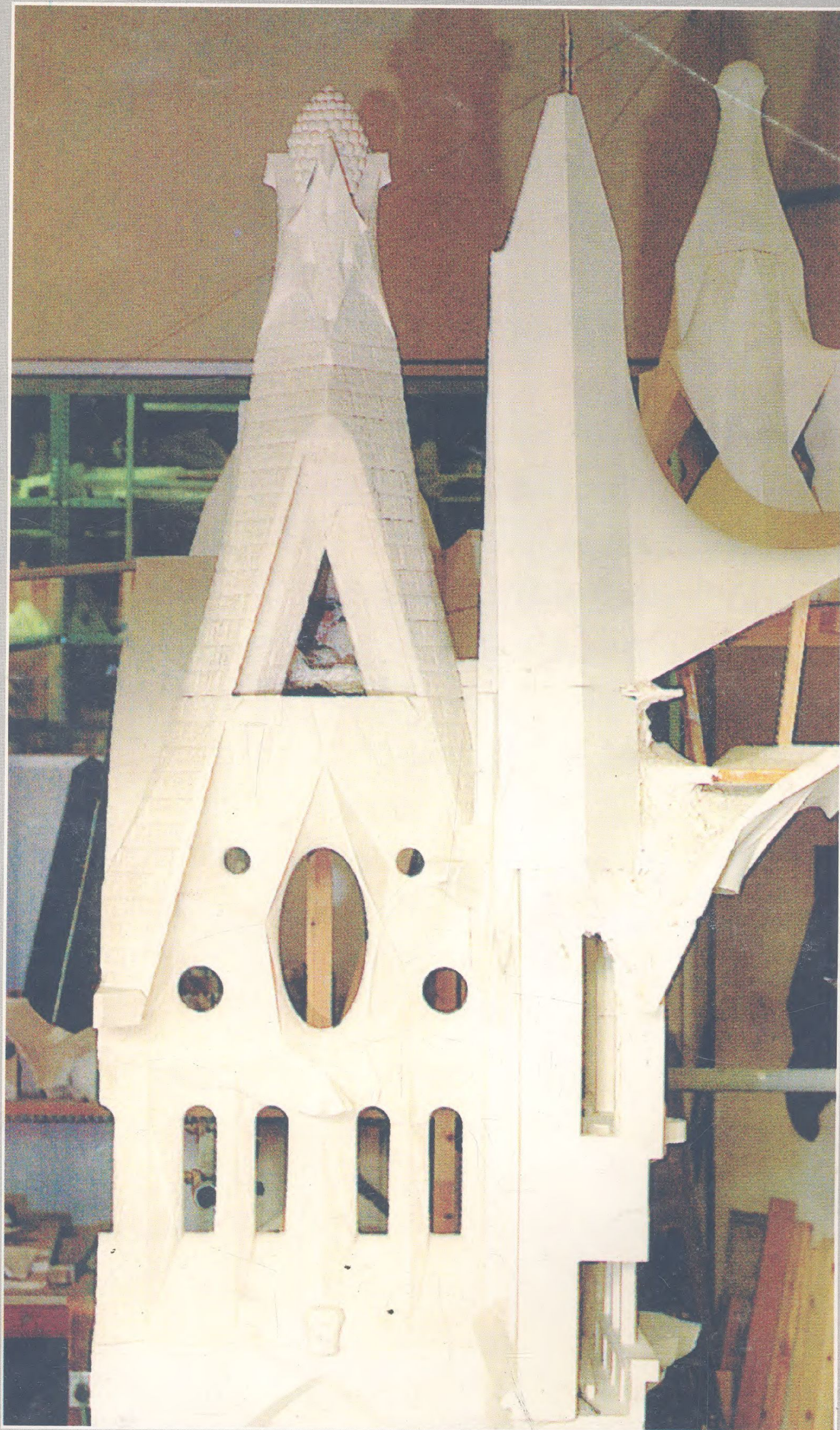
الضجة التى أثرت بسبب تعدد حوادث تسمم أطفال المدارس نتيجة لفساد الوجبة الغذائية المجانية ، قال وزير التربية والتعليم ، الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، إن استمرار صرف هذه الوجبة ضرورى ، لأن ٥٠٪ من تلاميذ المدارس ، مصابون بالانيميا ، و٢٥٪ منهم مصابون بأمراض سوء التغذية ، وقال تقرير لصندوق النقد الدولى ، نشر فى اليوم نفسه ، إن مصر تحتل المركز ٥١ بقائمة الدول الفقيرة فى العالم ، وأن سبعة ملايين ونصف من المصريين يعيشون تحت خط الفقر ، وينفقون أقل من دولار واحد فى اليوم ، بما يعادل ١٢٠ جنيهاً فى الشهر ، وأن ٢٦ مليون مصرى ٤٤٪ من السكان يواجهون صعوبات فى تدبير الحد الأدنى من المعيشة ولا تكفيهم دخولهم ، وأن نسبة الأمية فى مصر ٤٩٪ (!!!).

وادهشتنى الأرقام ، مع أن تلك لم تكن أول مرة أقرأها ربما لأن الصحف التى تنشرها ، تزدهم باعلانات ملوثة ، عن المنتوجات السياحية والأبراج التجارية والسيارات الفاخرة ولأن التلفزيون الذى لا يشير إليها

يذهبون إلى المدارس وهم على لحم بطونهم ، من دون أن يتناول أحد منهم لقمة يسد بها رمقه ، لفقر ذويهم ، ولأن الطالب الجائع لا يمكن أن يفهم كلمة مما يدرس له ، فقد اقترحت على الوزير أن يخصص الاعتماد الإضافى الذى حصل عليه ، لتوزيع وجبة مجانية على تلاميذ المدارس القائمة فعلاً ، حتى يستفيدوا مما يدرسون ، إذ لا فائدة ، من إنشاء مزيد من المدارس يحول الجوع بين طلابها وبين التعليم!.

حدث ذلك فى عام ١٩٣٨ ، ودخلت التغذية إلى المدارس فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبعد ستين عاماً من هذا التاريخ ، تحولت مصر خلالها من دولة ملكية إلى دولة جمهورية ، ومن مجتمع شبه اقطاعى شبه مستعمر إلى مجتمع شبه رأسمالى شبه تابع ، وصدرت خلالها ثلاثة دساتير تنص جميعها على أن التعليم فى مراحله الأولى اجبارى وبالمجان فى مدارس الدولة ، وازداد عدد الطلاب فى المرحلة الأولى من ٩٠ ألف عام ١٩٣٨ إلى ثمانية ملايين عام ١٩٩٧ ، وارتفعت ميزانية التعليم من عدة آلاف ، إلى عدة مليارات من الجنيهات..

وفى خلال الأسابيع الماضية ، وفى أعقاب



الفنان الاسباني .. أنطونيو جودي